سلسلة مؤلفات سمير أمين

سمير أمين

ما بعد الرأسمالية المتهالكة



anep

د. سمير أمين

ما بعد الرأسمالية المتهالكة

ترجمة
د. فهمية شرف الدين
و
د. سناء أبو شقرا

ANEP ـــ الفارابي

الكتاب: ما بعد الرأسمالية المتهالكة
المؤلف: د. سمير أمين
المترجم: د. فهمية شرف الدين ود. سناء أبو شقرا
الغلاف: فارس غصوب
الناشر: * دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: farabi@inco.com.lb
* المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار (ANEP)
28 طريق أحمد واكد، دالي ابراهيم، الجزائر
الهاتف: 53/ 52 38 37 21 213
الفاكس: 53/ 20 72 36 21 213
e-mail: dcpa@anep.com.dz

الطبعة الأولى 2003
ISBN: 9953-438-38-2

دار الفارابي
شركة المطبوعات اللبنانية ـ لبنان

منشورات ANEP
إقامة النجاح ـ 11، شارع الأخوة بوعدو
بئرمراد رائس ـ الجزائر
الهاتف: 58 95 44 21 213
الفاكس: 65 95 44 21 213

ACTUEL MARX CONFRONTATION

Au-delà du capitalisme sénile

Pour un XXI^{e} siècle non-américain

SAMIR AMIN

PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE

المحتويات

الفصل الثالث
اعادة انتشار الرأسمالية

الفصل الرابع
الامبريالية الجماعية الجديدة

الفصل الخامس
عسكرة الامبريالية الجماعية الجديدة

الفصل السادس
الرأسمالية العجوز والفوضى
العالمية الجديدة

الفصل السابع
عناصر لقرن «لا أميركي»

الملاحق

مقدمة الطبعة العربية

1 ـ سيظل الحادي عشر من أيلول/سپتمبر 2001 حدثاً مهماً في التاريخ، علماً أنه لم يشكل «تحولاً تاريخياً». فالحدث، في الواقع، لم يخدم إلا إتاحة الفرصة للسلطات الأميركية كي تسرِّع تطبيق سياسة جرى تقريرها مسبقاً. لعب الحادي عشر من أيلول/سپتمبر دوراً مماثلاً لدور حريق الرايخستاغ في زمانه، حيث سمح لهتلر «بتشريع» سياسة التصفية العنيفة للمعارضة الداخلية، والتحضير للحرب. ولا شك أن هذا هو السبب وراء عدم كشف الغموض عن الظروف المحيطة بهذا الحدث.

تحكم الولايات المتحدة، اليوم، زمرة من مجرمي الحرب، وصلت إلى السلطة عبر شبه انقلاب، بعد انتخابات مثيرة للشكوك (في حين كان هتلر منتخباً فعلاً!). ومنحت هذه الزمرة لشرطتها، بعد «حريق رايخستاغها» (في 11 أيلول/سپتمبر)، سلطات شبيهة بالسلطات التي أوكلت للغستابو. هذه الزمرة لديها «كفاحها»، ومنظماتها الجماهيرية، ومتنبِّؤها. يجب امتلاك شجاعة قول هذه الحقائق كلها، والكفُّ عن التلطِّي وراء جملة باتت مضلِّلة وتافهة: «الأصدقاء الأميركيون».

منذ سنوات 1980، ومع تباشير انهيار النظام السوفياتي، ارتسم خيار الهيمنة، الذي كسب مجمل الطبقة القائدة في الولايات المتحدة (النخب الديموقراطية والجمهورية، معاً). واختارت الولايات المتحدة، مأخوذةً بالزهو بقدراتها العسكرية، والتي باتت بلا منافسٍ يخفِّف من غلواء

تخيلاتها، أن توطد سيطرتها عبر نشر ستراتيجية عسكرية صرف من أجل «التحكم بالكوكب». ودشنت أولُ سلسلة من التدخلات ـ الخليج، ويوغوسلافيا، وآسيا الوسطى، وفلسطين، والعراق ـ تنفيذ هذا المخطط من الحروب «المصنوعة في الولايات المتحدة»، منذ بداية التسعينيات. وهي حروب لا نهاية لها، خططت لها وقررتها واشنطن من جانبها وحدها.

الاستراتيجية السياسية المواكبة لهذا المشروع تحضّر له الذرائع. أكان الإرهاب، أو النضال ضد الاتجار بالمخدرات، أو الاتهام بإنتاج أسلحة دمار شامل. وهذه ذرائع بديهية، عندما نعلم حجم التواطؤ الذي سمح للـ سي .آي .إي بفبركة عدو إرهابي «حسب الطلب» (طالبان، بن لادن، الغموض الذي يكتنف حوادث 11 أيلول/سبتمبر)، أو تطوير «مشروع كولومبيا» الموجّه ضد البرازيل. أما الاتهامات بإنتاج أسلحة خطيرة، الموجهة للعراق، وكوريا الشمالية، ولأية دولة ربما، في المستقبل، فإنها تبدو باهتة وبلا معنى إذا ما قورنت باستخدام الولايات المتحدة فعلياً لهذه الأسلحة (القنابل على هيروشيما وناغازاكي، السلاح الكيماوي في فيتنام، والتهديد المعلن باستخدام السلاح النووي في أزمات آتية. . .). تلك إذاً وسائل دعاية لا غير. قد تكون فعالة، ربما، في إقناع الرأي العام الساذج في الولايات المتحدة، ولكنها تفقد من مصداقيتها كل يوم في أنحاء العالم الأخرى.

و«الحرب الوقائية» التي تُصاغ «كحق» تعلنه واشنطن، هي إلغاء للقانون الدولي بالجملة. فشرعة الأمم المتحدة تمنع اللجوء إلى الحرب، إلا في حالة الدفاع المشروع، وتُخضع تدخلها العسكري المحتمل نفسه لشروط صارمة، بحيث يكون الردع مدروساً ومؤقتاً. ويعلم كل الحقوقيين أن الحروب التي بوشر بها منذ سنة 1990 هي لاشرعية بالكامل، وبالتالي، فإن الذين تحملوا مسؤوليتها، هم، من حيث المبدأ، مجرمو حرب. لقد باتت الولايات المتحدة، مع تواطؤ آخرين، تعامل الأمم المتحدة، مثلما عاملت الدول الفاشستية عصبة الأمم، آنذاك.

2 ـ إن إلغاء حق الشعوب، الذي يُستهلك الآن، يؤدي إلى إبدال مبدأ مساواتها بمبدأ التمييز بين «شعب مختار» (هو شعب الولايات المتحدة، وشعب إسرائيل، كإضافة) يمتلك حق اجتياح «المدى الحيوي» الذي يراه ضرورياً، وبين الآخرين، الذين لا يُطاق وجودهم نفسه إلا إذ كان لا يشكل تهديداً لمشاريع أولئك المدعوين ليكونوا «أسياد العالم».

ما هي إذاً المصالح «القومية» التي تتلاعب الطبقة الأميركية الحاكمة في التذكير بها، كما يحلو لها؟

حقيقة القول أنَّ هذه الطبقة لا ترى نفسها إلا في هدف واحد هو «الإثراء». والدولة الأميركية ذاتها قد وضعت نفسها في خدمة إشباع متطلبات الجانب المسيطر من الرأسمال، المكوَّن من الشركات الأميركية عابرة القوميات.

لقد أصبحنا، كلنا، «حمر الجلود» بنظر القيادة الأميركية؛ أي شعوباً لا حق لها في الوجود إلا بمقدار ما يستجيب لتوسع الرأسمال الأميركي عابر القوميات. ويعدوننا بمحق كل مقاومة، وبكل الوسائل، وصولاً إلى الإبادة. لا يترددون في مقايضة ثلاثمائة مليون ضحية مقابل خمسة عشر مليوناً من الربح الإضافي للاحتكارات الأميركية. «الدولة المارقة» بامتياز ـ إذا استعرنا تعبير الرؤساء بوش الأب، وكلينتون، وبوش الابن ـ هي الولايات المتحدة.

هذا المشروع هو مشروع إمبريالي، بالمعنى الأكثر فظاظة. لكنه ليس «إمبراطورياً» بالمعنى الذي يعطيه نغري Negri لهذه اللفظة. لأنه لا يقضي بإدارة مجموع المجتمعات البشرية، من أجل دمجها في نظام رأسمالي متناسق، بل نهب مواردها فقط. إن اختزال الفكر الاجتماعي إلى بديهيات الاقتصاد المبتذل، والانتباه الوحيد الجانب إلى رفع المردودية المالية القصيرة المدى للرأسمال المسيطر إلى حدها الأقصى، ووضع الوسائل العسكرية المعروفة في خدمة هذا الرأسمال، هي المسؤولة عن هذا

الانحراف المتوحِّش الذي تحمله الرأسمالية في داخلها، منذ أن تخلّت عن كل نظام للقيم الإنسانية، وأحلت محلّه مقتضيات الخضوع المطلق لقوانين السوق المزعومة.

لا يمكن لهذا المشروع، إذا ما استمر في الانتشار لبعض الوقت، إلا أن يولِّد فوضى متعاظمة تستدعي إدارة أكثر فظاظة وعنفاً، من دون رؤيا ستراتيجية بعيدة المدى.

3 ـ إن اختبار عناصر هذا المشروع الإجرامي، قياساً إلى حقائق الرأسمالية المسيطرة، المكوّنة من مجمل بلدان الثلاثية (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان) سيسمح بقياس مواطن قوته وضعفه.

الرأي السائد، الأكثر رواجاً، الذي تشيعه وسائل الإعلام من دون دعوة إلى التفكير، هو أن القدرة العسكرية الأميركية لا تشكل إلا قمة جبل الجليد، ويمتد تحتها تفوُّق الولايات المتحدة في كل الميادين، وتحديداً الاقتصادية، ومن ثم السياسية والثقافية. وبالتالي فالخضوع لهيمنتها أمر لا مفر منه.

معاينة الحقائق الاقتصادية تكذب هذا الرأي. فالنظام الإنتاجي للولايات المتحدة ليس «الأكثر فعالية» على الإطلاق. على العكس، لا يستطيع أيٌ من قطاعاته أن يكسب الرهان على منافسيه في سوق مفتوحة فعلاً، كما يتخيّلها الاقتصاديون الليبراليون. يشهد على ذلك العجز التجاري للولايات المتحدة، الذي يتفاقم من سنة إلى أخرى: مئة مليار دولار سنة 1989 مقابل 450 ملياراً سنة 2000. فوق ذلك، يطال هذا العجز، عملياً، كل قطاعات النظام الإنتاجي. وحتى الفائض الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة في مجال الخبرات عالية التقانة، وكان بقيمة 35 مليار دولار سنة 1990، تلاشى، ليحل محله عجز. ويشهد التنافس بين أريان وناسا، بين الإيرباص وبوينغ على هشاشة الأفضلية الأميركية. ففي وجه أوروبا واليابان بالنسبة للمنتجات عالية التكنولوجيا، وفي وجه الصين وكوريا وبلدان صناعية أخرى في آسيا بالنسبة للمنتوجات المصنّعة العادية، وفي وجه أوروبا والقرن

الجنوبي في أميركا اللاتينية، ربما تعجز الولايات المتحدة عن الكسب من دون اللجوء إلى وسائل «فوق اقتصادية» تنتهك المبادىء الليبرالية المفروضة على المنافسين.

في الواقع، لا تتمتع الولايات المتحدة بمزايا مقارنة ثابتة إلا في قطاع السلاح، وتحديداً لأن هذا القطاع يتفلّت إلى حد كبير من قواعد السوق، ويحظى بدعم الدولة. لا شك أن هذا الدعم يترك بصماته على قطاعات مدنيّة (الإنترنت مثال معروف جداً)، ولكنه يتسبب، في الوقت نفسه، باختلالات جدية، تشكل عقبات أمام قطاعات إنتاجية عديدة.

يعيش الاقتصاد الأميركي، طفيلياً، على حساب شركائه في النظام العالمي. «في الولايات المتحدة هناك 10% من الاستهلاك الصناعي المستورد الذي لا تتم تغطيته بصادرات من المنتجات القومية». («ما بعد الإمبراطورية»، أ. تود).

العالم ينتج والولايات المتحدة تستهلك (التوفير القومي يقارب الصفر). «أفضلية» الولايات المتحدة تشبه أفضلية قنَّاص يغطي عجزه الآخرون، طوعاً أو قسراً. والوسائل التي تستخدمها واشنطن للتعويض عن عجزها متنوعة: انتهاكات متكررة للمبادىء الليبرالية، وصادرات السلاح (60% من السوق العالمية) المفروضة على حلفاء خاضعين (معظمهم لا يستخدم هذه الأسلحة، كدول الخليج، مثلاً)، والبحث عن أرباح فوق العادة من النفط (الدافع الحقيقي للحروب في آسيا الوسطى والعراق). يبقى أن الأساسي من العجز الأميركي يُغطّى بمساهمات مرسملة مصدرها أوروبا، واليابان، والجنوب (البلدان النفطية الغنية، والطبقات الكومبرادورية في كل بلدان العالم الثالث، بما فيها الأكثر فقراً)؛ يضاف إلى ذلك، الاستنزاف المفروض على كل بلدان الأطراف تقريباً، تحت عنوان خدمة الدين.

لا شك أن الأسباب التي تفسر استمرار تدفق الرساميل التي تغذّي طفيلية الاقتصاد والمجتمع الأميركيين، وتسمح لهذه الدولة العظمى أن تعيش كل

يوم ليومه، هي أسباب معقدة. فالتضامن بين القطاعات المسيطرة في الرأسمال المعولم لدى كل الشركاء في الثلاثية، هو تضامن حقيقي يعبر عن نفسه بالالتحاق بالنيوليبرالية المعولمة. ويُنظر إلى الولايات المتحدة، من هذه الزاوية، بوصفها المدافع (عسكرياً، إذا اقتضى الأمر) عن هذه «المصالح المشتركة». على أن واشنطن ليست في وارد «التقاسم المتكافىء» لمغانم قيادتها. بل تسعى إلى استتباع حلفائها، ولا توافق على أن تقدم لأطراف الثلاثية الخاضعين إلا تنازلات ضئيلة. هل ستتفاقم أزمة المصالح في الرأسمال المسيطر فتجرُّ إلى قطيعة في التحالف الأطلسي؟ ليس هذا مستحيلاً، ولكنه احتمال ضعيف.

الأزمة الواعدة تقع على أرضية أخرى. أرضية الثقافات السياسية. في أوروبا يظل الخيار اليساري بديلاً ممكناً، على الدوام. وهذا البديل سيفرض، في آن معاً، قطيعة مع النيوليبرالية (والتخلي عن الأمل العبثي بإخضاع الولايات المتحدة لمتطلباته)، ومع سياسة الالتحاق بالاستراتيجيات السياسية للولايات المتحدة. حتى الآن تكتفي أوروبا «بتوظيف» فائض رساميلها في الولايات المتحدة، في حين يمكن لهذا الفائض أن ينخرط في عملية إنعاش اقتصادي واجتماعي، لا تتحقق من دونه. ولكن ما أن تختار أوروبا، بهذه الوسيلة، أن تعطي الأولوية لانطلاقتها الاقتصادية والاجتماعية، حتى تنهار عافية الولايات المتحدة الاقتصادية المصطنعة، وتصبح الطبقة الحاكمة فيها وجهاً لوجه مع مشكلاتها الاجتماعية الخاصة. ذلك هو المعنى الذي أعطيه لخلاصتي: «إما أن تكون أوروبا يسارية أو لا تكون».

4 ـ تبدو الرأسمالية الأميركية الشمالية، بسبب من تشكُّلها التاريخي، أكثر تهيؤاً للمضيِّ في هذا الانحراف، أي «الحرب الدائمة».

الثقافة السياسية نتاج التاريخ، مأخوذاً بمداه الطويل. وهو بالطبع، خاص بكل بلد. على هذا الصعيد، يتميز تاريخ الولايات المتحدة بخصوصيات

تختلف بحدة عن خصوصيات القارة الأوروبية: تأسيس إنكلترا الجديدة على يد فرق بروتستانتية متطرفة، مذبحة الهنود، استرقاق السود، انتشار «الطوائفية» المتزامنة مع موجات الهجرة المتعاقبة في القرن التاسع عشر.

لم تكن الحداثة، والعلمانية، والديموقراطية نتاجات تحول (أو ثورة) في التأويل الديني. بل، على العكس، تكيف هذا التأويل، بنسب متفاوتة من الرضا، مع مقتضياتها. ولم يكن هذا التكيف امتيازاً للبروتستانتية، فلقد حصل أيضاً في العالم الكاثوليكي، بصورة مختلفة، طبعاً، ولكن بالفعالية نفسها. وفي جميع الحالات خلق روحية دينية جديدة، متحررة من العقائد الجامدة. بهذا المعنى لم يكن الإصلاح الديني «شرط» تفتح الرأسمالية، رغم أن هذه المقولة (الويبرية) تلقى قبولاً واسعاً في المجتمعات التي تتزلف لها (أوروبا البروتستانتية). لم يكن الإصلاح الديني الشكل الأكثر جذرية، حتى، في القطيعة الأيديولوجية مع الماضي الأوروبي وأيديولوجياته «الإقطاعية» ـ ومن بينها التأويل السابق للمسيحية، بل كانت الشكل الأكثر تشوشاً وبدائية لهذه القطيعة.

كان هناك «إصلاح الطبقات المسيطرة»، الذي أسفر عن ولادة كنائس قومية (أنجليكانية، ولوثرية) تتحكم بها هذه الطبقات، وتحقق التسوية بين البورجوازية الصاعدة، والمَلَكية، والملكية الكبيرة للأرض، وتبعد خطر الطبقات الشعبية والفلاحين.

حقق تراجع فكرة العالمية الكاثوليكية، المتمثل بتأسيس الكنائس القومية، وظيفة واحدة: تثبيت دعائم الملكية، وتعزيز دورها كحَكَم بين قوى النظام القديم والقوى المتمثلة في البورجوازية الصاعدة، وتقوية المشاعر القومية، وتأخير حركة أشكال جديدة من العالمية، مشابهة لتلك التي ستقترحها الأممية الاشتراكية في زمن لاحق.

ولكن كان هناك أيضاً حركات إصلاحية استحوذت على الفئات الشعبية، ضحية التحولات الاجتماعية الناجمة عن صعود الرأسمالية. ولم تكن هذه

الحركات، التي أعادت إنتاج أشكال نضال سابقة، متقدمة على عصرها، بل متخلِّفة عن متطلباته. كان يجب إذاً انتظار الثورة الفرنسية ـ والتعبئة الشعبية العلمانية والديموقراطية الجذرية التي لازمتها ـ ثم الاشتراكية، لكي تتعلم الطبقات الخاضعة أن تعبّر عن نفسها بفعالية في الشروط الجديدة. تغذت الفرق البروتستانتية هذه بأوهام أصولية الطابع، وخلقت أرضية ملائمة لإعادة إنتاج متواصلة «لفرق» رؤيوية، كتلك التي نراها تزدهر في الولايات المتحدة.

لقد طورت الفرق البروتستانتية، التي اضطرت إلى الهجرة من إنكلترا في القرن السابع عشر، تفسيراً شديد الخصوصية للمسيحية، لا يشاركهم إياه لا الكاثوليك، ولا الأرثوذوكس، ولا حتى أكثر البروتستانت الأوروبيين، بما فيهم الأنجليكانيين، المسيطرين على الطبقات الحاكمة في إنكلترا. أعادت حركة الإصلاح الديني الاعتبار للعهد القديم الذي همَّشته الكاثوليكية والأرثوذوكسية، كقطيعة مع اليهودية، لا كاستمرار لها.

إذن سيكون هذا الشكل الخاص من البروتستانتية المنغرس في إنكلترا الجديدة مدعواً ليطبع الأيديولوجيا الأميركية بعلامة بارزة حتى أيامنا هذه. لأنه سيكون وسيلة انطلاق المجتمع الأميركي الجديد نحو غزو القارة، مشرّعاً هذا الغزو بتعابير مستمدة من التوراة (غزو إسرائيل العنيف لأرض الميعاد، وهو المقولة المكررة حتى التخمة في الخطاب الأميركي الشمالي). فيما بعد ستمد الولايات المتحدة على الكوكب الأرضي كله مشروعها القاضي بتحقيق ما أمرها «الرب» بإنجازه. فشعب الولايات المتحدة يرى نفسه «شعباً مختاراً»، وهو التعبير الموازي لما أطلقته النازية على «أمتها». لهذا السبب تبدو الإمبريالية الأميركية (لا «الإمبراطورية») مدعوَّة لأن تكون أكثر وحشية من سابقاتها (التي لم تعلن أنها مسكونة برسالة إلَهية).

5 ـ أنا لست من الذين يعتقدون بأن الماضي يصبح، بقوة الأشياء،

«تواصلاً وراثياً». التاريخ يحوّل الشعوب. هذا ما جرى في أوروبا. مع الأسف أن مسار تاريخ الولايات المتحدة، بدل أن يساهم في محو همجية البداية، قد عزز تعبيراتها، وأدام مفاعيلها؛ أكان الأمر يتعلق «بالثورة الأميركية»، أو باستيطان البلاد عبر موجات متلاحقة من الهجرة.

لم تكن «الثورة الأميركية»، التي تمتدح اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلا حرباً محدودة في سبيل الاستقلال، من دون بعد اجتماعي. لم يكن المستوطنون، في انتفاضتهم ضد العرش الإنكليزي، يريدون أن يحوّلوا شيئاً في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. أرادوا فقط أن يوقفوا تقاسم المغانم مع الطبقة المسيطرة في الوطن الأم. أرادوا السلطة لأنفسهم، لا ليغيّروا ما كانوا يفعلونه في العهد الاستعماري، بل ليكملوه بعزيمة أمضى وربح أكبر. كان هدفهم الأول إكمال التوسع نحو الغرب، ما يفترض، من جملة ما يفترض، إبادة الهنود. ولم يكن يطرح أي سؤال بشأن استمرار العبودية؛ فقادة الثورة الأميركية الكبار، جميعهم تقريباً، كانوا من مالكي العبيد، وقناعاتهم في هذا الشأن راسخة لا تقبل الجدل.

إبادة الهنود اندرجت طبيعياً في منطق الرسالة الإلّهية للشعب المختار الجديد. ولا يظنَّن أحد أن هذا جزء من ماضٍ قد انطوى. فحتى سنوات 1960 كانت تُستذكر هذه المجزرة باعتزاز (عبر أفلام، حيث يتواجه «الكاوبوي ـ رمز الخير ـ مع الهندي ـ رمز الشر)، وتشكل عنصراً مهماً في «تربية» الأجيال اللاحقة.

الأمر مشابه في مسألة العبودية. مضى قرن على الاستقلال قبل أن يتم إلغاء العبودية، وذلك ليس لأسباب أخلاقية، كما دعت الثورة الفرنسية، بل لأنها لم تعد تلائم استمرار التوسع الرأسمالي. وكان لا بد من قرن آخر لكي يحصل الأميركيون السود على حد أدنى من الاعتراف بحقوقهم المدنية، من دون أن تتزعزع أسس العنصرية الكاملة في الثقافة السائدة. فحتى الستينات كانت تنفذ إعدامات بلا محاكمة، وبعض العائلات ترتاد، في عطلاتها، أماكن الإعدام هذا للتفرّج على القتل وتبادل الصور. ويتواصل

هذا، بشكل أكثر خجلاً، أو بشكل غير مباشر، من خلال ممارسة «عدالة» ترسل إلى الموت آلاف المحكومين ـ من السود دائماً، تقريباً ـ نصفهم أبرياء. وذلك من دون أي تأثر للرأي العام.

موجات الهجرة المتعاقبة لعبت، هي الأخرى، دورها في تصليب الأيديولوجيا الأميركية. وبالطبع ليس المهاجرون مسؤولين عن البؤس والقمع الذي دفعهم إلى الرحيل، أصلاً. بالعكس هم ضحاياهما. إلا أن الظروف دفعتهم إلى التخلي عن النضال المشترك من أجل تغيير شروط عيشهم الجماعي في بلدانهم، والالتزام بأيديولوجيا النجاح الفردي في الوطن الجديد. وهو التزام يشجعه النظام الأميركي ويستفيد منه إلى حده الأقصى. فهو يعيق تكوّن الوعي الطبقي، الذي ما أن يبدأ بالنضوج حتى يواجه موجة هجرة جديدة تجهض تبلوره السياسي. في الوقت نفسه تشجع الهجرة ظاهرة «التطييف» في المجتمع الأميركي. لأن «النجاح الفردي» لا يلغي الانتماء القوي إلى جماعة أو طائفة من منشأ واحد (كالإيرلنديين أو الإيطاليين، أو سواهم)، إذ إن العزلة الفردية يمكن أن تصبح صعبة الاحتمال. وهنا أيضاً تنبني قوة الهويّة ـ التي يعتنقها النظام الأميركي ويمتدحها ـ على حساب الوعي الطبقي وتكوّن المواطن.

وفيما كان شعب باريس يستعد «لاقتحام السماء» (أشير هنا إلى كومونة باريس سنة 1871)، كانت العصابات المشكّلة من مهاجرين فقراء تتقاتل في شوارع ومدن الولايات المتحدة، وتتلاعب بها الطبقات المسيطرة بخبث وسخرية.

لا يوجد في الولايات المتحدة حزب عمالي ولم ينوجد. النقابات العمالية، على قوتها، خارج السياسة. إنها غير مسيَّسة بكل المعاني، فلا هي قريبة من حزب يجانس طبيعتها، ولا استطاعت أن تعوّض غياب مثل هذا الحزب من خلال إنتاجها لأيديولوجيا اشتراكية بنفسها. فهي تتقاسم مع المجتمع كله الأيديولوجيا الليبرالية التي تسيطر بلا مزاحم. تصارع النقابات على أرض ضيقة ومحددة من المطالب التي لا ترقى إلى التشكيك بالليبرالية

ذاتها. إنها، بمعنى من المعاني، «ما بعد حداثية»؛ وكذلك كانت على الدوام.

لا تستطيع الأيديولوجيات الجماعوية (أو الطوائفية) أن تكون البديل في غياب أيديولوجيا اشتراكية للطبقة العاملة؛ حتى أكثرها جذرية، أي أيديولوجيا الجماعة السوداء. فالجماعوية، بالتعريف، تندرج في إطار العنصرية المعمّمة التي تحاربها على أرضها الخاصة، ليس أكثر.

6 ـ أنتج التلازم الخاص بالتشكل التاريخي لمجتمع الولايات المتحدة ـ تلازم أيديولوجيا دينية توراتية مسيطرة مع غياب حزب عمالي ـ وضعية لا مثيل لها، أي وجود حزب واحد، فعلياً، هو حزب الرأسمال. والجناحان اللذان يكوّنان هذا الحزب الأوحد يتشاركان في جوهر الليبرالية ذاته. كلاهما يتوجه إلى الأقلية الانتخابية ذاتها ـ 40% من الناخبين ـ «التي تشارك» في هذا النمط المطروح أمامها من الحياة الديموقراطية المجتزأة والعاجزة. ولكل منهما زبائنيّته الخاصة، التي يخاطبها بلغة مكيفة لها؛ وهي مجموعات من الفئات الوسطى، نظراً لأن الطبقات الشعبية لا تصوِّت. وكل منهما يبلور في داخله خليطاً من المصالح الرأسمالية الجزئية («اللوبيات» Lobbies)، أو الدعم «الجماعوي».

تشكل الديموقراطية الأميركية اليوم النموذج المتقدم لما أسميه «الديموقراطية المنخفضةُ التوتر». فهي تشتغل على أساس الفصل الكامل بين إدارة الحياة السياسية، القائمة على ممارسة الديموقراطية الانتخابية، وإدارة الاقتصاد، المحكومة بقوانين تراكم الرأسمال. فوق ذلك، لا يتعرض هذا الفصل لأي تشكيك جذري بل يشكل، بالأحرى، جزءاً مما يسمى الإجماع العام، في حين أنه يُعدِم الطاقة الخلاقة للديموقراطية السياسية. فهو يخصي المؤسسات التمثيلية (مجلس النواب وسواه)، التي تغدو عاجزة أمام «السوق»، وخاضعة لقسره. لا أهمية لمن تُصوِّت: للديموقراطيين أو للجمهوريين، لأن مستقبلك لا يتعلق بخيارك الانتخابي بل باحتمالات التغيُّر في السوق.

لهذا السبب الدولة الأميركية تخدم الاقتصاد حصراً (أي الرأسمال)، دونما اكتراث بالمصالح الاجتماعية الأخرى. وهي تستطيع أن تقوم بهذا الدور لأن التشكل التاريخي للمجتمع الأميركي مَنع نضوج وعي طبقي سياسي بين الفئات الشعبية.

على الطرف المعاكس، كانت الدولة في أوروبا (ويمكنها أن تعود مجدداً) ممراً إلزامياً لتصارع المصالح الاجتماعية، وانحازت إلى التسويات التاريخية التي تعطي معنى وبعداً حقيقيين للممارسة الديموقراطية. وعندما لا تُجبر الدولة على أداء هذه المهمة، من خلال الصراعات الطبقية والنضالات السياسية التي تحافظ على استقلاليتها في وجه المنطق الحصري لتراكم الرأسمال، فإن الديموقراطية تصبح، عندئذ، ممارسة استهزائية، مثلما هي علية في الولايات المتحدة.

إن تلازم تديُّن مسيطر، واستغلاله بخطاب أصولي، مع غياب وعي سياسي بين الطبقات الخاضعة، يعطي للنظام الأميركي هامش مناورة لا مثيل له، يستطيع أن يلغي الطاقة الاحتمالية للممارسات الديموقراطية، ويحوّلها إلى مجرد طقوس محايدة (السياسة ـ الاستعراض، تدشين الحملات الانتخابية بمسيرات الرقص والمظاهرات اللاسياسية).

ولكن حذار أن ننخدع. ليست الأيديولوجيا الأصولية ذات الادعاءات الدينية هي التي تحكم وتفرض منطقها على أولياء السلطة الفعليين ـ أي الرأسمال وخدمه في الدولة. الرأسمال وحده يتخذ القرار، من ثم يعبّىء الأيديولوجيا الأميركية المشار إليها ليضعها في خدمته. عندئذ تصبح الوسائل المستخدمة ـ التضليل الإعلامي المنهجي الهائل ـ فعالة في عزل الحس النقدي، وإخضاعه لابتزاز شنيع متواصل. بذلك تتمكن السلطة من التلاعب بسهولة برأي عام يُحرَص على إبقائه مفرط السذاجة.

في هذه الظروف، طورت الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة لعبة ساخرة مغلَّفة بخبثٍ يلاحظه كل المراقبين الأجانب، إلا أن الشعب الأميركي لا يراه مطلقاً. فكلّما اقتضى الأمر يجري استخدام العنف في

أقصى حدوده. يعرف ذلك كل المناضلين الراديكاليين الأميركيين: إما أن تبيعوا أنفسكم أو أن تُقتلوا. ذلك هو الخيار الذي يمنح لهم.

تخضع الأيديولوجيا الأميركية، ككل الأيديولوجيات، «لاستنزاف الزمن». في المراحل «الهادئة» من التاريخ تتراخى قبضة السلطة على الشعب. عندئذ «تنفتح» الطبقة الحاكمة، بحسب مقتضيات اللحظة، الأيديولوجيا الأميركية بوسائل مكررة دائماً: يجري تحديد عدو (خارجي دائماً، لأن المجتمع الأميركي طيب بالبداهة، مثل إمبراطورية الشر، أو محور الشر)، ثم تتم «التعبئة الشاملة لسحقه». بالأمس كانت الشيوعية هذا العدو، مما سمح بإطلاق الحرب الباردة، من خلال المكارثية، وإخضاع أوروبا. اليوم، العدو هو «الإرهاب»، الذي يشكل الذريعة البديهية لتمرير مشروع الطبقة المسيطرة: ضمان السيطرة العسكرية على العالم.

الغاية المعلنة استراتيجية الهيمنة الأميركية الجديدة هي عدم تحمُّل وجود قوة قادرة على مقاومة إملاءات واشنطن، وبالتالي محاولة تفكيك كل البلدان التي تعتبرها «أكبر من اللازم»، وخلق أكبر عدد من الدول ـ الدمى المحتاجة إلى قواعد أميركية لضمان «أمنها». يحق لدولة واحدة أن تكون «كبيرة»، تبعاً لكلام آخر ثلاثة من رؤسائها: بوش الأكبر، كلينتون، وبوش الصغير.

يرتكز اتجاه الهيمنة لدى الولايات المتحدة، بالتأكيد، على البعد المفرط لقوتها العسكرية، أكثر مما يرتكز على «امتيازات» نظامها الاقتصادي. وهي تستطيع أن تفرض نفسها قائداً بلا منازع للثلاثية عبر تحويل قوتها العسكرية إلى «قبضة ظاهرة» مهمتها فرض النظام الإمبريالي الجديد على العُصاة المحتملين.

استطاع اليمين المتطرف، مدعوماً بهذه النجاحات، أن يحتل مواقع السلطة في واشنطن. وبات الخيار واضحاً: إما قبول الهيمنة الأميركية والجرثومة الليبرالية المحصَّنة، التي اختزلت إلى مبدأ حصري «جني المال»، أو رفض الاثنين معاً. الخيار الأول يعطي واشنطن حرية صياغة العالم على

صورة تكساس، في حين أن الثاني، وحده، يستطيع إعادة بناء عالم متعدد، وديموقراطي، ومسالم.

لو أن الأوروبيين تحركوا سنة 1935 أو 1937 لكانوا استطاعوا إيقاف الجنون الهتلري. إلا أن تأخرهم حتى سنة 1939 أنزل بهم عشرات الملايين من الضحايا. فلنعمل لكي يكون الرد على التحدي النازي الجديد مبكِّراً أكثر.

سمير أمين

مقدمة

1 ـ بدأت رياح تهب عكس ما يشتهي الخطاب النيوليبرالي المنتصر، وبدأت بالتعثر وصفاته التي طبِّقت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. فخلال بضع سنوات تآكل تجمّع أكثريات الرأي العام، الذي التحق به بعض اليسار، وتضخم بانهيار الأسطورة السوڤياتية، التي بدت بديلاً وحيداً صالحاً في مرحلة ما من القرن المنصرم، وبانطفاء أضواء الماوية فيما بعد.

لقد وعدت الليبرالية المجدَّدة بالازدهار، والسلام، والديموقراطية. كثيرون صدّقوا الوعد، لكنهم سرعان ما خاب أملهم. وبات يُصغى أكثر فأكثر إلى أصوات اولئك الذين أدركوا أن وصفاتها لن تؤدي إلا الى تعميق أزمة التراكم، وتدهور الأوضاع الاجتماعية لأكثرية الشعوب والطبقات العاملة. كما أن عسكرة النظام العالمي، الموضوعة على جدول الأعمال منذ حرب الخليج (1991)، لا منذ أحداث 11 أيلول/سپتمبر 2001، قد بددت وعود السلام. أما الديموقراطية فإنها تراوح هنا، وتتراجع هناك، وتبدو مهددة في جميع الحالات.

الأفكار التي أقدمها في الصفحات الآتية لا تهدف إلى شرح هذه الوقائع التي تكذب مزاعم الليبرالية ووعودها، بل تذهب أبعد من ذلك، فتدعو الى فتح الحوار حول مستقبل النظام الرأسمالي العالمي. هل الوقائع المشار إليها هي مجرد ظواهر «عابرة»، كما يدّعي منظرو الرأسمالية؛ وأن النظام

الرأسمالي سيفتح، متجاوزاً عثرات مرحلة انتقال صعب، على مرحلة جديدة من التوسع والازدهار؟ أم أنها مؤشرات على تهالك النظام الذي أصبح تجاوزه ضرورة لبقاء الحضارة الإنسانية؟

2 ـ ترتكز التحليلات الآتية على نظرية في الرأسمالية، وبعدها العالمي، وبصورة أعم، في دينامية تحوّل المجتمعات. وأرى من الضروري التذكير بأطروحات مركزية أربع:

● مركزية الاستلاب الاقتصادي الذي يميز الرأسمالية، متناقضاً في آن معاً مع ما كانت عليه المجتمعات السابقة، ومع ما يمكن أن يكون عليه مجتمع بعد رأسمالي. وأفسر هذا الاستلاب بكون الوسيلة، أي الاقتصاد عموماً، والتراكم الرأسمالي بالخصوص، قد تحولت الى غاية بذاتها، مسيطرة على مجمل الحياة الاجتماعية، وفارضة نفسها كقوة موضوعية، خارجة عن المجتمع.

● مركزية الاستقطاب الناتج عن عولمة الرأسمالية. وأفهم بذلك التعمق المتواصل في اختلال مستويات التطور المادي بين مراكز النظام العالمي وأطرافه. وهذه ظاهرة جديدة في التاريخ، إذ إن هذا الاختلال قد بلغ، خلال قرنين، مدىً لم تعرفه البشرية خلال آلاف السنين من عمرها. وهي ظاهرة تولِّد الرغبة بإزالتها عن طريق بناء تدريجي لمجتمع أفضل فعلاً لكل الشعوب.

● مركزية فهم الرأسمالية كنظام لا يمكن اختصاره بمفهوم «السوق المعمَّمة». بل تحديد جوهر الرأسمالية في سلطة ما وراء السوق. فالاختزال المبتذل السائد يضع مكان التحليل المبنيّ على العلاقات الاجتماعية، والسياسات التي تعكس سلطات ما وراء السوق وتعبر عنها، نظرية عن نظام خيالي تحكمه «قوانين اقتصادية» تميل، إذا ما تركت لفعلها الموضوعي وحده، إلى إنتاج ـ «توازن أقصى». في الرأسمالية القائمة فعلاً، لا يمكن فصل صراعات الطبقات، والسياسة، والدولة، وآليات تراكم الرأسمال عن بعضها. وبالتالي، فالرأسمالية، بطبيعتها، نظام تنتج المواجهاتُ الاجتماعية

والسياسية الجارية فيه أبعد من السوق حالات لا توازنه المتتالية. فالمفاهيم التي يقترحها الاقتصاد الليبرالي المبتذل ـ مثل مفهوم «الأسواق غير المضبَّطة» لا وجود لها في الحقيقة. فما يُسمى بأسواق «غير مضبَّطة» هي أسواق تضبطها سلطات الاحتكارات الواقعة خارج نطاق السوق.

● مركزية ما أسميته «التحديد المنخفض» في التاريخ. أفهم بذلك أن كل نظام اجتماعي هو تاريخي (بما في ذلك الرأسمالية)، أي أنه يبدأ وينتهي. إلا أن طبيعة النظام اللاحق لا تحددها قوانين موضوعية تفرض نفسها كقوى خارجة عن خيارات المجتمعات. فتناقضات المجتمع الآفل (وهنا، تناقضات الرأسمالية المعولمة، وبخاصة تلك الملازمة للاستقطاب) يمكن تجاوزها بطرق مختلفة، بسبب استقلالية الآليات التي تتحكم بمرافق الحياة الاجتماعية المتنوعة (السياسة والسلطة، الثقافة، الايديولوجيا، الاقتصاد، منظومة القيم التي تحدد المشروعية...). يمكن لهذه الآليات (أو المناطيق = جمع منطق) أن تتكيف مع بعضها البعض لتضفي على النظام بمجمله تناغماً ما. ويتم ذلك في صور مختلفة، مما يجعل الأفضل والأسوأ احتمالين ممكنين كليهما، وعلى البشرية أن تتحمل مسؤولية مصيرها.

لعل قرّائي يعرفون الأطروحات التي اعتبرها أساسية، مع ذلك أذكّر ببعض الكتابات الأخيرة التي تقترح تحليلات مسهبة للأطروحات المقدمة هنا بصورة بالغة التكثيف.

طورت الرأسمالية القوى المنتجة بوتيرة لا مثيل لها في التاريخ. لكنها، في الوقت نفسه، حفرت فجوة بين ما تسمح به طاقات هذا التطور، وبين ما يتحقق منه في الواقع، كما لم يفعل أي نظام سابق. فمستوى المعارف العلمية والتقنية الراهنة يسمح، نظرياً، بحل المشكلات المادية للبشرية كلها. إلا أن المنطق الذي يجعل الوسيلة (قانون الربح، التراكم...) غاية بذاتها، أنتج تبديداً لهذه القدرات، وتفاوتاً في القدرة على بلوغ الخيرات، كما لم يحصل في أية مرحلة سابقة. حتى القرن التاسع عشر، كان التفاوت بين ما تسمح به المعارف من تطور، وبين التطور المحقق، منعدماً تقريباً. لن تثير

فينا هذه الفكرة أية نزعة ماضوية؛ فالرأسمالية كانت شرطاً ضرورياً لبلوغ طاقات التطور الراهنة. إلا أنها أدّت مهمتها ولم يعد منطقها يؤدي إلا إلى الهدر واللامساواة. بهذا المعنى يتأكد كل يوم، وبصورة أكثر سطوعاً، «قانون الإفقار» الناتج عن التراكم الرأسمالي، الذي صاغه ماركس. ويجب ألّا نندهش عندما نرى أنه في لحظة ظهور الرأسمالية منتصرة على كل الجبهات يصبح «النضال ضد الفقر» واجباً ملحاً يتداوله اللغو الإعلامي لدى الأجهزة المسيطرة.

الهدر واللامساواة هما وجه المدالية الآخر، الذي يحدد مضمون «كتاب الرأسمالية الأسود». إنهما في الواجهة لتذكيرنا بأن الرأسمالية ليست سوى فاصلة في التاريخ، لا نهاية له، وأنّه اذا لم يتم تجاوزها بنظام يضع حداً للاستقطاب والاستلاب الاقتصادي، فستقود الى التدمير الذاتي للإنسانية.

3 ـ كيف فُهم هذا التجاوز في القرن العشرين، وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها منه لتحديد طبيعة التحدي الذي يرتسم في القرن الواحد والعشرين؛ ذلك هو موضوع هذه الدراسة.

الرأي السائد في البرهة الراهنة («روح العصر») هو أن القرن العشرين كان، من سنة 1917 (بالنسبة للاتحاد السوڤياتي السابق) و1945 (بالنسبة لقسم كبير من العالم الثالث، وحتى للمراكز المتطورة)، قرناً كارثياً، لأن السلطات السياسية أعاقت وأربكت، بتدخلاتها المنتظمة، المنطق الخيِّر للرأسمالية، بوصفها تعبيراً عن حاجات الطبيعة الإنسانية نفسها، من الأزل. ولقد خطا التاريخ الى الأمام عندما وضع حداً لهذه الأوهام بالعودة الى الخضوع الكامل «لقانون السوق» الذي افتُرِض أنه حكم تاريخ القرن التاسع عشر. وتعبر «العودة الى الحقبة الرائعة» عن هذه الرؤية الى التاريخ التي تستلهمها روح العصر (موضة العصر).

الأطروحة التي سأطورها تذهب في الاتجاه المعاكس. والقراءة التي اقترحها للقرن العشرين تفترض أنه محاولة أولى للإجابة على تحدي التطور، وبالدقة، تحدي التخلف، الذي هو تسمية مبتذلة تعبر عن واقع التناقض

المتزايد بين المراكز والأطراف، النابع من التوسع العالمي للرأسمالية. الإجابات التي قدمت على هذا التحدي تقع ضمن مروحة واسعة، تذهب من الخجول الى الجذري. وأجرؤ على القول، من دون تبسيط مشين لتنوع هذه الإجابات، أنها تندرج كلها في أفق يتحدد بتعبير «اللحاق»، أي أن يعاد في الأطراف انتاج ما تحقق في المركز. بهذا المعنى لم توضع، في الأهداف والاستراتيجيات التي سادت القرن العشرين، الرأسمالية، بجوهرها ذاته ـ الاستلاب الاقتصادي ـ في موضع الاتهام.

لا شك كانت هناك نوايا في تغيير العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، في التجارب الجذرية النابعة من الثورتين الاشتراكيتين في روسيا والصين. إلا أن هذه النوايا انحلَّت تدريجياً في أولويات عملية اللحاق التي فرضها هنا أرث الرأسمالية الطرفية.

طويت الآن صفحة هذه المحاولات الجذرية نسبياً لحل مشكلة التنمية. فما أن بلغت حدودها التاريخية، حتى عجزت عن تجاوز ذواتها للذهاب نحو الأبعد. وبالتالي تهاوت، وانهارت مفسحة المجال لعودة مؤقتة، ولكن تدميرية، للأوهام الرأسمالية. من هنا، تواجه البشرية اليوم مشكلات أكثر ضخامة مما كانت عليه منذ خمسين أو مئة سنة. عليها إذاً أن تكون أكثر جذرية مما كانت منذ قرن، وخلال قرن، في الإجابة على التحديات. بمعنى آخر، عليها أن تجمع، بشكل أحزم وأصلب، أهداف تنمية القوى المنتجة في أطراف النظام مع أهداف تجاوز منطق الإدارة الرأسمالية للمجتمع بالجملة. وفوق ذلك، عليها أن تنجز هذه المهمة في عالم جديد نسبياً (سنحاول أن ندقق طبيعة هذا الجديد ومداه). لا يمكن أن يكون القرن الواحد والعشرون إحياء للتاسع عشر، بل تجاوزاً للقرن العشرين. بهذا المعنى ستحتل قضية التنمية موقعاً أكثر مركزية مما كان لها في القرن المنصرم.

لقد أدرك القارىء، دون شك، أن مفهومنا للتنمية ليس مرادفاً «للحاق». التنمية، كما أشرت، مفهوم نقدي للرأسمالية، ويفترض، فوق ذلك،

مشروعاً مجتمعياً مختلفاً عنها يحدده هدفه المزدوج: تحرير الانسانية من الاستلاب الاقتصادي، وإزالة إرث الاستقطاب عالمياً. لا يكون هذ المشروع المجتمعي إلا عالمي الأبعاد. لا يمكن إلا أن يصبح، تدريجياً مشروع البشرية كلها: شعوب المراكز وشعوب الأطراف في النظا المستهدف.

واذا كان يمكن تصور «اللحاق» ستراتيجية تقوم بتنفيذها الشعوب المعنية بها، بوسائلها الخاصة، وإرادتها، فإن التقدم على طريق تحقيق هدف التنمية المزدوج يستوجب حكماً انخراطاً منسَّقاً ونشيطاً لشعوب الدنيا بأسرها.

كلمة أخيرة في هذه السطور الأولى: بما أنني كرست جل مجهودي، في السنوات الأخيرة، للنظر في بعض هذه المشكلات، فسأختصر التكرار الى الضروري الصرف لأحافظ على انسجام النص، محيلاً القارئ الى كتبي الأخيرة التي أوردها بحسب أوقات صدورها: امبراطورية الفوضى (1991)، «الاثنية في مواجهة الأمة» (1994)، «الادارة الرأسمالية للأزمة» (1995)، «تحديات العولمة» (1996)، «نقد روح العصر» (1997)، «الهيمنة الأميركية وامحاء المشروع الأوروبي» (2000).

الفصل الأول

الاقتصاد السياسي للقرن العشرين

1 ـ عودة الحقبة الرائعة

يختتم القرن العشرون في مناخ يذكر بصورة مدهشة بالمناخ الذي احتضن ولادته ـ «الحقبة الرائعة» (التي كانت رائعة فعلاً بالنسبة للرأسمال). فبورجوازيات الثلاثية القائمة (الدول الأوروبية، الولايات المتحدة واليابان) تطلق نشيد المجد لانتصارها النهائي. لم تعد الطبقات العاملة في المراكز تلك «الطبقات الخطيرة» التي كانتها في القرن التاسع عشر، وشعوب باقي العالم مدعوّة لقبول «الرسالة التحضيرية» للغرب.

لقد توّجت الحقبة الرائعة قرناً من التحولات الجذرية في العالم خرجت خلاله الثورة الصناعية الأولى وتركزت، على مراحل، الدولة القومية البورجوازية الحديثة من الشمال الغربي الأوروبي، حيث ولدتا، لتعمّا القارة كلّها ثم الولايات المتحدة واليابان. كانت الأطراف القديمة للمرحلة المركانتيلية ـ أميركا اللاتينية والهند الإنكليزية والهولندية ـ خارج هذه الثورة المزدوجة في حين كانت دول آسيا القديمة (الصين والدولة العثمانية وبلاد فارس) بدورها مندمجة في العالمية الجديدة آنذاك بوصفها أطرافاً؛ واندمج باقي العالم بقوة الغزو الاستعماري. وقد عبّر انتصار مراكز

الرأسمالية المعولمة عن نفسه بانفجار ديموغرافي رفع نسبة السكان ذوي الأصول الأوروبية من 23% سنة 1800 الى 36% سنة 1900 قياساً إلى سكان الأرض. وقد ولّد تمركز الثورة الصناعية في الثلاثية، في الوقت نفسه، استقطاباً في الثروة لم تعرفه البشرية في كل تاريخها المنصرم. فقبيل الثورة الصناعية لم تتعدّ الفوارق في الإنتاجية الاجتماعية للعمل بالنسبة لـ80% من سكان الأرض نسبة 2 إلى 1 في أي حال. أمّا سنة 1900 فقد أصبحت هذه النسبة توازي 20 إلى 1 (عشرين إلى واحد).

لقد كانت العالمية التي احتُفل بها سنة 1900 بوصفها «نهاية للتاريخ» حدثاً واقعياً جديداً لم يتحقق إلّا بصورة تدريجية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي بعد انفتاح الصين والأمبراطورية العثمانية (1840)، وقمع السيباي في الهند (1857) وأخيراً اقتسام أفريقيا (ابتداء من سنة 1885).

هذه العالمية الأولى كانت تذهب، بعيداً عن تسريع عملية تراكم الرأسمال، نحو الانفتاح على أزمة بنيوية من سنة 1873 حتى سنة 1896، كما ستفعل بعد قرن من الزمن. وقد ترافقت الأزمة، مع ذلك، مع ثورة صناعية جديدة (الكهرباء، النفط، السيارة، الطيارة) كان يُتوقع لها أن تحوِّل الجنس الإنساني برمّته، كما يقال اليوم عن الإلكترونيات. وبموازاة ذلك كانت تتشكّل الاحتكارات الصناعية والمالية الأولى ـ أي الشركات عابرة القومية الخاصة بتلك المرحلة. وبدا أن العالمية المالية ستستقرّ نهائياً تحت صورة قاعدة الذهب ـ الجنيه الإسترليني. وكان يجري الكلام عن تدويل الأسهم الذي تسمح به البورصات بنفس الحماس الذي يجري فيه الكلام اليوم عن العولمة المالية. وقد جعل جول ڤيرن بطله (الإنكليزي طبعاً) يدور حول العالم خلال ثمانين يوماً فقط. لقد كانت «القرية العالمية» قائمة وحاضرة بالنسبة له.

كان الاقتصاد السياسي للقرن التاسع عشر خاضعاً لهيمنة الرموز

الكلاسيكية الكبيرة (آدم سميث وريكاردو) ثمّ لنقد ماركس الساحق. وضع انتصار العالمية الليبرالية في مقدمة المسرح آنذاك جيلاً جديداً مسكوناً بهاجس إثبات أن الرأسمالية أصبحت «مستحيلة التجاوز» لأنها تعبّر عن موجبات عقلانية أبدية، خارجة عن التاريخ. ودأب والراس ـ الشخصية المركزية في ذلك الجيل الجديد، التي يستعيدها اليوم الاقتصاديون المعاصرون ـ على إثبات أن الأسواق كانت قادرة على تضبيط ذاتها بذاتها. ورغم كل الجهود لم يستطع أن يثبت ذلك شأنه شأن الكلاسيكيين الجدد في عصرنا.

كانت الإيديولوجية الليبرالية المنتصرة تختزل المجتمع إلى تجمع من الأفراد. وتؤكد، بهذا الاختزال أن التوازن الذي ينتجه السوق يشكل الصيغة الأرقى اجتماعياً، ويضمن الاستقرار والديموقراطية، في آن معاً. كل شيء كان جاهزاً لاستبدال التحليل الواقعي لتناقضات الرأسمالية القائمة بنظرية عن رأسمالية متخيَّلة. وستجد النسخة المبتذلة لهذا التفكير الاجتماعي الاقتصادوي التعبير عن نفسها في الكتب الدارجة للبريطاني ألفرد مارشال التي أصبحت إنجيل الدراسات الاقتصادية لتلك المرحلة.

وستبدو وعود الليبرالية العالمية كما لو أنها ستحقق للحظة ما، لحظة «الحقبة الرائعة». منذ سنة 1896 عاد النمو على الأسس الجديدة للثورة الصناعية الثانية، والاحتكارات والعالمية المالية. «هذا الخروج من الأزمة» سيعصف بالحركة العمالية، كما سيرفع عالياً قناعات منظّري الرأسمالية ـ الاقتصاديين الجدد. انزلقت الأحزاب الاشتراكية من المواقع الإصلاحية إلى طموح أكثر تواضعاً هو مجرّد الشراكة في إدارة أزمة النظام. انزلاق شبيه بخطاب طوني بلير وغيرهارد شرودر اليوم، أي بعد قرن من الزمن. كذلك قبلت النخب التحديثية في الأطراف أن لا شيء يمكن تبنّيه خارج منطق الرأسمالية المسيطرة.

لم يدم انتصار «الحقبة الرائعة» أكثر من عقدين قصيرين. بعض الدينوصورات (كانوا دينوصورات صغيرة آنذاك)، أمثال لينين توقعوا الانهيار دون أن يستمع أحد إليهم. فالليبرالية أي هيمنة الرأسمال الوحيدة الجانب لن تقلّص زخم التناقضات المختلفة الطبائع في أحشاء النظام، بل على العكس، ستزيدها عنفاً. فوراء صمت الأحزاب العمالية والنقابات الملتحقة بأوهام الطوباوية الرأسمالية الزاهرة، كان يختبىء الهدير الصامت لحركة اجتماعية مقطّعة الأوصال، ولكن جاهزة دائماً للانفجار والتبلور حول خيارات بديلة مكتشفة. بعض المثقفين البلاشفة سخروا بكفاءة عالية من الخطاب المزري «للاقتصاد السياسي» (الذي تبهجه دهشة الاكتشاف بأن «ماله يولّد صغاراً»). ولم يكن للعالمية الليبرالية إلّا أن تؤدي إلى عسكرة النظام، وأن تجرّ، ضمن العلاقات بين القوى الإمبريالية في تلك المرحلة، إلى الحرب التي امتدت، في شكليها الحار والبارد، ثلاثين سنة كاملة من 1914 إلى 1945. وراء الهدوء الظاهر «للحقبة الرائعة» كان يتراءى صعود النضالات الاجتماعية وتفاقم الأزمات العنيفة داخلياً وعالمياً. في الصين كان الجيل الأول لنقّاد مشروع التحديث البورجوازي يشق طريقه إلى الوجود. هذا النقد الذي كان لا يزال يتلعثم في الهند وفي العالم العثماني والعربي وفي أميركا اللاتينية ولكنّه سيجتاح في النهاية القارات الثلاث ويهيمن على ثلاثة أرباع القرن العشرين.

ستُطبع إذاً ثلاثة أرباع القرن العشرين بإدارة مشاريع لحاق وتحوّلات جذرية نسبياً في الأطراف. كل هذا أصبح ممكناً بسبب تفكّك العالمية الليبرالية الطوباوية لتلك «الحقبة الرائعة». فالقرن الذي ينصرم هو إذاً قرن تتابُع أزمات ضخمة بين القوى المسيطرة في رأسمالية عالمية من جهة وقوى الشعوب والطبقات الرافضة لديكتاتورية الاحتكارات والدول التي تدعمها. إن معركة التطور هي المرادف الواسع للتأزمات بين ميول التوسع الرأسمالي العفوية وإرادة الشعوب. وتاريخ القرن العشرين الذي سأذكّر بخطوطه العامة في القسم التالي، يسمح بتحديد اللحظات المميزة التي انفتحت في أثنائه المحاولات الأكثر جدية للتنمية كما فُهمت في تلك المرحلة.

2 ـ حرب الثلاثين سنة 1914 ـ 1945

كان يسيطر على مسرح السنوات الفاصلة بين 1914 و1945 ظاهرتان: الأولى «حرب الثلاثين سنة» بين الولايات المتحدة وألمانيا لوراثة الهيمنة البريطانية الآفلة، والثانية محاولة «اللحاق» بطريقة أخرى، المسمّاة بناء الاشتراكية في الاتحاد السوڤياتي.

في المراكز الرأسمالية كان المنتصرون والمهزومون في الحرب العالمية الأولى يعاندون لإعادة طوباوية الليبرالية العالمية بأي ثمن. تمّت العودة إذاً إلى قاعدة الذهب، وتمّ الحفاظ بالقوة على النظام الاستعماري، وأعيدت الليبرالية إلى إدارة الاقتصاد. بدت النتائج إيجابية لوقت قصير وستكون العشرينات سنوات استعادة النمو قطرتها دينامية الولايات المتحدة والأشكال الجديدة في تنظيم العمل (تلك التي تهكّم عليها بشكل مبدع شارلي شابلن في فيلم «الأزمنة الحديثة») التي لن تجد الأرضية المناسبة للانتشار الواسع إلّا بعد الحرب الثانية. إلّا أن هذه العودة كانت هشّة. ومنذ سنة 1929 انهار القطاع المالي، وهو الجزء الأكثر عالمية في النظام. وسيكون العقد التالي عقداً مريعاً. وفي مواجهة الانكماش ردّت السلطات، كما ستفعل في سنوات 1980 ـ 1990، بسياسات منهجية مضادة للتضخم فاقمت الأزمة وانغلقت في لولبٍ هابط وبطالة جماعية عالية. بحيث أن وضع ضحاياه كان يتفاقم سوءاً في غياب شبكات الضمان التي أوجدتها فيما بعد دولة الرعاية. لم تصمد العالمية الليبرالية للأزمة. جرى التخلي عن النظام النقدي المرتكز على الذهب وأعادت القوى الإمبريالية تنظيم نفسها في إطار إمبراطوريات استعمارية ومناطق نفوذ محمية، أي منابع المآزق التي ستقود إلى الحرب العالمية الثانية.

تعاملت المجتمعات الغربية بصور مختلفة مع هذه الكارثة؛ فبعضها انغمس في الفاشية، مختاراً الحرب كوسيلة لإعادة توزيع الأوراق على المستوى العالمي (ألمانيا، اليابان، إيطاليا)، في حين أن الولايات

المتحدة، من خلال العقد الجديد الروزفلتي، وفرنسا من خلال الجبهة الشعبية، والسويد بحكومتها الاشتراكية الديموقراطية أطلقت خياراً آخر هو تضبيط الأسواق من خلال تدخل نشيط للدولة المدعومة من الطبقات العاملة. كانت تلك عناوين خجولة لن تجد تعبيرها الممتلىء إلّا بعد سنة 1945. في الأطراف أطلق انهيار خرافات الحقبة الرائعة عملية تجذير معادية للإمبريالية. بعض بلدان أميركا اللاتينية، التي استفادت من امتياز كونها مستقلة، اخترعت ما يسمّى بالقومية الشعبوية في صياغات مختلفة مثل المكسيك بعد الثورة الفلاحية 1910 ـ 1920 أو البيرونية في الأرجنتين في الأربعينات. في الشرق تقدم الكمالية في تركيا نموذجاً مشابهاً، في حين تغرق الصين في حرب أهلية بين التحديثيين البورجوازيين أبناء ثورة 1911 ـ الكيومينتانغ ـ وبين الشيوعيين. في المناطق الأخرى سيعيق النير الكولونيالي لعدة عقود لاحقة تبلور مشاريع وطنية شعبوية مماثلة. السؤال هنا ليس سؤال التنمية ولكن مجرد متابعة الصيغة الاستعمارية.

في المقابل، يبحث الاتحاد السوڤياتي المعزول عن اختراع مسار جديد. فخلال العشرينات أمل، عبثاً، أن تمتد الثورة إلى العالم كلّه وعندما أُجبر على الاعتماد على قواه الذاتية وحدها، دخل مع ستالين في سلسلة الخطط الخمسية التي كان من المفترض أن تسمح له بتجاوز تأخّره. وكان لينين قد وصف هذا المسار بتعبير «سلطة السوڤياتات + كهربة روسيا». ولنشر هنا أن المقصود هو الثورة الصناعية الجديدة ـ الكهرباء لا الفحم والفولاذ. إلّا أن الكهرباء (لا بل الفحم والفولاذ) هي التي ستنتصر على سلطة السوڤياتات التي أفرغت من محتواها. والتراكم المخطط مركزياً كان يُدار من خلال دولة سلطوية، رغم الشعبوية الاجتماعية التي ميّزت سياساتها. على أنه لا الوحدة الألمانية، ولا التحديث الياباني كانا من إنتاج الديموقراطيين. وقد أثبت النظام السوڤياتي فعاليّته طالما ظلّت الغايات بسيطة: تسريع التراكم الأفقي (تصنيع البلاد) وبناء قوة عسكرية ستكون أول من يواجه تحدي العدو الرأسمالي، أولاً إنزال الهزيمة بألمانيا النازية، ثمّ وضع حدّ للاحتكار

الأميركي للأسلحة النووية والصواريخ عابرة القارات في الستينات والسبعينات.

3 ـ ما بعد الحرب: من النهوض (1945 ـ 1970) إلى الأزمة (1970 ـ...)

دشّنت الحرب العالمية الثانية حقبة جديدة في النظام العالمي. فقد استند نهوض ما بعد الحرب (1945 ـ 1975) إلى تكامل مشاريع مجتمعية ثلاثة، (I) مشروع دولة الرفاه الاشتراكية الديموقراطية الوطنية في الغرب المستند إلى فعالية النظم الإنتاجية الوطنية المترابطة؛ (II) «مشروع باندونغ» للبناء الوطني البورجوازي في أطراف النظام (إيديولوجيا التنمية)؛ (III) وأخيراً المشروع السوڤياتي «رأسمالية من دون رأسماليين»، الذي استقلّ نسبياً عن النظام العالمي المسيطر. كلٌّ من هذه الثلاثة هو مشروع مجتمعي للتنمية على طريقته. والواقع أن الهزيمة المزدوجة للفاشية وللاستعمار القديم قد خلقت ظرفاً سمح للطبقات الشعبية وضحايا التوسع الرأسمالي أن يفرضوا أشكالاً من التضبيط والتراكم الرأسمالي ـ أرغم الرأسمال نفسه على التكيّف معها ـ كانت في أساس ذلك النهوض.

الأزمة التي تلت (1968 ـ 1975) هي أزمة تآكل النظم التي ارتكز عليها النهوض السابق، ثمَّ انهيارها. فالمرحلة التي لم تُغلق بعد ليست مرحلة بناء نظام عالمي جديد كما يحلو لبعضهم القول، بل مرحلة فوضى لا يزال تجاوزها هدفاً بعيداً. فالسياسات الموضوعة لا تجيب عن استراتيجية إيجابية لتوسع الرأسمال، وإنما تسعى إلى إدارة الأزمة وحسب. وهي لن تستطيع القيام حتى بهذا، لأن المشروع «العفوي» الذي أنتجته سيطرة الرأسمال المباشرة في غياب الأطر التي تفرضها قوى المجتمع بردّات فعلها المتجانسة والفعّالة، يظلّ طوبى. طوبى إدارة العالم بواسطة ما يسمّى

«السوق»، أي المصالح المباشرة والقصيرة المدى لقوى الرأسمال المسيطرة. وفي هذا الانتظار سقط هاجس التنمية في فخ الإهمال.

التاريخ الحديث مبنيّ على تعاقب فترات من إعادة الإنتاج المستقرة ومن فترات الفوضى. في الأولى من هذه الفترات، مثل ما حصل في نهوض ما بعد الحرب، يعطي تتابع الأحداث انطباعاً برتابة ما لأن العلاقات الاجتماعية والأممية التي تشكل هندسته العامة تكون مستقرة. هذه العلاقات يعاد إنتاجها إذاً بواسطة اشتغال ديناميات النظام. في هذه الفترات يرتسم بوضوح الفاعلون التاريخيون النشطاء، المحدَّدون والواضحون (طبقات اجتماعية نشيطة، دول، أحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية مهيمنة)، وترتسم كذلك ممارساتهم وردّات فعلهم المتوقعة إزاء كل حدث، وتبدو الإيديولوجيات التي تحركهم مستندة إلى شرعية فوق التشكيك. وإذا ما تغيّرت الظروف في تلك اللحظات فإن البنى تظل ثابتة. التوقع إذاً ممكن لا بل سهلٌ. يظهر الخطر عندما تُمدُّ هذه التوقعات بعيداً جداً، كما لو أن البنى المشار إليها باقية إلى الأبد لتعلن «نهاية التاريخ». ويحل محل تحليل التناقضات التي تلغم هذه البنى ما يسميه منظرو ما بعد الحداثة وعن حق «بالخطابات الكبرى» التي تقترح رؤيا خطية لحركة مدفوعة «بقوة الأشياء» و«قوانين التاريخ». فاعلو التاريخ يختفون تاركين مواقعهم لمنطق بنيوي يسمّى موضوعياً.

إلّا أن التناقضات المشار إليها تحفر تحت الجذور وتنهار البنى التي ظُنّت ثابتة. عندئذ يدخل التاريخ مرحلة يسمّونها فيما بعد «بالانتقالية» ولكن تلك الفترة تُعاش كما لو كانت انتقالاً نحو المجهول لأنها لحظة يتبلور فيها ببطء فاعلون تاريخيون جدد، يدشّنون بالتلمّس ممارسات جديدة ويضفون عليها مشروعيات جديدة بخطاب إيديولوجي غامض في البداية. وفقط عندما تنضج مسارات التحول النوعية كفاية تظهر علاقات اجتماعية جديدة تحدد أنظمة «ما بعد الانتقال». لقد استخدمت مبكراً جداً تعبير «الفوضى» لأصف هذه الوضعيات رغم أنني كنت أجد من المفيد ألّا أختزل طبيعة هذه النماذج

من الفوضى الخاصة بالحياة الاجتماعية بالنظريات الرياضية عن الفوضى واللاخطية، الصالحة طبعاً في ميادين أخرى ولكنه من الخطر أن نوسّع سماتها لنسقطها على الحياة الاجتماعية. فهنا تدخّل الفاعلين في التاريخ هو تدخّل حاسم. لا يوجد تاريخ بلا فاعل. وليس التاريخ نتاج قوى ما وراء تاريخية، سابقة القدم على ذاتها.

إن مرحلة النهوض ورؤى التطور المجتمعية بعد الحرب سمحت بتحولات اقتصادية سياسية واجتماعية هائلة في كل مناطق العالم. وكانت هذه التحولات نتيجة تكييف اجتماعي فُرض على الرأسمال من جانب الطبقات العاملة والشعوب وليس نتاج منطق توسع الأسواق، كما تزعم الإيديولوجية الليبرالية. إلّا أن هذه التحولات كانت من الاتساع بحيث أنها تحدد إطاراً جديداً للتحديات التي تواجهها الشعوب على منعطف القرن الواحد والعشرين.

لوقت طويل ـ من الثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين (بالنسبة للاتحاد السوڤياتي) وحتى سنوات 1950 (بالنسبة لبقية العالم الثالث) ـ كان تباين المراكز والأطراف في النظام العالمي الحديث يرادف عملياً الانقسام بين البلدان المصنعة وغير المصنعة. إلّا أن انتفاضات الأطراف ـ التي أخذت شكل ثورات اشتراكية (روسيا والصين) أو حركات تحرر وطني ـ أزالت هذا الشكل القديم من الاستقطاب من خلال إدماج مجتمعاتها في عملية التحديث الصناعي. وتشكل تدريجياً المحور الذي أعيد حوله ترتيب النظام الرأسمالي العالمي، المحور الذي سيحدد أشكال الاستقطاب مستقبلاً. أسمّي «خمسة احتكارات جديدة» يتشكّل حولها هذا المحور الجديد في بلدان الثلاثية المسيطرة. وهذه الاحتكارات تطال ميدان التكنولوجيا، والهيمنة على التدفقات المالية ذات المدى العالمي (التي تديرها البنوك الكبرى وشركات التأمين وصناديق المعاشات في بلدان المركز)، والحصول على موارد الكوكب الطبيعية، وحقل الاتصالات والإعلام، وميدان أسلحة الدمار الشامل. سنعود بصورة

أكثر دقة إلى هذه المسألة المركزية التي تتحكم بإمكانية التطور المحتمل وتحدّد معيقاته.

خلال «مرحلة باندونغ» (1955 ـ 1975) وضعت دول العالم الثالث موضع التنفيذ سياسات تنموية متمحورة على الذات بهدف تقليص الاستقطاب العالمي (اللحاق). وكان هذا يستوجب في الوقت نفسه أنظمة من التضبيط الوطني والتفاوض الدائم، بما في ذلك التفاوض الجماعي (شمال ـ جنوب) وأنظمة من التضبيط الدولي. وكان ذلك يهدف أيضاً إلى تقليص «إحتياطي العمل الضعيف الإنتاجية» من خلال انتقاله إلى نشاطات حديثة ذات إنتاجية أعلى (حتى لو كانت «غير تنافسية» في الأسواق العالمية المفتوحة). وكانت نتيجة هذا النجاح الذي لا نظير له (وليس الفشل كما يحلو للبعض أن يقول) هو إنتاج عالم ثالث حديث استطاع أن يدخل أبواب الثورة الصناعية.

إن النتائج اللامتساوية للتصنيع الذي فُرض على الرأسمال المسيطر من جانب القوى الاجتماعية المولودة في معارك التحرر الوطني المنتصرة تسمح اليوم بالتفريق بين أطراف من الدرجة الأولى، استطاعت أن تبني نظماً إنتاجية وطنية تعتبر صناعاتها قادرة على التنافس في إطار الرأسمالية المعلومة، وبين أطراف مهمّشة لم تنجح في الوصول إلى هذه النتائج. سأعود أيضاً وبصورة أدقّ إلى طبيعة وأبعاد إرث تجارب التنمية في القرن العشرين وما تستوجبه في القرن الراهن.

وتكتمل هذه اللوحة السريعة للاقتصاد السياسي لتحولات النظام العالمي الشامل في القرن العشرين بالتذكير بالثورة الديموغرافية العارمة في أطراف النظام التي رفعت نسبة سكان آسيا (من دون اليابان والاتحاد السوڤياتي)، وأفريقيا وأميركا اللاتينية وجزر الكاريبي من 68% من سكان الأرض سنة 1900 إلى 81% اليوم.

الشريك الثالث في النظام العالمي لما بعد الحرب، أي بلدان ما يسمّى بالاشتراكية القائمة فعليّاً، خرج من مسرح التاريخ وقد كان وجود النظام

السوڤياتي ذاته، ونجاحاته في ميدان التصنيع الأفقي والعسكري أحد المحركات الرئيسية لكل التحولات الضخمة في القرن العشرين. إذ لولا «الخطر» الذي يشكله النموذج الشيوعي المضاد لما كانت الاشتراكية الديموقراطية الغربية استطاعت أن تفرض دولة الرفاه مطلقاً. إن وجود النظام السوڤياتي والتعايش الذي فرضه على الولايات المتحدة قد عزّز ووسّع هامش الاستقلالية لدى بورجوازيات الجنوب. إلّا أن النظام السوڤياتي لم يتمكن من الانتقال إلى مرحلة التراكم المكثف الجديدة، وتأخّر بالتالي عن الثورة الصناعية التالية ـ ثورة المعلوماتية ـ التي ينتهي بها القرن العشرون. أسباب هذا الفشل عديدة لكنني أضع في مركز تحليلي الارتداد المضاد للديموقراطية لدى السلطة السوڤياتية التي لم تنجح في تدخيل هذه الضرورة الأساسية للتقدم نحو الاشتراكية التي هي تعميق الديموقراطية القادرة على الذهاب أبعد من تلك التي يحدّدها ويقيّدها إطار الرأسمالية التاريخية. فالاشتراكية إما أن تكون ديموقراطية أو لا تكون بالأساس. ذلك هو درس تجربة القطيعة الأولى مع الرأسمالية.

إن الفكر الاجتماعي والنظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسيطرة، التي شرّعت لممارسات التنمية الوطنية المتمحورة على الذات في دولة الرفاه في الغرب، والسوڤياتية في الشرق، والشعبوية في الجنوب وكذلك العالمية القائمة على التفاوض والتضبيط التي رافقت هذه الممارسات، كل هذا كان مستلهماً، في جانب كبير منه من ماركس وكينزي. هذا الأخير قدم نقده لليبرالية الأسواق في الثلاثينات، إلّا أنه لم يُقرأ آنذاك. فميزان القوى الاجتماعية، المائل آنذاك في مصلحة الرأسمال، كان يغذي بالضرورة، مثلما هو اليوم الأحكام المسبقة للطوباوية الليبرالية. ميزان القوى الجديد بعد الحرب، الأكثر ميلاً لصالح العمل، سيصبح ملهماً لممارسات دولة الرفاه قاذفاً بالليبراليين إلى هامش الحياة. صورة ماركس ستسيطر بالطبع على خطاب الاشتراكيات القائمة فعلياً. على أن ماركس وكينزي كليهما سيفقدان تدريجياً صفتهما الأصلية كناقدين جذريين ليصبحا

حارسين أمينين لمشروعية الممارسات السلطوية في بعض الدول. نلاحظ بالتالي في الحالتين ردة تبسيطية ودوغمائية.

أستخلص من هذه الخطوط العريضة لتاريخ القرن العشرين بعض الدروس الجوهرية، الضرورية لتحليل وفهم التحديات التي تواجه الشعوب في هذا القرن الجديد. أوّلها هو أن مفهوم التنمية بطبيعته مفهوم نقدي للرأسمالية، ولا يمكن بأي حال تقزيمه إلى مستوى النمو الاقتصادي في الرأسمالية، وأن مضمون هذه التنمية يتعلق بالدرجة الأولى بالقوى الاجتماعية التي تحقّقه، وبمشروعها المجتمعي. الثاني هو أنه إذا كان توازن القوى في غير صالح التنمية أي إذا كان الرأسمال قادراً على فرض مشروعه الخاص (الخضوع التام لأولوية تعظيم الربح) فإن قلب هذه الديكتاتورية يستوجب نضالات هائلة. إن إقامة توازن أقل سوءاً بالنسبة للطبقات الخاضعة والشعوب اقتضى ثلاثة عقود رهيبة تخلّلتها حربان عالميتان، وثورتان كبيرتان (الروسية والصينية)، وأزمة عميقة في الثلاثينات وصعود الفاشية واندحارها، وسلسلة طويلة من المذابح الاستعمارية وحروب التحرير. هل ستُنتج عملية تهديد ديكتاتورية الرأسمال التي ترافق عودة الأوهام النيوليبرالية مأساة بمثل ذلك الاتساع في العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين؟

4 ـ أزمة «نهاية القرن»

لقد طويت صفحة نهوض مشاريع التنمية التي رافقت القرن العشرين. فقد فتح انهيار النماذج الثلاثة للتراكم المضبّط، ابتداء من سنوات 1968 ـ 1971 أزمة بنيوية في النظام تذكر بقوة بمثيلتها في نهاية القرن التاسع عشر. معدّلات الاستثمار والنمو تنخفض بشدّة إلى نصف ما كانت عليه، البطالة تحلّق، والإفقار يتعاظم. فمعدّلات قياس اللامساواة في العالم الرأسمالي، التي كانت بنسبة 1 إلى 20 سنة 1900 ونسبة 1 إلى 30 سنة 1945، ثم 1 إلى 60 في مرحلة نمو ما بعد الحرب، تبلغ اليوم أرقاماً خيالية. وحصة

عشرين في المئة من البشر، وهم الأكثر غنى ترتفع من 60% إلى 80% من مجمل الإنتاج العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. إنها فعلاً لعولمة سعيدة بالنسبة للبعض. أما بالنسبة للأكثرية الساحقة ـ وتحديداً شعوب الجنوب الخاضعة لسياسات التكيف الهيكلي الوحيد الجانب، وشعوب الشرق المأسورين في عمليات ارتداد دراماتيكية ـ فتلك هي الكارثة.

لكن هذه الأزمة البنيوية هي أيضاً، كسابقتها، لحظة ثورة تكنولوجية تحوّل في العمق أنماط تنظيم العمل وبالتالي تنزع الفعالية والمشروعية عن أشكال النضال والتنظيم السابقة لدى العمال والشعوب. إن الحركة الاجتماعية المفككة لم تجد بعد صيَغ تبلور على مستوى التحديات ولكنه حقّق اختراقات ملفتة في اتجاهات تغني مداه بلا شك. وأضع في المركز هذا الانفجار النسائي في الحياة الاجتماعية، ووعي التدمير البيئي الذي يتخذ أبعاداً تهدّد للمرة الأولى الكوكب بأسره.

إن إدارة الأزمة المبنية على انقلاب حاد في علاقات القوة لصالح الرأسمال تضع مجدداً الوصفات الليبرالية في موقع الامتياز. وبعد أن تمّ «محو» ماركس وكينزي من الفكر الاجتماعي يلجأ منظرو «الاقتصاد الصافي» إلى إحلال نظرية عن رأسمالية وهمية بديلاً عن تحليل العالم الواقعي. إلّا أن النجاح المؤقت لهذا الفكر الطوباوي المغرق في الرجعية ليس سوى علامة انحطاط ـ حيث يستبدل الفكر النقدي بالشعوذة ـ وشهادة على أن الرأسمالية قد أصبحت ناضجة لكي يجري تجاوزها.

وتعبّر الأزمة عن نفسها من خلال واقع أن الأرباح المستقاة من الاستغلال لا تجد منافذ كافية لتوظيفات مربحة قادرة على تطوير الطاقات الإنتاجية. تقتضي إدارة الأزمة إذاً إيجاد «منافذ أخرى» لهذا الفائض من الرساميل العائمة بطريقة تمنع تدهوراً سريعاً وكثيفاً في قيمتها. في حين أن حلّ الأزمة يفترض تعديل القواعد الاجتماعية التي تتحكم بتوزيع الدخل

والاستهلاك، وقرارات التوظيف، أي تقتضي مشروعاً اجتماعياً آخراً ـ منسجماً ـ مختلفاً عن ذلك القائم على قاعدة الربح الوحيدة.

الإدارة الاقتصادية للأزمة تهدف بصورة منهجية إلى «إلغاء الضوابط»، وإضعاف «الصرامة النقابية» وتفكيكها إذا أمكن، وتحرير الأسعار والأجور، وتقليص الإنفاق العام، والتخصيص، وتحرير العلاقات مع الخارج، إلخ... على أن «إلغاء الضوابط» هو تعبير خادع، فلا وجود لأسواق خالية من الضوابط إلّا في الاقتصاد الوهمي للاقتصاديين «الصرف». كل الأسواق مضبّطة وهي لا تعمل إلّا بهذا الشرط. السؤال الوحيد هو معرفة من الذي يضبط وكيف؟ وراء تعبير «اللاضبط» تختفي حقيقة لا يُعترف بها هي الضبط الوحيد الجانب للأسواق من قبل الرأسمال المسيطر. وبالطبع، فإن الليبرالية المشار إليها تُغلق الاقتصاد في دائرة من الركود، ويتبيّن أنها غير قابلة للإدارة على المستوى العالمي لأنها تضاعف أزمات لا يمكن التحكم بها. لكن كل هذا يجري تغليفه بهذيان متكرر عن أن الليبرالية تحضّر لتنمية مستقبلية «سليمة».

تفرض العولمة الرأسمالية أن تكون إدارة الأزمة بنفس المستوى من العولمة. وعلى هذه الإدارة أن تواجه الفائض الهائل في الرساميل العائمة الذي ينتج خضوع الآلة الاقتصادية لمعيار الربح الوحيد. فتحرير التحويلات العالمية للرساميل، واعتماد التبادلات العائمة والفوائد المرتفعة، وعجز ميزان المدفوعات الأميركي والدين الخارجي للعالم الثالث، وعمليات التخصيص، كلها تشكل معاً سياسة عقلانية تماماً تمنح الرساميل العائمة منافذ للهروب إلى الأمام في المضاربات المالية، لتجنّب الخطر الأكبر وهو انخفاض قيمة هذا الفائض. ولتكوين فكرة عن ضخامة هذا الفائض نقدم رقمين فقط. فحجم التجارة العالمية يبلغ سنوياً حوالي ثلاثة آلاف مليار دولار في حين أن الحركة العالمية للرساميل العائمة تساوي 80 ـ 100 ألف مليار أي ما يقارب الثلاثين ضعفاً.

إذا كانت إدارة الأزمة قد أصبحت كارثة بالنسبة للطبقات العاملة وشعوب

الأطراف، فإنها كانت مناسبة جداً للرأسمال المسيطر. فعدم المساواة في التوزيع الاجتماعي للدخل الذي كان يتسارع صعوداً في كل مكان من العالم قد خلق الكثير من الفقر، والهشاشة والتهميش لدى البعض ـ وهم الأكثرية ـ إنّما أنتج أعداداً جديدة من أصحاب المليارات أولئك الذين يعلنون، دون حرج، «لذة عيش العولمة السعيدة».

لقد قُدمت لنا خلال سنوات فكرة العودة إلى «رأسمالية صافية وصلبة» كما لو أنها «نهاية التاريخ». وها نحن نكتشف أن إدارة هذا النظام ـ المضروب بأزمة دائمة ـ في الإطار النيوليبرالي المعولم قد دخلت مرحلة انهيارها رغم كل المزاعم بأن لا بديل عنها.

لقد كانت أزمة بلدان جنوب شرقي آسيا وكوريا متوقعة من قبل المحلّلين النقديين من أبناء تلك المناطق. في مرحلة أولى، أي في الثمانينات، استطاعت هذه البلدان، ومعها الصين، أن تستفيدَ من الأزمة عبر الانخراط أكثر في العولمة وعبر وضع مشاريعها التنموية في إطار استراتيجية وطنية (هذا ينطبق على الصين وكوريا وليس على بلدان جنوب شرقي آسيا). ابتداء من سنة 1990 انفتحت كوريا والجنوب الشرقي الآسيوي تدريجياً على العولمة المالية في حين كانت الصين والهند يبدءان تحولاً في هذا الاتجاه. وتدفقت الرساميل الأجنبية العائمة، التي جذبتها معدلات النمو المرتفع في هذه المنطقة، محدثة تضخماً في قيم الأسهم وفي التوظيفات بدل تسريع النمو. وانفجرت القنبلة المالية، كما كان متوقعاً، بعد بضع سنوات فقط. ردود الفعل السياسية التي ترتسم في مواجهة هذه الأزمة الكبيرة هي جديدة على أكثر من صعيد، ومختلفة عن تلك التي أثارتها أزمات المكسيك مثلاً. فالولايات المتحدة، واليابان في تبعيّتها تحاول أن تفكك النظام الإنتاجي الكوري، بحجة واهية هي أنه محكوم من قبل الاحتكارات، وأن تخضعه لاستراتيجيات الاحتكارات الأميركية واليابانية. سلطات المنطقة تحاول أن تقاوم من خلال إعادة النظر في انخراطها في العولمة المالية (العودة إلى مراقبة أسعار الصرف في ماليزيا) أو من خلال شطب المشاركة فيها عن

جدول الأعمال ـ كما هو حال الصين والهند. هذا الانهيار المتوقع للركيزة المالية من العولمة هو الذي أجبر مجموعة السبعة على التوجه نحو استراتيجية جديدة، مدشّنين أزمة في الفكر الليبرالي.

أزمة روسيا في آب/أوت 1998 كانت بدورها متوقعة لأنها ناتج سياسات بدأ تنفيذها سنة 1990. هذه السياسات قدمت للرأسمال المسيطر عالمياً، بصورة مباشرة أو عبر التحالف مع وسطاء تجاريين وماليين روس، فرصة تطوير استراتيجية نهب صناعات البلاد (من خلال النقل الكثيف للفائض المتولد عن هذه الصناعات إلى الوسطاء والرأسمال الأجنبي). إن تدمير طاقات إنتاجية كاملة لدى روسيا ـ والاتجاه لتحويلها إلى مجرد مصدر للمنتجات النفطية والمنجمية ـ يهدف أيضاً إلى غايات جيوأستراتيجية. فبالإضافة إلى التخلخل الاجتماعي الذي تحدثه هذه السياسات فإنها تحضر التربة المناسبة لاحتمال تفكيك البلاد سياسياً، استكمالاً لتفكيك الاتحاد السوفياتي السابق. لأن روسيا، مثل الهند أو الصين، تشكل بالنسبة للولايات المتحدة «بلداً أكبر من اللازم» وتهديداً لقدرتها على الهيمنة. وتسارع سير النظام نحو الأزمة عندما دخلت روسيا، منذ 1994، دائرة العولمة المالية. ولكنه من الضروري أيضاً أن نلاحظ بأن ردة الفعل السياسية على هذه الأزمة قد تطلق تحويراً في استراتيجية الانتقال إلى الرأسمالية، وإقامة حد أدنى من السيطرة الوطنية على عملية الانتقال هذه.

وتظهر الأزمات السياسية في الشرق الأوسط ويوغوسلافيا السابقة وأفريقيا الوسطى، إن الإدارة السياسية للعولمة المتلازمة مع هيمنة الولايات المتحدة، تواجه صعوبات متنامية. ففي الشرق الأوسط يبدو المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي الهادف إلى بناء منطقة متداخلة اقتصادياً وماليّاً تحت راية واشنطن وتل أبيب يتعطل رغم الدعم اللامشروط الذي تقدمه الأنظمة الأوتوقراطية والمحميات الأميركية في الخليج (الواقعة هي ذاتها تحت الاحتلال العسكري الأميركي). وفي مواجهة هذا الفشل اختارت واشنطن أن تقدم دعمها الحازم للمشروع التوسعي الإسرائيلي على حساب الانتهاك

المفضوح لاتفاقات أوسلو. في يوغوسلافيا السابقة كما في أفريقيا الوسطى تشجع فوضى الخيارات النيوليبرالية الاتجاهات الانفصالية الإثنية التي لا نهاية لها. وليس هناك من حل لهذه المشكلة في إطار منطق النظام النيوليبرالي، حتى ولا حلّ عسكري.

في ضوء هذه الأزمة يجب تفحّص مشروع الهجوم المضاد لمجموعة السبعة. ماذا حصل لكي تتغير اللغة بين يوم وآخر. فتعبير الضبط، الذي كان ممنوعاً حتى الآن، يستعيد مكانة ما في مقررات هذه الحلقة: «يجب ضبط التدفقات المالية العالمية!». يقترح الاقتصادي البارز في البنك الدولي، ج. ستيغليتز، فتح نقاش لتحديد «اتفاق إجماعي ما بعد لقاء واشنطن». وينشر المضارب جورج سوروس كتاباً معبّر العنوان: «أزمة الرأسمالية العالمية ـ اندماج الأسواق». والكتاب يوازي مرافعة من أجل «إنقاذ الرأسمالية من النيوليبرالية». نحن لسنا غفلاً. فالهدف مكشوف: المطلوب استراتيجية جديدة بنفس الأهداف أي أن يبقى الرأسمال المسيطر للشركات العابرة الجنسيات هو سيد اللعبة. ولكن لا يجوز التقليل من أهمية الخطر في هذه المناورة الجديدة. فكثير من أصحاب النوايا الحسنة قد يسقطون في الفخ والبنك الدولي يسعى منذ عدة سنوات لاستخدام المنظمات غير الحكومية في دعم خطابه «عن النضال ضد الفقر».

في هذه الشروط من الفوضى العارمة استعادت الولايات المتحدة هجومها لتثبيت هيمنتها الشاملة، ووفق ذلك ترتيب النظام العالمي في كل أبعاده الاقتصادية والعسكرية والسياسية. سأعود لاحقاً إلى مغزى هذا المشروع بالنسبة لتنمية مجتمعات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، إلى نقاط ضعفه وقوّته، وكذلك إلى استعراض المشاريع المضادة الممكنة (المتعلقة بأوروبا، والصين، والجنوب عموماً). ولكن قبل ذلك من الضروري أن ندقق أكثر في طبيعة التحديات الجديدة التي تواجهها الإنسانية، أكان ذلك في العقبات الموروثة من القرن العشرين، أو تلك التي تمثلها التحولات النوعية التي تعيد الرأسمالية انتشارها من خلالها (الثورة المعلوماتية، العولمة المالية،

بروز قوى جديدة في الاستقطاب العالمي، التحولات في بُنى العمل ونهوض قوى اجتماعية جديدة).

5 ـ ميراث القرن العشرين: الجنوب في مواجهة العولمة الجديدة

أشرتُ إلى أن دول العالم الثالث، أثناء «مرحلة باندونغ» قد وضعت موضع التنفيذ سياسات تنموية متمحورة على الذات (فعلياً أو بالاحتمال)، وذلك بهدف تقليص الاستقطاب العالمي. اليوم علينا أن نميّز نتيجة نجاح هذه السياسة، بين مناطق ومناطق من هذا العالم الثالث الحديث:

(I) البلدان الرأسمالية في آسيا الشرقية (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، وسينغافورة) وبعدها أيضاً بلدان أخرى من الجنوب الشرقي الآسيوي (بالدرجة الأولى ماليزيا وتايلند)، وكذلك الصين، هذه البلدان التي سجلت معدلات نمو متسارعة في وقت كانت هذه المعدلات تنخفض في كل العالم. وفيما يتعدى الأزمة التي تضربها منذ 1997 تظل هذه البلدان محسوبة بين المنافسين الفاعلين بمنتجاتهم الصناعية في الأسواق العالمية. ترافقت هذه الدينامية الاقتصادية غالباً مع تفاقم في الفروقات الاجتماعية أقل ضخامة، ومع هشاشة أقل، وتدخل فعّال للدولة التي تحتفظ بدور محدَّد في وضع استراتيجيات التنمية الوطنية، حتى ولو كانت منفتحة على الخارج.

(II) بلدان أميركا اللاتينية والهند تمتلك أيضاً قدرات صناعية لا تقل أهمية. إلّا أن الاندماج الإقليمي أقل تأثيراً (20% في أميركا اللاتينية). تدخلات الدولة أقل تناسقاً وعدم المساواة، الهائلة في هذه المناطق، تصبح أكثر مأساوية مع معدلات نمو متواضعة.

(III) بلدان أفريقيا والعالمين العربي والإسلامي ظلّت، في الإجمال أسيرة تقسيم متخلف للعمل على المستوى الدولي. فهذه لا تزال في موقع المصدّر

للمواد الأولية، إما لأنها لم تدخل بعد عصر الصناعة، أو لأن صناعاتها ظلت ضعيفة وهشّة وغير منافسة. هنا تأخذ الفوارق الاجتماعية شكل انتفاخ كتل ضخمة من الجماهير المفقرة والمهمشة. لا وجود لإشارة توحي بالتقدم في مجال الاندماج الإقليمي. ونمو يعادل الصفر. ورغم أن هذه المجموعة تضم بلداناً غنية (كمصدري النفط) وبلدان فقيرة أو شديدة الفقر، فإنها لا تضم بلداً واحداً يتصرف كمساهم فاعل في هندسة النظام العالمي. بهذا المعنى هي مناطق مهمشة جملة وتفصيلاً. ويمكن هنا أن نقترح تحليلاً يستند إلى أنماط التنمية الثلاثة: (تصدير زراعي، منجمي، نفطي ريعي)، كما يمكن دعم هذا التحليل بتحليل طبيعة الهيمنات الاجتماعية المختلفة الناتجة عن تاريخ التحرر الوطني. ونرى بوضوح هنا أن «التنمية» لم تكن قط سوى محاولة الإنخراط في التوسع الرأسمالي العالمي لهذه المرحلة.

إن معيار الفوارق التي تفصل بين الأطراف الفاعلة والمهمشة ليس فقط معيار القدرة التنافسية في الإنتاج الصناعي. إنه أيضاً معيار سياسي. فالسلطات السياسية في الأطراف النشيطة، ومن ورائها المجتمع بالجملة (من دون أن يلغي ذلك التناقضات الاجتماعية الداخلية فيها) تمتلك مشروعاً واستراتيجية للتحقيق. تلك حالة بيّنة بالنسبة للصين وكوريا وبدرجة أقل الهند وبعض بلدان جنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية. هذه المشاريع الوطنية تتصارع مع مشاريع الإمبريالية المسيطرة عالمياً. وستسهم نتيجة هذه المواجهة في تشكيل ملامح عالم الغد. بعكس ذلك لا تمتلك الأطراف المهمشة لا مشروعاً ولا استراتيجية خاصين بها (حتى عندما تدّعي ذلك البلاغة الخطابية، شأنها شأن الإسلام السياسي). إذاً الدوائر الإمبريالية «تفكّر» نيابة عنها وتقدّم بالنيابة أيضاً عنها مشاريع تتعلق بهذه المناطق، من دون أن تتواجه بأي مشروع محلي مضاد. هذه البلدان هي فاعل سلبي في العولمة والتمايز المتزايد بين مجموعات بلدان «العالم الثالث» هو ما فجّر هذا المصطلح، ووضع حدّاً لاستراتيجيات الجبهة المشتركة لمرحلة باندونغ (1955 ـ 1975).

مع ذلك ليس هناك من تقييم موحّد لطبيعة التوسع الرأسمالي في بلدان العالم الثالث السابق ولا لآفاقها. بالنسبة لبعض البلدان الصاعدة الأكثر ديناميكية هي على طريق «اللحاق» ولم تعد أطرافاً رغم أن موقعها في التراتبية العالمية لا يزال وسطياً. بالنسبة لآخرين (وأنا من ضمنهم) هذه البلدان تشكل الأطراف الفعلية لعالم الغد. فالتباين مراكز ـ أطراف الذي كان من سنة 1800 ـ 1950 مرادفاً للانقسام بين اقتصادات مصنعة وأخرى غير مصنعة، يقوم اليوم على معايير جديدة ومختلفة يمكن تدقيقها انطلاقاً من تحليل السيطرة التي تمارسها الثلاثية على الاحتكارات الخمس التي سنعود إليها لاحقاً.

هل نحن إزاء ظاهرة لا سابق لها في التاريخ؟ أو على العكس إزاء تعبير عن ميل دائم للتوسع الرأسمالي أُعيق لفترة بميزان قوى أقل سوءاً بالنسبة لأطراف النظام عموماً؟ كان يمكن لذلك أن يكون وضعية استثنائية أسست تضامن العالم الثالث (في نضالاته ضد الاستعمار، ومطالبه المتعلقة بالمواد الأولية، ورغبته السياسية في تحديث وتصنيع نفسه)، رغم تنوع البلدان التي شكّلته. إن تفاوت النجاحات المحققة على هذه الجبهات هو الذي سبّب تآكل تضامن العالم الثالث وتناغمه.

في أي حال وحتى هنالك حيث كانت نجاحات التصنيع أكثر أهمية، ظلّت الأطراف تضم مخزوناً هائلاً من «الاحتياط» والمقصود هنا نسب عالية من قوة العمل المستخدمة في نشاطات متدنية الإنتاجية، أو حتى غير مستخدمة والسبب أن سياسات التحديث ـ أي محاولات «اللحاق» ـ تفرض خيارات تكنولوجية حديثة بذاتها، وبالتالي باهظة الكلفة (رساميل ويد عاملة ماهرة). هذا التفارق المنهجي يتفاقم دائماً مع كون التحديث المزمع يترافق مع لامساواة متعاظمة في توزيع الدخل. وفي هذه الشروط يبقى التباين بين المراكز والأطراف شديد الوضوح. ففي المراكز يظل هذا الاحتياط السلبي أقلّوياً (دائماً تحت مستوى 20%)؛ في حين أنه أكثري دائماً في الأطراف. الاستثناءان الوحيدان هنا هما كوريا وتايوان اللذان تمتعا بنمو لا مثيل له

بفضل عامل الجغرافيا السياسية المؤاتي لهما إلى أبعد الحدود (إذ كان ينبغي مساعدتهما دائماً لمواجهة خطر عدوى الشيوعية الصينية).

وحتى ضمن فرضية استمرار الاتجاهات المسيطرة حالياً في لعب دور الفاعل الأقوى المتحكم بتطور النظام بجملته، وفي المناطق المختلفة المكونة له، كيف يمكن أن تتطور العلاقات بين ما أسميه جيش العمل الفاعل (مجموع العاملين في نشاطات قادرة على التنافس في السوق العالمي) والاحتياطي السلبي (الآخرون، ليس المهمشون والعاطلون عن العمل وحدهم، بل العاملون في قطاعات ضعيفة الإنتاجية، والمحكومون بالإفقار)؟

بالنسبة للبعض ستستمر بلدان الثلاثية في التطور الذي رسمه خيارهم النيوليبرالي. وبالتالي ستنشأ على أرضهم نفسها قوة احتياطية من العمل. وأضيف أنّ إعادة بناء جيش الاحتياط هذا سيكون أكثر أهمية خاصة في حال تخلّت بلدان المركز عن قطاعات كاملة من الإنتاج الصناعي التقليدي وأوكلته للأطراف تحت إشراف احتكاراتها. إذ قد تُقدم المراكز على هذا الخيار لكي تحافظ على موقعها المسيطر عالمياً من خلال انفرادها في التحكم بالاحتكارات الخمسة. في الأطراف المعنية سنواجه أيضاً بنية مزدوجة تتميّز بتعايش جيش فاعل وآخر احتياطي. وهذا يعني أن التطور اللاحق سيقرّب بطريقة ما مجموعتي المراكز والأطراف حتى عندما تستمر التراتبية القائمة على الاحتكارات الخمسة.

كُتب الكثير عن هذا الموضوع وعمّا يفترضه من مراجعات عميقة تطال مفهوم العمل نفسه، كما مفهوم التناغم النسبي الناتج عن نظام إنتاجي وطني أو تباين مراكز وأطراف. «ونهاية العمل» التي يُعلن عنها وفق هذا النفس، «ومجتمع الشبكات الجديد» كمشروع مجتمعي لإعادة تركيب الحياة الاجتماعية حول تفاعل عدد من المشاريع (والبعض يسمّيها «مجتمعات المشاريع» ليعارضها بالمجتمع الصناعي الفوردي) تشكّل بعض هذه المسائل الموضوعة على جدول أعمال علم المستقبل. في كل أشكال تعبيرها، لم تعد هذه الأطروحات تواجه احتمال أن تظل المجتمعات متجانسة، ولو

نسبياً، من خلال تعميم شكل مسيطر في العلاقات الاجتماعية. المجتمعات المتعددة السرعة، والاقتصادات المتعددة السرعة ستفرض نفسها في كل مكان، في المراكز كما في الأطراف. سنجد هنا وهناك «عالماً أول» من الأغنياء والميسورين المتمتعين برفاهية مجتمع المشاريع الجديد هذا، «وعالماً ثانياً» من الشغّيلة المستغَلّين بقسوة، «وعالماً ثالثاً» (أو رابعاً من المستثنين والمهمَّشين).

الأكثر تفاؤلاً على ضفة الآمال السياسية سيقولون بأن تواجد جيشي عمل فاعل واحتياطي، في كل من المراكز والأطراف ربما يخلق شروط تجدّد الصراعات الطبقية المتّسقة والقادرة أن تكون جذرية وأممية.

التحفظات التي أقدمها إزاء هذه الفكرة تنطلق من ملاحظتين أختصرهما بما يلي:

(I) قد يكون من المستحيل أن يعاد في المراكز تشكيل جيش عمل احتياطي كبير وثابت وأن يعاد تركيز النشاطات على تلك المرتبطة بالاحتكارات الخمسة. النظام السياسي للثلاثية لا يسمح بذلك إطلاقاً فبصورة أو بأخرى قد تحرف الانفجارات الحادّة الحركة خارج الدروب التي يرسمها الخيار النيوليبرالي إما إلى اليسار في اتجاه تسويات اجتماعية جديدة تقدمية أو إلى اليمين في اتجاه شعبوية قومية شبه فاشية.

(II) في الأطراف، حتى أكثرها ديناميكية، سيكون مستحيلاً أن يمتص توسّع النشاطات الإنتاجية المحدّثة الاحتياطات الهائلة القابعة في نشاطات ضعيفة الإنتاجية للأسباب التي ذكرناها سابقاً. الأطراف الديناميكية ستبقى إذاً أطرافاً، أي مجتمعات مخترقة بكل التناقضات الكبرى الناتجة عن تواجد بؤر محدّثة (حتى لو كانت مهمة) محاطة بمحيط ضعيف التحديث. وهذه التناقضات ستساعد في إبقائها تابعة وخاضعة لاحتكارات المراكز الخمسة. فكرة أن الاشتراكية وحدها تستطيع أن تجيب على مشكلات هذه المجتمعات (بعض هذه الأطروحات طوّره ثوريون صينيون) تظل صحيحة إذا ما فهمنا الاشتراكية لا كصيغة منجزة ونهائية، بل كحركة تمفصل تضامن

الجميع، وتتحقق عبر استراتيجيات شعبية تؤمّن الانتقال التدريجي والمنظّم لمحيط الاحتياط نحو البؤر الحديثة بوسائل متحضرة. هذا يفترض فك الارتباط، أي إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق هذه الفترة الوطنية والشعبية من مرحلة الانتقال الطويلة.

أضيف بأن مفهوم «القدرة التنافسية» يُعالَج في الخطاب المسيطر بوصفه مفهوماً ميكرو-اقتصادياً (وتلك رؤية قصيرة النظر لمدير مؤسسة). في حين أنّ ما يعطي هذه القدرة التنافسية للمؤسسة هي النظم الإنتاجية الوطنية إذا ما كانت فعّالة بالجملة.

انطلاقاً من الملاحظات والتأملات المستعرضة هنا، نرى أن العالم خارج الثلاثية يتكون من ثلاث شرائح طرفية:

* الشريحة الأولى: البلدان الاشتراكية سابقاً، الصين، كوريا، تايوان، الهند، البرازيل والمكسيك التي توصلت إلى بناء نظم إنتاجية وطنية (وبالتالي قادرة على التنافس، في الممكن إذا لم يكن واقعياً).
* الشريحة الثانية: البلدان التي دخلت مرحلة التصنيع من دون أن تتمكن من خلق بنى إنتاجية وطنية: البلدان العربية، جنوب أفريقيا، إيران، تركيا، وبلدان أميركا اللاتينية. هنا نجد بعض المؤسسات الصناعية القادرة على المنافسة (تحديداً بسبب رخص اليد العاملة)، ولكننا لا نجد نظماً تنافسية.
* الشريحة الثالثة: البلدان التي لم تدخل الثورة الصناعية (البلدان الأفريقية عموماً). هذه البلدان ليست «منافسة» إلّا في الميادين المتمتعة بمزايا طبيعية: المناجم، النفط، المنتجات الزراعية الاستوائية.

في كل بلدان الشريحتين الأولى والثانية لم يتم امتصاص احتياطي العمل «السلبي»، وهو يتراوح بين 40% في روسيا و80% في الهند والصين، في أفريقيا والعالم الرابع تبلغ هذه النسبة أحياناً 90% وما فوق. والكلام، في هذه الشروط، عن المنافسة كهدف استراتيجي هو مرادف للهذيان بكلام لا يقول شيئاً.

الفصل الثاني

أدوات التحليل والعمل

1 ـ الماركسية والكينزية التاريخيتان

ليس عجيباً أن يسيطر ماركس وكينز على الفكر الاجتماعي في الجزء الأكبر من القرن العشرين. فإن صياغة مشاريع مجتمعية بالمعنى الممتلىء للكلمة، والقادرة على بناء أطرٍ مرجعية لاستراتيجيات التنمية كانت تشكل هاجساً عاماً دشّنته الثورة الروسية في الشرق وفرضت على الغرب المتطور قيام دولة الرفاهية الاشتراكية الديموقراطية كجواب على الخطر الشيوعي، وتدعّمت في الجنوب بانتصارات حركة التحرر الوطني. وكان ذلك يقتضي تملّك أجهزة نظرية قادرة على تحليل النظام الذي يتجه نحوه النقد الاجتماعي لهذا الطرف أو ذاك (الشيوعيون، الاشتراكيون الديموقراطيون، الوطنيون الشعبيون)؛ وأن تكون هذه الأجهزة معبأةً لصياغة استراتيجيات التنمية المناسبة (أي متجانسة مع أهداف المشاريع المجتمعية المقترحة).

ماركس وكينز قدّما هذه الوسائل، لذلك كانا الشخصيتين المهيمنتين على القرن العشرين.

ماركس أرسى قواعد نقد جذري للرأسمالية ويجب أن نفهم بذلك أنه أبرز السمات الرئيسية الخاصة التي تميّزها عن الأنظمة الاجتماعية السابقة،

وهو الشرط الضروري لفهم ديناميتها الخاصة، وقدرتها على تجاوز التناقضات التي تحدّدها. ولا يعني ذلك أنها قادرة على تقليص هذه التناقضات بل على العكس تزداد اتساعاً وحدّة بالتزامن مع تطور النظام نفسه. من هنا تظهر الرأسمالية كمرحلة من تاريخ الإنسانية الذي لن يعرف نهاية قبل نهاية الجنس البشري نفسه. يجب تجاوز الرأسمالية، وسيتم هذا التجاوز بصورة أو بأخرى. لن أعود إلى هنا إلى قراءتي لماركس المتعلقة بهذه الأسئلة الجوهرية. أذكّر فقط بجانبين يبدوان لي أساسيين لفهم التحديات المعاصرة. الأول يتعلق باكتشاف ماركس للاستلاب السلعي كشكل خاص وجديد يتحكم بإعادة إنتاج المجتمع في جملته (وليس فقط إعادة إنتاج نظامه الاقتصادي). هذه الخاصية تشرح بدورها لماذا ينقلب الاقتصاد في الرأسمالية إلى «علم»، أي أن القوانين التي تحكم حركته تفرض نفسها على المجتمعات الحديثة، وعلى الكائنات البشرية، «كأنما هي قوانين من الطبيعة». بمعنى آخر أنه يجري، على مستوى الوعي الاجتماعي، إخفاء حقيقة أن هذه القوانين ليست نتاج طبيعة ما وراء تاريخية، بل من طبيعة تاريخية خاصة (علاقات اجتماعية مميزة وخاصة بالرأسمالي). ذلك هو بنظري تعريف ماركس للاقتصادوية، كصفة خاصة بالرأسمالية. الجانب الثاني يتعلق بحركة هذا المجتمع الذي كشف ماركس عدم استقراره العضوي. بمعنى أن إعادة إنتاج النظام الاقتصادي لا يميل إطلاقاً نحو تحقيق توازن عام ما، بل يتنقل من لاتوازنٍ إلى لاتوازن آخر في صورة غير متوقعة، يمكن فهمها لاحقاً ولكن لا يمكن تحديدها مسبقاً. «فالتنافس» بين الرساميل ـ التي تحدد الرأسمالية توزّعها ـ يلغي احتمال إقامة توازن عام ويجعل كل تحليل مستندٍ إلى زعمٍ بالميل إلى هذا الاتجاه تحليلاً وهمياً. الرأسمالية هي مرادف لعدم الاستقرار الدائم. وتمفصل مختلف مستويات المنطق الناتجة عن هذا التنافس بين الرساميل، وكذلك المنطق الذي يفرض نفسه من خلال تحولات علاقات القوى الاجتماعية (فيما بين الرأسماليين، بينهم وبين الطبقات المستغلة والمخضعة، بين الدول التي تنتظم من خلالها

الرأسمالية نظاماً عالمياً) تؤشّر فيما بعد إلى حركة النظام المنتقل من لا توازن إلى آخر. لا توجد الرأسمالية خارج صراع الطبقات، وأزمات الدول، والسياسة. والفكرة القائلة بوجود منطق اقتصادي يتحكم بتطور الرأسمالية (ويسمح العلم الاقتصادي باكتشافه) هي مجرد وهم. لا وجود لنظرية في الرأسمالية متميّزة عن تاريخها. النظرية والتاريخ لا ينفصلان، كما هو حال الاقتصاد والسياسة.

أشرت إلى هذين الجانبين في النقد الجذري لماركس لأنهما الجانبان اللذان يتجاهلهما الفكر الاجتماعي البورجوازي. فهذا الفكر اقتصادوي منذ جذوره الأولى، في عصر الأنوار. «والعقل» الذي يستحضره يمنح النظام الرأسمالي، البديل عن النظام القديم، مشروعية ما وراء تاريخية تجعل منها «نهاية التاريخ». هذا الاستلاب الاقتصادوي الأصلي أُدخلت عليه بعض التعديلات في محاولات الردّ على ماركس. والاقتصاد الصافي يعبّر، منذ والراس، عن الإشباع الاقتصادوي في الفكر الاجتماعي البورجوازي. فهذه تستبدل تحليل الاشتغال الفعلي للنظام الرأسمالي بخرافة سوق منضبط ذاتياً ويميل، بقوة مطقه الداخلي وحده، إلى تحقيق توازن عام. ويصبح عدم الاستقرار نتاج عدم اكتمال الأسواق الفعلية لا ظاهرة ملازمة لمنطق السوق. ويصبح الاقتصاد عندئذ خطاباً مشغولاً عن معرفة الحقيقة، فوظيفته لم تعد إلا شرعنة الرأسمالية عبر إضفاء صفات عليها لا يمكن أن تلازمها. الاقتصاد الصرف يصبح نظرية لعالم خيالي.

وإذا كان نقد ماركس الجذري، على هذا المستوى الأساسي، يظلّ برأيي راهناً وغير قابل للتجاوز طالما أن النظام الاجتماعي يظل مرتكزاً على علاقات اجتماعية تحدّد الرأسمالية، فإن التحليلات المتعلقة بالتناقضات الخاصة بهذا النظام تستحق أن تطوَّر في ضوء التحول التاريخي نفسه وانسجاماً مع منهج ماركس الذي لا يفصل النظرية عن التاريخ. إحداث هذا التطوير يستوجب الخروج من حقل الاقتصاد السياسي لنمط الإنتاج الرأسمالي والانخراط في حقل المادية التاريخية الأوسع. يجب فهم

الرأسمالية في بُعدها كحقيقة عالمية وعدم اختزالها إلى مجرد نمط إنتاج رأسمالي يعمّ الأرض. بمعنى آخر يجب كشف وتركيب التناقضات الاجتماعية الخاصة بكل فرع أو مجموعة في النظام العالمي ومفصلتها على بعضها، وبالتالي الخروج من أسار النظرة المركزية الأوروبية للتاريخ والتوسع الرأسمالي.

وقد أطلق ماركس بعض التأملات التي تذهب في هذا الاتجاه، بكل ما في فكره من غنى وذكاء. هذه التأملات تحرّر ماركس من تهمة المشاركة مع عصره في منطق المركزية الأوروبية المنهجي الذي يميّز الفكر البورجوازي، رغم أنّ تردّد بعض المحاولات الأولى للمادية التاريخية تسمح بالعثور هنا أو هناك على بقايا من تأثيرات المركزية الأوروبية المشار إليها. ومن المؤسف أن هذه التأملات لم تُطوّر لاحقاً، بل على العكس، أدارت الماركسية التاريخية، التي نمت في الحركة العمالية الأوروبية والأممية الثانية في نهاية القرن التاسع عشر، ظهرها لهذه المقولات وتبنّت نسخة مبتذلة أوروبية التمركز ماثلت بين توسع الرأسمالية عالمياً وعولمة الإنتاج الرأسمالي. هذا التبسيط أعدم من حقل الرؤيا الظاهرة الأضخم التي تميّز العولمة الرأسمالية الفعلية منذ أصولها: الاستقطاب، أي التناقض المبدئي المتعاظم بين المراكز والأطراف. هذه النسخة الأولى من الماركسية التاريخية تحوّلت إلى عقيدة شرّعت الإمبريالية الاجتماعية (الاشتراكية الإمبريالية).

إن مقولة ماركس المستخلصة من اكتشافه الأساسي القائل بأن الرأسمالية هي مرحلة في التاريخ وبالتالي ضرورة تجاوزها موضوعياً من خلال بناء الشيوعية، تستحق بعض التدقيق. أنا لا أقرأ ماركس على أساس أنه منظّر للحتمية التاريخية. فالتناقضات الخاصة بأي نظام اجتماعي يجب فعلاً أن يتم تجاوزها بطريقة ما، الأمر الذي يظهر الطبيعة التاريخية للنظام المعني. ولكن الأشكال المختلفة لهذا التجاوز هي التي تضفي على النظام اللاحق خصائصهُ المميّزة وهكذا تظهر الشيوعية على أنها أحد الحلول الممكنة

للتناقضات الخاصة بالرأسمالية. وهي ممكنة لأن التراكم الرأسمالي تحديداً يضع الأسس المادية لها من خلال التطور المذهل للقوى المنتجة (التطور الفعلي، وبخاصة الممكن). وهذه الإمكانية تظهر اليوم كبداهة أكثر مما كانت عليه في زمن ماركس. بالطبع يجب أن نفهم الشيوعية على أنها مشروع لا يمكن تعريفه إلّا بعناوين كبرى وتحديدات سالبة (نقيض الرأسمالية) أي كمشروع تحرر من الاستلاب الاقتصادوي (الخاص بالرأسمالية) ومساواة بين البشر (التي أصبحت ممكنة بفضل تطور القوى المنتجة). الذهاب أبعد من ذلك في تعريف إيجابي للبنى والآليات معناه السقوط في الطوباوية التي انتقدها ماركس عن حق. لأن هذا معناه إغفال كون الشيوعية مشروعاً لا ينبني إلّا في حركة المجتمع، وأن هذا البناء عملية طويلة لا يمكن تقصيرها بإرادوية قائدة. ويكفي أن نشير إلى أنّ هذا البناء العالمي المدى يستوجب إلغاء الاستقطاب الهائل في الثروة الذي أوجدته الرأسمالية. وإذا عرفنا التنمية بأنها المشروع الاجتماعي الذي يحقق إلغاء الاستقطاب الرأسمالي هذا فمن يستطيع أن ينكر أنّ التحدي الذي يطرحه لن يحتل مساحة كبيرة في القرن الواحد والعشرين، على أقل تقدير.

هذه الشيوعية هي إمكان. ولكنها ليست الإمكان الوحيد. فالتدمير الذاتي للمجتمع الإنساني ـ من خلال التفاقم المستمر للاستلاب السلعي، وضمور الديموقراطية، وازدياد اللامساواة الاجتماعية على المستويين المحلي والعالمي ـ ليس قضية مستحيلة. وقراءتي لماركس والأطروحة التي استخلصتها من هذه القراءة بشأن «التحديد المنخفض» في التاريخ (استقلالية منطق كل من المستويات التي تكوّن الواقع الاجتماعي) تبرز تنوع الاحتمالات. واختيار البديل المطلوب ـ الشيوعي ـ لا يستثني الفعل الاستراتيجي الهادف إلى تقريب منطق كل من هذه المستويات وتوجيهه نحو مركز واحد في عملية البناء هذه. بالعكس الخيار المطلوب يفترض ذلك.

لقد وجد تاريخ القرن العشرين نفسه في مواجهة التحدي التالي: الانطلاق بثورة تصنع لنفسها مهمة بناء الشيوعية عالمياً، مبتدأ من أطراف

النظام (روسيا ثمّ الصين). وكان يفترض أن تأتي هذه الوقائع لتدعم ما كان يمكن لماركس أن يتوقعه أو قاله أو باشر في تحليله. ولكن الماركسية التاريخية كانت قد استبعدت تحضير النفوس لذلك.

إن تناقض المراكز والأطراف هو فعلاً التناقض الأساسي في النظام الرأسمالي العالمي القائم فعلياً. وأقول الأساسي لأن التناقض الرئيسي يظلّ التناقض بين الرأسمال والعمل، الذي تحدد علاقته نمط الإنتاج الرأسمالي الذي يسيطر على مجمل النظام. لكن أي تناقض رئيسي لا يظهر إلّا من خلال تناقضات أساسية تكوّن الأشكال العملية لتمظهره. وتزعم مقولتي أن الاستقطاب على الصعيد العالمي تشكل الظاهرة الدائمة، والأكثر عنفاً في تاريخ التوسع الرأسمالي. ينتج من ذلك أن المحاولات الأكثر جذرية لتغيير النمط الرأسمالي لم تنطلق حتى الآن إلّا من حركات اجتماعية قوية نمت في أطراف النظام (الثورتان الروسية والصينية). مشكلات هذا البعد المسيطر في واقع الرأسمالية، الذي اختفى حتى سنة 1914 من مجال نظر الماركسية التاريخية، فتحت وتفتح صفحة جديدة في تطور هذا الفكر.

لقد واجهت الثورات الراديكالية في القرن العشرين، التي قامت باسم الاشتراكية وتحت راية الماركسية (وبدقة أكبر الماركسية اللينينية كشكل تاريخي للأولى) نوعين من المهمات: «اللحاق» بطريقة ما عبر تطوير متسارع للقوى المنتجة، لأنها انطلقت من إرث رأسمالية طرفية ضحية للاستقطاب؛ «وبناء شيء آخر» هو ما أسمي ببناء الاشتراكية. أما السلطات التي ولدت من حركات التحرر الوطني في أطراف النظام فقد واجهت، بعد الحرب العالمية الثانية، مهمات من نفس الطبيعة، رغم أن هاجس «بناء شيء آخر» كان أضعف هنا بسبب طبيعة الكتل الاجتماعية المهيمنة. مهمتان تصعب مصالحتهما في جميع الأحوال. ولكن التحدي الحقيقي كان ولا يزال يكمن في إحداثها. وهكذا اختُرع في الواقع، وبالتدريج، نظام أعطى مضمونه للماركسية التاريخية في مرحلتها الثانية هذه.

وقد اقتصر هذا النظام، يوماً بعد يوم على إلغاء الملكية الخاصة

للرأسمال والأرض (مزيلاً بذلك إحدى الخصائص الأهم في الرأسمالية) وبناء وسائل تطوير متسارع للقوى المنتجة على قاعدة إلغاء هذه الملكية الخاصة. واستطاع التخطيط الممركز، الذي يختصر جوهر هذه الأساليب، أن يقيم توازناً عاماً ما، بنسبة معينة من الفعالية. ومفهوم التوازن العام الذي لا معنى له في تحليل الرأسمالية، يصبح هنا على العكس، مفهوماً عملياً ومفيداً. وإذا كنت أقول إن فعالية الأداة لم تكن يوماً إلّا نسبية، فذلك لأن تطور النظام القائم ليس نتاج «قوانين اقتصادية موضوعية» ـ حتى لو كانت هناك محكومة بالملكية العامة لوسائل الإنتاج ـ بل نتاج تمفصل الموجبات التي تطرحها هذه القوانين وتدخلات القوى الاجتماعية في ردّها على التحديات التي تعبّر عنها هذه القوانين نفسها.

لقد بني النظام المشار إليه على اختزال نظري خطير ماثل بين إلغاء الملكية الخاصة وبناء الملكية الاجتماعية، ناسياً أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تكون إلا الناتج التدريجي لتحرر المواطنين الذين أصبحوا سادة النظام الفعليين، وأنهم هم الذين يضعون على جميع المستويات ـ من المحلي إلى الدولي ـ مهمات الإدارة، والخيار، والقرارات بصورة حرّة تماماً. كان لا بدّ لإدارة هذا النظام بواسطة الحزب الدولة الذي استمدّ مشروعيّته من أصوله الطليعية، أن يُعدم الطاقات الإبداعية المكتسبة من أجل بناء الشيوعية. هذا التدهور أرغم الأنظمة المشار إليها على التحول في اتجاه يفرغ الديموقراطية من أي مضمون فعلي (وهي التي كانت حاضرة بقوة في اللحظة الثورية لذلك الزمن). وهو أفقد أيضاً الأشكال القمعية للسلطة ذلك الجانب الذي غذّى مشروعية البداية لتلك الأنظمة. بهذا المعنى أفهم أن التحول المشار إليه لم يعد يسمح بالتقدم على طريق التحرر من الاستلاب الاقتصادوي والانطلاق فعلياً في اتجاه الشيوعية. لذلك وصفت ما كان يبنى هناك «برأسمالية من دون رأسماليين». ومع الأسف أن الماركسية التاريخية غدت إيديولوجيا تشريع هذا البناء، وتحديداً التخطيط الممركز، ليس إلّا.

ولا يعني هذا أن المنجزات المادية لتلك المرحلة التي طويت صفحتها

الآن كانت كمّاً مهملاً. بالعكس كانت منجزات ضخمة بالمقارنة مع المجتمعات الطرفية التي ظلت في فلك الرأسمالية «الكلاسيكية». فإن على مستوى التربية، أو الصحة، أو تقليص الفوارق الاجتماعية، لا يبقى مجال للشك بمجرد أن نقارن الصين بالهند، أو كوبا بأميركا اللاتينية أو يوغوسلافيا التيتوية ويوغوسلافيا ما بين الحربين، أو الاتحاد السوڤياتي والإمبراطورية الروسية. ويظهر ذلك بوضوح أيضاً في المقارنة بين إنجازات هذه الأنظمة، وعمليات الخراب اللاحق إبّان «فترة إعادة الرأسمالية» (وأني أفضّل أن أسمّي هذا التسارع في تحولات الأنظمة المشار إليها من شكل «رأسمالية بلا رأسماليين» إلى الشكل الكلاسيكي، «رأسمالية برأسماليين»).

هكذا كانت صورة ماركس ـ في ثوب الماركسية التاريخية المرسومة هنا ـ تسيطر على تاريخ المجتمعات المسماة اشتراكية في القرن العشرين، كما سيطرت بأشكال أكثر تنوعاً وتعقيداً على الأجنحة الأكثر تقدماً في حركات التحرر الوطني في الأطراف الأخرى.

إن الصعوبات الكبرى التي تواجهت بها هذه الصيغة من الماركسية التاريخية، والناتجة عن ترهّل وسائل التنمية التي سمحت بتجنيدها، وتآكل مشروعيتها، كانت في أساس الاختراقات التي بدأت تسجّلها الماركسية النقدية في الحركات الأكثر جذرية في الأطراف، في الستينات والسبعينات.

في المراكز الرأسمالية، كانت السيطرة لكينز أكثر مما هي لماركس، الذي سيطر، على الأقل، خلال قسم من النصف الثاني للقرن العشرين.

لم يقترح كينز على نفسه أن يقدم نقداً للرأسمالية في العام. فهو لم يكن يهتم بالأسئلة المتعلقة بطبيعة الرأسمالية، تاريخية أو ما وراء تاريخية، ولا بالاستلاب الاقتصادوي، ولا الاستقطاب العالمي. وبوصفه إنكليزياً لا يعترف إلّا بفلسفة تجريبية صارمة، كان اهتمامه يتركز على إدارة النظام الذي يعيش فيه. وقاده هذا الاهتمام إلى توجيه نقد جدّي للنسخة الليبرالية من الرأسمالية.

وكانت هذه النسخة تعبّر عن نفسها بالصورة الأكثر تطرّفاً، وعقيدتها مبنية

على المقولة المركزية في نظرية الرأسمالية الخيالية: أي أن تكون الأسواق مضبّطة ذاتياً وأن يكون توسعها في إطار من الحرية القصوى. وهذان العاملان ينتجان التوازن العام السعيد الذكر. بحيث أن الأمر لا يتعلق إلّا بالنواة المركزية في الإيديولوجيّة البورجوازية المبتذلة التي يعبّر عنها بسذاجة خطاب مدير المؤسسة، الذي لا يبعد إطلاقاً أبعد من العناصر المعروفة الآتية: تقليص النفقات، بما فيها الأجور والحقوق الاجتماعية، وزيادة الإنتاجية من أجل تنافسية أعلى وتعزيز الريوع الاحتكارية بأي وسيلة كانت، ودفع أقل ما يمكن من الضرائب... كل هذا بهدف الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح المباشرة. كان يجب إثبات أن تحقيق هذه «القواعد» يؤدي إلى «الأفضل اجتماعياً»، وتنطّح الاقتصاد الصرف ـ أي نظرية العالم الرأسمالي المتخيّل الذي لا علاقة له بالحقيقة التاريخية القائمة ـ إلى مهمة هذا الإثبات. أمّا كونه لا يبلغ هذا الهدف إلّا من خلال انتهاك القواعد البديهية للمنطق العلمي فلا أهمية إطلاقاً لذلك لأنّ وظيفته التشريعية هي من نمط ديني أصولي.

الرأسمالية ليبرالية دائماً، عندما تستطيع ذلك. أي عندما لا ترغمها توازنات القوى الاجتماعية للخضوع إلى متطلبات مختلفة عمّا يستوجبه البحث عن الربح المباشر والفردي الأقصى. وهذا يحدث في بعض لحظات التاريخ، كما الآن. إلّا أنها لا تستطيع الاستمرار لأن الرأسمالية الليبرالية أعجز من أن تنتج ما تدّعيه. فهي، على العكس تأسر المجتمع الحقيقي في أزمة التراكم.

فهم كينز عبثية الخطاب الليبرالي المسيطر. وإثباته أن الأسواق إذا تُركت لنفسها لا تستطيع إلّا أن تكون متفجّرة، هو موقف مركزي وصحيح. وينطلق كينز من ملاحظة بسيطة وسليمة وهي أنّ الفاعل في السوق يبني قراره على توقعاته تجاه الآخرين، شركاءً أو منافسين، وليس على ما يُزعم أنه ميول موضوعية.

من هنا، فإن السوق هو مرادف لعدم الاستقرار وليس مؤشراً ميليّاً لتوازن

ما. وذلك هو السبب الذي دفع جهود الاقتصاد الصرف اللاحق على كينز تتجه لمحاولة إدخال هذه التوقعات في التقدير العام للفاعلين الاقتصاديين. وبدا أن هذه الجهود عبثية تماماً وعاجزة عن إثبات ميل السوق إلى التوازن، رغم هذه التوقعات الضرورية البائسة. ولكن، مرّة أخرى لا أهمية علمية للفشل العلمي للاقتصاد الصرف. فالأفكار ـ صحيحة أو خاطئة ـ تفرض نفسها بحسب موازين القوى التي تعكس المصالح الاجتماعية في عالم الرأسمالية الفعلية.

كينز إذاً، يتناول الأسئلة التي تطرحها إدارة نظام يعرفه غير ثابتٍ بطبيعته. والفرضيّات التي يُدخلها إلى هذا الموقع، فيما يتعلق بتفضيله للسيولة، من جهة، والفاعلية الهامشية للرأسمال، من جهة ثانية، تسمح بإضفاء مظهر من الصرامة العلمية على مقترحاته. وتلك طريقة جدّ لائقة، ولكن رخوة، للقول لماذا لا يتمتع النظام بالثبات بطبيعته. والتوجيهات التي يمكن استخلاصها ستبدو فعالة في بعض الحالات الاجتماعية، رغم أنّ أسباب هذه الفعالية موجودة في مكان آخر.

وإنه لمن المميّز ألّا يجد نقد كينز، الذي صيغ من العشرينات والثلاثينات كجواب على النتائج البائسة للإدارة الليبرالية لتلك المرحلة، أيّ صدى في ذلك الزمن. على العكس، عندما تغيّرت موازين القوى الاجتماعية لصالح العمال ـ في صورة جنينية مع العقد الجديد الروزفلتي والجبهة الشعبية الفرنسية وبصورة واضحة مع هزيمة الفاشية سنة 1945ـ تجمعت الشروط الاجتماعية المناسبة لتنفيذ السياسات المستخلصة من قراءة ما لفكر كينز. وهكذا جرى الانتقال من كينز إلى الكينزية التاريخية.

وهذه الأخيرة يمكن تلخيصها عملياً بمجموعتين من الإجراءات، اللتين تفترضان قبول مبدأ تضبيط الأسواق، وتدخّل الدولة لهذا الغرض.

مجموعة الإجراءات الأولى تهدف إلى إقامة توافق بين تطور الإنتاجية وتطور الأجور الفعلية. وهذا التوافق يمكن الحصول عليه عن طريق التفاوض ـ إذا كانت النقابات مقتنعة به وقادرة على فرضه ـ أو من خلال

تدخل الدولة، أو من خلال الاثنين معاً. المهم هنا هو الاعتراف بأن هذا المبدأ لا علاقة له بمبدأ السوق. فهذا يتعلّق بمبدأ التخطيط الاشتراكي الذي كان تحقيقه ممكناً في قسم من العالم الرأسمالي بفضل توازنات القوى الاجتماعية التي فرضت مشروعيته. أمّا البحث فيما إذا كان تحقيق هذا المبدأ قد تمّ بصورة «محايدة» وبنفس المستوى لدى شركاء النظام في المركز بعد الحرب، أو أن تكون التموّجات في معادلة تطور الإنتاجية وتطور الأجور قد عدّلت شروط المنافسة في الأسواق العالمية، فإن هذا البحث يطرح مشكلات جديرة بالبحث، ولكني لن أتوسع فيها هنا.

المجموعة الثانية من الإجراءات تتناول إدارة الطلب العام. إن قراءة ما لكينز يمكن أن توضح لماذا يكون الطلب العام غير كافٍ حيناً (ويسبب انغلاق النظام في عمالة منخفضة)، وفائضاً حيناً، (ويسبب التضخم). ويمكن الاستنتاج بسهولة أن الدولة قادرة على إدارة حجم هذا الطلب العام بصورة مناسبة عن طريق الإنفاق العام، والتحكم بسلوكية النظام المصرفي، والتأثير بالتالي على شروط عرض القروض.

ولكن لم يكن هناك من ضرورة لاستذكار كينز لمعرفة أن الطلب العام لا يستقيم عفوياً عند المستوى الذي يبلغه من أجل تعظيم العمالة والإنتاج دون السقوط في التضخم. في قراءتي لماركس ـ وهي قراءة سويزي ـ فإن الميل الأساسي الناتج عن توازنٍ اجتماعي مؤاتٍ للرأسمال يترجم نفسه بطلب عام يميل دائماً إلى أن يكون غير كافٍ. فالنظام لا يصحّح تلقائياً مستويات الأجور إلى الحدّ الذي تتطلّبه ديناميكية إعادة الإنتاج المتوسّع. يجب إذاً إيجاد وسائل أخرى لامتصاص الفائض. ويمكن لهذه الوسائل أن تكون، بذاتها، مفيدة اجتماعياً ـ تطوير التعليم والصحة، وتأمين خدمات الحماية الاجتماعية ـ أو أدوات لضمان توسّع الأسواق المربحة ـ تمويل بنى تحتية أو إنفاق عسكري. ومن المهم أن نلاحظ هنا أنّه بالرغم من الرفض التام لكينز من جانب الاقتصاديين الصرف لمرحلتنا الراهنة، ظلّت الإدارة العامة لطلب من جانب الدولة في مركز الخيارات السياسية الاقتصادية للإدارة

الأميركية. ومع ريغن طُردت الكينزية الاجتماعية، ولكن في صالح استمرار كينزية عسكرية أضفت عليها نزعة الهيمنة لدى واشنطن مشروعية متجدّدة.

كانت الكينزية التاريخية، التي اختُزلت بدورها إلى مجرّد دوغما، تناسب تماماً الاشتراكية الديموقراطية المسيطرة في المراكز الرأسمالية بعد هزيمة الفاشية. فقد كانت تسمح بإدارة الرأسمالية ـ التي أصبحت هدف هذه الاشتراكية الديموقراطية ـ من خلال الدمج الأفضل للعمال عبر توزيع أرباح التراكم بصورة مقبولة اجتماعياً. لقد عمل هذا النظام بفعالية ملفتة، عبّر عنها تسارع النمو، طالما كان ميزان القوى الاجتماعي في مصلحة العمال، وطالما ظلّت مسألة «العدوى الشيوعية» مأخوذة على محمل الجدّ. وما إن سقط الشرط الأول وزال الثاني من الوجود حتى أطيح بالكينزية التاريخية وأخرجت من مسرح التاريخ لكي تتاح عودة الليبراليين. وهو ما حصل خلال سنوات 1980 و1990. سيكون من الخطأ الإيحاء بأن الالتحاق بالأجهزة النظرية المشار إليها هنا كان إجماعياً وفوق النقد. فحتّى قبل أن تتحول الماركسية التاريخية إلى النسخة المبتذلة التي أشرنا إليها، كانت الماركسية اللينينية، وريثة الأولى موضع سجالات ملتهبة ودائمة في الحركة الشيوعية. ولم تقتصر المشاركة في هذه السجالات، في العشرينات من القرن الماضي، على الأوساط الماركسية المثقفة، بل انخرطت فيها القوى السياسية الفاعلة على الأرض. وقد شكلت التروتسكية ذروة هذه السجالات ـ ونهايتها. ورغم البدايات الإيجابية في السجال ضد الستالينية الناشئة، ظلّت التروتسكية عاجزة، مع الأسف، عن الذهاب أبعد من ترداد مقولات الماركسية اللينينية. وانغلقت بالتالي في مأزق جعله ضعيف القدرة على الخروج من أسر المركزية الأوروبية، وفهم طبيعة التحديات المطروحة على حركات التحرر الوطني لشعوب الأطراف. أكان ذلك فيما يتعلق بالصين (ومن هنا حكمها على الماويّة كإعادة للستالينية)، أو فيما يتعلق بقياس تحولات الرأسمالية التي تعيد انتشارها تحت أعيننا.

وهكذا انتقل ارتكاز الفكر الاجتماعي النقدي، للحظة إلى أطراف النظام

(الستينات والسبعينات من القرن العشرين). هنا ستثير ممارسات الوطنية الشعبوية ـ وهي النسخة الفقيرة من السوفياتية ـ انفجاراً ساطعاً في نقد الرأسمالية القائمة فعلياً. وفي مركز هذا النقد تقع مسألة وعي الاستقطاب الناجم عن التوسع العالمي للرأسمال. هذا الوعي الذي ظلّ مهمّشاً حيث لم يكن متجاهلاً كليّاً خلال قرن ونصف. وهذا النقد الذي يتوجه، في الوقت نفسه، إلى الرأسمالية القائمة بالفعل، والفكر الاجتماعي الذي يشرّع توسّعها، وكذلك النقد الاشتراكي النظري والعملي لها، كان في أساس الدخول المذهل للأطراف في الفكر الحديث.

والمسألة هنا تتعلق بنقد غني ومتعدد الجوانب، لا يجوز اختصاره «بنظرية للتبعية» لأنه سيعيد فتح السجالات الجوهرية حول الاشتراكية ومرحلة الانتقال إليها، وحول الماركسية والمادية التاريخية وضرورة تجاوز حدود المركزية الأوروبية المسيطرة في الفكر الحديث. وسيطلق هذا النقد، الذي تأثر للحظة بصعود الماوية، مواجهة مزدوجة للسوفياتية وللعالمية الجديدة التي بدأت تبزغ من الأفق. وكان الإشكال بديهياً هنا بين مستوجبات تنمية ذات معنى بالنسبة للشعوب المعنية بها والاقتراحات الخجولة للحليف السوفياتي المقدّمة بلغة سلبية وغير كافية في موضوعة «طريق التطور اللارأسمالي». وفيما بعد، عندما بدأت إعادة انتشار الرأسمالية في إطار أزمة «نهاية القرن» أثبتت إسهامات التحليل النقدي المنطلق من أطراف النظام، أنّ شرط إعادة إنتاج نقد على ارتفاع التحديات المتجددة يتمثّل في أن يكون هذا النقد كونياً فعلاً، أي متحرراً من أي مركزية غربية.

أقدّم هنا فقط، ربّما، ما يمكن وما يجب أن تكون عليه ماركسية القرن الواحد والعشرين المغتنية بنقد تاريخها، والقادرة على إدراك معنى ومدى الجديد الذي تنتجه إعادة انتشار الرأسمالية. يجب إذاً أن نحاول تشخيص العناصر لسجال جدّي من شأن إعادة الانتشار هذه (وهو ما سأقترحه لاحقاً).

من دون ذلك سينغلق النقد حكماً في حنين إلى الماضي وصياغات

تكرارية أكان للينينية أو الستالينية أو الماوية أو التروتسكية. ولا شيء فاعلاً يمكن أن يخرج من هذا في مواجهة التحديات الفعلية. وعندئذٍ سيبقى المدى مفتوحاً لتوسّع الطوباوية الليبرالية الرجعية ولكلّ أشكال الهروب إلى الأمام الفارغة.

2 ـ التنمية والديموقراطية وجهان لحركة واحدة

اشتراكية بواسطة السوق أو الديموقراطية؟

الديموقراطية هي أحد الشروط المطلقة للتنمية ولا بدّ من التوضيح لماذا هي كذلك وفي أيّة شروط. لأنّ قبولها على هذه الصورة لم يتحول إلى اقتناع عام إلّا منذ وقت قصير. منذ وقت ليس ببعيد كانت الدوغما المسيطرة في الغرب كما في الشرق والجنوب هي أن الديموقراطية نوع من الترف الذي لن يأتي إلّا بعد أن تحلّ «التنمية» المشاكل المادية للمجتمع. تلك كانت العقيدة الرسمية التي تشاطرتها الأوساط القائدة في العالم الرأسمالي (وهو ما سمح للولايات المتحدة بتبرير دعمها للدكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية، وللأوروبيين دعمهم للنظم الأوتوقراطية في أفريقيا)، ودول العالم الثالث (نظرية التنمية الأميركية اللاتينية عبّرت عن ذلك بوضوح كما أنّ سلطة الحزب الواحد لم تكن حصة الدول الاشتراكية وحدها، بل كذلك دول مثل شاطىء العاج، وكينيا، وملاوي وغيرها)، وأخيراً الأوساط الحاكمة في النظام السوڤياتي وأشباهه.

وها هي الأطروحة نفسها تنقلب إلى نقيضها بين يوم وآخر. فالهاجس الديموقراطي أصبح موضوع الخطاب الرسمي اليومي لدى الجميع تقريباً. وشهادة الممارسة الديموقراطية هي شرط لاستمرار المساعدة من الديموقراطيات الغنية الكبرى. على أنّ هذه اللفظية مشكوك بمصداقيتها عندما ندرك إلى أي مدى يخون مبدأ «المعيارين والقياسين» المطبّق بسخرية كاملة، الأولوية الحقيقية لأهداف غير معلنة تجنّد من أجلها وسائل

التلاعب. إلّا أن ذلك لا يلغي حقيقة الأهداف الديموقراطية لعدد كبير من الحركات الاجتماعية، إن لم يكن كلّها، ولا كون الديموقراطية تشكل فعلاً شرطاً للتنمية.

إن الديموقراطية مفهوم حديث بمعنى أنّه يحدد الحداثة ذاتها. وذلك إذا ما فهمنا الحداثة على أنها ـ كما أقترح ـ اعتماد مبدأ مسؤولية الكائنات البشرية عن تاريخها ومصيرها، إفرادياً وجماعياً. وكان يجب، من أجل صياغة هذا المفهوم، التحرر من الاستلابات الخاصة بأشكال السلطة السابقة على الرأسمالية، أكانت دينية، أو إثنية، أو ارتدت أشكالاً «تقليدية أخرى». هذه التعبيرات عن الحداثة والشرط الديموقراطي التي تستوجبه تعود إلى عصر الأنوار. وبالتالي، فالحداثة هي رديف للرأسمالية، والديموقراطية التي تنتجها محدودة بحدود الرأسمالية ذاتها. فهي لا تشكل سوى مرحلة، في هذه الأشكال التاريخية البورجوازية ـ التي لم يمارس أو يُعرف سواها حتى الآن. لم تصل بعد أيّ من الحداثة أو الديموقراطية إلى المدى الأخير في تطورهما المحتمل. لهذا السبب أفضّل الكلام عن الدمقرطة ـ مع التركيز على الطابع الديناميكي لمسار لم يستكمل ـ أكثر من الحديث عن الديموقراطية ـ التي تقوي الوهم بإمكانية تقديم صيغة نهائية لهذا المصطلح.

تأسس الفكر الاجتماعي البورجوازي، منذ أصوله في «عصر الأنوار»، على الفصل بين الميادين المختلفة في الحياة الاجتماعية ومن بينها ميداني الإدارة الاقتصادية والإدارة السياسية، واعتماد مبادىء مختلفة وخاصة تحمل المتطلبات المتميزة «للعقلانية» في كل من هذه الميادين.

وفق هذه الروحية تصبح الديموقراطية المبدأ العقلاني للإدارة السياسية الجيدة. ولأنّ الناس (من دون النساء طبعاً في تلك المرحلة)، أو البعض منهم (الميسورين والمتعلمين كفاية) هم عقلانيون فعليهم مسؤولية صياغة القوانين التي يرغبون العيش في ظلّها ومن ثمّ اختيار المسؤولين عن تطبيقها (بالانتخاب). أما الحياة الاقتصادية فقد كانت تُدار، على العكس، بمبادىء أخرى فُهمت بدورها كتعبير عن مستلزمات «العقل» (المرادف للطبيعة

الإنسانية): الملكية الخاصة، حق المبادرة، المنافسة في الأسواق. وهنا نتعرف إلى جملة من المبادىء الرأسمالية التي لا علاقة لها بذاتها، بمبادىء الديموقراطية. وتتقلص العلاقة أكثر إذا اعتبرنا أنّ الديموقراطية تفترض المساواة بين الجميع، وبالطبع بين الرجال والنساء (مذكرين بأن الديموقراطية الأميركية نسيت العبيد حتى سنة 1865 ونسيت الحقوق المدنية الأولية لأبنائهم حتى سنة 1960. المساواة إذاً بين المالكين والذين لا يملكون (مع الإشارة إلى أن الملكية الخاصة لا توجد إلا بالاستثناء، أي إذا كان هناك من لا يملك).

يطرح الفصل بين المستويين الاقتصادي والسياسي بالجملة مسألة الميل إلى الالتقاء أو إلى التفارق بالنسبة لمحصّلة المنطقين اللذين يديرانهما. بمعنى آخر: «هل الديموقراطية»، وهي الكلمة التي تختصر الإدارة الحديثة للحياة السياسية، «والسوق» وهي تلك التي تختصر الإدارة الرأسمالية للنشاط الاقتصادي يميلان نحو التلاقي أو الافتراق؟

إن المسلّمة التي يقوم عليها خطاب روح العصر، والمصاغة ببداهة لا تقبل النقاش تؤكّد ميل المصطلحين إلى الالتقاء. الديموقراطية والسوق يولدان من بعضهما ويشترط وجود كلّ منهما الآخر. ولكن تبيّن من تكذيب التاريخ الحقيقي لهذه المسلّمة أنّها خاطئة تماماً.

لقد كان مفكرو عصر الأنوار أكثر تطلباً من معاصرينا المبتذلين. فقد طرحوا السؤال المزدوج عن سبب هذا الميل إلى الالتقاء وعن شروطه. وجوابهم على الأوّل كان مستوحى من مفهوم «العقل»، بوصفه القاسم المشترك لأنماط الإدارة المختلفة. فإذا كان الناس عقلانيين لا يمكن لنتائج خياراتهم السياسية إلّا أن تدعم الخيارات التي ينتجها السوق من جانبه. طبعاً، بشرط أن يكون حق الممارسة الديموقراطية مقتصراً على الكائنات المعطاة نعمة العقل وحدها. أي بعض الرجال، من دون النساء الذين نعرف أنّهن عاطفيات ولا عقلانيات، ولا العبيد طبعاً، ولا الفقراء والمحرومين (البروليتاريون) الذين لا يستجيبون إلّا لغرائزهم. لا يمكن للديموقراطية إلّا

أن تكون انتقائية ومقتصرة على الذين هم في الوقت نفسه مواطنون ومتعهّدون. ولا شك أنّ الخيارات الانتخابية لهؤلاء ستكون دائماً متناسبة مع مصالحهم كرأسماليين. ولكن فجأة تفقد السياسة استقلاليتها تجاه الاقتصاد في هذا التوجه نحو التلاقي ـ لكي لا نقول نحو الاستتباع. والاستلاب الاقتصادوي يعمل هنا بكلّ أدواته لكي يخفي هذا الإلغاء لاستقلالية السياسيّ.

لم يكن توسيع الحقوق الديموقراطية وشمولها مواطنين آخرين نتاجاً عفوياً للتطور الرأسمالي ولا تعبيراً عن أحد موجباته. بل بالعكس انتُزع هذا التوسّع تدريجياً من قبل ضحايا النظام، الطبقة العاملة، ثمّ النساء فيما بعد. إنّه إذاً نتاج النضالات ضد النظام، حتى عندما يتمكّن هذا الأخير من التكيف معها «وقطف ثمارها»، كما يُقال. كيف يتم ذلك وبأي ثمن؟ ذلك هو السؤال الذي يجب أن يطرح على هذا الصعيد.

كان لا بدّ لهذا التوسّع أن يكشف التباين الكامن بين إرادة الأغلبية ـ وهم المستغلّون في النظام ـ التي تعبّر عن نفسها من خلال الاقتراع الديموقراطي، والمصير الذي يخبئه لهم السوق. يُخشى إذاً أن يصبح النظام غير مستقر، بل متفجّراً. فهناك على الأقل خطر ـ واحتمال ـ أن يخضع السوق لمصالح اقتصادية متناقضة مع أولويات الربحية القصوى للرأسمال. بمعنى آخر هناك خطر بالنسبة للبعض (الرأسمال)، واحتمال بالنسبة للآخرين (العمال ـ المواطنون)، بأن تضبط السوق بوسائل خارجة عن المنطق الوحيد الجانب لتوسّعه. وقد حصل ذلك في بعض الشروط التاريخية مثل دولة الرفاه بعد الحرب.

ولكن هذه الوسيلة ليست الإمكانية الوحيدة للجم التفارق بين الديموقراطية والسوق. فإذا ما أنتج التاريخ العملي شروطاً تصبح معها حركة الاعتراض الاجتماعي ممزقة وعاجزة، وتصبح بالتالي الإيديولوجية المسيطرة سائدة من دون بدائل، عندئذ يمكن أن تفرغ الديموقراطية من أي مضمون مزعج للسوق أو خطير عليها. عندئذٍ تصبح الممارسة هي ما أسميته

«الديموقراطية الخفيضة التوتر». يمكن أن يقترع المرء بحرية كما يشاء: أبيض، أزرق، أخضر أو أحمر. في أي حال لا قيمة لكل ذلك. فالمصير يتحدد خارج البرلمان، أي في السوق. ويجد خضوع الديموقراطية للسوق انعكاسه في اللغة السياسية. التبدّل (أي تغيير الأشخاص لاستمرار الأمور) يحلّ محل البدائل.

نحن اليوم نعيش هذه الحالة لكنها حالة لا تترجم تقدم الديموقراطية كما يحاول البعض إقناعنا، بل أزمتها المغلّفة أحياناً «بتوتاليتارية رخوة» (بل فاشية رخوة) تجد في «الصحيح سياسياً» مثالها الأميركي المعبّر. إنها أزمة خطيرة لأنها تحمل، مع تآكل مصداقية ومشروعية الآليات الديموقراطية السائدة، مخاطر تراجع أكثر حدة نحو الإلغاء التام، أو استبدالها بإجماع وهمي قائم على الدين أو العصبية الإثنية مثلاً. في أطراف النظام، حيث الديموقراطية عاجزة بسبب خضوعها لمتطلبات الرأسمالية المتوحشة، تتحول هذه الديموقراطية مسخرة مبكية، من نوع «تجارة الكشّبة»، كأن يستبدل موبوتو بمئتي حزب موبوتي.

إن أطروحة الفكر البورجوازي الاجتماعي الأساسية، القائلة بالميل الطبيعي إلى التقاء الديموقراطية والسوق، كانت تحمل في ذاتها، منذ البداية، خطر الانزلاق إلى الحالة التي نعيشها اليوم، لأنّها تفترض وجود مجتمع متصالح مع ذاته، خالٍ من الإشكالات، كما يتصوّر بعض من يسمّى بما بعد الحداثيين. الميل إلى الالتقاء يصبح دوغما غير قابلة للنقاش. نحن إذاً في حضرة نظرية للسياسي الخيالي، لا في محاولة لفهم السياسة في العالم الحقيقي بالطريقة الأكثر علمية. وهذه النظرية تشكّل، في ميدانها الخاص، ملحقاً «للاقتصاد الصرف» الذي لا يشكل، بدوره نظرية للرأسمالية القائمة فعلياً، وإنما نظرية لاقتصاد خيالي.

وما أن وُضعت مسلّمة «العقل» المصاغة منذ عصر الأنوار، موضع التشكيك حتّى حدّد قياس النسبية التاريخية للمنطق الاجتماعي، ولم يعد ممكناً قبول النسخة المبتذلة المنتشرة حول التقاء الديموقراطية والرأسمالية.

لا بل على العكس يجري أكثر فأكثر إدراك الإمكانات السلطوية القمعية الكامنة في الرأسمالية. والجواب الذي تقدمه الرأسمالية لتحديات الجدل بين الفرد والمجموعة يحمل فعلياً كلّ مخاطر هذا الكامن.

كان يجري تجاوز تناقض الفرد ـ الجماعة، الملازم لكل مجتمع وعلى كل مستويات واقعه عن طريق إلغاء الفرد وتدجينه للمجتمع. جرى هذا في كل المجتمعات السابقة على الرأسمالية. إذ لم يكن يُعترف بالفرد إلّا من خلال موقعه في العائلة، أو العشيرة أو المجتمع. تعابير الإلغاء انقلبت في إيديولوجيا العالم المعاصر (الرأسمال)؛ فالحداثة تؤكد ذاتها من خلال حقوق الفرد، حتى ولو ضدّ المجتمع. هذا الانقلاب لا يشكل برأيي إلّا الشرط الأول للتحرر، أي بدايته. لأنه يحرر طاقة عدوانية دائمة في العلاقات بين الأفراد. والإيديولوجيا الرأسمالية تعبّر عن حقيقة هذه الطاقة بمعايير سلوكها الملتبس: تحيا المنافسة، وليربح الأقوى. ويتم احتواء النتائج التدميرية لهذه الإيديولوجيا، أحياناً، عن طريق التعايش مع مبادىء أخلاقية أخرى ذات أصول دينية أو موروثة من صيغ اجتماعية سابقة. وإذا ما انهارت هذه المعيقات فإن إيديولوجيا حقوق الفرد الوحيدة الجانب، أكانت في نسخة دوساد أونيتشي بعد تبذيلهما، أو في النسخة الأميركية، لا تُنتج إلّا الرعب في صيغة الأوتوقراطية الصلبة (الفاشية) أو الرخوة.

أعتقد أن ماركس قلل من أهمية هذا الخطر. وانطلاقاً من هاجس عدم تغذية الأوهام الماضوية، لم يلتفت ربما كما يجب للطاقة الرجعية المتضمنة في إيديولوجيا الفرد البورجوازية. يشهد على ذلك تفضيله للمجتمع الأميركي بحجة أنه لا يعاني من البقايا الإقطاعية التي تشكل في أوروبا معيقات أمام التقدم. أعتقد، على العكس، أن بعض هذه السوابق يشير إلى سماتٍ إيجابية نسبياً ترافع في صالح أوروبا؛ فدرجة العنف التي تهيمن على الحياة اليومية في الولايات المتحدة، وهي التي لا يمكن مقارنتها بالعنف الذي تشهده أوروبا، ربما يرجع بالضبط إلى غياب السوابق ما قبل الحديثة الخاص بالولايات المتحدة. وفيما يتعدى هذه الملاحظة ألا يمكن إرجاع،

إلى هذه السوابق، دور إيجابي في بروز عناصر لإيديولوجيا تتجاوز الرأسمالية، وتضع النقاط على قيم مثل التضامن الإنسان والمروءة؟ ألا يساعد غياب هذه العناصر على الخضوع لهيمنة الإيديولوجيا الرأسمالية القوية؟ هل هي صدفة أن تكون السلطوية الرخوة (التي تتخلّلها أحياناً مراحل سلطوية قاسية كتجربة الماكرثية) إحدى السمات الدائمة المميزة للنموذج الأميركي؟ هل هي صدفة أن تقدّم الولايات المتحدة النموذج الكامل للديموقراطية الخفيضة التوتر، لدرجة أنّ مستوى الامتناع عن التصويت هو أعلى بكثير من أي مكان آخر، وأن الأكثر فقراً هم الذين يمتنعون عن الاقتراع بصورة كثيفة؟ أرى هنا تبايناً ملفتاً بين الإيديولوجيا الأميركية التي تعطي لمقولة حرية الأفراد الأولوية المطلقة والدائمة على مقولة المساواة الاجتماعية، من جهة، وبين الإيديولوجيا الأوروبية التي تحاول أن تزاوج بين المقولتين، من دون أن تستطيع حلّ تناقضاتهما في إطار الرأسمالية. كيف تستطيع إذاً محصّلة جدلية أن تصالح، فيما يتعدّى الرأسمالية، حقوق الأفراد مع حقوق الجماعة؟ كيف ستعطي هذه المصالحة المرجوّة مزيداً من الشفافية للحياة الفردية وحياة المجتمع؟ كثير من هذه الأسئلة، التي نبحث هنا عن أجوبة لها، يستثير طرحها المفهوم البورجوازي للديموقراطية، ويرسما حدوده التاريخية.

إذا لم يكن هناك من ميل إلى الالتقاء بين السوق والديموقراطية، ولا علاقة له حتماً «بالطبيعة»، فهل يمكن أن نستنتج أنّ التطور، حتّى في فهمه المبتذل كمرادف للنمو الاقتصادي المتسارع متزاوجاً مع توسّع الأسواق، لا يمكن أن يتوافق مع ممارسة ديموقراطية أكثر تقدّماً؟

الوقائع التي تتكلم في صالح هذه الأطروحة ليست قليلة: «نجاحات» كوريا الجنوبية وتايوان والديكتاتورية العسكرية في البرازيل، والشعبويات الوطنية في مرحلة نهوضها (عبد الناصر، بومديان، العراق البعثي... وغيرهم) لم تكن نتاج أنظمة تتمتع باحترام خاص للديموقراطية. وخلف ذلك في التاريخ، كانت ألمانيا واليابان في مرحلة اللحاق أقل ديموقراطية

بكثير من منافسيهما البريطاني والفرنسي. والتجارب الاشتراكية الحديثة ـ القليلة الديموقراطية ـ سجلت معدلات نمو متميزة أحياناً.

ولكننا نلاحظ، في الاتجاه المعاكس أن إيطاليا الديموقراطية قد سجلت بعد الحرب سرعة وعمقاً في التحديث لم تحققها الفاشية رغم ادعاءاتها، وأن أوروبا الغربية عرفت مع ديموقراطيتها الاجتماعية المتقدمة (دولة الرفاه بعد الحرب) مرحلة تطورها الأكثر توهجاً في التاريخ. ويمكننا أن نعزّز هذه المقارنة في صالح الديموقراطية من خلال تعداد ديكتاتوريات لا حصر لها لم تنتج إلّا الركود، لا بل التراجع المدمّر.

هل يمكننا إذاً أن نتخذ موقفاً نسبياً ومتحفظاً، وأن نرفض إقامة علاقة ما بين التنمية والديموقراطية، ونقول إن تزاوجهما أو تصارعهما يتعلقان بشروط ملموسة خاصة؟ يمكن القبول بهذا الموقف إذا ما قبلنا بالتعريف المبتذل للتنمية الذي يماثلها بالنمو المتسارع في النظام. ولكنها تكفّ عن ذلك ما أن نقبل بحقيقة أن الرأسمالية المعولمة هي استقطابية بطبيعتها، وأن التنمية بالتالي هي مفهوم نقدي يفرض دخوله في بناء مجتمع بديل، ما بعد رأسمالي، علماً أن هذا البناء ليس سوى نتاج إرادة الشعوب وفعلها التقدميّين. هل هناك من تعريف آخر للديموقراطية سوى ذلك المتضمن في هاتين الإرادة والفعل؟ بهذا المعنى تكون الديموقراطية شرطاً فعلياً للتنمية ولكن ذلك اقتراح لا صلة له بما يقوله الخطاب السائد في هذا الموضوع. يكرر اقتراحنا: لا وجود لاشتراكية من دون ديموقراطية، ولكن التقدم في الدمقرطة يستوجب ولوج طريق التحول الاشتراكي.

لن يتوانى المراقب «الواقعي» الذي يترصّد هذا التحليل عن القول بأن تجربة الاشتراكية التي قامت فعلياً إنّما تدخل في حيّز مضاد لمقولته. وهذا صحيح، فالصيغة المبتذلة التي عبّرت الماركسية التاريخية السوفياتية عن نفسها من خلالها قد أعلنت فعلاً بأن إلغاء الملكية الخاصة يعني حلول الملكية الاجتماعية محلّها. لا ماركس ولا لينين أقدما على تبسيط من هذا النوع؛ فبالنسبة إليهما لم يشكل إلغاء الملكية الخاصة على الرساميل

والأرض إلّا الفعل الأول الضروري الذي يفتح باب تحول طويل ممكن نحو بناء الملكية الاجتماعية. وهذه الأخيرة لا تبدأ بالتحدد إلّا عندما تصبح التحولات الديموقراطية قوية إلى درجة يتحول معها المواطنون المنتجون إلى أسياد لكل القرارات التي تؤخذ على كل مستويات الحياة الاجتماعية، من مكان العمل إلى قمة الدولة. ولا يستطيع أكثر الناس تفاؤلاً أن يتخيل إمكانية بلوغ هذه النتيجة في أي مكان من العالم «في بعض سنوات»، «كتلك السنوات» التي أُعلن أنّ بناء الاشتراكية سينتهي في غضونها هنا أو هناك. لأن الأمر يتعلق بمسائل لا تقل عن بناء ثقافة جديدة، مما يستوجب توالي أجيال متتابعة تتحول تدريجياً في حركتها الخاصة.

لا شك أن القارىء قد أدرك بسرعة التشابه ـ لا التعارض ـ بين اشتغال معادلة الليبرالية الطوباوية/الإدارة البراغماتية في الرأسمالية التاريخية واشتغال معادلة الإيديولوجيا الاجتماعية/الإدارة الفعلية للمجتمع السوفياتي. فالإيديولوجيا الاشتراكية المقصودة هنا هي إيديولوجيا البلشفية التي لم تشكك في الميل «الطبيعي» نحو الالتقاء بين مناطيق المستويات المختلفة للحياة الاجتماعية وتعطي للتاريخ «معنى» مستمداً من التفسير الخطي السهل لمساره «الضروري». وهي في ذلك شبيهة بالاشتراكية الديموقراطية الأوروبية لما قبل سنة 1914. هي إذاً إحدى قراءات الماركسية التاريخية ولكنها ليست القراءة الوحيدة الممكنة لماركس (على أي حال ليست قراءتي). الميل إلى الالتقاء يعبّر عن نفسه هنا بالطريقة ذاتها: الإدارة الاقتصادية من خلال الخطة (التي هي بديل السوق) تنتج الجواب المناسب على الحاجات والمطلوب من الديموقراطية أن تعزز توجهات الخطة أمّا معارضتها فهي اللاعقلانية بذاتها. ولكن هنا أيضاً تصطدم الاشتراكية المتخيلة بموجبات إدارة الاشتراكية القائمة فعلياً، التي تتواجه بمشكلات فعلية وجدية، من بينها مثلاً، تطوير القوى المنتجة من أجل «اللحاق».

وتتحسّب السلطة لذلك بممارسات لا تغتفر. التوتاليتارية عامل مشترك في النظامين وتعبّر عن نفسها بالأسلوب ذاته: النفاق المنهجي. وإذا كانت

تعبيراتها أكثر حدّة في الاتحاد السوفياتي، فذلك لأن التأخر المطلوب إلغاءه كان يلقي على الوضع بثقله الكبير. في حين أن تقدم الغرب منح مجتمعاته وسائل مريحة يستطيع الاسترخاء عليها.

إن التخلي عن مقولة التوارد (الميل نحو الالتقاء)، «والحتمية»، والقبول بتأزّم منطق كل من المستويات المختلفة، أي قبول مفهوم التحديد المنخفض، هو شرط ليس فقط لتفسير التاريخ بطريقة تصالح النظرية والواقع ولكنه أيضاً شرط لابتكار استراتيجيات تعطي للفعل طاقة حقيقية، أي تسمح بتحقيق التقدم الاجتماعي في أبعاده كافة.

إن العلاقة الوثيقة التي تقوم بين التنمية والدمقرطة لا علاقة لها بالثرثرات التي تقدمها في هذا الصدد الإيديولوجيا المسيطرة ذات الخطاب الركيك والملتبس، والرجعي، رغم بعض مظاهره، الذي يخدم ويوظف كلياً من قبل سلطة الرأسمال السائدة.

الديموقراطية هي مفهوم كوني، في حين أن الخطاب المسيطر ـ حتى عند بعض القوى التي تصنف نفسها يساراً ـ يقدم لها تفسيراً مجتزءاً ينفي في النهاية وحده الجنس البشري لمصلحة «أجناس»، و«جماعات»، و«تجمّعات ثقافية» إلخ، وتقدم «الجماعية» الأنكلو ـ ساكسونية مثالاً صارخاً لنفي المساواة الفعلية بين البشر. والرغبة الساذجة في «التنمية الجماعية» ضمن أشكالها الخصوصية، التي يُزعَم أنها نتاج الإرادة الديموقراطية التي تعبّر عنها هذه الجماعات (كالسود في الولايات المتحدة، وغيرهم من تجمعات أبناء الضواحي ذوي الأصول المشتركة الأجنبية)، هي رغبة في أسر الأفراد ضمن هذه الجماعات، وإغلاق الجماعات في أطر وحدود التراتبية التي يفرضها النظام. إنّها نوع من العنصرية التي تجرؤ على الاعتراف بنفسها.

وتتخذ الحجة التي يقدّمها المدافعون عن هذا النمط من «التنمية الجماعية» شكلاً براغماتياً وديموقراطياً بمعنى القيام بشيء ما تجاه

المحرومين والضحايا الذين تضمّهم هذه الجماعات، وفي الوقت نفسه إطلاق الحرية لها لكي تعبّر عن نفسها كما هي. وليكن أن الكثير من الخطابات الكونية لا تتجاوز حدود البلاغة الصرف، ولا تستدعي أية استراتيجية عمل لتغيير العالم، الأمر الذي يستوجب توجيه الانتباه نحو أشكال محددة من النضال ضد الاضطهاد الذي تعانيه هذه الجماعة أو تلك. إلّا أنّ هذا الاضطهاد لا يمكن إلغاؤه إذا ما قدمنا له الإطار الذي يعيد إنتاج نفسه فيه، حتى ولو في صورة ملطّفة.

وتعلّق الأفراد بالجماعة ليس إلّا نتاج أزمة الديموقراطية، مهما كان تعبيراً يمكن احترامه بشكل مجرّد. ولأنّ فعالية ومصداقية ومشروعية الديموقراطية تتآكل تلجأ الكائنات البشرية إلى أوهام الهويات الخاصة التي يمكن لها أن تحميهم. عندئذ تصبح الثقافوية، أي تمسّك كل من هذه الجماعات (الدينية، الإثنية، الجنسية وغيرها) بقيمها الخاصة التي لا تتجزّأ، موضوعاً على جدول أعمال اليوم. وهذه الثقافوية ليست تتمّة للديموقراطية، ولا وسيلة لتحقيقها عملياً، بل نقيضها.

والاقتراحات الساعية إلى دفع المساواة بين الجنسين من خلال اعتماد مبدأ الحصص (كوتا) ينبع من خطأ التقدير نفسه. لن أقدّم هنا أي نقد لهذه المقترحات فما قدّمته إليزابيت بادينتر يبدو لي حاسماً (لوموند عدد رقم 284 شباط/فيفريه 2000، صفحة 7 ـ المقال مكتوب في 16 حزيران/جوان 1996). الأمر هنا يتعلق «بثورة مضادة تعتبر أن البيولوجي قانون يحكم السياسي؛ حيث تضامن الجنس يعلو على المصالح المشتركة للكائنات البشرية». إنها لأشكال قميئة من معاداة الأنثوية، مقنّعة برغبة الدفاع عن النساء واحترام «خصوصيتهنّ» (فإنهن أكثر رقّة من الرجال الذين هم أكثر تسلطاً). مثل هذه الاقتراحات تكشف أنّ معاداة الأنثوية ليست أقل حضوراً في بعض المجتمعات التي تنكرها بخبث، ممّا هي في المجتمعات التي تكشف بسهولة عن موقفها الخاطىء نفسه.

وننزل درجة أخرى إذا ما شئنا أن نتفحّص الخطاب الدارج، المعمّد باسم ملفت هو «الإدارة الحكيمة». لأن هذا المصطلح يستوعب كل شيء، وعاءٌ وخم لكلّ وسائل الإدارة التقنية التي تُعرض فوضوياً بعد أن تتخذ جميع الاحتياطات لتمويه المشكلات الفعلية المتعلقة بالسلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. خطاب ساذج محشو بالأمنيات الورعة الذاهبة من القضاء على الفساد إلى تحسين أداء هذا القطاع أو ذاك.

تفاهات معروضة بأسلوب «المدير» الأميركي الذي لا مثيل له. فلنترك هذه الخطابات للأساتذة «الأخصائيين» في البنك الدولي.

الفصل الثالث

اعادة انتشار الرأسمالية

لا أعتقد أنّه يمكن أن نستخلص من ملاحظة وتحليل المستجدات في النظام الاقتصادي المعولم المعاصر رؤيا مستقبلية تحظى بقدرة كافية على التحقق، لتبدو حاصلة تقريباً. والإشارة إلى هذا لا تعني بالطبع تجاهل أهمية «الوقائع الجديدة». يبقى أن الوقائع لا تتكلم عن نفسها إطلاقاً، وأن التحليلات التي تتناولها هي التي تسمح بإعادة وضعها في إطار يعطيها معنى ما ويكشف عن الميول البنيوية في التطور البعيد المدى من دون الخلط بينها وبين التغيرات الظرفية العابرة. ولا يكتفي الخطاب السائد بالخلط غالباً، في صيغ مبتذلة، بين العابر والدائم وإنّما يغرف من حتمية اقتصادوية تسمح له بأن يؤكد، بلا انقطاع، وبوقاحة تعادل ما فيه من جهل، «بأن لا وجود لبدائل»، مثلما كانت تحب السيدة تاتشر أن تردّد.

يركّز عرض العناصر التي أقترحها للسجال هنا على بعض المشاكل والأسئلة التي تبدو لي الأهم، وهي:

(I) هل يمكن تقديم تشخيص مقنع لما هو دائم في «الجديد»، وما له من مفاعيل ستكمل انتشارها في المدى البعيد، وتميزه عمّا هو عابر، أي ما هو مرتبط بأزمة التراكم التي تميّز مرحلة الانتقال الراهنة؟

(II) كيف نحلل التفاعل المتبادل الممكن بين التحولات الطويلة المدى

من جهة وبين المناطيق الجوهرية والثابتة التي تحدد الرأسمالية، من جهة أخرى؟ الأجوبة التي تُعطى يجب أن تسمح بإزاحة خطر استبدال تحليل التناقضات القديمة أو الجديدة القابلة للتطور مستقبلاً بخطاب مسطّح عن الأمنيات الورعة يلازم جزءاً لا بأس به من الأدبيات الرائجة حول هذا الموضوع.

مسار الأزمة[1]

1 ـ تميزت سنوات 1970 و1980، و1990 بتراجع متواصل في معدلات النمو، وتورُّم مالي متنام. في هذه المسائل هناك اتفاق شامل تفرضه وقائع غير قابلة للشك، ولا يجري التشكيك بها، بذاتها. فمعدلات نمو الناتج الخام العالمي، التي كانت أعلى من 5% قبل سنة 1970، قد تراجعت الى 4,5%، ثم 3,4% ثم 2,9%، لكلٍ من العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم.

فوق ذلك، لا شيء يشير إلى تغير في هذا الميل، في السنتين الأوليين من القرن الواحد والعشرين، رغم الخطاب المكرر لحكومات مجموعة السبعة، الذي يعلن كل سنة بأن «الغد سيكون طيباً»، متظاهراً نسيان ما قاله بالأمس وكذّبته الوقائع. وتزامن هذا التراجع مع تعمق المنافسة الدولية، بحيث أن نسبة الصادرات الى الناتج الخام في بلدان المجموعة الأوروبية قد ارتفع من 9% سنة 1960 الى 22% سنة 1996.

لقد خلق تباطؤ النمو صعوبات للمالية العامة، في كل مكان، بسبب انهيار المداخيل الضريبية ومقاومة قطاعات الإنفاق العام. هذا العجز كان يغطّى بزيادة الدين العام. فنسبة هذا الدين الى الناتج الخام في مجموعة

---

(1) المعطيات الماكرو إقتصادية الواردة في هذا الجزء مستقاة من مصادر متنوعة (بشكل خاص، منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، ويستند اليها جورج بينشتاين في كتابه:
«La laga crisis de la economia global». Corregidor, Buenos Aires, 1999.

السبعة قد ارتفعت من 42% سنة 1980 الى 72% سنة 1998. في الوقت نفسه كانت الحكومات تقدم تشجيعاً متزايداً لتوظيف الرساميل في دائرة هذا الدين العام، من خلال رفع معدلات الفوائد، التي انتقلت من 0,8% بين سنة 1960 و1969 الى 6% بين 1980 و1989 في مجموعة السبعة. رفع معدلات الفوائد هذا قد فرضته «السوق»، بنظر المدافعين عن الليبرالية، بسبب الطلب المتزايد على الاقتراض من جانب الدول.

بصورة عامة، يتشكل ما يسمى بالتورم المالي من مجموعة ظواهر يمكن تشخيصها وقياسها: (I) توسع حجم أسواق الرساميل (مجموع الأسهم، الدين العام والدين الخاص) بوتائر تتجاوز وتائر النمو؛ هذا الحجم بات يشكل سنة 1995 189% من الناتج الخام في دول الثلاثية. (II) التنوع الهائل في طبيعة الأسهم المتداولة في هذه الأسواق (من خلال ابتكار «مشتقات» انتاجية متعددة)، وانفجار ما لا يمكن تسميته إلا بعمليات المضاربة المالية. (III) تمييل المؤسسات الانتاجية، وهو ما يشير اليه نمو حصة التوظيف المالي في ميادين استخدام موارد هذه المؤسسات، بالتزامن مع تراجع حصة التوظيفات المادية، المباشرة. ففي فرنسا، مثلاً، ارتفعت حصة التوظيفات المالية، التي لم تكن تتجاوز 3% من حجم استخدام موارد المؤسسات الانتاجية سنة 1979 (مقابل 78% للتوظيفات الفعلية)، الى 36% سنة 1989 (مقابل 48% فقط للتوظيف الفعلي). (IV) العولمة المتصاعدة للتورم المالي في ما يسمى بالبلدان «الصاعدة» (هونغ كونغ، وسنغافورة، وماليزيا...) التي تعبر عن نفسها بالرسملة المتنامية في البورصة، بحيث ارتفعت نسبتها الى الناتج الخام من 70% سنة 1983 الى أكثر من 250% سنة 1993.

2 ـ تبرز التباينات عندما تُواجَه الأسئلة المتعلقة بأسباب هذه التحولات. وتبرز أكثر لدى مواجهة آفاقها المتوسطة، والبعيدة المدى. العقيدة الليبرالية وعلم الاقتصاد «النقي» المزعوم لا يملكان تفسيراً سوى الصيغ المكررة الفارغة. فالتحول المشار إليه هو، بنظرهم، نتاج تحقق «قوانين السوق» التي

طبقتها الليبرالية خلال العقود الأخيرة. وبالتالي فهي عبارة عن عملية «تصحيح» للاختلالات التي سببتها سياسات التدخل «المعادية لليبرالية» السابقة.

هذه الحجة بالغة الضعف. فإذا كانت المبادىء التدخلية قد أنتجت نمواً أعلى (وبالتالي بطالة أقل)، وتوزيعاً أكثر استقراراً في الدخل (وبالتالي فروقات أقل تبايناً)، فلماذا يجب أن تكون هذه المبادىء أسوأ من تلك التي تنتج النقيض؟

أحياناً تلجأ العقيدة الليبرالية الى حجة رديفة، مفادها أن هذا التحول «الصعب» هو نتاج احتدام المنافسة في أسواق عالمية باتت أكثر انفتاحاً عما كانت عليه في زمن اجراءات «الحماية» التي طبقتها سياسات التدخل السابقة، المذمومة. والانفتاح، من وجهة النظر هذه، قد فرض نفسه تلقائياً، كحركة موضوعية ـ شبه طبيعية ـ مستقلاً عن خيارات السياسة الاقتصادية.

هنا أيضاً، تفتقد الحجة للحد الأدنى من العمق. فإذا كانت المنافسة المعولمة المحتدمة تؤدي الى تباطؤ في النمو لدى الجميع، فبماذا يكون مبدأ الانفتاح المنفلت «أفضل» من مبدأ ضبط السوق العالمية، علماً أن هذا الأخير قد انتج في زمنه نمواً عاماً أعلى، رغم تلازمه بفارق أقل بروزاً بين نمو الناتج الخام ونمو التجارة العالمية؟ لا بد أن نستخلص، منطقياً، من معاينة الوقائع، عكس ما تزعمه العقيدة الليبرالية الجامدة. في الماضي «المذموم» لم تكن التجارة الخارجية محرك النمو، وتوسعها كان مرافقاً لتوسع الأسواق الداخلية. الآن يريدون جعل توسيع الصادرات محركاً للنمو، لكن المحصلة هي تباطؤ هذا النمو. بماذا يكون هذا الخيار المبدئي أفضل من نقيضه؟

أخيراً، لا يستطيع الابتذال الليبرالي إنقاذ نفسه إلا إذا أثبتت «النظريات» التي تستلهمه بأن التحول الجاري ليس إلا «مرحلة انتقالية» تحضّر بنية قادرة

على تأمين نموٍّ أعلى في المستقبل تستفيد من خيراته كل الدول الخاضعة لمنطق المبادىء الليبرالية (أياً كانت مستويات تطورها)، كما تستفيد كل الشرائح السكانية المعنية (من خلال العوائد «المتساقطة» المعمّمة ـ بحسب الكلمة العامية الانكليزية المستخدمة).

3 ـ التفسير الذي أقترحه للوقائع، قبل معاينة النتائج الممكنة، هو من طبيعة أخرى. فأنا أضع في القلب من التحليل علاقات القوة الاجتماعية المكوَّنة من جانبين: الأول، العلاقات التي تترجم نزاعات العمل/الرأسمال الخاصة بكل بلد؛ والثاني، تلك التي تعكس الأزمات بين النظم الوطنية المشاركة في النظام العالمي. ليست هذه العلاقات «نتاجات» لمنطق سوق خارجية عنها، بل هي التي تحدد الإطار الذي يعمل ضمنه هذا المنطق. وتطور العلاقات الاجتماعية المشار إليها يتحكم بالتحولات في بنية الأسواق.

هذه العلاقات كانت ـ من سنة 1945 الى 1980 ـ أكثر ملاءمة (أو أقل إضراراً) للعمل والأمم الطرفية مما ستصبح عليه لاحقاً. هذه العلاقات كانت، في الأساس، خيارات سياسية مطبقة آنذاك (تضبيط الأسواق)، ونجاحات فعلية حققتها هذه الخيارات (نمو قوي، وتوزيع أكثر مساواة). الاستنفاد التدريجي لطاقات التطور في الأنظمة التي قامت على هذه العلاقات الاجتماعية خلق شروط إزاحتها، لصالح الرأسمال في علاقته بالعمل، ولصالح المراكز (الثلاثية) في علاقاتها بالأطراف. اليوم، زالت من الوجود أنظمة التراكم المضبّط التي تمثلت بدولة الرعاية في المراكز الرأسمالية، والاشتراكية السوڤياتية، والشعبويات الوطنية في الأطراف.

بدأ تآكل القدرات التنموية في أنظمة ما بعد الحرب الثانية يعبّر عن نفسه منذ نهاية الستينيات، بميل ملحوظ إلى الهبوط في معدلات الربح، وهو ما دفع أصحاب الرساميل إما إلى تأخير قراراتهم، أو إلى الامتناع عن توسيع

القدرات الانتاجية للمؤسسات في صالح توظيفات تهدف الى تحسين قدراتها التنافسية. والمؤسسات التي نجحت أكثر من غيرها في تعزيز قدراتها على التنافس هي التي اندفعت الى الطليعة في حركة الراغبين «بانفتاح عالمي» للأسواق. الأزمة، عند هذه المرحلة الأولى لانتشارها، كانت أزمة فائض تراكم.

هذه الأزمة، التي اعتبرها الاقتصاديون التقليديون «ظرفية»، وأنها قادرة على تصحيح «الاختلالات» الناتجة عن انتهاء مرحلة الصعود السريع السابق (الثلاثينيات المجيدة)، وعلى إعادة إطلاق عجلة النمو بسرعة، تطورت بشكل مختلف كلياً. فلقد طالت وتعمقت، وابتداء من أواسط السبعينيات عادت البطالة الى كل الدول الرأسمالية المتقدمة (باستثناء اليابان، حتى سنة 1990)، بعد أن كانت قد اختفت منذ سنة 1945. وامتدت الأزمة في لولب تراجعي: تباطؤ مستمر في النمو، تصاعد في البطالة، زيادة الفروقات في توزيع الدخل، تمركز في «التمييل». ما أسباب ذلك؟

لا جواب على هذا السؤال لدى الاقتصاديين التقليديين. فهم يلجأون إما الى واقع ظرفي ثانوي ـ مثل تعديل أسعار النفط سنة 1973 (أنظر نقدنا الجماعي لهذا التفسير الضحل، والواسع الانتشار آنذاك، مع ذلك)[1]، أو إلى «الثورة التكنولوجية» التي يعتبرونها عاملاً «من الخارج». يعود عجز الاقتصاد التقليدي الى الخلفيات والثوابت الرئيسية التي يرتكز عليها، والإهمال المتعمَّد لتطور العلاقات الاجتماعية.

فانحباس الأزمة زمنياً لا يمكن أن يفسر إلا بتدهور العلاقات الاجتماعية في غير صالح الطبقات العاملة وشعوب الأطراف، وفي صالح الرأسمال المسيطر والمعولم أكثر فأكثر. إن تعزز سلطة الرأسمال في مواجهة الطبقات العاملة والشعوب، وتباطؤ النمو، وتفاقم الفروقات الاجتماعية، وارتفاع

(1) أمين، أريغي، فرانك، فالرشتاين، «الأزمة، أي أزمة؟» باريس، 1982.

معدلات الربح، كلها عناصر تتساند وتتمفصل على بعضها في توسع وامتداد اللولب المسمّى «لا تضخُّميّ»، والسياسات الليبرالية المتَّبعة هي تلك التي يريدها الرأسمال، وتؤدي الى النتيجة التي يتوخاها حصرياً: تقويم معدلات الربح.

إن اللامساواة الاجتماعية المتفاقمة ـ التي تقاس بالحصة المتزايدة لمجموع الأرباح في القيمة المضافة (وبالتوازي مع الحصة المتناقصة لمداخيل العمل) تضع موضع الشك عملية الملاءمة بين بنية معيَّنة لتوزيع الناتج الصافي بين الأجور والأرباح، من جهة، وبين التطابق بين الطلب الذي تحدده الأجور وحجم التوظيفات الضرورية لتأمين الانتاج المناسب له، من جهة ثانية. إن قطع هذه الملاءمة يكسر محرك إعادة الانتاج الموسع، ويحل محله التباطؤ ثم الانكماش.

تغيرت طبيعة الأزمة. لم تعد أزمة فائض تراكم، بل أصبحت أزمة نقص في الاستهلاك وفائض انتاج نسبي في آن معاً. ولا يمكن الخروج منها، بالتالي، إلا باعتماد سياسات تضبيط تؤمن توزيعاً في الدخل أكثر ملاءمة للعمال وشعوب الأطراف، وإعادة إطلاق نمو الطلب على هذه القاعدة، شرط أن تتدنّى، من جديد، معدلات الربح.

إلا أن إعادة النظر في بنية مجمل توزيع المداخيل لا يمكن أن تتم إلا بتعزز القوة الاجتماعية لضحايا الاستغلال الرأسمالي. لا يمكنها أن تتحقق بواسطة آليات السوق الخاضعة لمنطق رفع معدلات الربح الى الحد الأقصى. لا يمكن كسر اللولب «اللاتضخمي» إلا بتصعيد النضالات الاجتماعية وانتصارها في مواجهة الرأسمال.

لا يجد الخطاب الليبرالي لنفسه مهمة سوى تشريع مطالب الرأسمال ـ تقويم معدلات الربح قبل أي شيء. وخرافة السوق المضبّطة بذاتها تسمح بالزعم بأن هذا التقويم يجب أن ينتج، مع الوقت، عودة الى النمو. علماً أنه متلازم، في الواقع، مع التباطؤ، واللامساواة.

لم يقدم الاقتصاديون التقليديون يوماً إلا محاولات لعقلنة السياسات المتّبعة، التي تتحدد، بدورها، بعلاقات القوة الاجتماعية المميِّزة للمراحل المختلفة من تاريخ الرأسمالية القائمة فعلياً. وانحيازهم الجماعي لليبرالية هو، بحد ذاته، تعبير عن الرغبة في عقلنة ـ وشرعنة ـ سياسات الرأسمال في لحظة تتميز باختلال التوازن الاجتماعي في صالحه. من خلال الليبرالية يتراءى في الحقيقة حلم الرأسمال الدائم: أن يدير وحده المجتمع، في كل أبعاده، ويخضعه لمنطق الربح الأقصى. إلا أن هذا الحلم ليس سوى طوباوية بائسة. لأن منطق الربح الصرف لا ينتج التوسع الأقصى، بل نقيضه اللولب الانكماشي. التوسع يستوجب علاقات اجتماعية أقل إجحافاً للعمل.

تمتلك الرأسمالية خصوصية فريدة هي أنها لا «تعمل» جيداً إلا عندما يكون خصومها أقوياء، وعندما يضطر الرأسمال للتكيف مع مطالب لا تنبع من منطقه الصرف والوحيد الجانب.

تصر العقيدة الليبرالية على رغبتها في إثبات العكس، وأن التقدم الاجتماعي هو ناتج ثانوي للتراكم الذي يزداد ثباتاً بمقدار ما يخضع المجتمع لمنطق الربح. ولكنها، لكي تثبت ذلك، تضطر للتخلي عن تحليل الرأسمالية كما هي في الواقع، لتبدلها «بنظرية» عن رأسمالية وهمية (الأسواق المضبطة ذاتياً)، أي نظرية للّاواقع.

ولعل خطأ ـ بل ربما حماقة ـ الذين كانوا ممثلين لجزء من المصالح الاجتماعية لضحايا الرأسمال أو مدافعين عنها نسبياً، أعني الاشتراكيين الديموقراطيين، كان يكمن في اعتقادهم بأن هزيمة منافسيهم وخصومهم ـ أي شيوعيّي الاشتراكية القائمة فعلياً، والوطنيين الشعبويين في العالم الثالث ـ هي بمثابة انتصار لهم. في الواقع قادت هزيمة هؤلاء الى هزيمتهم هم، والى التحاقهم بالليبرالية، وبالتالي تكوين الشروط المناسبة لسيطرة الرأسمال الأحادية الطرف.

التمييل: ظاهرة ظرفية أم مؤشر على تحوّل ثابت في الرأسمالية؟

1 ـ تزعم المقولات المهيمنة، المستوحاة من «روح العصر» أن «التمييل» خاصية جديدة وثابتة للمرحلة القادمة من الرأسمالية. ويشير المزدوجان الى أن التعبير، مثله مثل «العولمة» يخضع لاستخدام اعتباطي، وغير دقيق من قبل الخطاب المهيمن. لأن النظام الرأسمالي كان دائماً «مميَّلاً». إذ لا يمكن فهم التراكم الرأسمالي خارج النقد والأرصدة.

بدايةً، تعبر موجبات التوازن الماكرو ـ اقتصادي عن نفسها في صيغ واقعية. فكل عنصر من العناصر المكوِّنة للموارد (الانتاج الخام، والواردات)، والتشغيل (الاستهلاك العام، الاستهلاك الخاص، تكوين الرأسمال الثابت، الصادرات. . .) يشكل، بذاته، مجموع قيم حقيقية. إلا أن الرأسمال (الرأسمال الثابت، والمخزون) يمكن فهمه بطريقتين: فهو يتحدد، بتعابير واقعية، بمجموع قيم الرساميل الثابتة ومخزونات المواد الأولية ونصف المصنَّعة والمنتوجات النهائية التي لم تدخل حيّز الاستهلاك النهائي. ويمكن فهم الرأسمال، بصورة موازية، من خلال جانبه المالي: قيمة مخزون السندات لدى مالكيها (أسهم، سندات الدين الخاص)؛ في حين أن سندات الدين العام تقدم جانباً آخر من جوانب الملكية، هو الحق بمدخول يُفرَّغ من الانتاج اللاحق.

ومصطلح التمييل يشير الى هذه الازدواجية في تقدير قيمة الرأسمال، وفي الإطار نفسه، إلى الاستقلالية المحتملة لتقييم قيمة مخزون السندات من جانب «السوق»، أي بورصة القيم. ويقصد الخطاب الراهن بالتمييل اختيار أنماط إدارة القرار الاقتصادي الهادفة الى رفع قيمة الملكية المكوّنة من سندات، بدل أنماط الإدارة الساعية الى رفع معدل ربح المؤسسة الانتاجية. هناك علاقة، طبعاً، بين نمطي الادارة هذين، لأن تقييم السندات مرتبط بالربح. إلا أن هذه العلاقة لا تلغي خصوصية نمط تراكم فريد ومميَّز. إذاً،

فإن نمط التراكم الرأسمالي المعاصر، حسب ميشال أغلييتا[1]، هو جديد لجهة ارتكازه على أنماط ادارة تستهدف، بالتحديد، الزيادة القصوى المباشرة لنمو القيمة المالية. من هنا تسمية التمييل: نمط التراكم المالي (الإرثي) (Mode d'accumulation patrimonial).

2 ـ في الحقيقة إذاً، تشير مقولة التراكم المالي الى العلاقات بين ملكية الرأسمال وإدارته، علماً أن التطابق بينهما كان يسيطر على بنى الرأسمالية الصناعية في القرن التاسع عشر، من دون أن يكون، مرةً، شاملاً وكاملاً. ثم، خلال قرن من الزمن ـ 1880 الى 1980 ـ تزعزع هذا التطابق نظراً الى الميل لفصل الوظيفتين، من دون أن ينكسر تماماً، لأن الرأسمالية تقوم على مبدأ قانوني أساسي يعتبر الملكية مقدسة. هذا الفصل النسبي، الذي ارتدى أشكالاً متعددة، بحسب البلدان والظروف، يجب أن يُرد الى نشوء الاحتكارات وتحول العلاقات بين الرأسمال الفعلي (في المؤسسات) والبعد المالي الذي يعكس أشكال الملكية (شركات مغفلة، علاقات المؤسسات ـ البنوك، توسع عمليات التسهيم، الخ).

ليس صعباً أن نفهم دوافع هذا الفصل، انطلاقاً من روح الماركسية؛ فهو يشهد على التناقض المتنامي بين جتمعة الإنتاج، من جهة، والطبيعة الخاصة لملكية الرأسمال التي تتحكم بإدارته، من جهة أخرى. لقد نظّر آخرون لهذا الفصل بطريقة مختلفة، مثل بورنهام، وغالبرايت، فقدموا مقولة مفادها أن «طبقة تكنوقراطية» (عامة وخاصة) من المديرين تسلّمت زمام القرار بديلاً عن المالكين. وقد حيّا كينز ذلك، باعتباره يسمح «بالموت الرحيم للمدَّخرين وأصحاب الدخول الصغيرة»، وهو الشرط الذي أتاح للرأسمال التحرر، لفترة، من ربقة العقائد الليبرالية الجامدة.

يقول الخطاب الدارج إننا بصدد إعادة الحقوق العليا الأصلية للمالكين. ولن تعود هذه الحقوق الى أقلية ضئيلة من المالكين (البورجوازيين)،

---

(1) ميشال أغلييتا، رأسمالية الغد، مؤسسة سان سيمون، رقم 101، 1990.

وحسب، بل الى أكثريات كبرى من «الناس العاديّين»، أصحاب الأجور، إما من خلال توظيفات مؤسسات (صناديق التقاعد والتعويضات. . .)، أو من خلال عمليات البورصة التي باتوا يقدمون عليها بكثافة. وليس التراكم المالي إلا ذلك الذي تتحكم به خيارات المالكين أنفسهم، الذين توجههم مستويات الربح في توظيفاتهم.

لا يختلف هذا الخطاب كثيراً عن سابقه العتيق، خطاب «الرأسمالية الشعبية»، و«التسهيم الشعبي»، ولكنه يبتعد مثله عن الحقيقة وبنفس المسافة. يظل الرأسمال تحت سلطة الاحتكارات، التي تسمى اليوم «عابرة القومية»، وهذه بدورها محكومة بقبضة من الرأسماليين الحقيقيين. البارون دو سيليير، الذي يتحكم بمصير MEDEF في فرنسا، هو أحد هؤلاء. أما مئات الآلاف من المساهين في نفق المانش، المغرر بهم، والمخدوعين، الذين تجمعوا في رابطة أطلقوا عليها اسم «مغفلو النفق»، فليسوا بالتأكيد من ضمن أصحاب القرار. لا تدار الودائع والتوظيفات الجماعية «ديموقراطياً» من قبل حاملي الأسهم، بل من قبل خبراء ماليّين يستحقون لقب الشركاء الفعليِّين للرأسمال المسيطر.

تجد الاعتبارات المتعلقة بزيادة أهمية الودائع والتوظيفات العائدة لصناديق التقاعد (الأنجلو ساكسونية) مكانها الطبيعي في هذا الخطاب عن «الرأسمالية الشعبية». والحجة المقترحة في هذا الصدد تؤكد على مسائل متعلقة بشيخوخة سكان الثلاثية، وبالتالي انتفاخ صناديق التقاعد. وتقدَّم، في هذه التحليلات، «كتلة الدائنين» كقوة اجتماعية متشكلة، وواعية لمصالحها. وهذا، بنظرهم، يطال مجمل المتقاعدين، ووراءهم أصحاب الأجور «الثابتة»، المتضامنين مع مدراء صناديق التقاعد، المهتمِّين أولاً بإبعاد شبح التضخم، والمستفيدين من الترسمل المالي لودائعهم وأرصدتهم.

ستتواجه هذه الكتلة بكتلة «المستبعدين»، العاطلين عن العمل أو العمال غير الثابتين. ولن تكون القسمة الاجتماعية عندئذٍ بين الرأسمال والعمل بمجمله بل بين كتلة الدائنين (التي تجمع عملاً ورأسمالاً) وبين المستبعدين.

المسألة تستحق نقاشاً، لأن رسملة الأرصدة الخاصة (وهي الشكل الأميركي) تتعارض مع تقاليد البلدان الأوروبية، واليسار عموماً، التي تفضّل عليه نظام التوزيع. بالطبع اتجهت السلطات الأوروبية نحو إحلال النظام الأميركي محل نظام التوزيع. أوليس هذا استراتيجية، هادفة إلى خلق كتلة دائنين لم تنوجد بعد؟ أوليس هذا نتاجاً «حتمياً» للتحول، وخدمة لقوى الرأسمال المسيطرة في عملية كسر جبهة العمل؟

لا يمكن لمقولة التراكم الإرثي إلا أن تبدو كتعبير ايديولوجي عن الاشتراكية ـ الديموقراطية الملتحقة بالليبرالية. إنها تُظهر نفسها مقتنعة «بالرأسمالية الشعبية»، تقبل وتشرِّع استراتيجية الرأسمال الهادفة الى إبدال التناقض بين الطبقات العاملة والرأسمال بتناقض مصطنع بين الأجيال (عاملين ومتقاعدين)، وتعميق الفجوة بين شرائح العمال، الثابتين والمؤقتين. إنها مقولة تدعو إلى قبول نظام الأشياء الجديد هذا، والإعراض عن النضال الاجتماعي الهادف الى تغيير موازين القوى الرئيسية. ليس التراكم الإرثي ضرورة موضوعية تفرض نفسها، بل استراتيجية سافرة، هي استراتيجية الرأسمال.

3 ـ هل يستطيع تقييم قيمة الإرث أن يفرض نفسه بصورة مستقلة عن مصير اقتصاد الإنتاج الفعلي؟

إذا كان معدل نمو القيمة المقدَّرة للإرث أعلى من مثيله في الاقتصاد فسيقود بالضرورة الى توزيع أكثر تفاوتاً في الناتج الخام لصالح مداخيل الرأسمال. يُقال إنَّ هذا ممكن، لأن «الأفراد» الذين سيشكلون المجتمعات الجديدة سيكونون عمالاً وملاكين، في آن معاً، وأن ما يخسرونه كعمال سيعوِّضونه بما سيربحونه بوصفهم ملاكين. هذا التحجيج الساذج لا يصمد للنقد: إذا كانت مكافأة العمل تقترب من الصفر لماذا سيرضى هؤلاء الأفراد بأن يكونوا عمالاً؟ ولكن من ينتج عندئذ الإرث الذي يُفترض أن يعيلهم. ليس هذا الخطاب إلا التعبير الأقصى عن الاستلاب الخاص بالرأسمالية: لم يعد الرأسمال الفعلي وحده منتجاً، بذاته، (دون الأخذ في

الاعتبار عملية تحقيقه من خلال العمل)، بل كذلك سند ملكيته المجرد. إنه الاستلاب الأرفع الذي كشف ماركس عملية اشتغاله من خلال الأرصدة: «المال ينتج صغاراً»، كما يعتقد صاحب الدخل الصغير في الرأسمالية المتهالكة. تقدّم «الرأسمالية الجديدة» كنوع من الاشتراكية الرخيصة ـ المكتَسَبة من دون معركة ـ نظراً لأن العمال أصبحوا مالكين لوسائل الإنتاج.

ارتفعت قيمة المواريث (patrimoines)، خلال السنوات العشرين الأخيرة، وفقاً لاحتساب رسملة البورصة، بنسب مذهلة قياساً الى الإنتاج الفعلي. ولكن ما الذي جرى في الواقع؟ المدراء والرؤساء لم يختفوا طبعاً. وهدف رفع معدل نمو قيمة المواريث الى 15% سنوياً ـ وهو القاعدة الذهبية للمقرِّرين في ميدان التوظيف المالي ـ قد أسفر عن إثراء أقلية ضئيلة جداً، وإفقار الأكثرية العظمى، مغلقاً التراكم، بدوره، في أزمة فائض إنتاج ـ استهلاك متدنٍ راسخة.

في الحقيقة تشكل هذه الصيغة من التمييل ظاهرة ظرفية ليس إلا. واللاتوازن الشامل بين العرض والطلب، الذي يحدد الأزمة، يعبر عن نفسه بواقع أن جزءاً متنامياً من الفائض لا يجد منفذاً مربحاً في التوظيف الفعلي المؤدي الى توسيع النظام الإنتاجي وتعميقه. لذلك اختُرِع منفذ بديل من جانب نظام ادارة الأزمة هو التوظيف «المالي». ويشكل التورم المالي، أي نمو هذه التوظيفات بوتائر لا تقارنها حتى أعلى وتائر نمو الاقتصاد الفعلي، الهدف الحقيقي لهذه الادارة. إلا أن «الفقاعة المالية» لا تستطيع أن تتضخم بصورة عقلانية إلى الأبد، ولا بد لها أن تنفجر يوماً. اليوم هي مصدر قلق. لذلك يقترح بعض الاصلاحيين تقليص الخطر الذي تمثله عبر إلغاء حوافز التوظيف المضارب القصير الأجل. وتندرج «ضريبة توبني» الشهيرة ضمن هذه المخاوف والاعتبارات.

هل سيتمكن النظام من أن «يستقر» ويثبت طويلاً في حالة «شبه توقف» ـ كما رأى ستيوارت ميل ـ تتميز بمعدلات نمو ضعيفة، بل شبه معدومة (أو

مساوية لمعدل النمو السكاني) ومساوية أو مقارنة مع الانتاج الفعلي ومع مخزون السندات المالية. من جهتي، لدي شكوك كبيرة في قدرة نمط «شبه متوقف» على أن يكون مستقراً. فهذا يفترض وضع المجتمع المعاصر، بكل أبعاده العالمية «في ثلاجة»، وتثبيت بنى توزيع الدخل في الصورة التي رسمتها الأزمة (أي المستوى الحالي من اللامساواة)، وتثبيت بنى الإنتاج على الصعيد العالمي (أي معدلات نمو متماثلة في كل المناطق الكبرى من النظام العالمي). فوق ذلك، سيطرح تثبيت نمو قيمة المواريث مشكلة لصناديق التقاعد التي ستعجز عن مواجهة حاجات المتقاعدين المتكاثرين، نظراً لشيخوخة السكان المتزايدة. سيصطدم النظام بالصعوبات نفسها التي يواجهها نظام التوزيع.

إن مبدأ رسملة صناديق التقاعد لا تشكل حلاً سحرياً. لكنها تكتيك ذكي يسمح بكسب الوقت، وإرجاء حل المشاكل، وخداع الرأي العام الساذج. وهو يتيح كذلك إزاحة مخاطر القرار الاقتصادي، والقاءها على «الأفراد» الذين جرى تحويلهم، عنوة، الى مضاربين خاسرين. تفترض هذه المقولة سلبية قصوى من جانب القوى الاجتماعية الشعبية، في قبولها اللامساواة، وسلبية مماثلة لدى الأمم الطرفية، في قبولها التخلي عن كل مشروع «تنمية». وهذا يبدو لي احتمالاً ضعيفاً، لحسن الحظ.

بالطبع، لا يمكن استبعاد تصور حل للأزمة الراهنة، بطريقة ما، عبر نمط يطلق عملية توسع جديدة. ولكن، ستدخل عندئذ كل القوى الاجتماعية القائمة والمتخيَّلة الى خشبة المسرح. وتحولات علاقات القوة التي يستوجبها ويفرضها حكماً صعود النضالات والأزمات، ستحدد، آنذاك، أشكال هذا التوسع. لا يوجد إذاً نمط توسع «واحد»، بل عدد كبير منها تفرضها علاقات القوة الاجتماعية والعالمية المختلفة.

نستطيع، نظرياً، أن نتصور هذه الأنماط، من دون كبير صعوبة، إذا ما استندنا الى مؤشرات عديدة موزعة هنا وهناك. ولكن يبقى أن العلاقات

الاجتماعية التي أبعدها «الاقتصادي» التقليدي ـ اللاماركسي واللاسياسي ـ عن رؤاه تؤذن بالعودة إليه، وتحول محاولاته الى وهم.

لا شيء يوحي، اليوم، بوجود «مخرج» من الأزمة القائمة، ولا شيء يشير إلى بدايات نمط محدد من التوسع المجدَّد. لا تزال اللحظة الراهنة تتميز باستمرار التورم المالي، معبرة عن نفسها بانفجار معدلات الربح المتدنية فيما يتعلق بالتوظيف الفعلي، والمرتفعة في التوظيف المالي. هذه الصورة المبسّطة، ولكن الصحيحة، تتعقد بالتخالف بين القطاعات القديمة المتباطئة، في مجال الاقتصاد الفعلي، وبين النشاطات الجديدة الناتجة عن الثورة التكنولوجية.

تبدو مقولة نمط التراكم الإرثي، في هذه الشروط، ضعيفة السند. فهي تنبع من أمنية بارَّة، ومن قناعة مسبقة بأن الرأسمالية قادرة دائماً على ابتكار العلاجات لأزماتها، وهي الآن في الطريق الى ذلك. تستعير هذه الأطروحة إذاً، بوسائل انتقائية مشكوك بها، عناصر ملتقطة كيفما اتفق من بعض جوانب الواقع الجديد، من دون أن تطرح على نفسها السؤال عن مدى استقرار هذه الجوانب، وثباتها المحتمل، وتشغل نفسها أقل بالسؤال عن شروط هذا التثبيت.

وتستذكر الأطروحة المشار اليها، من دون أن تعلن جهاراً، الخطاب الدارج الذي يدفع الى المقدمة التباين بين الرأسمالية الأنكلو ـ ساكسونية من جهة، ورأسمالية الشركاء الألمان والفرنسيين واليابانيين، من جهة أخرى. هل يغزو الميل الى التمييل، الأقوى في النمط الأنكلو ـ ساكسوني، كلاً من أوروبا واليابان؟ ليس هذا مستحيلاً، لكنه لا يكفي لتحديد نمط تراكم جديد، ومستقر.

أظل إذاً على قناعتي بأطروحتي القائلة أن التمييل، في الأزمة الراهنة، كما في الأزمات السابقة من التاريخ، مرتبط بعملية «انتقال»، بلحظة من الأزمة؛ وأنه غير قابل «للتثبيت»، ولا يستطيع وحده أن يحدد المرحلة القادمة، مرحلة ما بعد الأزمة. لذلك يمكن أن نقرأ من خلال خطاب

التمييل بعض الملامح الثابتة في الرأسمالية الحديثة، ونطرح، بدلاً عنه، على أنفسنا، مسألة شيخوختها، وتهالكها المحتمل. كما يمكن أن نتخيل، «للمستقبل» أنماط علاقة بين الرأسمال الفعلي والتعبير المالي مختلفة عن العلاقة التي سادت في «الماضي». إلا أن هذه مسألة ثانوية.

الثورة التكنولوجية: خرافات وحقائق

هناك جديد يرتسم فعلاً خلال الأزمة القائمة. أعني: جديدٌ سيطبع طويلاً بنى نظام الخروج من الأزمة. يوضع هذا «الجديد» ضمن خانتين كبيرتين: (I) الثورة التكنولوجية وأثرها على آليات تنظيم الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية، بمعنى «تأثيراتها الحضارية»؛ (II) إعادة إنتشار الامبريالية، وتجديد تعابير «صراع الشمال ـ الجنوب»، أي تناقض المراكز والأطراف.

لقد بلغ تطور القوى المنتجة ـ التي هي قوى تدميرية، في الوقت عينه ـ مستوىً بات يعدل نوعياً دورها ومداها. وهو تطور يخاطبنا بلغة جديدة. فترسانة الأسلحة النووية قادرة على إزالة الحياة عن وجه الأرض، وهذه الحقيقة الجديدة تفرض التخلي عن استخدامها، وإزالتها كلياً. حلف شمالي الأطلسي أتخذ الموقف المعاكس، في عودته الى مبدأ حسم النزاعات السياسية بالحرب. في ميادين أخرى، مثل البيولوجيا الجينية، تسمح المعارف المكتسبة اليوم، بإحداث خراب لا يمكن تقدير نتائجه. هناك إدارة اجتماعية لاستخدام هذه الوسائل تفرض نفسها، وتلك هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح بإدخال القيم الأخلاقية الضرورية لبقاء الإنسانية الى النظام. ويختار النظام نقيض ذلك في رغبته المعلنة بتخصيص كل شيء. إن تطور القوى المنتجة يبرهن أن قواعد الرأسمالية الرئيسية هي قواعد باتت تقود الآن إلى الدمار الذاتي لا التنمية الاجتماعية. لا مفر إذاً من تجاوزها.

هنا تجد قضية البيئة موقعها. لأول مرة في التاريخ أصبح خطر الدمار النهائي والشامل حقيقياً، ولا يمكن تصور مشروع مجتمعي يتجاهل هذه

الحقيقة. لكنني أضيف، من جانبي، تأكيداً فجاً بأن الرأسمالية عاجزة عن الرد على هذا التحدي، أياً كانت صيغ تنظيمها. لأن الرأسمالية تقوم ببساطة على عقلانية حساب قصير الأجل، كما يعبر عنه مفهوم «تبخيس المستقبل»، في حين أن التعامل الجدّي مع المشكلة المطروحة يستوجب عقلانية طويلة المدى جداً. وأعتقد أن بروز مشكلة البيئة هو اثبات على وجوب تجاوز الرأسمالية، كصيغة حضارية. مع الأسف، قلة من «الخضر» يقرّون بذلك.

مع ذلك، فلننزل بضع درجات لنعاين الثورة العلمية والتكنولوجية الجارية، وتحديداً كل ما يتعلق منها بمجال المعلوماتية.

تمارس هذه الثورة المعاصرة (والمعلوماتية في المقام الأول) فعلاً قوياً، فارضة إعادة هيكلة البنى الانتاجية (تحديداً من خلال تسهيل التبعثر الجغرافي للقطاعات المسيَّرة عن بعد). لذلك تنقلب وتتزعزع آليات العمل، فتحل محل النماذج التايلورية، نماذج العمل المسلسل، أشكال جديدة تصيب في العمق بنية الطبقات الاجتماعية، ووعيها لمشاكل تجزيء سوق العمل. هذا تغير سيلقي بثقله طويلاً. وكنت قد اقترحت، بهذا الصدد، بضعة أفكار تتناول مضمون ودور قانون القيمة، الذي يشكل عنصراً جوهرياً في الرأسمالية، بمعنى أنه لا يمكن تصور الرأسمالية من دون قانون قيمة. فيما تؤدي وجهة التحول اليوم الى ما اقترحت تسميته «اضمحلال قانون القيمة»، ما يعني أيضاً أن الرأسمالية نفسها يجب تجاوزها.

يمكن لهذا التجاوز أن يتم بطرق مختلفة: بالاشتراكية ـ التي تشكل الجواب الإنساني الوحيد على التحدي. أو بإقامة نظام عنصرية معممة، يرتكز التمايز الاجتماعي فيه لا على المشاركة في خلق القيم (حتى عندما تؤدي هذه المشاركة إلى الاستغلال)، بل على معايير شبه سياسية ـ ثقافية. وقد بيَّنت الإمكانية «المادية» لاشتغال نظام من هذا النوع، من خلال نموذج بسيط لإعادة إنتاج قاعدته الاقتصادية.

الأدبيّات المتعلقة بالتحولات في تنظيم العمل المترافقة مع الثورة التكنولوجية الجارية اليوم، هي من الكثرة بحيث يستحيل المرور عليها في

هذه الدراسة. ولكن، وفق هذا المناخ، يتم الإعلان عن «نهاية العمل» مع صعود «مجتمع جديد» يقوم على «شبكات» محل سلاسل التراتبية، و«تفاعل المشاريع» التي تذيب الوحدة المتمثلة بالمؤسسة الانتاجية. سيفتح «المجتمع الجديد» إذاً، آفاق تأكيد الاستقلالية المبدعة للأفراد، الذين أصبحوا وحدهم صنّاع التاريخ، بعد أن غدت الطبقات والأمم مفاهيم قديمة بالية[1].

تبدو لي هذه التحليلات على جانب كبير من السذاجة، لأن المجتمع المذكور ينبني تحت أبصارنا، فما هي النتائج الاجتماعية الواقعية الملازمة له؟ الزيادة الكبرى والسريعة لحصة مداخيل الرأسمال والملكية على حساب حصة العمل، هشاشة العمل، الإفقار، واستبعاد نسبة متزايدة من السكان. ويبقى الفرد، بدل أن يحرره تطور القوى المنتجة المرافق للثورة التكنولوجية، كائناً اجتماعياً، أسير قيود القهر والاستغلال التي يقوم عليها مجتمعنا المعاصر.

ووفق المنطق الساذج عينه، يشكل الادعاء بالاستقلالية المتزايدة للشركة الكبرى إزاء الدولة إحدى المقولات المختارة للخطاب المعادي للدولة المميِّز لروح العصر. ليست الشركة العملاقة، بالطبع، شيئاً جديداً في تاريخ الرأسمالية. لكنَّ الشركات العابرة القوميات تظل، بالدرجة الأولى، شركات وطنية (من جهة الملكية، والتوجيه خصوصاً) يتعدى نشاطها حدود موطنها الأصلي. وهي دائماً بحاجة للدعم الفاعل من الدولة، كي تتمدد وتتسع. إلا أن هذه الشركات قد أصبحت من القوة بحيث تستطيع أن تطور استراتيجية خاصة بها لتتوسع خارج منطق سياسات الدولة (وأحياناً ضده). إنها تتمنى إلحاق هذه السياسات باستراتيجياتها الخاصة. والخطاب النيوليبرالي المعادي للدولة يقنِّع هذا الهدف، لكي يشرّع منطق الدفاع عن مصالح هذه الشركات الخاصة. «والحرية» التي يطالب بها، ليست حرية

---

(1) Jeremy Rifkin, La fin du travail, La découverte, 1996.
- Manuel castells, La société en réseau, Fayard 1998.

الجميع، بل حرية الشركات في تغليب مصالحها على حساب الآخرين. بهذا المعنى، الخطاب النيوليبرالي ايديولوجي صرف ومخادع. إن مستوى العلاقة بين الرأسمال الاحتكاري الخاص والدولة ملتبس، ولا شيء يؤكد أن الصيغة الرائجة حالياً، حيث تبدو الدولة كما لو كانت خاضعة كلياً للمصالح الخاصة، هي صيغة نهائية، غير قابلة للتعديل. العابر، هنا، يُحوَّل الى دائم، وغير قابل للتغيير.

لا تستطيع الرأسمالية أن تمتص كل الضرورات التي يفرضها تحول ما، وأن تظل، في الوقت نفسه، رأسمالية. لكنها تستطيع إما أن «تستوعب» هذه الضرورة أو تلك، في ظروف محددة، كظروف اللحظة الراهنة، حيث سيطرتها مطلقة وبلا منازع، وإما أن تمتصها في عملية تحول نحو نظام آخر. وعندئذ نكون في مرحلة أسميتها «الانتقال الطويل».

أنني أدرك أن هذا الاقتراح بالانتقال الطويل نحو الاشتراكية ـ وهو عندي لا يرادف الالتحاق بالمقولات الإصلاحية التقليدية (مقولات الأممية الثانية) ـ لم يكن أيضاً اقتراح الماركسية التاريخية للقرن العشرين. ولكنَّ عمر الرأسمالية، التي لم ترتدِ شكلها المكتمل إلا مع الثورة الصناعية، لا يتجاوز قرنين من الزمن، وصلت خلاله الى مرحلة الاهتراء التي تفرض تجاوزها بالضرورة. علماً أن الانتقال من الاقطاع الأوروبي الغربي إلى الرأسمالية قد استغرق ثلاثة قرون، هي عصر المركنتيليه من سنة 1500 الى 1800 تقريباً.

يبقى أن الانتقال يظل حائراً، ولا نعرف وجهته إلا لاحقاً، بعد أن يتم. ونظراً لفعل «التحديد المنخفض في التاريخ»، يمكن تجاوز الرأسمالية، إما ببناء تدريجي للاشتراكية، أو ببناء نظام قهر واستغلال آخر، لا رأسمالي ولكنه يضاهيه بشاعة.

الثورة التكنولوجية ـ كل ثورة تكنولوجية ـ تحول بنى تنظيم العمل. إذا كان المجتمع طبقياً، الطبقات لا تلغى بهذا التحول، بل تغير شكلها إلى درجة خلق انطباع وهمي بزوالها في بعض الظروف. وظروفنا اليوم هي من

هذا النوع. بالتالي فإن أشكال التنظيم الاجتماعي، والحركات التي تعبر عن برامج القوى المختلفة وصراعاتها تتأثر عميقاً بالثورة التكنولوجية. سنعود الى التحديات التي تمثلها هذه التحولات بالنسبة للحركة الاجتماعية، التي تتفكك وتسقط في اللاسياسة. وبناء لقاء للفعل الاجتماعي والسياسي قادر على اعطائه وجهة، وانسجاماً، ومصداقية، وفعالية، هو في قلب المعركة ضد الرأسمالية المتوحشة القائمة. علماً، أن الثورة التكنولوجية تعلن، في بعض جوانبها الحاسمة، عن تهالك الرأسمالية ذاتها.

الفصل الرابع

الامبريالية الجماعية الجديدة

الامبريالية، مرحلة دائمة في الرأسمالية

ليست الإمبريالية، حتى أعلى مراحل الرأسمالية. إنها منذ البداية ملازمة لتوسعها. فالغزو الإمبريالي للعالم من قبل الأوروبيين وأبنائهم الأميركيين الشماليين انطلق في زمنين، ولعله يدشن الثالث.

1. اللحظة الأولى لهذا الانتشار الإمبريالي التدميري انتظمت حول أميركا، في إطار النظام المركنتيلي لأوروبا الأطلسية. وانتهى هذا الغزو بتدمير الحضارات الهندية وتحويلها إلى هسبانية ـ مسيحية، أو ببساطة بمجزرة كاملة بنيت عليها الولايات المتحدة. والعنصرية العميقة لدى المستوطنين الأنجلو ـ سكسون تفسر كيف أعيد إنتاج هذا النموذج في مناطق أخرى مثل أستراليا، تسمانيا (المجزرة الأكثر كمالاً في التاريخ)، ونيوزيلندا. وإذا كان الإسبان الكاثوليك قد تصرفوا على هذا النحو باسم الدين الذي أرادوا فرضه على الشعوب المغلوبة، فإن البروتستانت الإنكليز استمدوا من قراءتهم الخاصة للكتاب المقدس حق إبادة «الكفرة». وما لبث استعباد السود المعيب، الذي أصبح ضرورياً بعد إبادة الهنود ـ أو مقاومتهم ـ أن أخذ على عاتقه «استخراج» المفيد من تلك القارة. لا أحد

اليوم يخامره الشك في الدوافع الحقيقية لهذه القطاعات، ولا أحد يجهل علاقتها الوثيقة بتوسع الرأسمال التجاري. مع ذلك قبل الأوروبيون في تلك المرحلة الخطابات الإيديولوجية التي شرّعت لذلك، ولم تجد الاحتجاجات صدى واسعاً آنذاك.

لقد أنتجت عمليات التدمير في الجزء الأول، هذا، من التوسع الرأسمالي العالمي ـ مع بعض التأخر ـ قوى التحرر التي واجهت منطقها.

في تقديري، لم تكن «الثورة الأميركية» التي نالت تقدير الكثير من الثوريين سنة 1789، ويُغدَق عليها المديح اليوم، أكثر من أي وقت، إلا ثورة سياسية محدودة، من دون بعد اجتماعي. فالمستوطنون الأميركيون، لم يكونوا، في ثورتهم ضد الملكية الانكليزية، يريدون تغيير أي شيء في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. جلُّ ما أرادوه ألّا يقتسموا فوائدها مع الطبقة الحاكمة في الوطن الأم. كانوا يريدون السلطة لأنفسهم، لا لتغيير ما كانوا يفعلونه في مرحلة الاستعمار، بل ليستمروا في القيام به بتصميم أكبر، وربح أوفر. كان هدفهم الأول متابعة التوسع غرباً، الذي يفترض مجازر ضد الهنود. ولم يكن الإبقاء على العبودية موضع أي نقاش، في هذا الإطار. زعماء الثورة الكبار كانوا، جميعهم تقريباً من ملاكي العبيد، وقناعاتهم في هذا المجال لا تتزعزع. وكان لا بد من مرور قرن إضافي لكي تُلغى العبودية، وقرن آخر لكي يستحق الأميركيون السود حداً أدنى من الاعتراف بحقوقهم المدنية، من دون أن تزول، مع ذلك، العنصرية المتجذِّرة في الثقافة المسيطرة.

في الواقع لم تنشب في أميركا ذلك العصر إلا ثورة اجتماعية واحدة، هي تلك التي قادها عبيد سان دومينيك، واكتسبوا بها حريتهم بأنفسهم. مآل هذه الثورة اللاحق، مسألة أخرى. ثورات أميركا الاسبانية كانت من طينة ثورات أميركا الانكليزية ذاتها: إذ أقام الخلاسيون سلطتهم بدل السلطة الملكية القشتالية، من أجل متابعة الأهداف نفسها. كان يجب الانتظار مئة سنة أخرى لتنطلق الثورة المكسيكية 1910 ـ 1920، وخمسين سنة بعدها

للثورة الكوبية، لكي تبدأ أميركا اللاتينية خروجها من «نظام 1492». علماً أن هذه العملية ما زالت بعيدة عن الاكتمال، يشهد على ذلك الخطاب الذي ما زال يستخدم تعابير ظريفة من نوع حقوق «الشعوب الأصلية»، كما لو أن الشعوب ليست كلها «أصلية» في مواطنها!

ما أعتبره عيب النشأة في «الديموقراطية الأميركية» ـ المقترحة اليوم كنموذج كوني ـ يجد مصادره في تاريخ تلك المرحلة الأولى من التوسع الأمبريالي للرأسمالية القائمة فعلياً.

2. اللحظة الثانية في هذا التدمير الإمبريالي قامت على الثورة الصناعية وكشفت عن نفسها من خلال الإخضاع الكولونيالي لآسيا وأفريقيا. «فتح الأسواق» ـ مثل سوق استهلاك الأفيون الذي فرضه المتشددون الدينيون الإنكليز على الصينيين ـ الاستحواذ على الموارد الطبيعية للكوكب... تلك كانت الدوافع الحقيقية التي يعرفها الجميع اليوم .ولكن الرأي العام الأوروبي لم يرَ، مرة جديدة، هذه الحقائق، وقبل الخطاب التبريري الجديد للرأسمال ـ بما في ذلك الحركة العمالية للأممية الثانية. هذه المرة كان الأمر يتعلق «بالرسالة التحضيرية» الشهيرة. والأصوات الحكيمة التي كانت تسمع آنذاك، كانت أصوات البورجوازيين اللئيمة، التي اقترحت الغزو الاستعماري لتجنب الثورة الاجتماعية في انكلترا. ومرة جديدة لم تجد أصوات المعترضين ـ من كومونة باريس إلى البلاشفة ـ صدىً كبيراً. هذه الفترة الثانية من التدمير الإمبريالي هي في أساس المشكلة الأكبر التي واجهتها الإنسانية: الاستقطاب الهائل الذي جعل نسبة التفاوت بين الشعوب تقفز من واحد إلى اثنين سنة 1800 إلى نسبة 1 إلى 60 اليوم وذلك لـ 80 بالمئة من سكان الأرض. مع العلم أن المراكز المستفيدة من النظام لا تشكل سوى 20% من البشرية. هذه المنجزات المذهلة للحضارة الرأسمالية كانت، فوق ذلك، دافعاً لأعنف مواجهات بين القوى الإمبريالية. ومرة جديدة أنتج العدوان الإمبريالي القوى التي صارعت مشروعه: الثورات الاشتراكية (في روسيا والصين الواقعتين دائماً في الأطراف الضحية للتوسع

الإمبريالي الاستقطابي وللرأسمالية القائمة فعلياً)، وثورات التحرر الوطني. وسيفرض انتصار هذه الثورات استراحة نصف قرن ـ غذّت الوهم بأن الرأسمالية المضطرة على التكيف قد تتحول إلى حالة حضارية.

3. لا أنوي على الاطلاق أن أختصر كل تاريخ الأزمنة الحديثة في هذا البعد الإمبريالي وحده. لكنني أريد أن أركز عليها لأن الإيديولوجية الأوروبية ـ التمركز المسيطرة تهمش أهميتها بطريقة منهجية.

الرأسمالية هي أيضاً ثقافة مؤسسة على الاستلاب الاقتصادوي الذي لا يمكن من دونه فهم التوسع الإمبريالي. ويمكن عندئذ إرجاع هذه التوسعية إلى «جينات» خاصة بالأوروبيين، أو بثقافتهم وهو ما لا يتوانى عن القيام به عدد من القومويين الثقافويين في آسيا وإفريقيا. هذا الواقع يؤكد أن الرأسمالية كانت دائماً ومنذ بدايتها مخترقة بتناقضات لا حلَّ لها؛ تناقضات تدفع إلى التفكير في تجاوزها الضروري. وهذه الحاجة الاجتماعية عبّرت عن نفسها مبكراً جداً وفي كل اللحظات الكبرى في التاريخ الحديث. نلمسها بقوة في الثورات الكبرى الثلاث الفرنسية، والروسية، والصينية. لذلك تحتل الثورة الفرنسية موقعاً استثنائياً في التاريخ الحديث. إذ لمس الجناح اليعقوبي الجذري مبكراً جداً أبعاد التناقضات في المشروع البورجوازي وعبر بوضوح عن طبيعتها بالقول إن الليبرالية الاقتصادية عدو للديموقراطية. وحاول هذا الجناح أن ينصر مفهوم الثورة الشعبية الذي يتجاوز «المتطلبات الموضوعية للمرحلة»، أي إنجاز المهمات البورجوازية الصرف. ومن هذا التيار الجذري سيخرج الجيل الأول من النقاد الشيوعيين للرأسمالية الوليدة (البابوفيون). وبنفس الطريقة ستقفز الثورتان الروسية والصينية أمام المهمات المباشرة التي واجهت مجتمعيها، واقترحتا لنفسيهما هدفاً شيوعياً يقع بعيداً في المدى المستقبلي. وليس صدفة أن كلاً من هذه الثورات الثلاث ـ بخلاف الثورات الأخرى ـ قد تبعتها ردة إلى الخلف، إلا أن الاختراقات التي طبعتها، في لحظتها العظمى، تظل رموزاً حية

للمستقبل، لأنها وضعت في قلب مشروعها فكرة المساواة بين البشر وتحريرهم من الاستلاب السلعي.

4. إن ثقل مسألة الإمبريالية (وبالتالي نقيضها أي التحرر والتنمية) يظل يلقي بوزنه على تاريخ الرأسمالية حتى في أيامنا هذه. وهكذا فإن انتصار حركات التحرر التي انتزعت الاستقلال السياسي للأمم الآسيوية والأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية لم يضع حدّاً للنظام الاستعماري وحسب، بل أغلق، بطريقة ما مرحلة التوسع الأوروبي التي دُشّنت سنة 1492. وقد كان هذا التوسع الشكل الذي اتخذه تطور الرأسمالية التاريخية خلال أربعة قرون إلى درجة أن أصبح هذان البعدان غير منفصلين. بالطبع أعيق هذا النظام بين أواخر القرن الثامن عشر وأواسط القرن التاسع عشر باستقلال أميركا. إلّا أن هذا ليس سوى مظهر لأنّ الاستقلال المذكور لم يتحقق على يد الشعوب الأصلية والعبيد المستوردين، بل على يد المستوطنين أنفسهم الذين حوّلوا أميركا إلى أوروبا ثانية (باستثناء هايتي). استقلال شعوب آسيا وأفريقيا كان له معنى آخر.

سرعان ما أدركت الطبقات القائدة في البلدان الاستعمارية في أوروبا بأن صفحة من التاريخ قد طويت نهائياً. وأدركت وجوب التخلي عن رؤيتها التقليدية التي كانت تربط النهوض الاقتصادي الرأسمالي المحلي بالنجاح في التوسع الإمبريالي. لأن هذه الرؤيا لم تكن خاصة بالقوى الاستعمارية القديمة ـ في الدرجة الأولى إنكلترا، وفرنسا، وهولندا ـ ولكنّها رؤيا المراكز الرأسمالية الجديدة التي نشأت في القرن التاسع عشر ـ ألمانيا، الولايات المتحدة، واليابان. ولهذا السبب كانت النزاعات الأوروبية والدولية صراعاً من أجل إعادة التقاسم الاستعماري الإمبريالي لنظام 1492 نظراً للتوافق على أن تتمتع الولايات المتحدة بامتياز التفرد في العالم الجديد.

ستنخرط الطبقات الحاكمة في دول أوروبا الغربية والوسطى الرأسمالية بعد الحرب في خيار جديد هو البناء الأوروبي. وكان يمكن لهذا البناء

حسب منطقه ذاته أن يضع حدّاً للنزاعات الأوروبية الداخلية ولنظام 1492 في آنٍ معاً (أي النظام الاستعماري القديم). ولم يعنِ ذلك التخلي عن امتياز ذلك الاستعمار فهذا لم يحصل إلّا بعد أن تحوّلت الحروب الاستعمارية بعد الحرب إلى صالح الشعوب الثائرة. وليس صدفة أن يأتي تاريخ معاهدة روما، القاضية بإنشاء المجموعة الأوروبية السداسية سنة 1957، متطابقاً مع تاريخ القانون الأساسي الذي حضّر لاستقلال آخر المستعمرات الفرنسية في أفريقيا. وبعد بضع سنوات فقط اختار ديغول «المنحى الأوروبي» لفرنسا بديلاً عن التقليد الاستعماري القديم.

وكان يبدو أنّ بناء مدى أوروبي كبير، ومتطور، وغني، يتمتع بطاقة تكنولوجية وعلمية من الطراز الأول، وبتقاليد عسكرية قوية، يمكن أن يشكّل بديلاً راسخاً تنطلق منه عملية تراكم رأسمالي «من دون مستعمرات». أي عولمة من طراز جديد، مختلفة عن عالمية نظام 1492. ويبقى السؤال معرفة كيف سيختلف هذا النظام العالمي الجديد عن سابقه؟ هل سيكون استقطابياً، ولو على قواعد جديدة، أم لن يكون كذلك؟

لا شك أن هذا البناء غير المنجز، الذي يمر الآن بلحظة أزمة تهدد مستقبله، يظل مشروعاً صعباً بسبب ثقل الحقائق التاريخية القومية التي لم تجد بعد لغة التصالح مع الوحدة السياسية الأوروبية. وفوق ذلك لا تزال رؤيا تمفصل هذا المدى الاقتصادي والسياسي الأوروبي على مستوى النظام العالمي غامضة، بل ضبابية. هل سيكون هذا المدى الاقتصادي منافساً للمدى الآخر الذي تخلقه الولايات المتحدة في أوروبا؟ وكيف سيؤثر هذا التنافس على علاقات أوروبا والولايات المتحدة مع باقي العالم؟ هل سيتصارع المتنافسون كالدول الإمبريالية في المرحلة الماضية؟ أم سيتصرفون متناسقين؟ وفي هذه الحالة هل سيختار الأوروبيون أن يعيشوا مجدّداً إمبريالية نظامهم السابق بالوكالة، في كنف الخيارات الأميركية؟ في أيّة شروط يمكن أن يندرج البناء الأوروبي في إطار عولمة تزيل نهائياً نظام 1492؟

5. نحن نشهد اليوم بداية انتشار موجة ثالثة من التدمير الذي يسببه التوسع الإمبريالي، مستقوياً بانهيار النظام السوفياتي والأنظمة القومية الشعبوية في العالم الثالث. أهداف الرأسمال المسيطر هي نفسها دائماً ـ التحكم بتوسع الأسواق، ونهب الموارد الطبيعية للأرض، والاستغلال المضاعف لاحتياط اليد العاملة في الأطراف. رغم أنّ الممارسة تتم في شروط جديدة، ومختلفة جداً في بعض جوانبها عن الشروط التي ميّزت فترة الإمبريالية السابقة. ولقد أعيد تجديد الخطاب الإيديولوجي المرشّح لإلحاق الرأي العام الشعبي في بلدان الثلاثية. فهو يرتكز اليوم على مقولة «واجب التدخل» الذي يستمدّ مشروعيته من «حماية الديموقراطية، وحقوق الشعوب، والرسالة الإنسانية»[1]. وإذا كان واضحاً بالنسبة للشعوب الآسيوية والأفريقية بأنّ هذا الخطاب الخبيث ليس إلّا أداة، فإن الرأي العام الغربي قد التحق به بنفس الحماس الذي رافق التحاقه بخطابات الإمبريالية في المراحل السابقة.

إعادة انتشار النظام الامبريالي

إذا كانت الثورة التكنولوجية قد أطلقت العنان لهذيان حقيقي في الخطاب المسيطر، فإن المسائل المتعلقة بإعادة انتشار النظام الامبريالي، والاستقطاب الذي يشكل ساحة تَجَلّيه، يجري تجاهلها بصورة منهجية. النظرة الى النظام العالمي تكتفي، عموماً، بحدود بلدان الثلاثية. والمسائل الوحيدة التي تعايَن في هذا الإطار المشوّه لحقيقة العالم، هي مسائل العلاقات بين المشروع الأوروبي والولايات المتحدة. وأشير هنا إلى أن

(1) "حق التدخل" الوحيد الاتجاه أتاح الفرصة لصياغات شيقة ساخرة. أنظر:
J.C. Guillebard, La trahison des lumières, Le Seuil, 1995.

كتاباً مثل كتاب روبرت برنر[1]، يقترح تحليلاً تاريخياً لتطور المنافسة بين الولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان (وهو عبارة عن دراسة نوعية في هذا المضمار)، يقع، مع الأسف، ضمن الرؤية الضيقة للمركزية ـ الغربية. والسبب هو أن تطور العلاقات بين المراكز الثلاثة المقصودة، وإن كان يمثل بعداً من أبعاد تاريخ ما بعد الحرب، إلا أنه لا يشكل المحرك الأساسي لهذا التاريخ.

وقد اقترحت، في مواجهة ذلك الصمت المطبق على ما هو خارج الثلاثية، بعض الفرضيات المتعلقة بتحولات العلاقة بين المراكز والأطراف، التي يفترض أن تطبع عالم الغد بنظري. ألمّح هنا إلى ما سميته «الاحتكارات الخمسة» الجديدة، التي تحدد الأفضليات النوعية الجديدة للمراكز. أذكّر هنا، بخطوطها الكبرى:

الاستقطاب، مثل أي جانب من جوانب المجتمع الرأسمالي، لا يتحدد مرة وإلى الأبد في شكل نهائي. وما جرى تجاوزه فعلاً هو الشكل الذي عبر عن نفسه من خلاله خلال قرن ونصف: التعارض بين بلدان مصنعة وأخرى غير مصنعة. هذا الشكل الذي أطاحت به حركة التحرر الوطني في الأطراف، وفرضت على المركز أن يتكيف بدوره مع التحولات الناجمة عن تصنيع الأطراف (ولو بصورة غير متساوية). هل نستطيع أن نخلص على ضوء هذا الاستنتاج إلى أن بلدان الشرق الآسيوي هي في طور «اللحاق» بمراكز الثلاثية؟ الأطروحة التي أقترحها هنا تقود إلى استنتاج مختلف تماماً: فمن خلال احتكارات الثلاثية الخمسة ينتج قانون القيمة المعولم استقطاباً متجدد الأشكال، مستتبعاً صناعات الأطراف الدينامية. ولن تتفلت الصين من هذا المسار إذا ما اختارت الاندماج أكثر في التقسيم الدولي للعمل.

---

(1) Robert Brenner, «The Economics of Global Turbulance», New Left Review, 1998.

إن موقع أي بلد على الهرم العالمي يتحدد بمستوى تنافسية منتجاته في السوق العالمية. ولا يفترض الاعتراف بهذه البداهة الموافقة على وجهة النظر الباهتة للابتذال الاقتصادوي، والقائلة بأن بلوغ هذا الموقع يتم عبر تنفيذ سياسات اقتصادية «عقلانية» تقاس عقلانيتها بمعيار وحيد هو خضوعها «للقوانين الموضوعية للسوق» المزعومة. ونقيضاً لهذه الترهات، المقبولة كتحصيل حاصل، أزعم بأن «التنافسية» هي نتاج معقد لجملة من الشروط الفاعلة في حقل الواقع بجملته ـ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأن المراكز تستخدم، في هذه المعركة غير المتكافئة، «احتكاراتها الخمسة» وتمفصل عليها فاعلية أدائها. وهذه الاحتكارات هي: الاحتكار الذي تتمتع به المراكز المعاصرة في ميدان التكنولوجيا. وهو يتطلب مبالغ هائلة من الإنفاق وحدها الدولة الكبيرة والغنية قادرة على تحملها. ومن دون هذا الدعم ـ الذي يغفله الخطاب الليبرالي تحت ستار من الصمت ـ وبخاصة دعم النفقات العسكرية فإن معظم هذه الاحتكارات لا تستطيع الاستمرار. الاحتكارات العاملة في ميدان معاملة التدفقات المالية ذات البعد العالمي. والليبرالية التي ترافق غرس المؤسسات المالية الكبرى العاملة في السوق المالي العالمي، أعطت لهذه الاحتكارات فاعلية لا سابق لها. لم يمضِ زمن طويل على الوقت الذي كان فيه الجزء الأكبر من التوفير يدور في مساحة وطنية تشرف عليها مؤسسات مالية وطنية. اليوم اختلف الوضع: فهذا الوفر تجري مركزته عبر تدخل مؤسسات مالية حقل نشاطها يشمل العالم بأسره. إنها تشكل الرأسمال المالي، القطاع الأكثر عولمة في الرأسمال. يبقى أن هذا الامتياز مبني على منطق سياسي يفرض قبول العولمة المالية وهذا المنطق يمكن تعطيله بقرار سياسي بسيط بفك الارتباط، ولو مقتصراً على مجال التحويلات المالية. إن الحركة الحرة للرأسمال المالي المعولم تدور في أطر يحددها النظام النقدي العالمي القائم على دوغما التقييم الحر لأسعار الصرف من جانب السوق (انسجاماً مع نظرية تقول بأن النقد هو سلعة كباقي السلع)، وعلى مرجعية الدولار كنقدٍ

عالمي في الواقع. الأول من هذه الشروط لا يقوم على أي أساس علمي، أما الثاني فلا يعمل إلا بسبب غياب البدائل. فلا تستطيع أي عملة وطنية أن تقوم بمهام عملة عالمية إلا إذا كانت شروط المنافسة العالمية تنتج فائضاً بنيوياً في صادرات ذلك البلد، وتؤمن تمويل هذا البلد للتكيف الهيكلي لدى الآخرين. كانت تلك هي حال بريطانيا في القرن التاسع عشر، ولكنها ليست حال الولايات المتحدة اليوم، التي تموّل عجزها بالقروض التي تفرضها على الآخرين. ولا تلك هي حال منافسي الولايات المتحدة، نظراً لأن فائض اليابان وأوروبا هو أدنى بكثير من أن يلبي الاحتياجات المالية التي يفرضها التكيف الهيكلي للآخرين. في هذه الشروط، تبدو العولمة المالية بالغة الهشاشة، وأعجز من أن تفرض نفسها «طبيعياً» فهي لا تنتج على المدى القصير إلا عدم استقرار دائم لا الاستقرار الضروري لاشتغال آليات التكيف بضرورة فعّالة. الاحتكارات العاملة في مجال الحصول على الموارد الطبيعية للأرض والأخطار التي يجرّها الاستغلال يعزز قبضة احتكار البلدان المتطورة التي تسعى لأن تمنع توسع الهدر الذي تمارسه إلى بلدان أخرى.

الاحتكارات العاملة في حقل الاتصالات والإعلام، التي لا تكتفي بقولبة الثقافة العالمية على المستوى المتدني الذي تروجه، بل تفتح وسائل جديدة للتلاعب السياسي. إن توسع سوق الإعلام الحديث قد بات يشتت إحدى المكونات الأساسية في تآكل مفهوم الديموقراطية الغربية وممارساتها.

وأخيراً الاحتكارات العاملة في مجال أسلحة الدمار الشامل وبعد أن كان هذا الاحتكار محدداً في ثنائية ما بعد الحرب، أصبح من جديد السلاح المطلق الذي تحتفظ الدبلوماسية الأميركية منفردة بحق استخدامه. ولا يوجد وسيلة لمواجهة هذا الاحتكار المرفوض إلا الإشراف العالمي الديموقراطي على نزعٍ فعليٍّ للسلاح.

هذه الاحتكارات الخمسة تحدد، مجتمعة، الإطار الذي يعبر من خلاله قانون القيمة المعولمة عن نفسه. وبعيداً عن كونه تعبيراً عن عقلانية اقتصادية

«نقية»، يمكن فصلها عن الإطار الاجتماعي والسياسي، فإن قانون القيمة هو تعبير مكثف عن مجمل هذه الشروط. وإني أعتقد أن هذه الشروط تحديداً تعطل إبعاد تصنيع الأطراف وتبخّس العمل المشيّء في منتوجاتها، في حين أنها تبالغ في تثمين ما يسمى بالقيمة المضافة المرتبطة بنشاطات الاحتكارات الجديدة لمصلحة المراكز. فهي إذاً تنتج تراتبية جديدة في توزيع الدخل على المستوى العالمي، أكثر تفاوتاً من الماضي، وتخضع صناعات الأطراف وتحولها إلى نشاطات من الدرجة الثانية. هنا يجد الاستقطاب مرتكزاته الجديدة التي ستتحكم بأشكاله مستقبلاً.

في إطار الرأسمالية المعولمة، تشكل التنافسية المقارنة للنظم الإنتاجية في داخل الثلاثية، والاتحاد الأوروبي، وعوالم الأطراف، معطىً ثقيلاً على الخيارات البعيدة المدى نسبياً. فهذه العوامل مأخوذة بالجملة، تدفع نحو أداء اقتصادي متعدد السرعات: فبعض القطاعات، أو المناطق، أو المؤسسات (وتحديداً بين عابرة القوميات العملاقة) تسجل مستويات نمو مرتفعة وتحقق أرباحاً عالية؛ في حين أن أخرى تعيش حالة ركود أو تعاني تراجعاً وتفككاً. وتقسَّم أسواق العمل لكي تتكيف مع هذه الوضعية.

هل نحن، مرة أخرى، إزاء ظاهرة جديدة فعلاً؟ أم أن الأداء المتعدد السرعة يشكل، على العكس، القاعدة في تاريخ الرأسمالية. فهذه الظاهرة قد خفتت بصورة استثنائية خلال مرحلة ما بعد الحرب (1945 ـ 1980) لأن توازنات القوى الاجتماعية فرضت تدخلاً منهجيا من قبل الدولة (دولة الرفاه، الدولة السوفياتية والدولة الوطنية في عالم باندونغ) كان يساعد نمو القوى المنتجة وتحديثها من خلال تنظيم عمليات التحويل المناطقية والقطاعية التي تشرطهما.

ليس من السهل إذن أن نفصل، في تعقيدات الواقع، بين ما يعود إلى الاتجاهات الوازنة التي تفرض نفسها إلى مرحلة طويلة وبين ما يعود إلى ظرفية إدارة الأزمة في الوقت الراهن، كلا المجموعتين قائم في الحقيقة. فهناك جانب «الأزمة وإدارة الأزمة»، وجانب تحول النظم القائمة. والنقطة

المبدئية التي أركز عليها هي الآتية: ليست التحولات في النظام الرأسمالي نتاج قوى خارجة على المجتمع يتوجب الخضوع لها كما لو كانت قوانين من الطبيعة (والقبول بأن لا بدائل)، بل نتيجة علاقات اجتماعية توجد إذن خيارات مختلفة تتلاءم مع التوازنات الاجتماعية المختلفة.

نحن إذن نواجه «مسألة جديدة في التنمية» تفرض أكثر من أي وقت مضى الخروج من رؤيا «اللحاق» القاصرة التي هيمنت على القرن العشرين. ولا شك أن سؤال التنمية الجديد يتضمن بعداً «لحاقياً»، على الأقل تطوير القوى المنتجة. وبهذا المعنى هناك الكثير من الدروس التي نتعلمها من الماضي في سبيل المستقبل. إلا أن هذا السؤال يفرض كذلك إيلاء أهمية أكبر لمتطلبات بناء مجتمع مختلف على المستوى العالمي.

ماذا عن «الأعجوبة الآسيوية»؟

1 ـ أليست «الامبريالية الجديدة» التي تمارسها بلدان الثلاثية، من خلال احتكاراتها الخمسة، مدعومة بالهيمنة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة، مهددة «بصعود آسيا»؟ غالباً ما يُكرر ذلك من دون التأمل في مضمون هذه العجائب الآسيوية، ومعرفة كيفية اندراجها في العولمة الامبريالية الجديدة.

نذكّر أنه في وقت من الأوقات زعم كثير من محلّلي النظام العالمي، أن اليابان هي القوة الصاعدة فعلاً. وتُفسَّر «الأعجوبة اليابانية»، التي صمدت إبّان دخول الولايات المتحدة وأوروبا مرحلة الأزمة، بجملة من العوامل الخاصة: تقشف الطبقات الشعبية وارتفاع مستوى التوفير الفردي، الإنتاجية العالية المفروضة من جانب دولة متدخلة ومتحالفة مع استراتيجيات الاحتكارات الوطنية، انفتاح السوق الأميركية على الصادرات اليابانية التي تعوِّض عن تدفق الرساميل اليابانية الى الولايات المتحدة.

هذه «الأعجوبة» عاشت حياتها. وفجأة، خلال التسعينات، انهار معدل نمو الناتج المحلي الخام والصادرات الياباني. وفي حين كان معدل كل

منهما في عقد 1960 ـ 1970 يساوي 10,4% و15,7%، فإنهما لم يتجاوزا خلال التسعينيات 0,8% و3,1%. ووضعت الأزمة السياسية، وحتى الأخلاقية، التي أغرقت البلاد، نهاية للأحلام المتعلقة بالهيمنة اليابانية المحتملة. وهذا أقل ما يمكن قوله. الأسس التي قام عليها «النجاح» الياباني لم يعد لها وجود. من ثورة الميجي حتى الحرب العالمية الثانية (1863 ـ 1645) تغذّت الامبريالية اليابانية بالتوسع الاستعماري والعسكرة. بعد الحرب (1945 ـ 1990)، مع إعادة تشكل الاحتكارات وشراكتها الوثيقة مع دولة ظلت سلطوية، رغم مظاهرها الديموقراطية، استبدلت وظائف النخبة العسكرية الحاكمة بدولة «بانية»، مع نظام تعليمي فعال يتيح استيعاب وامتلاك التقنيات المتقدمة، كل هذا معززاً بما كانت تفرضه «الحرب الباردة» من دعم أميركي سياسي حاسم، وتنازلات اقتصادية موازية. على الشعب الياباني أن يواجه اليوم تحديات لم يحضَّر لها. هل سيجيب المجتمع الياباني بتحولات لا تطال ميادين التنظيم الاقتصادي وأشكاله، وحسب، بل الحياة والثقافة السياسيتين، الوعي والصراعات الطبقية، مما سيقرّبه الى مجتمعات أوروبا وأميركا الشمالية؟ على أي حال، تحولات العلاقات الاجتماعية سترسم، هنا كما في أي مكان آخر، الإطار الذي سيعمل ضمنه الاقتصاد الياباني خلال تحوُّله[1].

2 ـ بعد تبخُّر الوهم باليابان، انتقلت أطروحة «صعود آسيا» الى التركيز على الصين، دون أن تغفل الدور الآسيوي «البديل عن الغربي» في قيادة الشؤون العالمية. لن أعود هنا إلى التحليلات التي اقترحتها بشأن التطورات المحتملة في مسألة الصين، والنقد الذي قدمته لأطروحة فرانك حول «عودة آسيا»[2].

---

(1) P. Barkett and M. Hans-Landsberg, Development, crisis, and Class Struggle, learning from Japan and East Asia, St Martin's Press, 2000. (Commentaire de Samir Amin).

(2) Samir Amin, Y a-t-il un projet chinois?, Alternatives Sud, 1996.

في الأزمة العامة التي تضرب النظام منذ ثلاثة عقود يرتسم قطع جديد بين «الشرق والغرب». فالأزمة تعصف في القارة الأميركية، وأوروبا الغربية وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوڤياتي السابق. عوارض الأزمة: نموّ بطيء (صفر وحتى سلبي في كثير من بلدان الشرق ومناطق العالم الثالث المهمّشة) تناقص التوظيفات في النشاطات الإنتاجية، زيادة البطالة والعمل الموقت وانتفاخ النشاطات «غير الرسمية إلخ». كل هذا يترافق مع تفاقم اللامساواة في التوزيع. وهذا الركود مستمر بعناد رغم أن الخطب الرسمية تتعامل معه بلغة «التراجعات» و«الانطلاقات». ورغم بعض المظاهر ـ مثل ارتفاع معدلات النمو في الولايات المتحدة وتناقص معدلات البطالة النسبية ـ تظل «الانطلاقة» (كما في حالة بريطانيا أيضاً) هشّة لأنها مرتكزة على عملية تمييل هي، بذاتها، مهددة. فالحقيقة أن الإنفاق العسكري هو الذي يستمر في تشكيل القاعدة الأكثر ثباتاً للاقتصاد الأميركي. نقيضاً لذلك، قدّمت بلدان شرقي آسيا (الصين وكوريا)، وجنوب شرقي آسيا، والهند انطباعاً مديداً بأنها تقع خارج المناطق المأزومة منذ وقت طويل. فمعدلات التوظيف في توسع النظم الإنتاجية، ومعدلات النمو حافظت على مستوياتها خلال العقود الأخيرة (كما في الهند)، أو تقدمت بوضوح (كما في الصين وكوريا وجنوب شرقي آسيا). هذا النمو المتسارع ترافق مع مستوى أدنى من تعاظم اللامساواة، علماً أن هذه الملاحظة يجب أن تؤخذ نسبياً. واليابان نفسها استفادت من المناخ العام الخاص بهذا «الشرق الجديد» قبل أن تدخل بدخل بدورها، ولو متأخراً، في أزمة كانت بالغة العمق فعلاً. هل ستشكل الأزمة المالية التي تضرب كوريا وجنوب شرقي آسيا منذ سنة 1997 وتهدد الصين بدورها خاتمة لهذا «الاستثناء الآسيوي» وانقسام شرق ـ غرب الذي يعبر عنه؟

سال كثير من الحبر على «المعجزة الآسيوية». ما الذي لم يكتب عن أن آسيا أو آسيا ـ الهادىء هي مركز المستقبل الذي ينبني، وهي التي ستنتزع من المحور الأوروبي الشمالي سيطرته على الأرض، وأن الصين هي قوة

الغد العظمى! إلا أن هناك مسائل واستنتاجات استخرجت من الظاهرة الآسيوية، تستحق، رغم تسرعها بنظري، أن تكون هدف نقاش جدي. فقد استُنِد إلى هذه الظاهرة لكي يعاد النظر في نظرية الاستقطاب الملازم للتوسع الرأسمالي العالمي (الذي يُماثل، مع الأسف، مع النسخ المبتذلة للتبعية، في كثير من الأحيان)، وكذلك باستراتيجيات فك الارتباط المقترحة أن تشكل رداً على تحديات الاستقطاب. ويقدم إثبات بأن «اللحاق» ممكن، وأفضل ما يسمح به هو الانخراط النشيط من العولمة (كالتوجه للتصدير مثلاً) وليس عن طريق فك ارتباط وهمي (هو المسؤول، كما يقال، عن الكارثة السوفياتية). فالعوامل الداخلية ـ ومن بينها عامل «الثقافة» ـ يمكن أن تكون في أساس نجاح أولئك الذين فرضوا أنفسهم فاعلين نشطاء في هندسة العالم، وفشل الآخرين الذين همشوا وأخرجوا رغماً عنهم من النظام.

لكي نستطيع أن نتقدم في نقاش هذه المسائل المعقّدة يجب الاهتمام بالتميز الدقيق بين مستويات التحليل المختلفة التي تتناول البنى الاجتماعية الداخلية والقوى الفاعلة على مستوى النظام العالمي. فهذه وتلك تتمفصل بطريقة لا بد من توضيحها إذا أردنا فعلاً أن نذهب أبعد من السجال السهل، القليل الفائدة. إن الانخراط النشيط والمراقب في العولمة هو خيار مختلف جداً عن الاستراتيجية الاقتصادية المبنية على أولوية الصادرات. فهذان خياران ينبنيان على كتل اجتماعية داخلية مختلفة. ونجحت بلدان شرق آسيا بمقدار ما استطاعت إخضاع روابطها الخارجية لمتطلبات تنميتها الداخلية تحديداً، أي بمقدار ما رفضت «التكيف» للاتجاهات المسيطرة عالمياً. وذلك هو تعريف فك الارتباط، الذي يخلطه قارىء متسرع مع مفهوم الانعزال (الأوتاركية).

3 ـ لا تشكل الامبريالية الجماعية التي نتعامل معها هنا «نهاية التاريخ»، كما لم تكنها أنماط سابقة أخرى من الرأسمالية المعولمة. والنمط الراهن سيدخل مرحلة التشكيك مع صعود النضالات الاجتماعية، والنزاعات الدولية

الجارية والمرتقبة. في المقام الأول من قوى الاعتراض أضع طموحات مجتمعات الأطراف الفاعلة ودولها (الصين، الهند، آسيا عموماً، وبلدان أميركا اللاتينية الكبرى). ولكن لا ننسَيَنَّ النضالات الاجتماعية في مجتمعات الثلاثية، وفي الأطراف «المهمّشة» وضمن فرضية نجاح هذه القوى المعادية للنظام في توليف استراتيجياتها، وتنسيق أهدافها، فستنفتح آفاق «ما بعد الرأسمالية». بانتظار ذلك، قد يواجه النظام الامبريالي الجماعي النيوليبرالي إما احتمال الانغلاق في المأزق ـ لفترة تطول أو تقصر ـ بسبب انسداد آفاق التوسع، أو الانفتاح على مرحلة جديدة من إعادة الانتاج الموسع، والتمدد المتجدد.

امبريالية الثلاثية الجماعية

كانت الامبريالية، خلال مرحلتي انتشارها السابقتين (المرحلة المركنتيلية 1500 ـ 1800، والمرحلة الكلاسيكية من 1800 الى الحرب العالمية الثانية) تُعرب بالجمع. وكانت الامبرياليات تقيم فيما بينها علاقات تنافس حادة ودائمة، الى درجة أن نزاع الامبرياليات كان يتصدر مسرح التاريخ.

وقد اعتقد لينين وبوخارين، في نظريتهم عن الامبريالية، أن عنف المواجهات الحتمية (الذي شهدت عليه الحرب العالمية الأولى) سيقود بروليتاريا المراكز الى اختيار طريق الثورة. وسيمكن «تجاوز» خيانة القيادات السياسية، الاشتراكية الديموقراطية، الملتحقة ببورجوازياتها الامبريالية «القومية» بانتفاضة بروليتارية شاملة. وكانت مسألة الثورة العالمية (في المراكز الأوروبية، على الأقل) المنطلقة من الحلقة الضعيفة في النظام (روسيا) على جدول العمل المباشر، بالنسبة لهما.

إلى ذلك، أضاف لينين وبوخارين الى نقدهما للامبريالية آنذاك نقداً للرأسمالية التي بلغت، بالامبريالية، المرحلة النهائية «من تحلُّلها». وكانت سيطرة الرأسمال المالي، المميِّزة لمرحلة الاحتكارات الجديدة، تعكس

الطبيعة «الطفيلية» للرأسمال. لقد حلّل بوخارين، بكثير من الكفاءة والسخرية، التحولات الايديولوجية في الرأسمالية، التي انتقلت من كيل المديح لأصحاب المؤسسات الإنتاجية إلى تبجيل «أصحاب الريوع»، ورأى في ذلك مؤشراً موثوقاً على تهالك النظام. وشكّل هذا حافزاً إضافياً لاعتبار الثورة الاشتراكية ممكنة وضرورية، موضوعياً. يبدو أن هذا التاريخ يتكرر. فمع التمييل الجديد، وخطاب التراكم الإرثي، الذي اقترحت له قراءة نقدية في الصفحات السابقة، نشهد، من جديد، انقلاباً في الموازين، حيث تسيطر روحية «ذي الريع» الجديد قياساً الى صاحب المشروع الإنتاجي.

ولكن بين سنة 1914 و1980 لم يتحقق شيء مما توقعه لينين وبوخارين. فالثورة العالمية لم تحصل، أولاً، واستعادت الرأسمالية، ثانياً، خلال مرحلة حرب الثلاثين سنة 1914 ـ 1945، ديناميتها التوسعية، محدِثة تطوراً مذهلاً في القوى المنتجة، خلال «الثلاثين المجيدة» هذه.

يبدو من الممكن، اليوم، أن نعيِّن الخطأ المزدوج في تشخيص لينين وبوخارين. فلقد قلّلا من اعتبار التحولات العميقة الملازمة للاستقطاب الامبريالي (مراكز/ أطراف) الذي يتمظهر من خلاله قانون الإفقار في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية (حيث يتناقض تحسن معيشة الطبقات العاملة في المراكز مع تفاقم أشكال البؤس الحديثة، والاستغلال المتوحش للأطراف، وهو ما أسميه «تحديث الفقر»)، كما في ترجماتها السياسية والايديولوجية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتبرا أن انتصار «عقلية الريع» قد أصبح ميزة دائمة للرأسمالية، في حين أنها كانت مجرد سمة ظرفية، ملازمة للأزمة، بنظري.

على نقيض ذلك، كان لينين محقاً في نقد نظرية كاوتسكي عن الامبريالية العليا. فلقد مدَّ هذا الأخير، بصورة ميكانيكية، ميل الرأسمال إلى التمركز، ليستنتج أن مرحلة الامبرياليات المتنافسة ستخلي المكان لمرحلة «الاحتكار الأوحد». كان لينين يعتقد، عن حق، أنه قبل الوصول الى هذه المرحلة،

ستجتاز الرأسمالية القائمة فعلياً حقبة من الفوضى والثورات تزعزع القابلية التاريخية لتحقق هذه «الامبريالية العليا».

ولكن ما برح هذا النزاع أن بدا وكأنه من الماضي. فبعد الحرب العالمية الثانية توافق جميع المدافعين عما يسمى بالعالم الحر - رابحو الحرب وخاسروها، معاً - على خيار التعاون السياسي الوثيق تحت راية الحامي الأميركي. وأعلن جدانوف آنذاك أنه لم يعد يوجد إلا معسكران - اشتراكي ورأسمالي - في إشارة إلى أن النزاع بين الأمبرياليّات قد انطوى مع الماضي.

ليس من الصعب تفسير هذا الالتحاق الجماعي لكل بورجوازيات الثلاثية المكوّنة للرأسمالية المركزية. فقد كان اقتصاد الولايات المتحدة، بعد الحرب، يتمتع بقوة ساحقة في مواجهة الحلفاء والمهزومين الذين انهكتهم الحرب. وبدت الهيمنة الأميركية خارج أي تساؤل. خصوصاً، أن البورجوازيات المركزية كانت مضطرة للجوء إلى أجنحة الحماية الأميركية، في مواجهة «الخطر الشيوعي»، في الخارج والداخل.

ما كان لهذا الاختلال أن يتأبَّد. ففي مدى تاريخي قصير - خلال 15 الى 20 سنة - استعاد الشركاء الأوروبيّون واليابانيون طاقاتهم الانتاجية، وقوة تنافسية تعادل قوة الولايات المتحدة. واعتُقِد آنذاك أن التاريخ رجع مجدداً الى مساره «الطبيعي». ما الذي لم يكتب، في السبعينات، عن «الأفول الأميركي»، وآفاق «هيمنة جديدة»، البعض مرجِّحاً حظوظ اليابان، والآخرون يرجحون أوروبا. مجدداً، عاد الشركاءُ متنافسين، منطوين على نزاع لا مفر منه. وجدت هذه الأطروحات آنذاك شعبية واسعة في صفوف اليمين الليبرالي كما بين الاشتراكيين الديموقراطيين وتركت أصداء قوية في كل تيارات الفكر السياسي والأوساط السياسية، مقلقةً البعض، ومطمئنةً آخرين.

اليوم، نحن ملزمون بإعادة التفكير في مسألة الامبريالية، بعد العودة إلى الليبرالية المعلومة، والتحاق الاشتراكيات - الديموقراطية الأوروبية

بمقولاتها، وتجدد الهجوم الأميركي للسيطرة غداة الانهيار السوفياتي، والحروب المتلاحقة في الخليج، ويوغسلافيا، وافغانستان. والسبب هو أن دول الثلاثية المركزية (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان) تشكل كتلة متراصة، في الظاهر، تقودها واشنطن، بلا منازع، إن على مستوى إدارة العولمة الاقتصادية الليبرالية، أو مستوى الادارة السياسية والعسكرية للنظام العالمي.

السؤال الذي لا مفر من الإجابة عليه هو معرفة ما إذا كانت التحولات المشار إليها تعكس تغييراً نوعياً دائماً ـ تحول الامبريالية من صيغة الجمع الى «الجماعية» بصورة نهائية ـ أم إذا كانت مجرد تغيير ظرفي.

يمكن أن نشير، لصالح أطروحة الظرفية، إلى النزاعات الاقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة (حالة الزراعة سافرة)، رغم قبول الجميع بمبادىء الليبرالية المعولمة، وكذلك إلى إمكانيات الاستقلالية المالية لدى أوروبا (التي يرمز اليها اليورو)، وإمكانيات استقلاليتها العسكرية (هل تندرج القوة الأوروبية كلياً في الناتو؟)... الخ. «الكتلة» التي تشكل الثلاثية، والبادئة بالتشقق، لن تعمّر طويلاً.

على الطرف الآخر من مروحة المقولات المتعلقة بمستقبل الرأسمالية، يُزعم أن هناك رأسمالاً فعلياً عابراً للقوميات في طريقه الى التكوّن[1]. حتى الآن ما يسمى «بعابرة القوميات» اسمها فقط في مجالات نشاطها، في حين أن ملكيتها وإدارتها لا تزالان وطنية. لا تزال عابرات القوميات أميركية، وبريطانية، وألمانية، وفرنسية، ويابانية... ولكن هناك اندماجات ـ يُقال ـ تتجاوز صفة امتصاص الأقوياء للأضعف (حيث المحصلة تظل وطنية) نحو شراكات فعلية بين متساوين تشكل أساس قيام رأسمال جديد، متعدد

(1) William I. Robinson and Jerry Harris, «Towards a global ruling class? Globalisation and the transnational capitalist class». Science and Society. Vol 64, No 1, 2000.

القوميات فعلاً. وقدمت حالة كرازلر ـ ديملر مثالاً جيداً على ذلك. ورغم أن هذه القصة كانت قصة فشل، إلا أنها مؤشر على ما يجب أن يحدث، على نطاق أوسع، وبنهاية ناجحة. هناك، إذاً، رأسمال عابر للقوميات، وبالتالي بورجوازية حقيقية عابرة للقوميات، في طريقهما الى التشكل. بالطبع، يظل هذا الرأسمال حصة الثلاثية، نابذاً من منتداه المغلق دول الشرق والجنوب، التي تظل بورجوازياتها الكومبرادورية ممرات انتقال لسيطرته. وستظل، كذلك، في بلدان الثلاثية نفسها، مؤسسات عديدة محافظة على طابعها الوطني. إلا أن المصالح التي تمثلها لن تشكل التيار المسيطر في الرأسمال المدعو الى التقدم في اتجاه عبوره للقوميات.

هذه الأطروحة لا تبدو لي مقنعة تماماً لأن تنطلق، مثل نظرية الامبريالية العليا لدى كاوتسكي، من تمديد خطي لميل اقتصادي، دونما حساب لأبعاد المسألة السياسية. خصوصاً، أن بروز الطابع الجماعي للامبريالية الجديدة لا يستوجب الشكل العابر للقوميات في الرأسمال المتخيَّل.

من جهتي، أعزو بروز هذا الطابع الى المتغيرات في شروط المنافسة. وقد استوحيت ذلك مما يقوله في هذا الشأن قادة الشركات أنفسهم، في الأدبيات البراغماتية «لمدارس البزنس». منذ بضعة عقود فقط كانت المؤسسات الكبرى تقود معاركها التنافسية في الأسواق المحلية، أساساً، أكان ذلك في الولايات المتحدة (وهي أكبر سوق وطنية في العالم)، أو في الدول الأوروبية (رغم تواضع الأسواق الوطنية التي تحرمها فضائل السوق الأميركية في التنافس). المنتصرون في هذه «المباريات» الوطنية ارتقوا وضعيات جيدة في السوق العالمية. يُقال، اليوم، إن الحجم الضروري للسوق، لكي تنجح في الدورة الأولى من المباراة، يقارب 500 ـ 600 مليون «مستهلك محتمل». وهذا أوسع مما تشكله السوق الأميركية أو الأوروبية. يجب أن تخاض المعركة، إذاً، على السوق العالمية بالجملة، وأن تُكسب هناك. ومن يربحها على تلك «الأرض» هم الذين سيفرضون

أنفسهم عليها، كما على أسواقهم الوطنية. وتصبح العولمة المعمَّقة الإطار الأول لنشاط المؤسسات الكبرى.

بكلام آخر، انقلبت علاقات السببية في معادلة الوطني/ العالمي. في الماضي كانت القوة الوطنية تتحكم بالحضور العالمي، أما اليوم فالعكس هو الذي يحصل. انطلاقاً من ذلك، تمتلك المؤسسات العابرة القوميات مصالح مشتركة في إدارة السوق العالمية، أياً كانت جنسياتها. وتتراكب هذه المصالح مع النزاعات التجارية والدائمة التي تحدد كل أشكال المنافسة الخاصة بالرأسمالية.

لقد أصبحت الإمبريالية جماعية فعلاً في بعدها الاقتصادي. وهذا، بنظري، تحوُّلٌ نوعيٌ ثابت. والخيار المزدوج بإدارة جماعية للسوق العالمية، وبالتالي للنظام السياسي العالمي، ليس خياراً ظرفياً، وإنما يعكس تشكل المصالح المشتركة للرأسمال العابر القوميات، وكل الشركاء في الثلاثية. وممارسات الهيمنة الأميركية، التي تندرج في هذه اللوحة الجديدة، لا تهدف إلى الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة وحدها، بل المصالح الجماعية للثلاثية.

ليس التحول النوعي، المشار إليه هنا، مرادفاً «للإمبريالية العليا». والسبب، أنه يترك بلا حل كل مسألة الإزدواجية بين البعد الاقتصادي والبعد السياسي في النظام. الاقتصاد معولم، لكنَّ الدول (بالجمع) تظل الإطار الرئيسي للحياة السياسية. هذا تناقض جديد. في المراحل السابقة من تاريخ الرأسمالية كان الإطار الوطني يحدد حقل امتداد النشاط الاقتصادي والسياسي، في آن معاً، حتى وإن كان هذان الجانبان، كلاهما، يندرجان في نظام اقتصادي وسياسي معولم. لن يخفت هذا التناقض الجديد، بل هو مدعوٌّ للتفاقم.

كل المشاهد التي تقترح للقرن الواحد والعشرين إدارة قائمةً على مبادىء الامبريالية الجماعية والليبرالية الاقتصادية المعولمة، وعاملةً في نطاق سياسي تحدده الهيمنة الأميركية، أو تقاسم النفوذ بين شركاء الثلاثية، كلها مشاهد

مرفوضة من شعوب الأطراف. علماً أن أحداً لا يستطيع أن يقول سلفاً، بأن المنطق الذي يحكم المستوى السياسي في المجتمعات الأوروبية لن يدخل في تناقض مع منطق انتشار الرأسمالية الحديثة، ومن هذه الزاوية، يجب النظر الى أن «النزاعات» بين الأوروبيين، والأميركيين الشماليين، وسواهم، ممكنة ومحتملة. سنعود الى هذه المسائل، لدى معاينة استراتيجية الهيمنة الأميركية، لأن تحديد نقاط قوة وضعف هذه الاستراتيجية يخوِّلنا تحديد البدائل والاحتمالات، وشروطها.

إشارة أخيرة متعلقة بالامبريالية الجماعية لا بد من إيرادها هنا، وهي أن الإمبريالية، في كل مراحلها السابقة كانت «غازية»، بمعنى أن مراكزها كانت «مصدرة للرساميل». وبهذه الوسيلة كانت تهندس النظام العالمي الاستقطابي. الامبريالية الجديدة لم تعد كذلك؛ على الأقل، أصبحت هذه الميِّزة دون أهميتها السابقة بكثير. سنعود لاحقاً إلى معاينة هذا البعد في الرأسمالية المتهالكة.

الفصل الخامس

عسكرة الامبريالية الجماعية الجديدة

أطروحتان رئيسيتان

تتميز اللحظة الراهنة بعدم استقرار مفرط يناقض حالة الاستقرار البارزة لمرحلة ما بعد الحرب. يعيد الرأي السائد، بخاصة لدى أكثرية السياسيين القادة، من كل لون، هذا التغيير الى انهيار الثنائية القطبية المميزة «للحرب الباردة» التي «جمّدت» العديد من القوى النابذة، وأرغمتها على الاصطفاف في هذا المعسكر أو ذاك. اقترحت، أعلاه، تفسيراً آخر للاستقرار الذي عاش نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية، أساسه التوازنات الناتجة عن تسويات اجتماعية أكثر ملاءمة للطبقات العاملة والشعوب. وذلك بسبب انتصار الديموقراطية والتحرر الوطني (هزيمة الفاشية والاستعمار القديم). وعندما استنفدت طاقاتها التنموية، انهارت النماذج الثلاثة (دولة الرفاه في الغرب، والسوڤياتية في الشرق، والبناء الوطني التحديثي في الجنوب)، من دون أن تتبلور بدائل تسمح للدول والشعوب المعنية بالمضي الى الأمام (على الأقل، حتى اللحظة).

وتتميز اللحظة الراهنة، في بعدها الاقتصادي، بتجاور ثورة علمية وتكنولوجية صاخبة مع أزمة عميقة في نظام التراكم. ويحدد الخراب

الاجتماعي الناجم عن الإدارة المميَّلة والمعولمة طبيعة التحدي الذي تواجهه الطبقات العاملة والشعوب. في بعدها السياسي، تتميز اللحظة بالضعف الظاهر لفعالية سياسات الدولة (وبالتالي تآكل مشروعيتها)، تراجع «الخطابات الكبرى» المنبثقة من عصر الأنوار (الديموقراطية البورجوازية، والاشتراكية) لصالح تيارات جديدة تستلهم فكرة تأكيد «الهويات» (الإثنية والدينية خصوصاً)، تفتت الحركات الاجتماعية، تعدد النزاعات السياسية الداخلية وبين الدول (بخاصة في المناطق الطرفية الأكثر هشاشة من النظام العالمي). وفي هذا السياق تندرج عسكرة ادارة النظام العالمي. سأقترح، فيما يلي، رسم صورة متجانسة من مجموع القطع المشرذمة، والمشتتة، المترائية أمامنا. وألفت نظر القارىء، أولاً الى الأطروحتين (النظرية والمنهجية معاً في آن) اللّتين تشكلان دليل تحليلي للمقترح.

1 ـ الأطروحة الأولى، ذات سمة «مناقضة للاقتصادوية»: تسود في الرأي العام المسيطر فكرة أن مستوى الثروة الاقتصادية يحدد مستوى القدرة السياسية. في صيغ تجريبية، هناك علاقة أكيدة بين الثروة والقوة. ولكنَّ العلاقة ليست تفسيراً. لأن الثروة، بنظر الاقتصادوية التبسيطية، هي نتاج مبادرات اقتصادية حكيمة وفعّالة اختارتها مجتمعات معينة وحققتها دولها. وتقاس هذه الحكمة، في الخطاب النيوليبرالي المسيطر اليوم، بدرجة انخراط المبادرات المشار إليها في منطق مستلزمات الليبرالية المعولمة. كان يمكن، في أزمنة وأمكنة أخرى، أن تحدد هذه الحكمة بصورة مختلفة، من دون الخروج من المنطق الاقتصادوي المسيطر.

أطروحتي تختلف عن ذلك: بين الاقتصاد والسياسة، بين الثروة والقوة، تقوم علاقات جدلية مفتوحة بإتجاهين، لا علاقات سببية خطّية، وحيدة الاتجاه.

هكذا، تشكل الجيوسياسة العالمية الإطار الضروري الذي تنتشر في ثناياه الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية للأطراف المختلفة. لقد كان الأمر دائماً كذلك، على الأقل، بالنسبة للعالم الحديث، أي النظام الرأسمالي

العالمي، منذ سنة 1492. وعلاقات القوة التي تمنح جيوسياسة المراحل المتعاقبة من التوسع الرأسمالي ملامحها، تسهّل تطور القوى المسيطرة، وتعيق تطور سواها.

في اللحظة الراهنة ينتشر مشروع أميركي شمالي للهيمنة العالمية. فوق ذلك، وحده هذا المشروع يحتل كامل المسرح. إذ لا وجود لمشروع مضاد يقلص المساحة الخاضعة للتحكم الأميركي، كما كان الأمر أثناء الثنائية القطبية (1945 ـ 1990). المشروع الأوروبي دخل مرحلة امّحاء تضاف الى التباساته الأصلية. وبلدان الجنوب (مجموعة 77، وبلدان عدم الانحياز) التي طمحت، في مرحلة باندونغ 1955 ـ 1975 إلى إنشاء جبهة موحدة في وجه الامبريالية الغربية، فقد تخلّت عن هذا الطموح. أما الصين، الفارس المنفرد، فلا تطمح إلا إلى حماية مشروعها الوطني (الملتبس أيضاً)، ولا تطرح نفسها مشاركاً فاعلاً في تشكيل العالم. كل شيء يبدو في مكانه لضمان انتصار استراتيجية الهيمنة لدى الولايات المتحدة.

في ضوء هذه الأطروحة المنهجية الأساسية، أعتقد أن «الميزات الاقتصادية» التي تتمتع بها الولايات المتحدة ليست «نسبية» وحسب، بل إنها، أكثر من ذلك، لا تشكل مصدر هيمنتها السياسية بقدر ما هي نتاجها. سأحاول ألا أُحل أطروحة سياسوية وحيدة الجانب محل الاقتصادوية التي أنتقدها. لن أنطلق، إذاً، من «معطى» يتمثل بتأكيد سلطة مهيمنٍ واحد (أو أكثر). لأن المراحل المتعاقبة في تاريخ التوسع الرأسمالي لا تحددها قوةٌ تمارس هيمنتها في هذا التوسع، كما يوصف مساره أحياناً (هيمنة بريطانية، هيمنة الولايات المتحدة)، بل بالنزاع الدائم بين قوى الصف الأول. الهيمنة دائماً نسبية، وهشة، وموقتة. من الأفضل، إذاً، تحليل المشكلات والتحديات في صيغ أخرى، هي تلك التي تحدد النزعة الى الهيمنة (لا ممارستها)، والاستراتيجيات التي توضع من أجل هذا الهدف، من جانب القوى الطامحة ـ الولايات المتحدة، اليوم.

2 ـ الأطروحة الثانية، تتعلق بالبعد العالمي للتناقضات الخاصة بالرأسمالية القائمة فعلياً، والمعولمة دائماً.

هنا أيضاً، ألفت النظر الى الأطروحة العامة التي دافعت عنها سابقاً، وهي أن العولمة الرأسمالية كانت دائماً، وستبقى، مرادفاً للإمبريالية. بمعنى أنها انتشار ينتج ويفاقم، بلا توقف، تناقض المراكز والأطراف بواسطة منطقه الداخلي الخاص ذاته. لا يملك التوسع الرأسمالي العالمي فضيلة فتح «إمكانيات اللحاق» أمام «المتأخرين»، بل يغلق أمامهم سبُل التنمية، التي تتيح لهم إعادة بناء أنفسهم على «صورة» المتقدمين.

بذلك، تدشّن إعادة الانتشار الرأسمالي المعولم مرحلة إمبريالية جديدة. وخلافاً لإمبرياليات الماضي، المتنازعة دائماً، الإمبريالية الجديدة جماعية تحتضن الثلاثية كلها (الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان). في هذا المشروع «ما بعد الكولونيالي»، الذي لا يبدي أي علامة على خفوت حدة التباين بين المراكز المسيطرة والأطراف الخاضعة، بل يفاقم هذا التباين، تندرج صيغة الهيمنة الأميركية. يصبح من المستحيل، اليوم، إدارة النظام الامبريالي الجديد «سلمياً»، بواسطة الوسائل الاقتصادية التي يحوزها الرأسمال المسيطر وحدها. وسيغدو ذلك أكثر استحالة في المستقبل. لذلك يصبح اللجوء الى العنف السياسي، ومن ثم التدخل العسكري، مدعوّاً لتلبية مهام ضرورية لاشتغال هذا المشروع المزعوم «ليبرالياً» ـ من هنا خداع التسمية. وهذا هو السبب الذي يجعل الإمبريالية الجماعية بحاجة ملحة لهيمنة الولايات المتحدة. فهذه الدولة هي الوحيدة القادرة على القيام بمهام قيادة عسكرة تدخلات الشمال في الجنوب. بالطبع، يدفع حلفاء أميركا الملتحقين ثمن هذه «الخدمة» في صيغة «سندات» تشكل جزءاً لا بأس به من «مزاياها الاقتصادية».

إذا كان هذا التحليل صحيحاً، فيجب أن نستخلص أن النزاعات داخل الثلاثية لن تحتل مقدمة المسرح، طالما ظل الرأسمال المسيطر في مواقع القيادة السياسية. تستوجب الامبريالية الجماعية «امّحاء المشروع الأوروبي»،

ذوبانه في العولمة الاقتصادية الليبرالية، من جهة، وفي الالتجاء الى الهيمنة السياسية والعسكرية لواشنطن، من جهة ثانية. وفقط إذا ما أخذت النضالات الاجتماعية في أوروبا بعداً سياسياً قادراً على فرض تحالف سياسي اجتماعي أقل التحاقاً بمصالح الرأسمال يمكن تصور تقدم «مشروع أوروبي» في بعديه، الداخلي (تضبيط السوق)، والخارجي العالمي (علاقات مختلفة مع الجنوب). إما أن تكون أوروبا يسارية فعلاً، أو لن تكون.

في هذه الأثناء، ستتفاقم التناقضات الشاملة بين الشمال والجنوب. وفي مواجهة هذه الوضعية، تجعل هشاشة السلطات «الكومبرادورية» في بلدان الجنوب، عدم استقرارها أمراً ممكناً ـ بل محتملاً. تظل الأطراف، إذاً، الحلقات الضعيفة في سلسلة النظام العالمي، ويظل الجنوب بؤرة العواصف. وتصبح عملية إعادة بناء «جبهة مشتركة» في الجنوب، تفرض إعادة النظر في النظام العالمي، احتمالاً واقعياً. يمكن لرياح باندونغ أن تهب من جديد، وإذا تفاقم هذا التناقض بين الشمال والجنوب، فقد تولد ظروف مؤاتية أكثر لاحتمال كسر جبهة الشمال.

هيمنة اميركية محققة، أم نزوع الى الهيمنة

1 ـ يغرس مشروع الهيمنة الأميركية جذوره في ماضٍ بعيد، وشكّل، منذ البدء ـ منذ استقلال الولايات المتحدة ـ هدف طبقتها القائدة، التي صمّمت ايديولوجيته وممارسته في صيغة تجمع السخرية الوقحة الى خبث لا مثيل له. أطلق غزو الغرب الأميركي (عبر مجزرة الهنود)، والتأكيد المبكر لرغبة واشنطن في إحكام قبضتها المنفردة على مجمل القارة (عقيدة مونرو، سنة 1823)، عملية بناء هذا الطموح، الذي أُعلن في نهاية القرن التاسع عشر، مع سيطرة الولايات المتحدة على الفيليبين، في وجه آسيا. بعد ذلك، حققت الولايات المتحدة فوائد اقتصادية ومالية هائلة من مشاركتها المتأخرة في الحرب العالمية الأولى، مقابل الإنهاك الذي أصاب المتحاربين الكبار

الآخرين ـ بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا. إلا أن شروط استثمار هذه المكاسب لم تكن متوافرة بعد، ففرض الشعب الأميركي انطواءً «انعزالياً». مرة ثانية، كانت مكاسب الولايات المتحدة، وحدها، من الحرب العالمية الثانية في أساس عقيدة الهيمنة العالمية الجديدة، التي طبِّقت بصورة منهجية منذ سنة 1945. مذ ذاك جرى التخلي نهائياً عن سياسة الانعزال، حتى وإن استمرت في أذهان بعض السذَّج، أو استفاقت جزئياً في مناسبات انتخابية، لا أكثر.

كل فترة ما بعد الحرب، منذ سنة 1945 حتى اليوم، موسومة بهيمنة الولايات المتحدة، حتى عندما كانت تتعدل بالثنائية القطبية، العسكرية والسياسية، في النظام العالمي، حتى انهيار الاتحاد السوفياتي.

2 ـ الأدبيات المتعلقة بالهيمنة الأميركية هي من الغزارة بحيث يستحيل، عملياً، اجراء مسح مختصر ومقبول لها. يبقى أن التركيز يتم، عموماً، على الأبعاد «الاقتصادية» للمسألة. بعضه بسبب «التشوه المهني» لدى الاقتصاديين التقليديين وغير التقليديين أحياناً، مع الأسف، الذي يقود الى استبعاد «السياسة» من مخططات تقتصر على تحليل تنافسية الأنظمة الانتاجية المتزاحمة. تحليل روبرت برنر، المذكور أعلاه، يقدم مثالاً مميزاً على ذلك.

الهيمنة هي، دائماً وبالضرورة، متعددة الأبعاد، نسبية، ومهدَّدة بتعدد الأبعاد، بمعنى أنها ليست اقتصادية وحسب، (إنتاجية أعلى في قطاعات الإنتاج الطليعية، مبادرة في الاختراع التكنولوجي، وزن حاسم من المبادلات التجارية العالمية، تحكمٌ بالعملة الأساسية للنظام)، بل سياسية وإيديولوجية وعسكرية. ونسبية لأن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليس إمبراطورية عالمية يحكمها مركز وحيد. فالمركز المهيمن مرغم دائماً على القيام بتسويات مع الآخرين، حتى لو كانوا في وضعية الخاضع، وبخاصة إذا كانوا يرفضون هذه الوضعية. لهذا السبب تظل الهيمنة مهددة بتحول موازين القوى بين شركاء النظام العالمي.

إذا اكتفينا بأخذ البعد الاقتصادي، بمعناه الضيق، الذي يقاس تقريباً بالناتج الوطني الخام للفرد، والميول البنيوية للميزان التجاري، يمكن أن نخلص إلى أن الهيمنة الأميركية التي كانت ساحقة سنة 1945، قد بدأت بالامّحاء منذ الستينيات والسبعينيات، بالصعود الساطع لأوروبا وإليابان. ولا يني الأوروبيون يذكرون بأن الاتحاد الأوروبي هو القوة الاقتصادية والتجارية الأولى في العالم. إنه لتأكيد متسرع نوعاً، لأنه إذا كان هناك فعلاً من سوق أوروبية موحدة، وعملة موحدة، فإنه لا وجود حتى اليوم لاقتصاد أوروبي). ليس هناك «من نظام إنتاجي أوروبي على غرار النظام الإنتاجي في الولايات المتحدة. والاقتصادات التي بنتها في أوروبا البورجوازيات التاريخية في الدول المختلفة، وبتشكل الأنظمة الإنتاجية الوطنية المتمحورة على الذات ظلت كما كانت عليه إلى حد كبير (رغم أنها منفتحة بنفس الوتيرة، وأحياناً منفتحة بعدوانية). لا وجود لشركات أوروبية عابرة القوميات وإنما فقط عابرات قومية إنكليزية أو ألمانية أو فرنسية إلخ... الاستثناءات الوحيدة كانت ثمرة تعاون فيما بين الدول، في القطاع العام ومنها الإيرباص (وهذه الملاحظة مهمة لأنها تذكر بالدور الحاسم للقطاع العام في تحول البنى المحتمل). ليس هناك من تداخل بين الرساميل الوطنية، أو بدقة أكثر لا يزداد هذا التداخل كثافة عما هو عليه بين أي أمة أوروبية والولايات المتحدة أو اليابان. وإذا كانت النظم الإنتاجية الأوروبية تتآكل وتضعف بما يسمى «التبعية المتبادلة المعولمة» فإنما يخدم ذلك بالتحديد القوى التي تُسيطر على هذه العولمة لا مشروع «الإندماج الأوروبي»، الذي لم ينوجد بعد تقريباً.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار جوانب أخرى من الحياة الاقتصادية، مثل التحديث التكنولوجي، أو موقع العملة الوطنية في النظام النقدي العالمي، فالاختلال بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يتعزز وتمكن المناقشة في مسألة التجديد التكنولوجي، رغم أن التفوق العسكري للولايات المتحدة يظل القاطرة الأساسية لتفوق أميركي واضح. مع العلم أن الأبحاث العسكرية تنتج مفاعيل مدنية حاسمة (أنظر الإنترنت مثلاً). أما المزايا التي

تتمتع بها الولايات المتحدة، جراء استعمال الدولار كوسيلة عالمية مسيطرة (وهو ما يسمح لها بالإبقاء على عجز دائم في ميزان المدفوعات يخفف من نتائج تضاؤل المزايا التنافسية في الأسواق العالمية)، فإنها تمنح الولايات المتحدة حصانة ما في وجه تهديد اليورو. وجهة نظري تتلخص بالآتي: طالما أنه لا وجود لاقتصاد أوروبي مندمج، فإن اعتماد اليورو كعملة موحدة يظل هشاً ومهدداً، وستواجهه صعوبات كبيرة في الحلول محل الدولار على المستوى العالمي.

ليست وضعية الدولار المميزة هذه ـ العملة العالمية الوحيدة، رغم محاولات اليورو أن يصبح كذلك ـ نتاج تفوق النظام الاقتصادي الأميركي، بل نتاج هيمنتها السياسية التي تمنحها، بدورها، ميزات اقتصادية.

يترك التحليل الاقتصادي الصرف بلا جواب السؤال المركزي الذي أطرحه هنا: هل المزايا الاقتصادية والمالية التي تتمتع بها الولايات المتحدة هي في أساس هيمنتها السياسية والعسكرية، أم أن العلاقة السببية هنا معكوسة؟

3 ـ إن المعاينة اليقظة لمسار عقد التسعينيات («سنوات كلنتون»)، و«المعجزة الأميركية» الشهيرة التي رافقته، تسمح بالإجابة على هذا التساؤل. تزعم الأدبيات الاقتصادوية النافذة أن الخيار الليبرالي، الذي طبق في الولايات المتحدة بأحزم مما طبق في أوروبا، هو قاعدة هذه «المعجزة» التي دعَّمت البعد الاقتصادي في الهيمنة الأميركية. ولم يبق سوى أن يُقترح على أوروبا واليابان أن تتشبَّه بالنموذج الأميركي؛ وهذا، على كل حال، خيار الطبقات الحاكمة في دول الشراكة الثلاثية.

سجلت الولايات المتحدة، خلال التسعينيات، نمواً أفضل من شركائها في الثلاثية، وامتصت بذلك شريحة لا بأس بها من العاطلين عن العمل. ثمن ذلك معلوم: وقتية العمل، خفض الأجور الفعلية (من 9,59 دولار في الساعة سنة 1968 إلى 8,7 سنة 1998)، اتساع شريحة الفقراء من 25%

من سكان البلاد سنة 1970 إلى 36% سنة 1997[1]. يمكن أن ننذهل بأن يُرفع مثل هذا الواقع الى مستوى نموذج يجدر التشبه به! بالنسبة للرأسمال المسيطر، الأمر سيان؛ فإذا كان الشعب الأميركي يرضى بالخضوع لمتطلبات رفع معدل الربح، فكل شيء على ما يرام.

ترافق النمو خلال «عقد كلنتون» مع تراجع في طاقة الولايات المتحدة الصناعية. فهي لم تعد تشكل، بالنسبة إلى الفرد من السكان، سوى 50% مما هي عليه في اليابان، و60% في ألمانيا، وهي أدنى من مثيلتها في كل من فرنسا وايطاليا. وسقطت حصة الولايات المتحدة في الإنتاج الصناعي للثلاثة الكبار (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا) من 54,2% سنة 1961 إلى 40,5% سنة 1996. كان النمو الأميركي إذاً نتاج عملية توسيع قصوى للقطاع الثالث.

قاد هذا التراجع الأميركي، في الصناعة على الأقل، إلى عجز هائل ومتصاعد في ميزان التجارة الخارجية، الذي ارتفع من 7,4 الى 30,5 مليار دولار بين سنة 1991 و1999. في الوقت نفسه نشهد تدميراً شبه كلي للقدرة على التوفير، التي سقطت من 8% الى 2% من الناتج الخام بين سنوات 1990 و2000. كان نمط النمو الأميركي يفترض، إذاً، لكي يستمر، تدفقاً ضخماً من الرساميل يمتص جزءاً قيّماً من الفائض المنتج في العالم، لدى أغنياء الثلاثية، أو فقراء العالم الثالث والرابع. وغذت هذه الرساميل، بدورها، تورماً مالياً تمثل بارتفاع الدين العام من تريليار دولار سنة 1981 إلى 5,5 تريليار سنة 1999.

علينا أن نذهب أعمق بعد في التحليل. «فالنجاح» هذا لا يؤكد شيئاً من الأطروحة الليبرالية القائلة بأن خفض مكافآت العمل هي شرط إعادة النمو. فهذا النمو قد مُوّل من العالم أجمع، لذلك لا يمكن تعميمه بأي شكل،

(1) هذه المعطيات مأخوذة من كتاب ج بينشتاين، المذكور سابقاً.

حتى على فرقاء الثلاثية وحدهم. النمو الأميركي، إذاً، هو نتيجة طفيلية المجتمع والاقتصاد الأميركيَّين؛ من هنا هشاشته الكبيرة.

4 ـ الهدف المعلن لاستراتيجية الهيمنة الأميركية هو عدم التسامح إزاء وجود قوة قادرة على الاعتراض على أوامر واشنطن، والبحث عن كيفية تفكيك البلدان المعتبرة «كبيرة أكثر من اللزوم»، وخلق أكبر عدد ممكن من البلدان الركيكة، التي يسهل إقامة قواعد أميركية فيها من أجل «حمايتها». دولة واحدة يحق لها أن تكون «كبيرة»، هي الولايات المتحدة، بحسب تعابير آخر ثلاثة من رؤسائها، (بوش الكبير، كلنتون، بوش الصغير).

ليس صعباً معرفة أهداف المشروع الأميركي ووسائله فهي معروضة بشكل واسع وصريح حتى عندما تغرق مشروعية الأهداف في خطاب تبشيري على النمط الأميركي التقليدي. وتسعى الاستراتيجية الأميركية الشاملة إلى أهداف خمسة: (I) تعطيل واستتباع الشركاء الآخرين في الثلاثية (أوروبا واليابان)، وتقليص قدرة هذه الدول على الفعل خارج الإرادة الأميركية. (II) بسط النفوذ العسكري للحلف الأطلسي وتحويل القطع القديمة من العالم السوڤياتي إلى محميات على طريقة «أميركا اللاتينية». (III) السيطرة دون منافس على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومواردهما النفطية. (IV) تفكيك الصين، وضمان تبعية الدول الكبيرة الأخرى (مثل الهند والبرازيل) ومنع قيام تكتلات إقليمية يمكنها أن تناقش في المستقبل قضايا العولمة. (V) تهميش مناطق الجنوب التي لا تشكل أهمية أو مصلحة استراتيجية.

هذا التدخل المنهجي للولايات المتحدة يستند إلى مقومات ثلاث: (I) إحلال حلف شمال الأطلسي محل الأمم المتحدة كأداة لإدارة النظام العالمي، وهو ما تأكد بعد حرب كوسوفو من خلال توسيع الحقل الجغرافي لمسؤوليات الحلف وصياغتها بطريقة غامضة تسمح للولايات المتحدة باستخدامها كما تشاء. (II) إلحاق أوروبا بالأهداف الاستراتيجية لواشنطن. بكلام آخر العودة إلى المبدأ التقليدي في السياسة السابقة على ولادة منظمة الأمم المتحدة سنة 1945، أي استعمال الحرب كوسيلة حل للخلافات

السياسية. (III) اختيار المناهج العسكرية المؤدية إلى تعزيز الهيمنة الأميركية (القصف المضمون، واستخدام القوات الأوروبية كتابع في تدخلات محتملة على الأرض).

ترتكز الهيمنة في الولايات المتحدة، بالتأكيد، على الطاقة العسكرية أكثر من ارتكازها على «مزايا» نظامها الاقتصادي. أكتفي إذاً بتلخيص معنى التحليل الذي كرسته لهذه المسألة، مركزاً على المزية السياسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة: هي دولة واحدة، في حين أن أوروبا ليست كذلك. فهي تستطيع أن تطرح نفسها قائداً بلا منازع للثلاثية، وتجعل من قدرتها العسكرية، ومن حلف الناتو الخاضع لها، القوة الضاربة الكفيلة بفرض النظام الامبريالي الجديد على العُصاة المحتملين.

عسكرة الهجوم الأميركي

كانت النغمة السائدة في السبعينيات تقول «بأفول الهيمنة الأميركية»، وزعزعتها من جانب أوروبا واليابان، بل تبلوُر، لدى هذين الشريكين، مشروع جديد لهيمنة في طور التثبت.

وفجأة، يبرز هجوم أميركي مضاد ينطلق مع انتخاب ريغان (1980)، وانضمامه إلى السياسة الاقتصادية الجديدة، المسماة نيوليبرالية، وقراره بتصعيد سباق التسلح. ثم ينهار الاتحاد السوڤياتي، ويؤكد بوش الأب بعد حرب الخليج أن الولايات المتحدة، التي أصبحت القوة العظمى الوحيدة، ستتمكن من تأسيس «نظام عالمي جديد». بعد ذلك يتدخل الجيش الأميركي في حرب على أرض أوروبية ـ يوغوسلافيا ـ وأخيراً، تفتح جبهة جديدة في آسيا الوسطى، كرد على عملية 11 أيلول/سبتمبر 2001. بموازاة ذلك، كانت سنوات كلنتون مرحلة «معجزة» تجديدٍ اقتصادي، عبَّرتُ عن تحفظات قوية في شأنها.

أهو تجديد أصيل أم نشيد وداع لهيمنة آفلة؟ أهي مبادرة أنانية ووقحة من

جانب القوة العظمى الوحيدة أم فعلٌ يحقق المصالح الجماعية للثلاثية الأمبريالية؟

1 ـ تبدو الطريقة التي أعتمدتها النخبة القائدة في الولايات المتحدة، من أجل تحقيق أهدافها مع نهاية التسعينيات، باهرة الوضوح. من حرب الخليج، الى كوسوفو ومقدونيا، ثم أفغانستان، المخطط مطابق لنفسه دائماً: اختيار «عدو» في منطقة جيو ـ استراتيجية مستهدفة، استغلال سلوك ومواقف هذا العدو ـ الكريهة عادة ـ (وهو طبعاً ليس فريداً في ذلك، ولكنهم يحتملونها عند آخرين، وأحياناً يدعمونهم)، «تشجيع سري» على الاستمرار بها (هنا دور سي. آي. أي)، ثم فجأة، إعلان الحرب على هذا العدو؛ قصف جوي كثيف عن بعد (حرب من دون قتلى أميركيين)، تمركز عسكري أميركي ثابت في المنطقة... لأن العدو يظل موجوداً على الأرض.

قد يكون المشهد المعروض وقحاً، ممسخراً، ولكنه واقعي. لأن القيادة الأميركية نفسها تتمتع بأعلى مواصفات القِحة والسخرية. وهي مواصفات تتقنَّع دائماً بخبث عالي المستوى يعشش في ثنايا الخطاب الأخلاقي. وتسهّل غفلة الرأي العام الأميركي نجاح التلاعب الإعلامي الذي يسمح بتجنيده اللامشروط وإخضاعه لموجبات انتشار هذه الاستراتيجية التي أقرّت بعيداً عنه.

وتحرص الإيديولوجيا الأميركية على تغليف بضائع مشروعها الإمبريالي بلغة «الرسالة التاريخية للولايات المتحدة» التي حملها «الآباء المؤسسون»، الواثقون من إلهامهم الإلهي، وانتقلت كتقليد في تلك اللغة. ويشاطر الليبراليون الأميركيون هذه الإيديولوجيا، رغم أنهم يعتبرون أنفسهم على يسار المجتمع. فهم يقدمون السيطرة الأميركية بوصفها «طيّبة» بالضرورة، ومنبع تقدم في الوعي والممارسة الديموقراطية. السيطرة الأميركية، والسلام الشامل، والديموقراطية، والتقدم المادي تتمازج هنا كتعابير لا انفصام بينها، إلّا أن الحقيقة كامنة في مكان آخر.

إن الالتحاق الغريب للرأي العام الأوروبي، وتحديداً الأكثريات اليسارية بالمشروع الأميركي يشكل كارثة مأساوية النتائج. ويفسر الطرق الإعلامي ـ المركز على مناطق التدخل التي تقررها واشنطن ـ هذا الالتحاق بصورة جزئية. ولكن خلف ذلك، يبدو الغربيون مقتنعين بأن الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي هي «ديموقراطية» وبالتالي لا تستطيع حكوماتها «أن تنوي شراً» إلّا في مواجهة «الديكتاتوريين» الدمويين في الشرق. وتعميهم هذه القناعة إلى درجة تنسيهم الوزن الحاسم لمصالح الرأسمال المسيطر.

كيف سترى الشعوب المهددة بهذه الموجة الثالثة من التوسع الإمبريالي؟ من المبكر جداً تقديم جواب إلا أنها سترى حتماً بصورة ما.

2 ـ من المفيد أن نذكّر بأن المنطقة الاستراتيجية المستهدفة تضم الشرق الأوسط، والبلقان، والخليج، وآسيا الوسطى. وهاتان الأخيرتان تملكان النسبة الكبرى من المخزون النفطي العالمي. وهل يمكن إغفال الروابط الوثيقة بين عائلة بوش والمصالح النفطية الأميركية؟ أليس مثيراً أن حرب بوش الأول كانت حرباً نفطية (التحكم بالخليج «المهدد» من قبل العراق)، وحرب بوش الصغير ـ الثانية ـ التي تهدف علناً إلى انتزاع آسيا الوسطى من روسيا، وريثة الاتحاد السوفياتي، هي أيضاً من أجل النفط؟ واذا كانت وسائل الإعلام، المعدَّة لتكوين رأي الجمهور الواسع، لا تعبّر إلا عن بعض الشكوك في هذا الموضوع، فإن أدبيات الاختصاصيين ـ التي لا يطلع عليها، غالباً، هذا الجمهور ـ تقدم إثباتات غزيرة على العلاقة المذكورة: المناورات الدبلوماسية التي تمارسها الولايات المتحدة من أجل الإشراف على أنابيب نفط آسيا الوسطى، دعمها لطالبان مقابل مشروع أنابيب نفطية عبر أفغانستان، ودعمها للشيشان (نظراً لأن هاتين القوتين كانتا بين «المدافعين عن الحرية» ضد الشيوعيين المرعبين، في الأمس، وضد الروس البشعين، اليوم). حروب يوغوسلافيا كانت بالنسبة للبنتاغون مناسبة لكي تتمركز قوات عسكرية أميركية في البلقان، معزِّزين بذلك وجودهم عبر تركيا

واسرائيل في منطقة الشرق الأوسط المحاذية. والدعم المطلق لإسرائيل لا يمكن تفسيره فقط بالودِّ الطبيعي الذي يكنّه الرأي العام الأميركي لبلد توسعي، يقلّد «غزوه الأسطوري للغرب» ـ حيث للعرب دور الهنود الأميركيين. للنفط دور مرموق، هنا أيضاً.

سبق أن أشرت[1] إلى الأهمية التي يعطيها استراتيجيّو البنتاغون للمنطقة قبل أن تكشف حروب الخليج وأفغانستان مدى راهنيتها. تحتل المنطقة في الجيواستراتيجيا العالمية للولايات المتحدة موقعاً بالغ الأهمية، لا يشاركها فيه إلا منطقة الكاريبي ـ أميركا الوسطى. ويحدد البنتاغون نفسُه وضعيتها بوصفها إحدى تلك المناطق التي منحت واشنطن نفسَها حق التدخل فيها، انطلاقاً من قرارها الذاتي وحده، دونما احترام للقانون الدولي، بالطبع. ورغم غياب الاتحاد السوڤياتي ـ العدو الأساسي ـ حافظت المنطقة على كامل أهميتها في الجيواستراتيجيا الأميركية. فهي تعتبر اليوم جسر واشنطن للعبور إلى غزو آسيا الوسطى، السوڤياتية سابقاً. وإذا ما نجحت الولايات المتحدة في بلوغ أهدافها، فإنها ستتحكم مباشرة بالمفصل الذي كان، منذ القدم، ولا يزال، يقطع أو يربط بين آسيا (الصين والهند)، وأوروبا، وإفريقيا. عندئذ تكون الولايات المتحدة قد ضيّقت الخناق على حليفها الأوروبي المُخضَع، وعلى الدول العربية التي تُعتبر شعوبها «خطراً» محتملاً (مصر، سوريا، العراق...)، وعلى روسيا والصين والهند، التي يُنظر الى طاقاتها، دائماً، كتهديد ماثل ومستقبلي. في منطق عسكرة الهيمنة العالمية للولايات المتحدة تندرج حرب أفغانستان.

3 ـ يجب أن تكون صورة العدو المستهدف قبيحة فعلاً. تختار القيادة الأميركية، من بين العديد من الوجوه التي أفرزتها ظروف الفوضى التي تميز اللحظة الراهنة، ذلك الذي يصلح لمهمتها. هذا الخيار يسهّل غايات

---

(1) سمير أمين، جيوسياسة منطقة المتوسط ـ الخليج، في «الأهداف الاستراتيجية في المتوسط»، (1992).

الخطاب الأخلاقي المبسط، في تقليد حرب الخير على الشر (الولايات المتحدة ضد أعدائها)، ويسمح بإخفاء الأهداف الحقيقية للعملية، ونسيان واقع أن «الشرير» المستهدف كان ينتمي إلى حلقة أصدقاء واشنطن، طالما كان مفيداً لنجاح مشروع هيمنتها في السابق. صدام حسين، وأسامة بن لادن يصلحان تماماً لنموذج هذا العدو.

وطالما أن الهدف الحقيقي هو تمركز دائم للقوات العسكرية الأميركية في المنطقة المطلوبة، يصبح من المفيد ألا يُستأصل العدو نهائياً. وجود صدام يبرر بقاء القوات الأميركية في السعودية، وهي «الصديق المهدَّد». ويمكن لأسامة بن لادن أن يقوم بالدور نفسه في آسيا الوسطى؛ وحتى إذا ما تمت تصفيته شخصياً، فهل من الصعب «إقناع الناس» بأن «إرهابيين» لا يقلّون عنه خطراً ما زالوا يتحصّنون بجبال آسيا الوسطى، وأن الوجود العسكري الأميركي الدائم يظل ضرورياً للمنطقة؟

تقوم الاستراتيجية الأميركية، إذاً، على المحافظة على العدو المفيد، ومضاعفة العنف ضد الشعب الذي فُرض عليه حكم قامعه، أحياناً بدعم أميركي سابق. يضيع هدف العملية الاستراتيجي وراء الاختيار الدرامي البسيط، الذي يصوغه بوش، مثلاً، بالشكل الآتي: معنا (وعندئذٍ تلتزمون مسبقاً بأهدافنا، معلنةً كانت أو غير معلنة) أو مع «الإرهاب»! واستلهاماً لتقاليد الماكارثية، تُلصق بكل معارضة لسياسة واشنطن، بما فيها النيوليبرالية وأشكال العولمة الملازمة لها، تهمة شيطانية مسبقة.

بالطبع، ليس من الضروري أن نتصور أن المسألة برمتها كانت، منذ البدء، من اختراع سي. آي. اي، والعدو المعيَّن صنيعة لها بالكامل. علماً أنه في حالة نورييغا والتدخل العسكري في بنما، كان الأمر كذلك. بصورة عامة، تقع حالات الخراب الناتجة عن تفكك المشاريع التي سادت في مرحلة ما بعد الحرب ومنحتها استقرارها النسبي ـ وأعطت مشروعية ما لأنظمة تستحق النقد الحاد ـ والتفاقم المريع للمآسي الاجتماعية التي تولدها النيولبرالية المعولمة، في أساس الانحرافات الخطيرة، وردات الفعل

المشوَّشة، والأوهام الإثنية والدينية التي تزعم الأصولية لنفسها. دعمت سياسات مجموعة «السبعة الكبار» هذه الانحرافات، وستستمر في دعمها، لأنها لن تجد حلفاء في الشعوب، ضحايا العولمة الليبرالية. «فأعداء» الحاضر ليسوا أصدقاء الأمس، وحسب، بل يمكن أن يتحولوا، ثانية، الى معسكر الإمبريالية الجماعية. وتسعى واشنطن اليوم، بجهد كبير، الى البحث عن «طالبان معتدلين». فالحرب ضدهم لم تكن سوى مهزلة دفعت ثمنها الشعوب التي تكبدت مآسيها.

حرب الخليج

ليس مصادفة أن تنفجر حرب الخليج بعد الانهيار السوڤياتي مباشرة. ورغم أن المنحى الدموي للنظام العراقي لم يبدأ سنة 1990، إلا أن دبلوماسيات مجموعة السبعة لم تجد فيه شائبة قبل ذلك التاريخ. كان النظام العراقي يُسامح على كل شيء، من الاضطهاد الذي فرضه على شعبه، إلى وسائل القمع الوحشية ضد الأكراد، طالما أنه منخرط في الاستراتيجية الأميركية في الحرب ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية (استغرقت حرب الخليج الأولى كل عقد الثمانينيات). هل من الضروري أن نذكّر بأن القوى الغربية صارعت كل قوى السلطة في العراق التي حاولت حل المشكلة بوسائل سلمية، وأدخلت الى الحكم ممثلين عن الديموقراطيين الأكراد؟ لذلك لا يقيم الرأي العام العراقي والعربي أي وزن للخطابات الديموقراطية والإنسانية الغربية، وكلها بعد سنة 1990.

ارتكب صدام حسين خطأ فادحاً عندما اعتقد أن دعم القوى الغربية له معناه أن الولايات المتحدة ستقبل بأن يرتفع العراق الى مستوى القوة الإقليمية المسيطرة في الخليج، ويحل محل العربية السعودية في دور الحليف المفضّل لدى واشنطن في المنطقة. وهو تلقى شبه تشجيع من سفيرة الولايات المتحدة في بغداد عندما أفضى لها بنواياه تجاه الكويت. في

الواقع كان البنتاغون واسرائيل مصمّمين على تدمير قدرات العراق العسكرية، وبالنسبة لواشنطن تظل ملكيات الخليج زبائنها الأفضل. وكان العدوان على دولة مستقلة رسمياً يقدم الذريعة المثلى، لأنه يصفُّ وراء جورج بوش الأمم المتحدة وحلف الناتو، ويفرض على السعودية أن تقبل بتعزيز الوجود العسكري الأميركي على أرضها وفي كل الخليج، ويضمن، حتى، أن تموَّل هذه الحرب الأميركية من قبل الدول النفطية في الخليج. كان القصف الكثيف الأعمى لكل مدن العراق، الذي صورته شاشات سي. أن. أن، يقوم بوظيفة كبرى في استراتيجية «النظام» العالمي، الذي أعلنه بوش الأب بوقاحة: إرهاب الشعوب. وبموازاة ذلك، كان استمرار صدام يبرر الحصار الاقتصادي الدائم على العراق، مكمِّلاً عملية تخريب البلاد، ومترافقاً مع قصف لا ينقطع تنفرد واشنطن، وتابعها الانكليزي، بتقريره وحدها. ويستمر الحضور العسكري الأميركي في السعودية، إذ يؤجَّل دائماً الانسحاب الذي وُعد بتنفيذه بعد إحراز النصر.

على المدى القريب، كان هذا الانتصار الأميركي تاماً وكاملاً. أما على مدى أبعد فإنه يحمل صعوبات جديدة لدبلوماسية مشروع الهيمنة. فالأنظمة العربية كانت من السذاجة بحيث صدّقت الوعود الأميركية: مقابل التحالف ضد العراق ستعمل الولايات المتحدة على إيجاد حل نهائي للمسألة الفلسطينية. وكان على مؤتمر مدريد، الذي عقد غداة النصر الأميركي في عملية «عاصفة الصحراء»، ثم على اتفاقات أوسلو سنة 1993، أن يوحي بأن واشنطن مصمّمة على تنفيذ وعودها. أثبتت الأحداث اللاحقة أن واشنطن تتابع سياسة دعم التوسع الاستيطاني الاسرائيلي بلا شروط. وستبرهن الانتفاضة فيها أن الأنظمة العربية قد خُدعت فعلاً. وبدل «تهدئة» الرأي العام، تسهيلاً لانتشار السياسات النيولبرالية (رغم المآسي الاجتماعية التي تولدها بالضرورة)، أوصلت حرب الخليج وتوابعها، وصولاً الى الانتفاضة، «الحقد على الأميركيين» إلى أعلى ذراه. كان من المستحيل أن تمر المسألة من دون تبعات، حتى في قلب الطبقات السياسية العربية

الحاكمة، رغم التحاقها بالخيار الكومبرادوري، بما في ذلك الطبقة السعودية الحاكمة. لقد أصبح حليف واشنطن الأساسي في المنطقة معرَّضاً، ولم يعد مستبعداً أن ينهار، بين يوم وآخر، كما حصل لنظام الشاه.

حروب يوغوسلافيا(1)

يجد تفكك يوغوسلافيا جذوره في أسباب داخلية خاصة بالبلاد. فبعد تيتو سلكت البلاد طريق انفتاح بلا ضوابط، انتهت بركود اقتصادي، وتفاقم اللامساواة بين الجمهوريات والمناطق المكوّنة للدولة الفيدرالية. وهنا، (كما في الاتحاد السوفياتي، مثلاً)، فقدت الطبقة الحاكمة (نومنكلاتورا الحزب) مشروعيتها، وانفجرت، وحاول كلٌ من أطرافها أن يعيد بناء مشروعيته على أساس «إثني» أو ديني كانت عملية تجاوزها في المرحلة التيتوية.

كانت القضية اليوغوسلافية شأناً أوروبياً يمكن إيجاد حل مقبول ودائم له، يحافظ على وحدة ما للمجموع اليوغوسلافي، ويطلق اندماج البلاد في البناء الأوروبي، لو شاءت السلطات الأوروبية أن تمضي في هذا الخيار، وتدعم الفدرالية اقتصادياً ومالياً، وشجّعت التعبيرات الديموقراطية اللاإثنية. أوروبا سلكت طريقاً معاكساً باعترافها المتسرع باستقلال سلوفينيا وكرواتيا، وشجّعت الانفصاليين الإسلاميين في البوسنة (ثم في كوسوفو ومقدونيا). فوق ذلك، أعطى الأوروبيون، عبر اقتراحهم حلاً عسكرياً ينفذه الناتو، للزعيم الفعلي لهذا الحلف ـ الولايات المتحدة ـ فرصة فرض نفسه مباشرة في تسوية الشؤون الأوروبية، والتمركز عسكرياً في البلقان، التي تشكل، مع الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، منطقة منتقاة في مشروع الهيمنة الأميركية العالمية، سياسياً وعسكرياً. وغداة «انتصار» حلف شمالي الأطلسي في كوسوفو تمكنت الولايات المتحدة، بسهولة، من جعل حلفائها الأوروبيّين

---

(1) سمير أمين، الإثنية في مواجهة الأمة (1994)، أيضاً:

- Ivan Ivekovic, Ethnic and regional conflicts in yougoslavia, Ravenne 2000.
- Catherine Samasy, La déchirure yougoslave, Harmatan, 1994.

يصدِّقون على توسيع مهام الحلف، متأكدين، بذلك، من التحاق أوروبا بمشروعهم، سلفاً.

لن أدخل في مزيد من التفاصيل عن المسألة اليوغوسلافية. استخلص فقط أنّ تحليلاً أكثر دقة لمسؤوليات دول أوروبية مختلفة في هذه المسألة ـ تحديداً ألمانيا ـ وكذلك دور البابوية، سيكشف مرة إضافية الثغرات الجوهرية في المشروع الأوروبي، في غياب مركز سياسي أوروبي قادر أن يجمع ويجانس بحد أدنى السياسات الخاصة بكل بلد من هذا الاتحاد الذي لا يستحق اسمه.

ولن أضيف الكثير إلى ذكر الحوافز المعلنة لتبرير التدخل، بالشكل الذي ارتآه حلف شمالي الأطلسي، وخفة الحجج والتلاعبات بها، واختيار الحلفاء المحليين، المثيرين للريبة في أفضل أحوالهم (الفاشيين السابقين في كرواتيا، المتعصبين الدينيّين والإثنيّين، الذين كانوا سيعاملون «كإرهابيين» في مناسبات أخرى...). على أي حال، جاءت النتائج مفجعة لكل شعوب المنطقة: مجتمعات واقتصادات مفككة، ولا أفق بإعادة بنائها، «تطهير إثني»، حيث أول المشبوهين هم أكبر الضحايا، وعود وخيارات ضائعة بالديموقراطية... الخ. في الجهة المقابلة أصبح للولايات المتحدة قاعدة تدخل عسكري، حتى إشعار آخر.

حرب آسيا الوسطى(1)

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تتشهّى آسيا الوسطى النفطية والاسلامية، وهي الامتداد الطبيعي للخليج الذي بات في عداد ملكيّتها.

---

(1) Robert Ebel and Rajan Menon, Energy and Conflict in Central Asia and the Causus, New york, 2000. Raja Anwar, The Tragedy of Afghanistan, Verso 1988. Gilles Dorronsoro, La tragédie Afghane, Karthalla 2000.

هل بحر قزوين، باحتياطه من النفط والغاز، خليج ثانٍ؟ يبدو السؤال قابلاً للنقاش، بحسب آراء الأخصائيين في هذا الباب. على كل حال، فضّل أخصّائيّو الاتحاد السوڤياتي عليه حوض سيبيريا الغربية الأغنى والأوعد. أصبح بحر قزوين موضوع نزاعات بين الدول المساحِلة له، كما بين الشركات النفطية الكبرى التي دخلت إلى المنطقة. وتدور النزاعات، كذلك، حول الأنابيب ومساراتها البديلة الممكنة: الطرق الشمالية الروسية، أم طرق الجنوب عبر تركيا، وايران، وافغانستان. وفيرة هي الأدبيات الموثّقة التي تعالج هذه المشكلات.

ورغم أن الموارد النفطية للمنطقة لم تعد من الوفرة بحيث تجعلها جنة على الأرض، إلا أنّها كافية تماماً لإثارة شهية آل بوش، وبخاصة، لتشكل مورداً حياتياً للدول النفطية الريعية، وتؤمن للطبقات الحاكمة فيها دوام نظمها الأوتوقراطية ـ ولا بد هنا، كما بالنسبة لدول الخليج، أن يُكتب بخط العريض الخطاب عن الديموقراطية المستشري في الغرب المعاصر. بذلك سيتمكن الإسلام السياسي والميول الاثنية، مدعومين بالريع النفطي، من تأسيس «مشروعية» السلطات المحلية «ما بعد السوڤياتية».

إذا أتاحت هذه العملية، فوق ذلك، تمركزاً سياسياً وعسكرياً أميركياً في المنطقة، فإن الولايات المتحدة ستخرج رابحة على جميع الجبهات، ملغِية خطر عودة النفوذ الروسي. إن أحد الأهداف الأولى للهيمنة الأميركية تضييق خناق التهديد العسكري لروسيا، وإيران، والصين، والهند. فكرة هذه الاستراتيجية أطلقت خلال حرب أفغانستان الأولى، ضد الاتحاد السوڤياتي وحلفائه المحلّيين ـ الوطنيّين الشعبويّين التحديثيّين، الذين أسموا أنفسهم، خطأً، شيوعيين، مقدّمين للدعاية الغربية المضادة خدمة سهلة. فقدِّم الدعم للإسلاميين، بكل ألوان انتماءاتهم الإثنية، وأطلقت عليهم تسميات من نوع «مناضلين من أجل الحرية»، رغم برامجهم المغرقة في الرجعية، المعادية للديموقراطية والمرأة (اللوم الأساسي الذي لأولئك الشيوعيين البشعين تركز على أنهم فتحوا المدارس للبنات). لم تثر عملية شنق نجيب الله، والعمل

المشين الذي سبقها بحقه سنة 1996، أي احتجاج غربي. ولم ترتعش الحركات النسائية الكبرى، آنذاك، لإغلاق مدارس البنات. فقد كان ينبغي، كما قيل، «احترام التقاليد».

أثناء تلك الحرب الأولى، ثم بعد خروج السوفيات أثناء حرب طالبان ضد ما سيُسمّى «تحالف الشمال» عقدت الولايات المتحدة اتفاقاً مع طالبان ومرشدهم أسامة بن لادن. وما كان بوسع حركة طالبان، لولا التدخل العسكري المباشر لباكستان، حليف واشنطن الوفيّ، أن تستولي على كابول، وتفرض على الشعب الأفغاني ديكتاتوريتها المريعة. آنذاك لعب بن لادن دور الوسيط الفعّال في تمويل هذه الحرب الأميركية الأولى، ومدِّها بالأسلحة الثقيلة. ولم تكن مخيمات تدريب «المتعصِّبين» التابعة له موضوع إدانة من أي جهة في تلك المرحلة. «الإرهابيون» ـ العرب ـ الذين دُربوا تحت اشراف سي. آي. اي. وباكستان، كان عليهم ألّا يتدخلوا إلّا عندما يخدم تدخلهم دبلوماسية واشنطن: في الجزائر ومصر، للضغط على نظامَيْ البلدين، وتذكيرهما بأن أميركا تملك البدائل الممكنة، في يوغوسلافيا وروسيا، وربما في فرنسا (آنذاك لم تكن الولايات المتحدة، ولا بريطانيا أو ألمانيا، أو السويد تتردد في استقبال مراكز عمليات الإسلام «الإرهابي» على أراضيها). وبلغت الصداقة بين عائلتي بوش وبن لادن درجةً سمحت بتبادل المدائح والتمنيات بينهما، وبعض التحويلات المالية (ألم يساهم بن لادن في تمويل حملات انتخابية للجمهوريين؟).

في وقت لاحق انقلبت الأمور. قد تكون الولايات المتحدة وعدت بن لادن، لقاء الخدمات الجليلة التي قدمها، بحكم السعودية... بمعنى أنه كان موضع ثقة أكبر، ربما، من الأسرة الحاكمة ذاتها. وكانت قناعاته الوهابية الصارمة تمنحه المشروعية الضرورية لتغذية الطموح باستبدال ديكتاتورية خارجة عن النقاء الوهابي ـ في نظره ـ بأخرى جديدة، شابة.

النصر الذي حققته الولايات المتحدة تجاوز آمالها: لم يترك السوفيات افغانستان، وحسب، بل انهار الاتحاد السوفياتي برمته بعد هزيمته تلك.

تضاعفت وتيرة المطامع الأميركية، وباتوا يتطلعون الى آسيا الوسطى كلها. فقد بن لادن فائدته، فتخلت واشنطن عنه، مفضلةً استمرار دعمها لملكيات الخليج. ولعل هذه الخيبة المرَّة كانت في أصل قراره بتوجيه ضربة على أرض الولايات المتحدة ذاتها، ليعودوا بذاكرتهم قليلاً إلى الوراء.

وجاءت عملية 11 أيلول/سبتمبر في توقيت مناسب تماماً لنشر مشروع البنتاغون تجاه آسيا الوسطى، بحيث لا نستطيع أن نمتنع عن طرح التساؤل: ألم تقرر بعض الأجهزة (سي. آي. اي؟ الموساد؟) غض النظر عن العملية، وتركها تمر، إذا لم نقل إنها رتّبتها. ألم تمر عشرون سنة قبل أن يُعرف أن الموساد هي التي وضعت المتفجرات في المعابد اليهودية في البلدان العربية؟ هل يجب أن نستبعد أن تكون خيارات شارون المتطرفة قد صوّرت له امكانية تمرير عملية سحق عسكري متوحش للفلسطينيين ـ على غرار 1948 ـ في ظل سخط الشعب الأميركي وانشغاله؟ ما لم يُحسب جيداً هو حجم الخسائر، «والمفاعيل السلبية» للعملية (لم يعد الشعب الأميركي خارج التهديد، حتى على أرضه)؛ ولكن لماذا يجب أن نستبعد خطأ التقدير في حسابات الأجهزة السرّية؟

تطرح عملية 11 أيلول/سبتمبر، مجدداً، سؤال «الإرهاب»، الذي خرج من حقل التلاعب المحكم على يد الأجهزة الأميركية. سنعود لاحقاً الى هذا السؤال القديم ـ الجديد.

أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية في أفغانستان واضحة. أما نجاح عملية تحقيقها فمسألة أخرى. صعوبات جديدة لا تحصى تتوالد كل يوم. بداية، تحتاج الولايات المتحدة، على المستوى العسكري الصرف الى حلفاء مستعدين للعمل على الأرض: الفيلق الأجنبي الفرنسي، والغوركا الهنود التابعين لبريطانيا وسواهم من الأوروبيين. هل يستطيع هؤلاء أن يقدموا اللحم الحي بعد الدرس الذي تلقاه السوفيات في جبال أفغانستان؟ ألا يمكن لتحالف الشمال، الذي اجتاح البلاد، على الأقل كابول والمدن الرئيسية، أن يتجه نحو خيار استقلالي تجاه القوى الأوروبية، التي فضلت

عليه طالبان في الصراع السابق؟ ألا يمكنه أن يختار «حياداً» جديداً، تماشياً مع التقليد الأفغاني، بين روسيا والولايات المتحدة؟ ألا يستطيع بوتين أن يلعب لعبة توثيق تحالفه مع جمهوريات آسيا الوسطى؟ من الطريف، هنا، أن نشير إلى أن الإعلام المسيطر يسارع إلى الإعلان عن عجز تحالف الشمال عن إدارة البلاد، (كما لو أن إدارة افغانستان السليمة مسألة تقلق الدبلوماسيات الأوروبية)، لأن التوازن الإثني فيه مختل لصالح الطاجيك والأوزبيك. ويفترض هذا الخطاب، المعبِّر عن نصف الحقيقة فقط، أن الطالبان هم الممثلون الأصيلون للباتان. وهذا أمر خاطىء لأن ديكتاتوريتهم البشعة مورست على الباتان وعلى سواهم. في الواقع، يشكل الود الأميركي تجاه طالبان (وخلفه الأوروبيون السائرون على خطاه)، خيار الولايات المتحدة الأنسب لتفادي هزيمة حكم حلفائها في باكستان. لذلك تسعى، محمومة، للبحث عن «طالبان معتدلين»، أي قوة توافق على عدم استخدام كفاءتها في قيادة عمليات «ارهابية» محتملة إلا تحت إشراف وكالة الاستخبارات المركزية.

هناك احتمال ضعيف بأن تنجح واشنطن في قيادة العملية حتى النهاية من دون أن تضحي بباكستان. ومعروف أن القيادة الأميركية اختارت، منذ بعض الوقت، أن تقلب تحالفاتها، وأن تدعم الهند (التي فقدت الدعم السوڤياتي التقليدي) بدل باكستان. وبذلك سيتعزز موقع الهند في مواجهة «خصمها» الصيني. قسم من القيادة الهندية يجذبه هذا التوجه. لكن قسماً كبيراً آخر ـ لا اليسار الشيوعي القوي وحده ـ يبدي حذراً واضحاً، مدركاً ازدواجية واشنطن وخبث سياساتها. فهؤلاء يخشون أن يكون دعم واشنطن للهند كالحبل الذي يحمل المشنوق، وأن الأميركيين سيستمرون في المراهنة على «انفجار» إثني في الهند، عبر تشجيع مطالب المقاطعات الجنوبية. هذه الفئة من الطبقة السياسية الهندية تفضل خيار تقارب ثلاثي روسي ـ هندي ـ صيني: رياح باندونغ مدعوّة للهبوب من جديد.

هناك احتمال ضعيف، أيضاً، بأن تتمكن الولايات المتحدة من تجنّب

وقوع خضّاتٍ عنيفةٍ لدى الملكيات الخليجية الحليفة لها، بخاصةٍ إذا تعرقلت العملية في افغانستان. والواقع أنّ النظام السعودي أصبح مهدداً بصورةٍ جدّية، وليس من المفاجىء أن يصيبه ما أصاب نظام الشاه في ايران. بالطبع ليس مجتمع الجزيرة كالمجتمع الايراني؛ وتظلُّ أشكال ووسائل التغيير، وكذلك محتوى النظام الذي قد يأتي، موضع تساؤل. على أي حال لم يعد في نطاق المستحيل قيام نظام راغبٍ في أخذ مسافةٍ ما تجاه الولايات المتحدة، بل ربّما التخلّص من وجودها العسكري المربك.

صعوبةٌ أخرى بدأت تواجه واشنطن: من يدفع نفقات حرب أفغانستان؟ وسيضاف الى الأكلاف المباشرة، التنازلات المالية التي قدمتها الولايات المتحدة لباكستان، وقد تمتد الى الهند، وروسيا، ودول آسيا الوسطى من أجل إقناعها بالبقاء ضمن التحالف الواسع «المناهض للارهاب». لم تجد واشنطن صعوبة في تدفيع ثمن حرب الخليج للملكيات النفطية في المنطقة، ونفقات حروب يوغوسلافيا للأوروبيين. ولكن من سيدفع من أجل أفغانستان؟ هناك فكرة تقول بأن واشنطن تستطيع أن «تختلس» هذه الأموال من بلدان الخليج التي يمكن الإمساك دائماً بتوظيفاتها الكثيفة في النظام المالي العالمي. «والحرب المالية» التي أعلنها بوش، بذريعة قطع الموارد عن «المجموعات الإرهابية» تأتي في التوقيت المناسب لاحتمال وضع اليد على الودائع العربية في الولايات المتحدة وسواها. إلّا أنّ استخدام هذا السلاح له حدّان. فهو يمكن أن يُرهِبَ هذه الأنظمة وزبائنها من أصحاب المليارات، ويجعلها تقبل بالمشاركة المالية في الحرب على الإرهاب. ولكنه، في المقابل، يكشف هشاشة وضعية هذه الودائع، ويفرض بالتالي، على مدى أبعد، خيارات مختلفة في السياسة الإقتصادية والمالية.

أخيراً وليس آخراً، القضية الفلسطينية. لم تعامل الولايات المتحدة إسرائيل حتّى اليوم إلّا كحليفٍ مفضّل، داعمةً بلا شروط كل مطامعها، أيّاً كانت. لذلك لم يكن لوعود بوش الأب، أثناء حرب الخليج، أي متابعة ملموسة. يبدو أنّه من الأصعب على الولايات المتحدة اليوم أن تخدع

الرأي العام العربي ـ الذي بات يُكنُّ لها حقداً تستحقّه ـ وكذلك الطبقات السياسية المحلية القائدة، التي لا تزال مستعدّةً لقبول ما تفرضه العولمة الإقتصادية الليبرالية. قام بوش الإبن ببعض الخطوات تجاه الفلسطينيين واعترف «لأوّل مرّة» بحقّهم في «دولةٍ». ولكن أيّ دولة؟ وما هي حدودها؟ هل هي حدود 1967، كما يفرض قرار الأمم المتحدة رقم 242، أم تلك التي جرى التفاوض حولها في أوسلو، وعُلّقت بعد أن رفضها شارون نفسه؟ لن يُحكَم على الولايات المتحدة، منذ الآن على أساس ما تُقدّم من وعود ـ تعوّدت على التنكّر لها بلا خجل ـ ولكن على أساس مواقفها العملية.

الفصل السادس

الرأسمالية العجوز والفوضى العالمية الجديدة

هل يمكن تحليل المرحلة الراهنة من تاريخنا باعتبارها فترة (ب) في دورة كوندراتييف الطويلة، وستليها حكماً فترة (أ) من التوسّع المتجدّد؟ من الواضح أنَّ فترة (أ) السابقة، التي قامت على التوازنات الاجتماعية لأنماط التراكم الثلاثة بعد الحرب العالمية الثانية، والتوازنات العالمية التي رافقتها، قد استنفدت نفسها؛ ويُظهر النظام الآن كل عوارض الأزمة البنيوية، أي الفترة (ب) من الدورة الطويلة. ولكنّ ذلك لا يسمح بأن نستخلص تلقائياً بأنّ هذا الانتقال سيليه حكماً مرحلة توسّع جديدة. فقبول ذلك معناه قبول فرضيّة «أبديّة الرأسمالية»، وتجاهل أعراض الشيخوخة الخطيرة البادية عليها.

وتفترض هذه الشيخوخة وقوع النظام في حالة فوضى دائمة تقود إمّا إلى تجاوزه عبر فتح مرحلة انتقال طويل نحو الإشتراكية، أو، في أسوأ الاحتمالات، الى الكارثة وانتحار البشرية. في المقابل، تمنع أطروحة «التحديد المنخفض» في التاريخ التي أتبّناها، والقائمة على استقلالية المناطيق التي تتحكّم بمستويات الحياة الاجتماعية المختلفة، تمنع هذه الأطروحة الاستنتاج بأنّ قوانين تراكم الرأسمال، المحدّدة بالشروط الجديدة

الخاصة بالنظام المعاصر، تفرض نفسها على المجتمعات السياسية في المراكز والأطراف التي ستكتفي بالتكيّف مع مقتضياتها.

ستُتَرجَم الفوضى إذاً تعدّداً في النزاعات التي تحدّد هندستها المتعدّدة الأبعاد مشاهد وسيناريوهات بعدد ما يسمح به الخيال الحرّ. كلّ «المشاريع» الوليدة أو المتقدّمة على طريق التحقّق تجد مكانها في هذا الإطار العام. ويمكن «للمشروع الأوروبي»، في هذه الرؤيا، إمّا أن ينمحي تدريجياً، أو أن يولد من جديد، ويتّخذ أبعاداً سياسية واجتماعيّة جديدة. كما يمكن لمشروع «اشتراكية السوق الصيني» إمّا أن يثبت بقوّةٍ أكبر، ويندرج عندئذٍ في الانتقال الطويل نحو الاشتراكية، أو على العكس يتفتَّت ويزول. (لا بُدَّ في كلتا الحالتين تدقيق الشروط الخاصة بكلّ من الخيارات المحتملة). ويمكن أخيراً أن يستَتِبّ مشروع هيمنة الولايات المتحدة، ويصنع «قرناً واحداً وعشرين أميركيّاً»، كما يتصوّر البعض، أو يتمنّى، وإمّا أن ينهار هذا المشروع برمّته.

وتُترجم الفوضى في بعدها الاجتماعي بأفول الديموقراطية، ضمن أشكالٍ عديدة بحسب المكان والزمان وصعود الإيديولوجيات الثقافوية التي تأسر الشعوب في المأزق والعجز عن مواجهة التحدّيات الفعلية، وأخيراً «بالحق المهدور». يبقى أنّ الشعوب قادرة بدورها على التعامل النشيط مع هذه الأشكال من التراجع الاجتماعي السياسي والثقافي، وأن تبلورَ بدائل تندرج بدورها في الانتقال الطويل لما بعد الرأسمالية.

الرأسمالية المتهالكة

1 ـ ليست الأزمة البنيوية، التي تغرق فيها الرأسمالية من طبيعة «انتقالية»، سيجري تجاوزها بمرحلة توسع معولم جديد. ما نشهده علامات مؤشّرة على «تهالك» الرأسمالية، وبالتالي، ضرورة انتهاج «طريق» الاشتراكية، كضرورة موضوعية للإنسانية برمتها. وأقول انتهاج طريق «انتقال طويل»، لا «بناء» منجزاً لاشتراكية هنا أو هناك.

أول ظواهر التهالك: الآثار البعيدة المدى للثورة العلمية والتقنية الجارية.

إذا كانت هذه الثورة ـ وتحديداً المعلوماتية والأتمتة التي تدفعها ـ تعبر عن نفسها بواقع أن نسبة أعلى من الإنتاج المادي يمكن الحصول عليها بعمل أقل (ولكن أكثر مهارة وتخصصاً)، ورأسمال أقل، في آن، فيجب أن نستنتج، إذاً، أنّ نمط الانتاج الرأسمالي قد استنفد دوره التاريخي؛ لأن الرأسمالية مبنيّة على سيطرة الرأسمال على العمل. بكلام آخر، لم تعد علاقات الإنتاج الرأسمالية تسمح باستمرار تراكم دائم، هو الذي يحدد مهمتها التاريخية. أصبحت هذه العلاقات عقبة أمام استمرار إثراء المجتمعات البشرية. علاقات أخرى، قائمة على إلغاء الملكية الخاصة للرأسمال، باتت ضرورة موضوعية، لا «لتصحيح» خارطة توزيع الدخل (في صالح العمل)، التي تميل الرأسمالية، بذاتها، إلى جعلها أكثر تفاوتاً، بل لتتاح العودة إلى نمو الثروة المادية، الذي غدا مستحيلاً على قاعدة العلاقات الاجتماعية الرأسمالية. معنى ذلك، أن الاشتراكية لم تكن، مرة، على جدول أعمال المقتضيات الموضوعية لتقدم الحضارة، مثلما هي اليوم.

ثاني ظواهر التهالك: لم تعد الامبريالية الجماعية للثلاثية، الفاعلة على مجمل النظام العالمي، تسمح بمتابعة التطور الرأسمالي «التابع» للأطراف.

كانت إمبريالية المراحل التاريخية السابقة من التوسع الرأسمالي العالمي تقوم على دور «نشيط» للمراكز «المصدرة» للرساميل نحو الأطراف. وكان هذا الدور يكيِّف تطورها اللامتناسق بشكل يمكن تسميته، عن حق، بالتابع أو اللامتكافىء. وسمحت هذه «التصديرات»، بدورها، بامتصاص الفائض الناتج عن استغلال العمل المضاعف في الأطراف، بحيث أن الأرباح المستخرجة كانت تفوق تدفق الرساميل المصدَّرة.

لم تعد إمبريالية الثلاثية الجماعية، وبالتخصيص امبريالية «مركز المراكز» (الولايات المتحدة)، تعمل بالطريقة نفسها. فالولايات المتحدة تمتص جزءاً محترماً من الفائض المولَّد في العالم كله، والثلاثية لم تعد مصدّراً مهماً للرساميل نحو الأطراف. والفائض الذي تضخّه، تحت عناوين شتى (بما فيها دين البلدان النامية وبلدان الشرق)، لم يعد الموازن للتوظيفات

الإنتاجية الجديدة التي يموّلها، والسمة الطفيلية لنمط الاشتغال هذا، الذي يشمل كل النظام الامبريالي، هي، بذاتها، علامة شيخوخة تدفع الى مقدمة المسرح التناقض المتصاعد بين المراكز والأطراف، (المسمّى «شمال ـ جنوب»).

يلاقي «انطواء» المراكز على نفسها، «تاركة الأطراف لمصيرها البائس»، ترحيب صنّاع الخطاب الايديولوجي ـ الإعلامي الراهن، بوصفه إثباتاً على أن الامبريالية قد زالت، لأن الشمال قادر على الاستغناء عن الجنوب! تلك مزاعم تكذّبها الوقائع يومياً (لماذا وجود منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، وتدخلات حلف شمالي الأطلسي؟)، وفوق ذلك تتنكر، بذاتها، لجوهر الايديولوجيا البورجوازية الأهلية، التي كانت تعرف كيف تؤكد رسالتها العالمية. أليس التخلي عن هذا الدور، لصالح خطاب ثقافوي جديد، يسمى «ما بعد حداثي»، رمزاً على شيخوخة النظام، الذي لم يعد يجد ما يقترحه على 80% من سكان الأرض؟

2 ـ هذان المؤشران، معاً، يعبّران عن نفسيهما من خلال حلول «التدمير اللاخلاّق» محل «التدمير الخلاّق» في النمط السابق. وهنا أتبنّى التحليل الذي يقترحه بينشتاين[1]: يكون هناك «تدمير خلاّق» (التعبير لشومبيتر) عندما يكون، في نقطة الانطلاق، تسارعٌ في الطلب؛ ولكن إذا تباطأ الطلب، منذ نقطة الإنطلاق، فإن التدمير الذي يحدثه أي تجديد تكنولوجي لا يعود خلاقاً. يمكننا كذلك أن نحلل هذا التحول النوعي في الرأسمالية في الصيغ التي تقترحها آنجي هوغسفلت[2]: العبور من رأسمالية تتوسّع الى رأسمالية تنكمش.

لم يدخل النظام العالمي مرحلة لاإمبريالية، يمكن وصفها بـ«ما بعد إمبريالية». بل، على العكس، هو نظام امبريالي في أقصى توتره (ضخٌّ من

---

(1) جورج بينشتاين، مرجع مذكور.

(2) Ankie Hoogsvelt, Globalisation and post colonial world, Palgrave, 1997.

دون مُوازِن). ويندرج التحليل الذي يقدمه أنطوني نيغري[1] «الأمبراطورية» من دون إمبريالية، أي امبراطورية مقتصرة على الثلاثية وحدها، متجاهلاً باقي العالم، في نطاق التقليد الغربي وخطاب روح العصر الدارج، مع الأسف. وأتمنى بصدق أن يصحّح نيغري هذا الشطط. الاختلاف بين إمبريالية اليوم وإمبريالية الأمس يقع في مكان آخر؛ هو أن السابقة كانت تُعرب بالجمع («الامبرياليّات» المتنازعة)، في حين أن الامبريالية الجديدة جماعية (الثلاثية، ولو تحت راية الهيمنة الأميركية). «نزاعات» الشركاء في الثلاثية تعمل في إطار توتر منخفض، حيث يظل التوتر الأعلى بين الثلاثية وباقي العالم. بهذا يُفسَّر امّحاء المشروع الأوروبي في وجه الهيمنة الأميركية.

الاستنتاج السياسي الأهم الذي استخلصه من هذا التحليل، هو أن الاستمرار في استراتيجيات الرأسمال المعلوم المسيطر يفرض تكثيف التدخل العسكري من قبل الولايات المتحدة والناتو، الذي يعيد انتاج الهيمنة الأميركية ويعزز التحاق أوروبا واليابان بها. أستخلص من هذا التحليل أيضاً، أن هناك احتمالاً ضعيفاً لعودة مرحلة جديدة من التوسع الرأسمالي في نطاق الإمبريالية الجماعية المجدَّدة، رغم إمكانية تصور ذلك «نظرياً» وبناء مشهد متلائم مع موجباته. ويجب على هندسة النزاعات الممكنة، التي سأقترحها لاحقاً، أن تأخذ هذه الخلاصة في الاعتبار.

لا يقتصر التعبير عن تهالك الرأسمالية على مجالات إعادة إنتاج ذاتها اقتصادياً واجتماعياً. فهو يظهر أيضاً في ميادين الممارسة السياسية والخطاب الإيديولوجي. فأفول الديموقراطية، والقضاء على الثقافة المواطنية (حتى البورجوازية منها) لصالح ثقافة الاستعراض ـ في استعارة لتعبير غي دوبور القوي[2] ـ هي أيضاً مؤشرات على تهالك الرأسمالية ونتائج لها.

---

(1) A. Negri et M. Hardt, Empire, Exil éd., Paris 2000.

(2) Guy Debord, La société du spectacle, Champ Libre 1971.

العنصرية على الصعيد العالمي

طورت إمبريالية الثلاثية الجديدة، والهيمنة الأميركية الملازمة لها، مفهومها الخاص عن حكم العالم، على مستوى نظامه الاقتصادي والجيوسياسي، في آن.

إن الفكرة القائلة بأن شؤون العالم لا يمكن تركها لموازين القوى بين الأمم، فقط، وأن البناء التدريجي لعناصر نظام فوق ـ الأمم يفرض نفسه كخيار وحيد لشريعة الغاب، هذه الفكرة، بذاتها طيبة وجديرة بالمساندة. بالمناسبة هذه الفكرة كانت وراء نشوء منظمة الأمم المتحدة، حيث قامت الجمعية العامة ومجلس الأمن على شرعةٍ تمنع اللجوء الى الحرب من أجل حل الخلافات السياسية. ولكن، مباشرة بعد الحرب، استغلت الولايات المتحدة موقعها وميزاتها إما لفرض منظمات خاضعة كلياً لقيادتها (منظمات بريتون وودز)، أو للعمل خارج نطاق منظمة الأمم المتحدة (مشروع مارشال لأوروبا، والنقطة الرابعة الهادفة الى دعم بلدان العالم الثالث المستعدة للاصطفاف في مواقع العداء للاتحاد السوڤياتي). فيما بعد، كان الوزن المتنامي لبلدان العالم الثالث في أساس قيام المؤسسات المتخصصة، التي عملت على تصحيح الاختلالات الأساسية الناجمة عن تاريخ التوسع الرأسمالي. هذه الصفحة قد طويت الآن.

1 ـ منذ سنة 1975، ورداً على ضغط حركة عدم الانحياز آنذاك، بادر الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان الى تكوين «مجموعة السبعة»، التي يكشف تركيبها تماماً عن حقيقة الإمبريالية الجماعية. ويقع تحول «الغات» بعد محادثات الأورغواي، ثم تكوين منظمة التجارة العالمية، في قلب المفهوم الجديد «لحكم» العالم اقتصادياً من جانب الامبريالية الجماعية.

كان مفهوم منظمة التجارة العالمية، منذ البدء، أن تعزز «الميّزات التفاضلية» للرأسمال العابر القوميات، وإضفاء المشروعية عليها. وصيغت حقوق الملكية الصناعية والفكرية بطريقة تُديم احتكارات الشركات عابرة

القوميات، ضمان فائض أرباحها، وخلق حواجز عالية أمام كل محاولة تصنيع مستقلة في الأطراف لا تكتفي منظمة التجارة بدور المنسق للتجارة العالمية، كما يوحي اسمها، بل تتعداه بعيداً. إنها تقترح توحيد القواعد المتعلقة بإدارة الأسواق الداخلية، وقواعد السوق العالمية، والغاء أي تمييز بينها باسم مفهوم أعلى للتبادل الحر ـ الذي لم يكن له مثيل حتى الآن. وما كان من الممكن أن تكون النتيجة إلا إعادة تنظيم الأنماط الانتاجية في مصلحة الأقوياء القصوى ـ أي مصلحة الرأسمال عابر القوميات. تقترح منظمة التجارة العالمية مهمة تنظيم الإنتاج على صعيد عالمي (لا التجارة العالمية وحدها)؛ تنظيمُه لا وفق ما تقتضيه التنمية (أي «اللحاق» ـ النسبي، على الأقل، لدى الأكثر فقراً)، بل وفق مقتضيات رفع أرباح عابرات القوميات الى الحد الأقصى، وهو ما يفرض تأكيد اللاتوازن في البنى الإنتاجية ولا مساواتها. مشروع حكم العالم الاقتصادي من قبل منظمة التجارة العالمية، هو مشروع في غاية الرجعية، بالمعنى الكامل للكلمة: أي العودة إلى أشكال سابقة من تقسيم العمل العالمي. لهذا السبب، أعتقد أن منظمة التجارة العالمية هي، فعلياً، بمثابة وزارة المستعمرات الجديدة لدى «مجموعة السبعة» (الإمبريالية الجماعية). لأن هذه المؤسسة تقوم بالمهمة نفسها تجاه بلدان الأطراف مجتمعة: منع المستعمرات من أن تصبح منافسة، من خلال رفض حقها بضبط نشاطات رأسمال المراكز العامل على أرض دولها.

إن المنطق الذي يقود الرأسمالية القائمة فعلياً هو منطق الحماية المنهجية لاحتكارات الأقوياء. وخطاب الاقتصاد المبتذل (نظرية الرأسمالية المتخيّلة) المتعلق «بفضائل» التجارة الحرة ليس إلا خطاب دعاية، بالمعنى الحرفي، أي خطاب كاذب. أنا من بين الذين لا يحدّدون الرأسمالية «بالسوق»، كما يزعم الابتذال المشارُ له، بل بالسلطة القائمة وراء السوق.

وتتنوع الوسائل التي تستخدمها هذه السلطات «وراء ـ السوق» الى الحد الذي يسمح به الاستخدام الحر للخيال. فحق الملكية الفكرية، مثلاً، يمكن

أن يسمح لإحدى الشركات (عابرة القوميات، بالتأكيد) بامتلاك إحدى المعارف الفلاحية المتداولة و«غير المحميّة» (كميزات إحدى فصائل الأرزّ، على سبيل المثال)، وأن يُفرض احتكار الاتّجار بها، أو ببذورها، لهذه الشركة وحدها، حتى على الفلاحين الذين يزرعون هذه الفصيلة منذ قرون. سيكون على الهنود أن يشتروا بذور أرزّهم، بسمتي المعروف، من شركة أميركية!! هذه الحالة، وغيرها من الحالات التي درسها فاندانا شيفا[1]، تكشف أحد وجوه «المقرِّرين» الاقتصاديين الكبار في العالم المعاصر. وهو وجه لا يختلف كثيراً عن وجوه زعماء المافيا في ممارستهم للتجارة الإلزامية. إنه تشابه في الطبيعة، أحيل القارىء، في موضوعه، الى أعمال كارلو ڤرتشلّون[2].

وتقدم فضيحة شركات الصيدلة، التي تريد التمتع بالدخول الحر والحصري الى السوق العالمية، مانعة إنتاج أدوية أرخص على بلدان الجنوب، مثالاً ساطعاً على هذه العنصرية العالمية: وحدها شعوب البلدان الغنية لها حق الحصول على علاج فعال في حين يمنع حق الحياة، ببساطة، عن شعوب الجنوب. بالطريقة ذاتها، يلغي مشروع منظمة التجارة العالمية بشأن «تحرير» الزراعة سياسات الأمن الغذائي لبلدان الجنوب، ويلقي مئات الملايين من فلاحيها في أشداق البؤس، دافعاً إياهم الى ضواحي المدن الفقيرة، دون أمل الحصول على عمل أو الاندماج في نشاط اقتصادي[3].

ذلك هو المنطق، الذي نطالعه مجدداً في مشروع منظمة التجارة العالمية حول «قانون عالمي للأعمال» (International business law)، من شأنه أن يتقدم على كل أبعاد القانون الوطني والعالمي الأخرى. ومن نفس المنطلق

---

(1) Vandana Shiva, Ethique et agro-industrie, Harmattan 1996.

(2) Carlo Vercellone, La mafia comme expression endogène de l'accumulation du capital, Matisse, Univ. Paris I, 2001.

(3) Marcel Mazoyer et Laurence Rondart, Histoire des agricultures du monde, Seuil 1997.

خرج الى الوجود المشروع ـ الفضيحة الذي أعدته سرّاً منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (البلدان الرأسمالية المتقدمة).

وظيفة المؤسسات الدولية الأخرى هي، ببساطة، إراحة الاستراتيجيات التي يرسمها القادة السياسيون لمنظمة التجارة العالمية. تلك هي حال البنك الدولي، مضخَّة «الأفكار المدرَّعة»، المكلَّف برسم خطط التنمية، وهو ليس سوى نوع من وزارة الدعاية، لدى مجموعة السبعة، المسؤولة عن صياغة الخطب. في حين أن القرارات الاقتصادية الهامة تؤخذ في منظمة التجارة العالمية، وتوكل القيادة السياسية والعسكرية لحلف شمالي الأطلسي. صندوق النقد الدولي، أهمُّ من ذلك. لكنه ليس بأهمية ما يقال عنه عادة. فنظراً لأنه تم الاتفاق على مبدأ التبادلات المرنة للعملات، وأنّ إدارة العلاقات بين العملات الرئيسية (الدولار، الأورو، الين) تخرج من صلاحياته، لا تعدو هذه المؤسسة أن تكون نوعاً من السلطة النقدية الاستعمارية، تدير شؤونها الامبريالية الجماعية للثلاثية.

2 ـ عندما أشرت هنا الى حلف شمالي الأطلسي، فإنني أدخلت، دفعة واحدة، البعد الآخر لإدارة العالم الجديدة.

لم تستطع الرأسمالية أن تستغني، في أي لحظة من تاريخها، عن نشاط الدولة، كما لم تستغن الرأسمالية العالمية عن الوسائل السياسية والعسكرية التي تحوزها المراكز الامبريالية. على هذا المستوى لا تشكل مرحلتنا استثناءً.

النخبة القائدة في الولايات المتحدة تدرك، بعيداً عن الإيمان بفضيلة «يد السوق الخفية» وحدها، بأن هذه اليد تحتاج إلى سند القوة العسكرية و«يدها الظاهرة». أذكّر هنا بالاستشهاد الرائع الذي أشرت إليه سابقاً: «ذلك ما يحتاجه العالم: لن تتقدم العولمة إلا إذا تصرّفت الولايات المتحدة بالقدرة العليا التي اكتسبتها كقوة عظمى» (ملفت هنا استخدام «العليا». في اللغة الانكليزية لا يستخدم هذا النعت إلا للّه). أما سبب استعراض القوة هذا فيُفسر بالآتي: «لا تستطيع يد السوق الخفية أن تعمل أبداً من دون القبضة

الظاهرة. لا يزدهر ماك دونالد من دون ماك دونل دوغلاس، الذي بنى طائرة إف 15. القبضة الخفية، التي تضمن عالماً آمناً لتكنولوجيا وادي سيليكون، تُدعى جيش الولايات المتحدة، وطيرانها، وبحريّتها، ومشاة البحرية». ليس هذا الكلام لكاتب تحريضي ساخر. إنه كلام توماس فريدمان، مستشار مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية السابقة.

نحن هنا بعيدون جداً عن الخطابات المسكِّنة التي يغدقها اقتصاديّو الموضة، بشأن السوق المضبّطة ذاتياً، ضامنة السلام. ويحظى بالتقدير، مروراً، اختيار أرباح ماكدونالد، كمعيار لتقدم الحضارة الإنسانية، في النص الذي أوردناه. علماً أن بوش الإبن تحدث، بعد ذلك، عن وسط نيويورك المالي والبنتاغون، كرمزين من رموز «الحضارة»! وأهم من ذلك أن نلاحظ أن القيادة الأميركية تعرف جيداً أن الاقتصاد سياسة، وأن موازين القوى ـ العسكرية ضمناً ـ هي التي تحكم الأسواق. فيقولون: لن يكون هناك «سوق عالمية» من دون امبراطورية عسكرية أميركية. والمقال الذي أوردنا فقرة منه ليس إلا واحد من مئات مشابهة. وإذا كانت هذه الصراحة الفجّة ممكنة هناك، فذلك لأن وسائل الإعلام مضبوطة كفاية لكي تُبعد الأهداف الاستراتيجية للسلطة عن مجال النقاش، فحقل التعبير الحر، حتى الانفلات الفوضوي، لا يفتح إلا لما يتناول خصومات الطبقة السياسية الداخلية، وأشخاصها. لا وجود هناك لقوة سياسية قادرة على تعبئة الرأي العام بصورة صحيحة، في مواجهة التلاعب.

أعجب من ذلك صمت السلطات الأوروبية، وبعض الآخرين، الذين يزعمون أنهم لا يقرأون صحف ما وراء المحيط. وفي الوقت نفسه يمنعون على مناقضيهم إثارة وجود استراتيجية شاملة لدى واشنطن. فتارة يتهمونهم بتغذية رؤيا «تآمرية» للتاريخ، وطوراً بأنهم يتصرفون كقرّاء الغيب، ويرون وراء كل شيء ظلال «الشيطان الأكبر».

الوسيلة الرئيسية التي اختارتها واشنطن في خدمة استراتيجيتها هي حلف شمالي الأطلسي. وهو ما يفسّر بقاءه بعد انهيار خصمه الذي نشأ الحلف

لمواجهته. يتحدّث الناتو اليوم باسم «المجموعة الدولية»، معبّراً بذلك عن احتقاره للمبدأ الديموقراطي الذي يحكم هذه المجموعة عبر قنوات الأمم المتحدة. وفي السجالات الأميركية بشأن الاستراتيجية الشاملة هذه لا يجري الحديث إلّا نادراً عن حقوق الإنسان أو الديموقراطية. فهي لا تُستَذْكَر إلّا عندما تكون مفيدة لتحقيق الاستراتيجية المشار اليها. من هنا السخرية الفاضحة، والاستخدام المنهجي لقاعدة «المكيالين ـ المقياسين».

قدّمت حرب كوسوفو للرئيس كلنتون فرصة ليعلن مبادىء النظام السياسي الجديد، الذي رسم خطوطه بوش الأب في مناسبة حرب الخليج. انقلاب مزدوج: إحلال حلف شمالي الأطلسي محل الأمم المتحدة كمؤسسة لإدارة السياسة العالمية، وتأكيد الدور القيادي للولايات المتحدة، الذي يعطيها حق التقرير في نهاية المطاف. قامت حرب كوسوفو، من هذه الزاوية، بمهمات حاسمة، كما يشهد على ذلك استلام الدول الأوروبية للرؤى الأميركية المتعلّقة «بالمبدأ الاستراتيجي الجديد» الذي أقرّه الناتو مباشرة بعد «الانتصار» في يوغوسلافيا بين 23 ـ 25 نيسان/ أفريل 1999. وفق هذا المبدأ الجديد اتّسعت مهمات الناتو لتشمل كل آسيا وأفريقيا (واحتفظت الولايات المتحدة لنفسها وحدها بحق التدخل في القارة الأميركية، استمراراً لعقيدة مونرو)، ما يعني الإعلان أن الناتو لم يعد حلفاً دفاعياً، بل أداة الولايات المتحدة الهجومية. في الوقت نفسه أُعيد تحديد هذه المهمات في تعابير غامضة تتضمَّن «تهديدات جديدة» (الجريمة الدولية، «الإرهاب»، التسلّح الخطير خارج بلدان الناتو...) ما يعني عمليّاً تبرير كل عدوان مفيد للولايات المتحدة، تقريباً. ولم يُحجم كلنتون عن الكلام عن «دول دنيئة» يجب ضربها على سبيل «الوقاية»، من دون أن يحدّد من وماذا يقصد بهذا التعبير. فوق ذلك تحرّر الناتو من إلزامية العمل بتفويض من الأمم المتحدة، التي باتت تُعامَل باحتقار يساوي الاحتقار الذي تعاملت به الدول الفاشية مع عصبة الأمم (تماثل التعابير المستخدمة في هذا الصدد مذهل تماماً). اليوم تتابع الولايات المتحدة، مستغلّة أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001،

استراتيجيتها التوسّعية وعسكرة النظام العالمي المسمّى «ليبراليّاً»، عبر التجييش حول ذريعة «الإرهاب».

3 ـ إنّ الالتحاق بهذه الاستراتيجية الأميركية يؤدي الى عواقب خطيرة، فمنظمة الأمم المتحدة هي في طور تلقّي مصير عصبة الأمم. ورغم أنّ المجتمع الأميركي ليس كألمانيا النازية فإنّ قادة واشنطن رفعوا، مثل قادة برلين آنذاك، مبدأ القوة الى مرتبة المبدأ الأعلى. والخطاب المسيطر يُحلّ محلّ القانون الدولي مبدأ طريفاً هو «واجب التدخّل»، الذي يذكّر مع الأسف «بالمهمة التمدينية» لإمبريالية القرن التاسع عشر. سأعود فيما بعد إلى مسائل القانون الدولي المطروحة هنا.

إنّ «العولمة» التي تُقدَّم دائماً كضرورة يفرضها التقدّم الاقتصادي والتحولات الإيجابية في المجتمع، ليست في الواقع إلّا استراتيجية هيمنة تهدف الولايات المتحدة من خلالها إلى ضمان التحكّم بالإدارة الاقتصادية للعالم، من خلال مؤسسات عالمية شكلاً ولكنها مُدارة في الواقع من قبل الشركات عابرة القوميّات (ومعظمها أميركي) والحكومة الأميركية، من جهة، وعلى الإدارة السياسية والعسكرية للعالم من خلال حلف شمالي الأطلسي. يعترف كيسنجر بهذا بكل هدوء عندما يُعلن أنّ العولمة هي مرادف للهيمنة الأميركية («Globalisation is only another word for U.S. domination»).

لا يُفسَّر الالتحاق الأوروبي إلّا بالوعي الحاد لدى خدم الرأسمال المسيطر في الثلاثية بوحدة مصالحهم الأساسية. وهذا هو المعنى الذي اعطيته لتعبير «الإمبريالية الجماعية للثلاثية». في هذا الإطار طوّرت القوى المسيطرة رؤيا محكمة لمجمل مشروعها الذي يُوصف بـ«الحكم الشامل». ويقوم هذا الحكم على دعامتين: تتكفّل منظمة التجارة العالمية بتحويل إدارة الاقتصاد العالمي لعابرات القوميات مباشرةً. وهذه الإدارة لا علاقة لها بالخطابات التي تُقال عنها والولايات المتحدة أقلّ قناعة من حلفائها الأوروبيين بفضائل المنافسة «واللّعب الحرّ»، الذي ينتهكونه بلا تردّد كلّما اقتضت مصالحهم ذلك. في المقابل تعرف واشنطن أنّ الولايات المتحدة لا

تستطيع، من دون هيمنتها العسكرية، أن تفرض على العالم تمويل عجزها الإدّخاري، وهو شرط التثبيت المصطنع لوضعها الاقتصادي. الدعامة الثانية لهذه الإدارة تتمثّل ببساطة بجعل الناتو بديلاً عن أي شكل آخر من التعبير السياسي والعسكري «للمجموعة الدولية». فلا الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا مجلس الأمن، ولا المنظمات الإقليمية، ولا حتّى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (نادي الأغنياء)، ولا الاتحاد الأوروبي (الذي يعرف الأميركيون أنه غير موجود)، ليس لكلّ هؤلاء كلامٌ ذي شأن في تحقيق المقتضيات السياسية والعسكرية لهذا الحكم. في آسيا وأفريقيا كلّها يُنعَت كلام الأمين العام للناتو بالعاهر، عندما يتحدث باسم «المجموعة الدولية». على عكس ذلك يقبله اليسار الأكثري، الأوروبي، ويشرب كالحليب الصباحي الخطابات التافهة عن الديموقراطية وحقوق الشعوب التي تلازم كل مبادرات واشنطن العدوانية. تكفيهم ورقة التين.

يسمح تحقيق حكم العالم من جانب الثلاثية الإمبريالية مجتمعة بتأكيد دور الخدمات الأميركية الضرورية لاستمرار التحالف، بالتلازم مع تسريع امّحاء المشروع الأوروبي. لكنّ مشروع الامبريالية الجماعية، وهو مشروع عنصرية عالمية لن يجنّب العالم تكاثر انتفاضات الضحايا، وحروب التدخّل.

امّحاء المشروع الأوروبي

1 ـ يعود التحاق الحكومات الأوروبية (يساراً ويميناً) بالنيوليبرالية، منذ بداية المشروع في الثمانينيات، الى أسباب داخلية، هي انقلاب موازين القوى، داخل المجتمعات الأوروبية، في صالح الرأسمال المسيطر.

وهذا الالتحاق حقيقة واقعة، أيّاً كانت الظروف السياسية المحلية، والبرامج الانتخابية ـ التي تلتزم الصمت حول الأساسي في لحظة الخيارات الحاسمة هذه. ولا أعتقد أنّه يمكن تفسير ذلك إلّا بكونه تعبيراً عن انضمام

القوى السياسية المسيطرة في أوروبا الى منطق الإمبريالية الجماعية التي كان الرأسمال عابر القوميات في البلدان الأوروبية قد التحق بها منذ وقت طويل.

وسيتّسع المنطق الخاص بالنظام بسرعة وصلابة، بغضّ النظر عمّا إذا كانت الطبقات السياسية التي اتخذت هذا الخيار كانت واعيةً به أو غير واعية. وليس مستحيلاً أن تكون حكومات بلدان الثلاثية قد قصّرت، عندما انتظمت تحت راية النيوليبرالية خلال سنوات 1980، في توقّع الصعوبات المتزايدة التي ستصطدم بها عند تحقيق هذا المشروع، إن على المستويات الداخلية الخاصة بكلّ أمّةٍ، أو على مستوى إدارة العولمة الليبرالية الجديدة. ولم يكن الاقتصاديون التقليديون مجهّزين لإفهامهم أسباب استحالة تحقيق طوباوية الرأسمالية البسيطة والرائعة: كلّ أبعاد الواقع الإنساني ـ الاجتماعي والعالمي ـ ترتضي الخضوع للمنطق الحصري لمتطلّبات الربح الأقصى للرساميل العابرة القوميات.

سيتسبّب تحقيق المشروع بركود اقتصادي طويل، أصبح عصيّاً ـ رغم النجاح الظاهري لسنوات كلنتون في الولايات المتحدة ـ في حين كان الفشل الاجتماعي الناتج عنه سبباً في تآكل مشروعية السلطات السياسية، بخاصة في الأطراف الأكثر تعرّضاً. بدورها، ستجعل زعزعة سلطات الدولة أداء النظام الاقتصادي غير فعّال، حتى لو كان ليبراليّاً. من دون دولة لا وجود لاقتصادٍ قابل للحياة، بالرغم عن الخطاب الليبرالي العاجز عن فهم الأسباب.

إنّ ضرورة الانتقال الى عسكرة الإدارة الاقتصادية الليبرالية المعولمة قد فرضت نفسها سريعاً، قبل أحداث 11 أيلول/سپتمبر 2001. تشهد على ذلك سلسلة الحروب في عقد التسعينيات. وكان التحاق الدول الأوروبية بالليبرالية المعولمة ـ كتعبير عن وحدة مصالح الرأسمال المسيطر ـ يفترض بالضرورة اصطفافهم تحت المظلّة السياسية والعسكرية الأميركية. لأنّ ممارسة هيمنة الولايات المتحدة هي التي تضمن هيمنة الثلاثية على النظام

العالمي برمّته. وفجأة تفقد خطابات الساسة الأوروبيين، في شأن القوة الاقتصادية الأوروبية، كلّ أثر حقيقي. فعلى أرضية النزاعات التجارية الصرف ومن دون مشروع خاص، تخسر أوروبا معركتها سلفاً. في واشنطن يعرفون هذا جيّداً.

ولا يعني التحاق الدول الأوروبية إلّا محو المشروع الأوروبي، وذوبانه المزدوج: اقتصادياً، حيث تتلاشى ميّزات الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في العولمة الاقتصادية، وسياسياً، حيث تُلغى الاستقلالية السياسية والعسكرية الأوروبية خلف الناتو. لا يوجد مشروع أوروبي في الساعة الراهنة. لقد استُبدل بمشروع أطلسي شمالي تحت قيادة أميركية. بالمناسبة هذا المشروع الذي كان قد اقترحه مفوّض أوروبي هو ليون بريتان، وأثار استنكاراً عارماً آنذاك، على الأقل في فرنسا، هو الوحيد الذي يتحقق اليوم.

2 ـ لا بُدَّ أن يُقلق إمّحاء المشروع الأوروبي في صالح عودةٍ للأطلسية التي تختال وراءها الهيمنة الأميركية بعض قطاعات الرأي العام، وشرائح الطبقات السياسية الأوروبية، في فرنسا بشكل خاص. فقد كانت أطروحات البناء الأوروبي متلازمةً مع تصوّرات الثروة، والقوة، والاستقلال إلى درجةٍ يصعب معها ابتلاع القول الخادع: الحماية «العسكرية» الأميركية ضرورية اليوم أكثر من الأمس.

كان يُقال بأنّ حلف شمالي الأطلسي تأسس سنة 1949 ليضمن الدفاع عن أوروبا الغربية ضد عدوان محتمل من الاتحاد السوفياتي. لن أعالج هنا مسائل تاريخية من نوع: هل كان هذا التهديد حقيقياً أو لا (أعتقد أنّ هذا التهديد لم يكن موجوداً، والاتحاد السوفياتي لم يتصوّر قط التقدم خارج حدود «اتفاق يالطا»)؟ وبالتالي هل كان تأسيس الناتو ضرورة لا غنى عنها أو ذريعةً للولايات المتحدة كي تبسط هيمنتها السياسية على كامل العالم الرأسمالي، مكمّلة تفوّقها الاقتصادي الذي ثُبُتَ بعد الحرب مباشرةً؟ (من جهتي أؤكّد أنّ هدف الناتو الوحيد آنذاك كان وضع اليد على أوروبا). غياب الاتحاد السوفياتي عن المسرح أزال معه التهديد المشار إليه.

أنا لا أعترض على حق الأوروبيين في ضمان دفاعهم الخاص، فهذا الحق مشروع في الحالة الراهنة من تطور الحضارة الإنسانية. وللدول الأوروبية، فردياً وجماعياً الحق بتشكيل قوى مسلّحة قادرةٍ على مقاومة أيّ معتدٍ، وردعه، مثلها مثل كلّ أمم الأرض. وحتّى إذا لم يكن هناك أيّ تهديد، كما هو واقع الأشياء اليوم، يظلّ هذا الحق قائماً. إلّا أنّ الناتو لا يشكّل وسيلة للإجابة الصحيحة على هذا السؤال، لأنه ليس تحالفاً بين متساوين. فهو يضع الحلفاء الأوروبيين، حكماً، في موقع التابع المرغم على الالتحاق بالأهداف الخاصة بالولايات المتحدة. كان ديغول السياسي الأوروبي البارز الوحيد في مرحلة ما بعد الحرب الذي فهم العيب القاتل في هذه المنظمة. ويبرهن تاريخ العقد الأخير، من حرب الخليج الى حرب أفغانستان، بأنّ الناتو لا يتحرك إلّا في خدمة أهداف واشنطن. إنّه لا يتدخّل إلّا إذا قررت الولايات المتحدة ذلك، ولا يستطيع أن يكون إلّا أداة مشروع الهيمنة العالمية للولايات المتحدة.

بُنيت القدرة العسكرية للولايات المتحدة تدريجياً منذ سنة 1945، وغطّت كامل الأرض التي قُطّعت إلى أقاليم متناسقة مع النظام المدمّج «للقيادة العسكرية الأميركية». كانت هذه الهيمنة مضطرّة، حتى سنة 1990، لقبول التعايش السلمي الذي فرضته القوة العسكرية السوفياتية. لم يعد الأمر كذلك ولا يسعني هنا إلّا أن أُحيل القارىء إلى كتابات سابقة لي في هذه المسألة، والتناقض الذي رسمته بين الوجهة العالمية لاستراتيجية الولايات المتحدة العسكرية، وبين الاستراتيجية الدفاعية للاتحاد السوفياتي[1].

في مواجهة هذه الحقائق الساطعة يقدّم المدافعون عن «واقع المشروع الأوروبي» حججاً ظرفيّة تتلاءم مع مستمعي اللحظة. يُعاد الاعتبار مثلاً إلى بعض التحليلات ذات الظاهر الإيديولوجي، مثل القول بأنّ حلف شمالي الأطلسي هو تجمع من الأمم الديموقراطية، لا بل الأمم الديموقراطية

(1) سمير أمين الجيوسياسة في منطقة المتوسط/ الخليج.

الصلبة الوحيدة (ولا يمكن أن يُضاف الى هذه اللائحة إلّا أشباه الأعضاء في الناتو: إسرائيل، استراليا، نيوزيلاندا). إذاً هناك حاجـة لهذه المنظمة. ولكن، لأجل ماذا؟ لا أحد يجرؤ على الاعتراف: ضد الخصم الجديد الذي حلّ محلّ الشيوعية، أي «وطنية بلدان الجنوب». الاعتراف بهذا معناه القبول بكون أوروبا تنخرط في منطق الإمبريالية الجماعية الجديدة. يجري التكتّم إذاً بشأن الوظائف الفعلية للناتو، وهي أن يُفرض على شعوب الجنوب ـ عبر التهديد العسكري الدائم ـ القبول بديكتاتورية الرأسمال العابر القوميّات. أحياناً تُستَحضر مهمّةٌ بعيدة في الخيال ولكنها فائقة النبل: الدفاع عن الديموقراطية، وحقوق الشعوب، أو الواجـبات «الإنسانية». لقد بلغت المهزلة مستوىً بات معه من المستحيل أن تُؤخذ هذه الحجة على محمل الجدّ. ستستحضر إذاً فائدة أخرى للحلف (أو للقوات المسلحة الأميركية): استئصال «الإرهاب». ينزل ابن لادن هنا كما لو كان الموقع معدّاً له. تسمح «مسألة الإرهاب» بالمرور الصامت على الأهداف الفعلية للتدخل الأميركي في آسيا الوسطى.

في الظرف الراهن أتاحت «الجبهة الموحّدة ضد الإرهاب» تجنيداً غربياً لا مثيل له حول مقولاتٍ مطّاطةٍ، ومريبة مثل «تقاسم القيم نفسها». بل سُمع كلامٌ من نوع «كلّنا أميركيون». كان يمكن لهذا الإعلان أن يثير الاحترام لو أنّه كان لدى مطلقيه شجاعة القول ـ بعد مجازر صبرا وشاتيلا ـ «كلّنا فلسطينيون»، وأن يلتزموا بعملٍ حازم ضد إسرائيل. من دون هذا، لا يُقرأ هذا الإعلان ـ من جانب الرأي العام الأفرو ـ آسيوي ـ إلّا كتعبير إضافي عن التضامن العنصري لدى «القوقازيين»، إذا استخدمنا تعبير النخبة الأميركية القائدة الذي يشير الى الآريين واليهود (!!!) فوق ذلك، يحق للمرء أن يقول لا، لا أشاطر قيم السيّد بوش ولا أعتبره ديموقراطياً حتى، بل مكارثياً مكشوفاً. يدخل التلاعب بمقولات التضامن هذا، في الشروط المعروفة، في تناغم تامّ مع أهداف استراتيجية «صراع الحضارات»، التي أطلقتها النخبة الرجعية في واشنطن. فالغاية تأكيد «وحدة» المجتمعات

«الغربية»، التي تتقاسم شعوبها «الإجماع الديموقراطي» نفسه، وجعلها تقبل بالسيطرة النيوليبرالية، في الداخل، والعدوان على شعوب العالم الثالث، في الخارج.

سلسلة أخرى من الحجج تعطي أولوية التركيز على جهود أوروبا من أجل التحرر من الوصاية الأميركية. وتزعم هذه الحجج، الموجهة إلى شرائح من الرأي العام، أقل ميلاً لتقبُل مدائح النموذج الأميركي، أن العملة الموحدة، وقرار تشكيل قوة عسكرية أوروبية مندمجة يتيحان للبناء الأوروبي، كما هو قائم، بأن يستجيب سلفاً لرغباتهم.

بالنسبة للعملة الأوروبية، لا تقول هذه الحجة كلمة واحدة بشأن حقيقة أن النقد لا يكون أداة فعالة إلا إذا وجد من يستخدمه. ليست الشركات الأميركية عابرة القارات وحدها التي تقف وراء الدولار، بل الحكومة الأميركية كذلك. قد تكون الشركات الأوروبية عابرة القارات خلف اليورو، ولكن لا وجود لحكومة. وفي نظامه الداخلي ذاته، لا يُلزَم تجمع أصحاب البنوك في فرانكفورت بأية مسؤولية رسمية تجاه السلطات السياسية، الوطنية والأوروبية، بل تجاه «السوق» وحدها، أي الشركات. وإذا ما اكتشفت أوروبا عبثية الخيار الذي سلكته في ماستريخت، في هذا الجانب، فإلى أي سلطة سياسية ستوكل إدارة اليورو؟

قضية القوة العسكرية الأوروبية هي من نفس الطبيعة. لقد أراد بعض المعلّقين السياسيّين، عبر وقفات مسرحية تتصنَّع الخبث والذكاء ـ من دون أساس ـ أن يقنعوا الناس ـ دون خجل من السخرية ـ بأن أوروبا تستطيع استخدام القوة العسكرية الأميركية، كقوة مرتزقة في خدمتها. هذا الخطاب، الذي يدغدغ غرور الأوروبيين، ربما، لا علاقة له بالواقع. القوة العسكرية الأميركية لا تخدم إلا هيمنة واشنطن، ولا تطيع إلا هذا المنطق، حصراً. وعندما اضطر هؤلاء للاعتراف بالخطأ، بادروا الى حجة جديدة، مفادها، أن أوروبا قررت أن يكون لديها قوة تدخل مندمجة، هي في طور التكون، الآن. إن تشكيل قوة تدخل جدية لا يطرح أي مشكلة تقنية، بالنسبة للدول

الأوروبية ذات التقاليد (العسكرية) الراسخة. بل أذهب الى القول أن أياماً معدودة تكفي لحل هذه المسألة. ولكن من يتكفل بالقيادة السياسية لهذه القوة؟ من يقرر تدخلها؟ من يحدد أهدافها السياسية؟ أي زعيم أوروبي؟ هل القمة الأوروبية على مستوى أن تعبر عن شيء آخر، سوى ما عبّرت عنه منذ ولادتها: تسجيل الاختلافات الأوروبية الداخلية؟ أو القاسم المشترك الذي يمثله الالتحاق بواشنطن؟

من دون وجود دولة أوروبية لن تنوجد عملة، ولا قوة عسكرية أوروبيّتان، جديرتان بأسمائهما. وذوبان المشروع الأوروبي المزدوج، في العولمة الاقتصادية، وفي المشروع السياسي والعسكري الأميركي، الناتج عن غياب دولة أوروبية، يثبّت ديمومة هيمنة الولايات المتحدة.

3 ـ نتائج هذه الخيارات كارثية على جميع المستويات. فهي تنزع كل مشروعية عن الخطابات السائدة حول الديموقراطية وحقوق الشعوب، وتضع حداً لأوهام «الاستقلالية الأوروبية»، وترغم الاتحاد الأوروبي على التحاق جديد، أقسى من ذلك الذي فُرض عليه في الماضي، بحجة «الحرب الباردة».

كان الخيار الوحيد الصالح لأوروبا هو أن يندرج بناؤها في أفق عالم متعدد الأقطاب. وكان يمكن لهامش الاستقلالية الذي يحدد هذا الخيار أن يسمح بإبداع مشروعٍ مجتمعي مقبول، اجتماعياً، وفق أفضل التقاليد الإنسانية الأوروبية. ويفترض هذا الخيار الاعتراف بهامش الاستقلالية نفسه لروسيا، والصين، ولكل مناطق العالم الثالث. كما يفترض طي صفحة حلف شمالي الأطلسي نهائياً، في صالح مفهوم دفاعي أوروبي تندمج قواه بالتناغم مع وتيرة تقدم البناء السياسي ذاته. من جهة أخرى يفرض هذا الخيار أنماطاً من التضبيط الملائم، على المستوى الأوروبي وعلى نطاق النظام العالمي، تحل محل الصيغ السائدة، من بريتون وودز، الى منظمة التجارة العالمية، إلى الاتفاق المتعدد الجهات على التوظيف (AMI)[1].

---

(1) Accord Multilateral sur l'Investissement.

عندما اختارت أوروبا العولمة الليبرالية فإنها تخلت عن استخدام طاقتها التنافسية الاقتصادية، ووضعت نفسها تحت راية مطامع واشنطن. ويكشف خيار الدول الأوروبية هذا هشاشة المشروع الأوروبي نفسه، وأنَّ هذا المشروع لا يحظى إلا بأولوية تابعة في سُلَّم الرؤى السياسية السائدة.

في الواقع لا يزال الخيار الأساسي لبريطانيا، منذ سنة 1945، أن تعوِّض خسارة دورها الأمبراطوري من خلال ممارسته بالوكالة عبر الولايات المتحدة. أما خيار ألمانيا، التي تخلت عن الحلم النازي المجنون بغزو العالم، فيتمثل بتقليص طموحها إلى مستوى وسائلها؛ أي إعادة تشكيل منطقة نفوذها التقليدية في أوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية، تحت ظلال استراتيجية الهيمنة العالمية الأميركية. ولأسباب مماثلة تقريباً، وضعت اليابان ـ في وجه الصين، وحتى، كوريا ـ مطامحها التوسعية تحت راية الخيار الأميركي نفسه.

هل يمكن إنقاذ المشروع الأوروبي من هذه الضائقة؟ الجواب المبدئي الذي أقدمه لا يتوافق مع جواب «الاورو ـ متفائلين»، الذين يريدون أن يقنعوا أنفسهم، ببساطة، بأن سلسلة من المعجزات ستسمح لأوروبا بالتقدم، ولا مع المتشائمين بأوروبا، الذين لا يثير نقدُهم ـ الصحيح بذاته ـ إلا حنيناً للعودة إلى الماضي القومي (الدول القومية). إجابتي تنبع من موقف أورو ـ نقدي جذري، يعترف بحاجة الدول الأوروبية الى مأسسة بنائها الإقليمي لمواجهة تحديات المستقبل (مثل باقي الأقاليم في العالم)، ويدرك، في الوقت نفسه، أن المشروع الأوروبي، في صيغته الحاضرة، لا يستجيب لهذه الحاجة. فهو يحمل دائماً آثار ولادته من فكرة أميركية، معادية للشيوعية، إنزجّت فيها قوى محافظة، لتطلب الغفران على موقفها الملتبس من المحتل النازي والدولة الفاشية المحلية. يجب إعادة الانطلاق من مفاوضات تطال البعد المجتمعي المقترح على الشعوب المعنيّة، وتحدد، في مضمونه الاجتماعي، عناوين تسوية تاريخية جديدة بين الرأسمال والعمل. إعادة الانطلاق من مفاوضات تتناول مأسسة إدارةٍ ديموقراطية

وفعّالة لمراحل المصالحة بين الحقائق القومية والأولويات الأوروبية الشاملة. لأن التنوع الحتمي لتطور النضالات السياسية والاجتماعية سيؤدي بالضرورة الى اللامساواة في الاختراقات الممكنة. لا يجوز أن تكون المؤسسة الأوروبية ملزمة بالسير على خطى الأبطأ، مانحة الأفضلية للجمود في وجه الولايات المتحدة، التي تحتكر الآن امتياز المبادرة. لا أعتقد أن هذا أصبح مستحيلاً أو متأخراً، كما يزعم سياسيّو أوروبا الخائرون. على العكس، أعتقد أن القوى التي تأخذ مبادرات فعالة في هذا الاتجاه، ستلقى حماساً كبيراً، وبسرعة. ولكن لا بد من الشجاعة لإطلاق مبادرات من هذا النوع.

الخلاصة السياسية الأساسية التي أخرج بها من التحليل، الذي قدمت هنا ملامحه المفصلية، هي أن أوروبا لا تستطيع سلوك خيارات مختلفة، طالما ظلت التحالفات السياسية التي تحدد الكتل الحاكمة متمركزة على الرأسمال العابر القارات المسيطر. فقط إذا تمكنت النضالات الاجتماعية والسياسية من تعديل مضمون هذه الكتل، وفرض تسويات تاريخية جديدة بين الرأسمال والعمل، ستستطيع أوروبا أن تأخذ مسافة عن واشنطن، مفسحة المجال لتجديد المشروع الأوروبي. في هذه الشروط يمكن لأوروبا ـ بل عليها ـ أن تسلك، على المستوى الدولي، وفي علاقاتها مع الشرق والجنوب، سبيلاً مختلفاً عما ترسمه المقتضيات الحصرية للامبريالية الجماعية، مدشنة مساهمتها في المسير الطويل الى «ما بعد الرأسمالية». إما أن تكون أوروبا يسارية (بالمعنى الجدي لكلمة يسار) أو ـ أكرر مرة أخرى ـ لا تكون.

هندسة النزاعات الدولية

1 ـ لم يجرِ تجاوز أزمة التراكم البنيوية، ولا هي في طور التجاوز. هذا يشكل أرضاً خصبة لتضاعف النزاعات ـ بما فيها النزاعات العنيفة ـ التي ستمتد الى كل المستقبل المنظور. وأن يضع المرء نفسه وراء هذا المستقبل، فيتخيل أن تلي الفترة (ب) من الدورة الطويلة فترةُ توسع

رأسمالي مستقر نسبياً، مثلما كان يجري في السابق، معناه ممارسة تمرين سهل وبلا فائدة.

لأنه ليس من الصعب تصور لوحة متناغمة للعولمة المستقبلية، ضمن سيطرة الشكل الجديد لقانون القيمة، الملازم للاحتكارات الخمسة، التي أشيرَ اليها في صفحات سابقة: تحتفظ المراكز التقليدية المسيطرة بأفضلياتها، وتعيد إنتاج التراتبيّات المتوقعة والقائمة، حيث الهيمنة العالمية للولايات المتحدة (من خلال مواقعها المسيطرة في مجال الأبحاث، احتكار الدولار، واحتكار الادارة العسكرية للنظام)، وبدعم قوىً من الدرجة الثانية (اليابان في مواجهة الصين، وبريطانيا العظمى كشريك سياسي ومالي، وألمانيا للإشراف على أوروبا). وستشكل مناطق شرق آسيا، وأوروبا الشرقية، وروسيا، والهند، وأميركا اللاتينية أطراف النظام الأساسية. ويفرض تركيز النشاطات، في المراكز، حول الاحتكارات الخمسة، إدارة «مزدوجة السرعة» للمجتمع. أي، تهميش فئات واسعة من السكان بالفقر، والبطالة، والأعمال الصغيرة.

يمكن في هذا الإطار العام تصوّر مرحلة جديدة من التوسع الرأسمالي قائمة على النمو المتسارع للأطراف النشيطة، استعادة النمو في شرقي أوروبا والاتحاد السوڤياتي السابق، كما في الاتحاد الأوروبي، في حين يُترك العالم الإفريقي والإسلامي المهمّش لآلام تقلّصاته. وسيدعم تكثف التبادلات بين المناطق الديناميكية المختلفة هذا المشروع. ولكني أعتقد أنّه كلّما أمعنّا السير في هذا الاتجاه، وتكثّفت هذه التبادلات كلّما اتّسع مدى الاستقطاب القائم على الاحتكارات الخمسة في الثلاثية. ولن تخفت التفاوتات بين مستويات التطور بل على العكس ستتسع المسافة بين المراكز والأطراف الجديدة. ستصبح الأطراف النشيطة مصدّرة بكثافة، ويتحول فائضها التجاري نحو البلدان الأفقر المحرومة من معظم الفائض المنتج لديها. هكذا سيكون شكل الإمبريالية الجديد. ولا يخالجني أدنى شكّ في أنّ شعوب الأطراف النشيطة ـ وحتى طبقاتها الحاكمة ـ سيمنعون تحقيق «العنصرية العالمية» هذه.

ولكن ماذا سيحدث في المراكز المتطورة ذاتها إذا انتهج شركاء الثلاثية هذا السبيل؟ هل سيختارون محورة نموّهم على نموّ قطاعٍ ثالث، كتعبير عن «الاقتصاد الجديد»، وينخرطون في عملية لا تصنيع نسبية؟ تلك هي الفرضية التي أقترحها انطلاقاً من تحليل «الاحتكارات الخمسة»، حيث تتخصص المراكز في نشاطات مرتبطة بهذه الاحتكارات ـ البحث ووضع التكنولوجيات الجديدة ـ تاركةً للأطراف النشيطة دور المنتجين التابعين. هذا ما قرّرت Alcatel أن تصبحه عندما اختارت التحوّل الى «مؤسسة ـ دماغ» لا تنتج مباشرة أيّ شيء على الإطلاق. لن تجد أيٌّ من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي نعرفها اليوم حلاً في هذا الإطار.

في اللحظة الراهنة تبدو أوروبا ملتحقة تماماً بهذه الاستراتيجية، في كافة أبعادها، السياسية والعسكرية والاقتصادية. حتّى تجاه أفريقيا ـ التي ظلّت طويلاً محميّة للقوى الاستعمارية القديمة، وتحديداً فرنسا وبلجيكا ـ التحق الاتحاد الأوروبي بسياسات واشنطن التي تُنقل بواسطة البنك الدولي. يشهد على ذلك اتفاق كوتونو الأخير الموقّع سنة 2000[1].

لن يُبعد هذا الالتحاق النزاعات «التجارية» المتزايدة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، التي غدت يوميّة تقريباً (قضية الأيروباص، الموز واللحوم...)، وكشفت أنّ وقاحة سلطات واشنطن لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. يبدو لي، مع ذلك، أنّ هذه التناقضات ثانوية قياساً الى التناقضات الأخرى، الآخذة في التوسّع، حيث تتواجه الأطراف الجديدة (وتحديداً أطراف المرتبة الأولى، الصين، الهند وربما روسيا غداً) مع الثلاثية التي تحتفظ بانسجامها من خلال التحاقها بواشنطن.

تشكّلت مجموعة السبعة لتنسيق هذا الشكل من إدارة النظام العالمي بواسطة القوى الرأسمالية الأساسية. ومن المعروف أنّ نجاحها كان محدوداً

---

(1) Samir Amin, les régionalisations-Doc cité.

جداً في مجال تثبيت أسعار العملات. وكما يقول غوستاف ماسياه[1]: «مجموعة السبعة هي هيئة تنفيذية عالمية لا تملك أيّ مشروع شامل للعالم. والحق أنّها ليست إلّا إدارة أزمة. فقد اكتفت سنة 1976 بوضع مبادىء التكييف الوحيد الجانب للأطراف، وسنة 1980 بتنظيم إعادة تدوير البترو دولار في صالح الدائرة المالية المضاربة، ثمّ تشجيع خفض أسعار المنتجات الأولية (السبب الرئيسي في حرب الخليج)، وسنة 1982 تنظيم إعادة جدولة الدين (من دون أيّ شروط لحلّ هذه المشكلة)، وسنة 1992، ضم روسيا وبلدان الشرق لاستراتيجيات التكييف الوحيد الجانب، واليوم إدارة الأزمة اليوغوسلافية، وأزمة «الإرهاب».

وهكذا لا تقدم أيٌ من صيغ مشهد «استعادة النمو» حداً أدنى من حظوظ التنمية الفعلية، حتى بالنسبة لشعوب المراكز، فكيف لشعوب الأطراف.

إن منغّصات هذا المشهد متوافرة لكل نُسَخِه. نفكر مثلاً بعدوى الصراعات الطبقية المتّسقة، التي شوهدت بعض بواكيرها (فرنسا، ديسمبر 1995، كوريا، يناير 1997...) وإذا ما امتدت هذه الحركة فيمكنها أن تحضّر الشروط لبروز الخيار التقدمي الذي سنعالجه لاحقاً. ولكن يمكن أيضاً التفكير بالطبقات القائدة في بعض البلدان التي قد تعمل لكي تلوي النموذج بطريقة تناسبها، موسّعة، بالتالي هامش استقلاليتها. تحضر إلى الذهن هنا الصين، خاصة إذا ما تعزز التضامن الاجتماعي الذي يعطي لمشروعها طابعاً قومياً مميزاً، وإذا ما تدخلت القوى الشعبية القابعة في الظل الآن. يُفكر أيضاً بكوريا والهند والبرازيل وغداً روسياً.

2. يمكن أن نتصور أيضاً أن التناقض الرئيسي، في الفوضى التي يعيش فيها العالم، سيقوم بين مركزين شديدي التنافس: الولايات المتحدة وأوروبا. وفي هذه الحال ستعزز الولايات المتحدة تحالفها الاستراتيجي مع اليابان، وتجرّ وراءها أشباه الأطراف في آسيا وأميركا اللاتينية (الصين

---

(1) Gustave Messiah, «Le 67 en 1993, le crépuscule du mythe»/ Cedetim 1993.

خاصة)، في حين أن أوروبا ستدرج في منطقة سيطرتها الجديدة شبه الطرف الروسي.

يبدو لي هذا المشهد ضعيف الاحتمال. أولاً لأنه يعتبر أوروبا موجودة كقوة سياسية موحدة، وهي ليست كذلك الآن ولا في المستقبل المنظور. والأرجح بنظري أن تستمر هيمنة أميركية تشكل غطاء للسيطرة المشتركة للثلاثة على العالم المتبقّي. والسبب الثاني الذي يجعلني أرى هذا المشهد ضعيف القدرة على التحقق هو أنّه يفترض موافقة الصين على الانضواء تحت راية الحلف الياباني ـ الأميركي. هذا مشكوك به جداً. وأميل إلى الافتراض بأن الصين ستستغل التناقض بين الولايات المتحدة وأوروبا لتلعب دور الفارس المنفرد. وأُرجّح أن يكون شأن روسيا والهند مشابهاً للصين.

على كل حال، تمّت صياغة هذا المشروع الكبير من خلال الأقلمة الإمبريالية الجديدة، ملحِقةً بكلٍ من القوى المكوّنة للثلاثية مجالاتٍ جيواستراتيجية في الجنوب: الولايات المتحدة ـ كندا ـ أميركا اللاتينية، الولايات المتحدة ـ اسرائيل ـ الدول النفطية في الخليج والمشرق العربي؛ الاتحاد الأوروبي ـ المغرب ـ افريقيا جنوبي الصحراء، الاتحاد الأوروبي ـ أوروبا الشرقية، واحتمال المانيا ـ الولايات المتحدة ـ البلدان الأوروبية في الاتحاد السوڤياتي السابق؛ اليابان ـ بلدان جنوب شرقي آسيا أو اليابان ـ الولايات المتحدة ـ آسيا/ المحيط الهادىء.

هل يتناسب هذا المشروع الإمبريالي الجديد تماماً مع بروز دزينة من الأقطاب الإقليميين وما دون الإقليميين، المستفيدين من «امتيازات» معينة في مناطقهم، ولكنهم وصلات موثوقة في العولمة المفتوحة؟ نفكر مباشرة بألمانيا واليابان، كصف ثانٍ متألّق بعد الولايات المتحدة، ولكن أيضاً بالبرازيل، وتركيا (و/أو إيران) في آسيا الغربية ـ الوسطى، وكوريا في آسيا الشرقية، تدعمهم قوى إقليمية من المرتبة الثانية (مصر، نيجيريا، جنوب إفريقيا، باكستان، ماليزيا). في المقابل من المحتمل أن تؤدي «انتفاضات» بعض الأقطاب ما دون الإقليميين الى توسيع مدى استقلاليتهم في النزاع مع

العولمة ـ الهيمنة الأميركية. نفكر هنا بمثال البرازيل ومبادرة ماركوسور، في حال ابتعدت أكثر فأكثر عن العقائد الليبرالية.

يبلغ تعقيد شبكات التحالفات واحتكاك المصالح ذروته بسرعة ما إن نتصوّر أنّ أقطاب الثلاثية المتنازعين نسبياً، يجتمعون وراء القائد الأميركي، وأن مناطق نفوذ هذه القوى أو تلك في الأطراف ليست مستقرّة، وأنّ هناك أقطاباً إقليميين يبحثون عن كيفية تقوية أوراقهم. يمكن عندئذٍ أن تتكوّن وتنفك تحالفات وتعارضات في نظام عالمي متحرك الهندسة. ويصبح الاستشفاف أبعد من المدى المباشر القصير مستحيلاً. بالطبع تظلّ الرغبة قويّةً في تجاوز الصعوبة بجهدٍ يصنّف نزاعات المصالح ـ الكبيرة والصغيرة ـ وقوّة اللاعبين. إلّا أنّ هذا التمرين ذاته يستند إلى الكثير من التبسيط، بما فيه اعتبار الولايات المتحدة لاعباً وحيداً في النظام في حين أنّه يوجد سواها، مثل عابرات القارّات أو الحركات الإيديولوجية الكبرى القادرة على بناء حالات تضامنية (على قاعدة الانتماء الديني، مثلاً). وطالما ظلّ الاستقطاب مراكز ـ أطراف مركزيّاً تستطيع القوى المسيطرة دائماً «إغراء» الأقطاب الإقليميين المكلفين بالحفاظ على النظام في مناطق نفوذهم وتدخلهم. عندئذٍ يمكن الصفح عن تركيا إذا ارتكبت مجازر ضدّ الأكراد، أو أن تدمّر البرازيل منطقة الأمازون، أو أن تلجأ إسرائيل الى تطهير إثني في الأراضي المحتلّة، أو أن تتابع جنوب إفريقيا سياسات التوسّع، التي مارسها نظام التمييز العنصري، في افريقيا الجنوبية. يبقى أنّ بعض البلدان، رغم موقعها الطرفي في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي تستطيع أن تغذّي طموحاتٍ لا تتلاءم مع التراتبيات التي يوجبها عمل النظام. نفكّر مباشرة بالصين، والهند، وروسيا. وربما لهذا السبب يتعامل القادة المركزيّون معها، عادةً، إن لم يكن دائماً، بوصفهم أخصاماً محتملين، وربّما أعداءً.

3 ـ تظلّ فرضيّة استعادة توسّعٍ رأسماليّ مستقرّ على قاعدة الثورة

التكنولوجية الجارية والإمبريالية الجماعية، احتمالاً ضعيفاً، مع الهيمنة الأميركية أو من دونها. بخاصةٍ وأنَّ هذه الفرضية تهمل عوامل شيخوخة الرأسمالية التي ركّزتُ عليها أعلاه. وهي العوامل التي تجعل التنمية الاجتماعية في المراكز والأطراف أكثر هشاشةً.

سيكون المستقبل أكثر ارتباطاً بعوامل مختلفة عن تلك الخاضعة لمنطق التراكم العالمي الجديد. وهي عوامل سياسية، في المقام الأوّل خيارات يمكن أن تفرضها الشعوب، وحتى الطبقات القائدة في الأطراف، الخيارات التي قد تدخلها شعوب أوروبا في مشروعها المجتمعي الخاص.

من جهة أخرى يلقي تطور الصين بثقله على التوازن العالمي، على الأقل بسبب حجم هذا البلد القارة. وقد أقترحت سابقاً، أن أبرز الشروط الداخلية والخارجية التي تحكم المشاهد المختلفة والممكنة لهذا التطور. وإني أصنّفها بالطريقة الآتية:

(I) مشهد انفجار البلاد (وهو هدف استراتيجية الولايات المتحدة واليابان)، وتهميش الشمال والغرب الصيني، ودمج الجنوب في كوكبة الجنوب الشرقي الآسيوي المصنع والخاضع لليابان والولايات المتحدة.

(II) مشهد متابعة المشروع القومي الصيني القائم على نجاح «الإيجابيات الثلاث» (إعادة توزيع الدخل اجتماعياً بصورة تحفظ تضامن الأمة، وإعادة توزيع مناطقية تعزز التبعية المتبادلة بين الأسواق الداخلية في الصين، استمرار التحكم بالعلاقات مع الخارج وإخضاعها لمنطق المشروع القومي).

(III) تراجع هذا المشهد الأخير تحت ضغط ما أسميه «السلبية الرابعة الكبيرة» أي محاولة المسير في المشروع القومي من دون الخروج من إطار نظام السلطة القائم (الحزب ـ الدولة المسمى لينينياً). وقد يؤدي هذا التراجع إما الى انفجار البلاد (المشهد الأول)، أو إلى تبلور شكل أكثر صراحة من الرأسمالية القومية (القليلة الديموقراطية على الأرجح).

(IV) تحوّل يساري في المشروع المطبّق وتقوية سلطات القوى الاجتماعية الشعبية، وهو ما يدفع البلاد على طريق الانتقال نحو الاشتراكية.

وتتمفصل هذه المشاهد بدورها، وعلى طريقتها، على المشاهد التي تفرض نفسها في الهند، الشريك الآسيوي الثاني العملاق. هنا أيضاً، كل المشاهد قابلة للتخيُّل: انفجار البلاد (الذي كانت الولايات المتحدة تشجعه منذ أمد قريب)، الانزلاق نحو الركود، تثبيت الاستقلالية والنهوض مجدداً. وتجد العلاقات الهندية ـ الصينية (العداء المكشوف، القبول، الدعم المتبادل) موقعها هنا، مثلما تجده استراتيجيات الإمبريالية المسيطرة، الساعية بكل الوسائل، إلى إذكاء نار الخلاف في هذه العلاقات.

بالنسبة لأوروبا، أشرت سابقاً إلى أن المصالح المسيطرة حتى الآن (الشركات الكبرى) تدرج استراتيجياتها في نطاق العولمة المنفلتة، مثلما تفعل الولايات المتحدة واليابان. وهي، من هذا المنطلق، عاجزة عن أن تكون عاملاً مؤثراً في تقليص الهيمنة الأميركية على المستوى العالمي، وأن تطور رؤيا مختلفة لعلاقات الشمال والجنوب. ومن هذا المنطلق أيضاً، تندرج علاقات الشرق ـ الغرب الجديدة، تلقائياً، في خطة استتباع الشرق، لا دمجه على قدم المساواة. هل ستستطيع قوى اليسار الأوروبي، في الغرب والشرق، أن تحدد معاً استراتيجية بمستوى مقتضيات تحالف اجتماعي تقدمي يشمل أوروبا كلها؟. إن الخيارات الليبرالية، وعمليات استتباع (على النمط الأميركي اللاتيني) الشرق الأوروبي، تفاقم اللاتوازن في داخل الاتحاد لصالح ألمانيا. هل ستكون «أوروبا الألمانية» مقبولة، على المدى الطويل، من قبل بريطانيا، وفرنسا، وروسيا؟ في الانتظار، يؤبِّد هذا الالتحاق الهيمنة الأميركية الشاملة، لأن ألمانيا، كما اليابان، تلعب هنا ورقة القوّة الإقليمية المنتظِمة خلف الولايات المتحدة في المسائل ذات البعد العالمي.

ولكنني، لأسباب تعود الى التاريخ، والإرث الإنساني والاشتراكي في أوروبا ـ وهو ما لفتُ النظر إليه لدى المقارنة بين الثورة الأميركية والثورة الفرنسية ـ لا أستبعد أن يرتسم، ويتحقق مشروع أوروبي آخر، هو أوروبا «الاجتماعية». ولكن، عندئذٍ، يجب التفكير في معنى ذلك. هل يُراد، وراء

التعابير السحرية الغامضة («الكينزية الجديدة»؟) بناء «قلعة» أوروبية اجتماعية؟ أو أوروبا اجتماعية مفتوحة، وعندئذ كيف تدير علاقاتها مع الولايات المتحدة، وأوروبا والأطراف؟

الحق المنتهك والديموقراطية المهددة

1 ـ إن لحظة كالتي نعيش، لحظة أزمة بنيوية في النظام، وثورة تكنولوجية حاسمة الأبعاد، وإعادة انتشار إمبريالي، هي بالضرورة لحظة ضياع كبير بالنسبة للشعوب المضطهدة والطبقات العاملة المستغلة. لأن الواقع الذي تؤلّفه هذه الظواهر مجتمعةً، يسمح للرأسمالية المسيطرة أن تفرض منطق مصالحها الحصري، دونما حاجة لأن تأخذ في الاعتبار مصالح ضحاياها.

اللحظة هذه، هي لحظة تدمير أشكال تنظيم الإنتاج والعمل القديمة. من هنا، تفقد أشكال تنظيم النضالات الاجتماعية والسياسية، الموروثة عن المرحلة السابقة، فعاليتها الماضية، وبالتالي مشروعيّتها. ومعلوم أن أشكال تنظيم العمل لا تتبلور تلقائياً وبسرعة، بل تحتاج الى عقود قبل أن تجد نقطة توازنها واستقرارها النسبي. في هذه الأثناء يكون الضياع والتشتت سيد الموقف، في معسكر ضحايا النظام.

لذلك يتميز الظرف الراهن بمضاعفة العنف. أولاً، عنف قوى الرأسمال المسيطرة، التي تحاول أن تفرض حلولها، في الأطر الوطنية، وعلى مستوى عالمي؛ من هنا «عسكرة» العولمة. ثم عنف مضاد يرتدي، بدوره، الأشكال الأكثر تنوعاً. بعضها يمكن تصنيفه إيجابياً، عندما تندرج في أفق بناء جبهات من قوى شعبية، وتفتّح وعياً سياسياً جديداً على مستوى التحديات. وبعضها الآخر لا يصنّف في الخانة نفسها، عندما تزجُّ ضحايا النظام في مآزق تحرمها من إمكانية تشخيص طبيعة التحديات بشكل سليم. وتسعى استراتيجيات القوى المسيطرة الى خلط الأوراق، بقدر ما تستطيع، لكي تتجنَّب الأسوأ: التسييس الأيجابي للحركات الاجتماعية الشعبية.

ستظل مشاهد المستقبل متعلقة، إلى حد كبير، بالرؤى التي تقيِّم الروابط بين الميول الموضوعية الوازنة والإجابات التي تقدمها الشعوب والقوى الاجتماعية على التحديات التي تصنعها الميول المشار إليها. هناك إذاً عنصر من الذاتية والحدس لا يمكن إلغاؤه. ولحسن الحظ! لأن هذا يعني أن المستقبل ليس مبرمجاً سلفاً، وأن للخيال المبدع ـ إذا استعملنا تعبير كاستورياديس القوي ـ مكانه في التاريخ[1].

يصبح «التوقع» أكثر صعوبة بعد أن غادرت المسرح كل الآليات والحدس الإيديولوجي والسياسي التي تحكمت بسلوك هذه القوى أو تلك. انقلبت بنية الحياة السياسية مع انطواء صفحة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كانت الحياة والنضالات السياسية تتأطّر، عادة، في نطاق الدولة السياسية التي لم يشكك بمشروعيتها كدولة (حتى عندما يشكّك بالحكم أو النظام). وراء الدولة، وفيها، كانت الأحزاب، والنقابات، ومؤسسات كبرى، والعالم المُسمى في الإعلام «بالطبقة السياسية» تشكل الهيكل العظمي للبنية التي تحتضن الحركات السياسية، والنضالات الاجتماعية، والتيارات الإيديولوجية. نلاحظ اليوم، أن مجمل هذه المؤسسات قد فقد، بنسبٍ متفاوتة، معظم مشروعيته، إن لم يكن كلها، في أرجاء العالم المختلفة. الشعوب «لم تعد تؤمن بها». وارتفعت مكانها «حركات» من طبائع مختلفة حول مطالب من نوع: البيئة، النساء، الديموقراطية، العدالة الاجتماعية أو لتأكيد هويّات جماعية (إثنية أو دينية). عدم الاستقرار الحاد هو ما يميز هذه الحياة السياسية الجديدة. وتمفصل هذه المطالب والحركات على النقد الجذري للمجتمع (أي الرأسمالية القائمة فعلياً)، أو على الادارة النيوليبرالية المعلومة، يجب أن يشكل موضوع نقاش عملي وملموس. لأن بعض هذه الحركات يلتزم ـ أو يمكن أن يلتزم ـ برفض واعٍ للمشروع المجتمعي للقوى المسيطرة، في حين أن بعضها الآخر لا يهتم بهذه المسألة. وتميّز

(1) Cornelius Castoriadis, La montée de l'insignifiance, Seuil 1994.

السلطات الحاكمة جيداً في هذا. فتدعم البعض، علناً أو في الخفاء، تتلاعب به وتناور معه، في حين تخوض ضد الآخرين حرباً ضروساً. تلك هي معايير هذه الحياة السياسية الجديدة، الفوضوية والصاخبة.

هناك استراتيجية سياسية شاملة للإدارة العالمية، هدفها تفتيت القوى المعادية للنظام إلى الحد الأقصى، عبر دعم تفسخ الأشكال الدولتية لتنظيم المجتمع. أكثر ما يمكن من حالات سلوفينيا، وتشيتشينيا، وكوسوفو، والكويت. ويقع في موقع الترحيب هنا استخدام المطالِب بالهويّات والتلاعب بها.

2 ـ لذلك تشكل مسألة الهوية الجماعية، الإثنية، والدينية، وسواها، إحدى المسائل المركزية في حقبتنا[1]. وهي لا تشكل خرقاً للمبدأ الديموقراطي الأساسي ـ الذي يوجب احترام التنوع القومي، والإثني، والديني، والثقافي، والإيديولوجي. ولا يمكن إدارة التنوع إلا بالممارسة الصادقة للديموقراطية. في غياب ذلك ستصبح أدوات قاتلة يستخدمها الخصم في مآربه الخاصة. على هذا المستوى، كان اليسار التاريخي، في الغالب، مخيّباً للآمال. ليس دائماً، وأقل مما يحكى في هذه الأيام عنه. مثال من جملة أمثلة: كانت يوغوسلافيا التيتوية (في أيام حكم تيتو) نموذجاً لتعايش القوميات على قدم المساواة الفعلية (بالطبع، رومانيا لم تكن كذلك). في العالم الثالث ـ المنتمي لباندونغ ـ نجحت حركات التحرر، غالباً، في توحيد الجماعات الإثنية والدينية والقومية ضد العدو الإمبريالي ـ فالجيل الأول من الطبقات الحاكمة في دول إفريقيا كانت عابرة إثنيات فعلاً. ولكن نادراً ما نجحت سلطة في إدارة التنوع والحفاظ على المنجزات بشكل ديموقراطي. وأوصل ميلها الضعيف للديموقراطية إلى نتائج لا تقل فشلاً عن إدارة شؤون أخرى في مجتمعاتها. وعندما حلّت الأزمة ووجدت الطبقات الحاكمة نفسها عاجزة عن مواجهتها، لجأت إلى الانطواء على

(1) سمير أمين، الإثنية في مواجهة القوميات، ؟؟؟

عصبيات أضيق، واستنفارها، من أجل إطالة أمد «تحكمها بالجماهير». مع ذلك، نلاحظ أن التنوع الجماعي لم يجد حلاً وإدارة صحيحين، حتى في العديد من الديموقراطيات البورجوازية العريقة. مثال إيرلندا الشمالية هو أكثرها سطوعاً.

تنجح الثقافوية بمقدار ما تزداد ثغرات الإدارة الديموقراطية للتنوع، وأعني بالثقافوية، التأكيد على أن الاختلافات المشار إليها هي اختلافات «جوهرية»، ولها «الأولوية» على ما عداها (كالاختلاف الطبقي، مثلاً)، وأحياناً «عابرة للتاريخ»، أي قائمة على ثوابت تاريخية لا تتغير (تلك حال بعض الحركات الثقافوية الدينية، التي تنزلق، بلا صعوبة، نحو التعصّب والظلامية).

تقدم الايديولوجيا الأنكلو ـ ساكسونية عن «الجماعوية» (Communautarisme) الجواب الخاطىء الأمثل على مشكلة حقيقية (اللامساواة). التمنّي الساذج، حتى مع أصدق النوايا، بإيجاد أشكال من «التنمية الجماعوية» الخاصة، يُزعم أنها نابعة من ارادة الجماعات المعنيّة (سكان الضواحي الملوّنين والغرباء حول لندن وباريس، أو السود في الولايات المتحدة، أو سواهم)، هذا التمنّي معناه أسر الأفراد في هذه المجموعات، وأسر المجموعات في قيود الهرمية التي يفرضها النظام. الأمر، هنا، لا يتعدى نوعاً من التمييز العنصري الذي لا يعترف بذاته.

ظاهرة هذه الحجة، التي يدافع عنها مروِّجو فكرة «التنمية الجماعوية»، براغماتي، يريد «أن يفعل شيئاً للمحرومين والضحايا داخل هذه الجماعات»، وديموقراطي، بمعنى أن هذه الجماعات تريد أن تؤكد نفسها بصفتها جماعات. معلوم أن كثيراً من الخطابات الشمولية، الكونية، مجرد بلاغة، لا تقترح أي استراتيجية عمل لتغيير العالم. إلا أن القمع لا يُلغى إذا مُنح نظاماً يعاد إنتاجه في إطاره، حتى ولو بصورة ملطّفة.

إن ارتباط الأفراد بجماعاتهم، مهما كان تقديرنا له على مستوى التجريد، هو نتاج لأزمة الديموقراطية. وبسبب تآكل فعالية الديموقراطية، ومصداقيتها،

ومشروعيتها، تحديداً، يلتجئ البشر إلى أوهام بهويّات خصوصية يمكن أن تشكل ملاذاً لهم. بالتالي تستطيع الثقافوية، أي التأكيد بأن كلاً من هذه الجماعات (الدينية، الإثنية، الجنسية، وسواها) تمتلك قيمها الخصوصية (أي من دون بعد عالمي) المكتملة، أن تطرح نفسها على جدول أعمال اليوم. وهي، كما أشرت، ليست مكمّلاً للديموقراطية، أو وسيلة لبنائها، بل نقيضها.

ولكي نرى بوضوح في غابة المطالب المرتبطة بالهويّات، أقترح معياراً أعتبره أساسياً. تقدميةٌ هي المطالب التي تمفصل نفسها على المعركة ضد الاستغلال الاجتماعي ومن أجل ديموقراطية أكبر وأوسع. أما تلك التي تعلن نفسها «بلا برنامج اجتماعي»، وغير «معادية للعولمة الجارية»، وغريبة عن مفهوم الديموقراطية (المزعوم غربياً، مثلاً). فهي مطالب رجعية تخدم أهداف الرأسمال المسيطر. والرأسمال يعرف ذلك ويدعم هذه المطالب، حتى عندما يستغلّ الإعلام مضمونها المتخلف ليُدين الشعوب التي تُطلق باسمها، زوراً! إنه يستخدم هذه الحركات ويتلاعب بها.

تثبت الوقائع أن تلبية المطالب المسمّاة إثنية، في هذه الشروط، لا يدفع قدماً قضية الديموقراطية والتقدم الاجتماعي. على العكس من ذلك، تقوم وتسيطر في يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي السابقين، على هذه القاعدة، طبقة أوتوقراطية ورجعية، تحتكر السلطات السياسية والاقتصادية، وتدَّعي القدرة على شرعنة هذا الاحتكار من خلال قدرتها على الدفاع عن «الإثنية» التي «تمثل». الاسلام السياسي، في بعض الحالات، يقوم بوظائف رجعية مماثلة، مفيدة لسيطرة الرأسمال عابر القوميات.

3 ـ بعد انتقاله إلى الهجوم، طعن رأسمال الإمبريالية الجماعية المسيطر بمبدأ سيادة الأمم، محلاً حلف شمالي الأطلسي ـ أداته العسكرية ـ محل منظمة الأمم المتحدة، المؤسسة التمثيلية الوحيدة لأمم الأرض.

والديموقراطية وحقوق الشعوب اللتان ترفعهما مجموعة السبعة لتبرير تدخّلاتها، ليست بنظرها إلّا أداةً سياسية لإدارة أزمة العالم المعاصر،

كتكملة للوسائل الاقتصادية في الإدارة النيوليبرالية. هذه الديموقراطية ظرفيّة، وحسب، وكذلك هو خطاب «القيادة الطيبة» للعالم. ولأنّ هذا الأخير خاضعٌ كلّياً لأولويّات استراتيجية الولايات المتحدة/ الثلاثية فإنّه يُستخَدم دائماً في انحيازٍ ساخر. من هنا الاستخدام المنهجي لقاعدة: «المعيارين ـ المكيالين».

ولا تكتفي المنهجية المتّبعة بالضغط والتلاعب الإعلاميّين، بل تحاول أن تأسر الشعوب في خياراتٍ مباشرة: القبول بالقمع، الخضوع لحماية القوى الإمبريالية، أو الذوبان لذلك يجب إطباق الصمت الكامل على السياسات التي أوصلت الى هذه المأساة.

يجب أن يظل مبدأ احترام سيادة الأمم حجر الزاوية في القانون الدولي. وإذا كانت شرعة الأمم المتحدة قد اختارت إعلانه، تحديداً، لأنّ القوى الفاشيّة قد تنكّرت له، وانتهكته. وقد أوضح الأمبراطور هايلا سيلاسي في خطابه اللاّذع أمام عصبة الأمم سنة 1935، أنّ انتهاك هذا المبدأ ـ الذي قبلته الديموقراطيات آنذاك بجبنٍ وتخاذل ـ هو المسمار الأخير في نعش تلك المنظمة. ولا يشكّل انتهاك الديموقراطيات ذاتها لهذا المبدأ الرئيسي اليوم حالةً ملطّفة، بل يفاقم المشكلة. فهو أوّلاً أطلق بداية النهاية لمنظمة الأمم المتحدة، التي تُعامَل كمكتبٍ لتسجيل القرارات المأخوذة في مكانٍ آخر، والمنفّذة من قبل آخرين. فالإقرار الشهير بمبدأ السيادة الوطنية سنة 1945 ترافق مع منع اللجوء الى الحرب: يحقّ للدول أن تدافع عن نفسها ضدّ من ينتهك سيادتها بالعدوان، ولكنّها تُدان سلفاً إذا كانت هي من أقدم على هذا العدوان.

لا شك أن شرعة الأمم المتحدة قدّمت تفسيراً مجرّداً لمبدأ السيادة. وكون الرأي العام الديموقراطي يرفض اليوم أن يكون هذا المبدأ مبرّراً للسلطات التعامل كيفما اتفق مع الكائنات الإنسانية الخاضعة لقوانينها، فإنّما يشكّل هذا تقدّماً ملحوظاً في الوعي الإنساني. كيف يمكن التوفيق بين هذين

المبدأين اللذين يمكن أن يدخلا في نزاع؟ بالتأكيد، ليس بإزاحة أحد طرفي المعادلة ـ أكانت سيادة الدول أو حقوق الناس. والنهج الذي اختارته الولايات المتحدة وخلفها الحلفاء الأوروبيون التابعون ليس الخيار السليم بالتأكيد. بل هو يُخفي الأهداف الحقيقية للعملية، التي لا علاقة لها باحترام حقوق الناس رغم اللجاجة الإعلامية التي تحاول إقناع الرأي العام بعكس ذلك.

يجب أن تكون منظمة الأمم المتحدة مكان توليد القانون الدولي، ولا آخر سواها. قد يفرض هذا إصلاحاتٍ في المنظمة، وتفكيراً في سبل ووسائل تمثيل القوى الاجتماعية الى جانب الحكومات، وتصوّراً لإنتاج مجموعة متجانسة من قواعد القانون الدولي، ما يتعلّق بحقوق الأفراد والشعوب، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تهملها الليبرالية المبتذلة. كلّ هذا يشكّل جدولاً مثقلاً بِالأفكار الضرورية التي لن أحاول هنا تقديم إجاباتٍ بشأنها. نحن إزاء مسارٍ طويلٍ بلا شك، ولكن لا يوجد له بدائل مختصرة. لم يبلغ التاريخ الإنساني نهايته، فهو مستمرٌّ في التقدّم بوتيرة إمكانيّاته.

لا يتنكّر المشروع الذي تحاول الإمبريالية الجماعية الثلاثية والهيمنة الأميركية أن تفرضه على العالم الثالث لمبدأ سيادة الشعوب وموجبات التعايش المتناغم بين هذا المبدأ وبين الحقوق الديموقراطية والسياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات، وحسب، بل يضع في الأولوية صياغة «قانون عالمي للأعمال» يجب أن تخضع له كل الحقوق الوطنية، في كل الميادين. والمشاريع التي تصنّعها «مجموعات الدراسات» السرّية في نطاق منظمة التجارة العالمية ومثيلاتها تلتزم هذا النفس جميعها. وكما أشرت في السابق إنّ منظمة التجارة العالمية هي منظمة قد حدّدت لنفسها هدفاً هو إعادة تنظيم كل جوانب الإنتاج المحلّي في الدول المختلفة، وإخضاع حياتها الاجتماعية والسياسية لمقتضيات دخول الرأسمال المعولم المسيطر

اليها، ومنع أي محاولة من جانب الدولة لضبط نشاط هذا الرأسمال. أكرّر القول إنّ منظمة التجارة العالمية تستحقّ صفة «وزارة المستعمرات» لدى الفريق الإمبريالي.

هذا المشروع يقع على طرف النقيض المباشر لما تحتاجه شعوب العالم المعاصر: تطوير قانونٍ جديدٍ أرقى يسمح للجميع بمعاملةٍ كريمة، كشرطٍ لمساهمتهم المبدعة في بناء المستقبل. قانونٍ مكتملٍ، ومتعدّد الأبعاد لحقوق الفرد الإنساني (بمساواةٍ كاملة بين الرجال والنساء)، والحقوق السياسية والاجتماعية (العمل والضمانات)، وحقوق الجماعات والشعوب، وأخيراً الحق الذي يحكم العلاقات بين الدول. إنّه جدول أعمالٍ يستغرق سنواتٍ من التأمّل والعمل والسجال والقرار.

كلمة أخيرة في مسائل الأمن ونزع السلاح، حيث أنّ الخطاب المسيطر، المستهلك إعلامياً، الذي يتمحور على مخاطر «انتشار» الأسلحة النووية وسواها، لا يمكن أن يلقى الترحيب والدعم طالما أنّ القوّة العسكرية الأميركية اختارت القصف الإرهابي، وأنّها لا تتردّد في استخدام السلاح النووي إذا وجدت ذلك ضرورياً. أمام هذا التهديد لا تستطيع دول العالم الأخرى أن تردّ إلّا عبر خيار بناء قوّات عسكرية قادرة على ردع العدوان الإمبريالي، وجعله باهظ التكاليف. ذلك هو ثمن السلام.

4 ـ لكلّ الأسباب التي ذكرنا يمكن القول بأن اللحظة الراهنة ليست لحظة انتعاش للديموقراطية، بل على العكس لحظة تهديدٍ بأفولها. فلا إبدال «الهويات الجماعية» المسمّاة ثقافية بالاعتراف بتعدد المصالح وتعبيراتها، ولا نفي السيادة الوطنية، ولا إخضاع حياة الشعوب «لقانون أعمالٍ ما»، كلّها لا تشكّل أرضاً صالحةً لتقدّم الديموقراطية.

وبعودةٍ سريعة الى ما قلته في شأن السمة النزاعية، لا التكاملية، للعلاقة بين السوق والديموقراطية، أُضيف بأنّ هذه العلاقة تقدّم، في لحظةٍ كالتي نعيش، جانبها الأكثر تدميراً، وبكامل القوّة التي تمدّها بها ديكتاتورية الرأسمال المسيطر.

في البلدان الرأسمالية المتقدّمة أحرز النموذج الذي أنعته «بالديموقراطية الخفيضة التوتر»، حيث يُفرغ الخضوع «لقوانين السوق» الطاقة الإبداعية الديموقراطية للمواطنية من أيّ معنى، نجاحاً مقلقاً خلال العقدين الأخيرين. بخاصةٍ وأنّ أوروبا مهدّدة اليوم بالتحاقٍ مخيف بنموذج الولايات المتحدة البائس.

أمّا في بلدان آسيا وأفريقيا فلا تتمتّع الخطابات عن الديموقراطية وحقوق الشعوب بأيّ رصيدٍ طالما أنّها صادرة عن «الغرب». مع الأسف لا يريد الديموقراطيون في أوروبا ذلك. ولا أبالغ اذا قلت إنّ أحداً في آسيا وافريقيا لا يعطي لخطابات السلطة والإعلام الغربي إلّا معنى المناورات الكاذبة الهادفة الى إخفاء الأهداف الإمبريالية المكشوفة للعيان. ولا يغيّر شيئاً من هذه الحقيقة كون بعض الديبلوماسيين المتخاذلين وبعض المنظمات غير الحكومية، التي يتعلّق مصيرها كلّه بالدعم المالي الغربي، يمتنعون عن إعلانها. أنّ التدخّل الغربي هو خشبة خلاصها الوحيدة. لكن هذا الأمر يعود في الغالب إلى مجموعاتٍ ضيّقة تستخدمها القوى المسيطرة على النظام العالمي ـ قسراً أحياناً، وأحياناً من دون وعيٍ للأهداف البعيدة.

تلك نتائج لا تثير الغبطة لأنها تشكّل عقبة جدّيّة أمام نمو جبهة عالمية للنضال من أجل الديموقراطية. علماً أنّ شعوب آسيا وافريقيا لا تطمح فقط الى تحسين وضعها المادي، بل إلى دمقرطة مجتمعاتها. إن خبث ونفاق دول حلف شمالي الأطلسي هما الحليف الأفعل لأعداء قضية التقدم والديموقراطية. ويشكل التحاق أكثرية اليسار الأوروبي بواشنطن، وباستراتيجيتها التدخلية، ووسائل إرهابها، عقبة إضافية أمام كل قضية إنسانية شاملة. لا يبدو اليوم بلير وشرودر كحفّاري قبر التقاليد التي صنعت مجد اليسار الأوروبي، وحسب، بل كمنفّذين صغيرين للمشروع الأميركي. والتقاؤهما مع كلنتون في خطاب يسمّى «الطريق الثالث» لا يجوز أن يخلق الأوهام.

5 ـ تجد مسألة «الإرهاب» موقعها في إطار أزمة الديموقراطية، التي نقوم بتحليلها. ومن المعروف جيداً أن تعبير الإرهاب لا يُحدد بشكل دقيق لكي تظل مساحته مفتوحة على التأويل والتلاعب اللذين يخدمان مآرب هذا الطرف أو ذاك. فهو يسمح، مثلاً، بأن يُلصق كتهمة على بعض النضالات المشروعة، مثل نضالات الشعب الفلسطيني الذي يخوض معركة تحرير غير متكافئة السلاح ضد الاحتلال الاسرائيلي. ويسمح، في المقابل، بإسدال ستار الصمت على العنف الذي تمارسه الدول الأمبريالية ـ الولايات المتحدة، بالدرجة الأولى. فهذه الدول تأذن لنفسها أن تغتال أو تحاول اغتيال شخصيات سياسية لا تروق لها (هل يُنسى اغتيال سلفادور أليندي، وقيادات عديدة أخرى؟)، أن تقصف مواقع عكسرية ومدنية، لكي ترهب الشعوب (زاعمة أنها تقدم لها العون ضد حكامها، في حين أن هؤلاء الحكام أنفسهم قد نُصِّبوا، ضد إرادة شعوبهم، بدعم أميركي؛ أليس هذا حال طالبان؟). من المقبول تماماً أن توصف هذه العمليات «بإرهاب الدولة».

أتاحت أحداث 11 أيلول/سپتمبر 2001 بالتقدم خطوة إضافية نحو التلاعب بالمخاوف الشعبية، من أجل فرض القبول بالانتهاكات الخطيرة للديموقراطية. ليس مستحيلاً أن تعاد طباعة المكارثية في الولايات المتحدة، نظراً «للحاجة» التي تعتري مجتمع تلك البلاد، على ما يبدو، بأن يتغمَّس كل نصف قرن في علاجٍ أصولي لتأكيد تمسُّكِهِ بما يسمى هناك مكوّنات «القيم الأميركية». لا يقف بوش الابن وحيداً في عملية الخلط بين «الإرهابيين» وكل خصوم المشروع النيوليبرالي. ألم يكن رئيس الوزراء الإيطالي ـ برلوسكوني السيّئ الذكر ـ صدىً لهذا التوجه، عندما اقترح «شد الطوق» على كل حركات الاعتراض الأوروبية؟

ما يجب قوله في مسألة الإرهاب يمكن تلخيصه بجملة واحدة: لسنا

بحاجة إلى «جبهة عالمية ضد الإرهاب». ما تحتاجه الشعوب هو جبهة من أجل العدالة الاجتماعية والدولية. وإذا تحقق ذلك فإن الارهاب سيزول من تلقاء نفسه.

الفصل السابع

عناصر لقرن «لا أميركي»

نقاط القوة والضعف في المشروع الليبرالي

1 ـ تميزت سنوات بعد الحرب (1945 ـ 1980) بهيمنة يسارٍ حمل نماذج تراكم مضبّط اجتماعياً. كان اليمين مرغماً على التكيف معها. إلا أن تآكل العلاقات الاجتماعية التي سيّرت هذه النماذج، ثم انهيارها، سمحا بعودة فظّة لهيمنة يمين جديد، يحمل مشروع الرأسمال المعولم، المسيطر في بلدان الثلاثية.

تعبر هذه الهيمنة عن نفسها بالالتحاق الواسع بفكرة، أنّ فترة الأزمة البنيوية الراهنة، وما يرافقها من اضطرابات وفوضى، لا بد أن يتم تجاوزها، من دون التخلي عن القواعد الجوهرية التي تحكم تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الرأسمالية. بكلام آخر، يعلن عن قدوم فترة (أ) من التوسع العالمي، وأنها ستكون كما ستكون: استقطابية كسابقاتها، ولكنها «مقبولة»، لأنها ستنتهي «بتقدم» الجميع، ولو بنسبٍ متفاوتة.

يمكن، «على الورق»، تخيُّل مثل هذا المخرج من الأزمة ـ وقد أردت في الفصول السابقة أن أشخّص شروطه، وأرسم هياكل المستقبل الذي ينتج احتمالاته ـ إلا أنني شديد التحفظ على إمكان تحققه. فعناصر الشيخوخة

الخاصة بهذا النظام، الذي عاش زمنه، تجعل من ضعيف الاحتمال فرضية «تجديد» رأسماليةٍ استعادت شبابها بالثورة التكنولوجية، وتأسست على نمط تراكم خاص (النمط «الإرثي») يرافق هذه الثورة، وأشكالٍ من العولمة تخضع لموجباتها.

في الواقع، لا تستطيع استراتيجيات اليمين الجديد، المحددة حصرياً بمصالح الرأسمال المسيطر، أن تقدم شيئاً للطبقات العاملة والشعوب، التي لا تعترف، أصلاً، بمشروعية هذه المصالح والآراء.

لقد عرّت سوزان جورج، بإحكام متميز، «عقلانية» مشروع اليمين الجديد. ويبرهن «تقرير لوغانو» أن مجمل سياسات مجموعة السبعة ووسائلها لا يمكن أن تنتج إلا ما تنتجه: البؤس والموت لمليارات البشر. والطبقات القائدة في الإمبريالية الجماعية تعرف ذلك؛ لأن الفرضية القائلة بأنهم من الغباء بحيث لا يدركون نتائج سياساتهم مرفوضة تماماً. والاستراتيجية التي ترتسم وراء نظرية صدام الحضارات المزعومة قد وضعت لنفسها هدفاً، هو حل المشكلة من خلال إبادة جماعية «لزوائد» كاملة من الشعوب ـ ضحايا هذه الاستراتيجية.

بالطبع، ليست شعوب الأطراف وحدها ضحايا هذا النظام. فخضوع كل مجتمعات الدنيا لمنطق الربح الأقصى للرأسمال المسيطر، حصرياً، ينتج حصته من العاطلين عن العمل، والمفقرين، والمهمَّشين، والمبعدين، حتى في المراكز نفسها. وظنت الطبقات الحاكمة في المراكز الرأسمالية أنها تستطيع أن تتجاهل، طويلاً، قوة التمرد لدى ضحايا سياساتها المباشرين، وأنَّ خطر نقد النظام لن يمتد الى مجمل الطبقات الشعبية، وحكماً لن يصل الى فئات واسعة من الطبقات الوسطي. سلسلة التحركات، التي سميت خطأً «معادية للعالمية»، من سياتل الى جنوى، أرغمت الحكومات على التحسّب لهذا الصعود المحتمل للكتلة «المناهضة للنظام»[1].

(1) Susan George, Le Rapport Lugana, Fayard 2000.

يبقى أن ضحايا هذا المشروع في الأطراف يحتسبون بصورة مختلفة. أنهم يُعدّون هنا بمئات الملايين من فقراء الضواحي، ومئات ملايين الفلاحين المحكومين بالانضمام إليهم بسبب السياسات الليبرالية إزاء الزراعة. لم تعد رأسمالية اليوم قادرة على تطوير برامج تستطيع أن تطلق توسعاً عالمياً. عليها أن تكرس جل جهدها للإبقاء على الاستهلاك المصطنع للمرتهنين. لم يعد لدى الرأسمالية، التي بلغت شيخوختها، ما تقدمه لأكثرية سكان القارات الثلاث، الذين يمثلون بدورهم أكثرية ساحقة من سكان الأرض. الرأسمالية هنا تحكم على مليارات الكائنات الإنسانية بأن تكون «لا شيء». ولا شك أن طاقة التمرد التي يحملها هؤلاء الضحايا هي طاقة هائلة.

وهنا أيضاً، أعتقد سادة العالم أنهم قادرون على تجاهل خطر «جبهة الرفض في الجنوب»، حتى الآن. نظراً لأن سقوط الأجوبة القديمة التي صاغتها الحركات القومية الشعبوية لم يترك وراءه إلا حركات مشرذمة، أو انحرافات ثقافوية ـ إثنية أو تعبيرات تدّعي الدين ـ تحبس الشعوب في مآزق مأساوية. ولكن هنا أيضاً تبزغ مؤشرات على احتمال تجدد تضامن شعوب آسيا وإفريقيا، الطامحة إلى إعادة بناء جبهة موحدة ضد الامبريالية. ويعرف سادة الإمبريالية المعاصرة أن بناء أممية جديدة تجمع في جبهة مشتركة عمال الشمال وشعوب الجنوب، ستكون، لهم، ضربة قاصمة.

إلا أن هذه الجبهة لم توجد بعد. وتشرذم الحركات والنضالات الاجتماعية، ونقص التسييس الضروري ـ أي انطواؤها في رؤيا مجتمعية شاملة، منسجمة وفعالة في الرد على التحديات ـ والضياع الايديولوجي، وانحراف بعض المواجهات لاعتداءات الرأسمال، جميعها تشكل، على المدى القصير، مصدر قوة الأنظمة القائمة، التي تخدم مصالح الرأسمال المسيطر.

2 ـ إن اليمين الجديد، الذي بدأ يتكون مع إعلان «الثورة المحافظة» على يد تاتشر وريغان منذ سنة 1980، ثبَّت الآن مواقعه في كل مجتمعات

الثلاثية. وتشكل النخبة القائدة في الولايات المتحدة، وتحديداً جناحها الجمهوري، رأس الحرْبة في «أممية الرأسمال» هذه. ويمتد خطاب اليمين الجديد هذا إلى الطبقات الوسطى والشعبية عبر كوكبات من الجمعيات المغرقة في الرجعية، والمتمركزة جيداً في ساحة التقاليد الأميركية (من المدافعين الأصوليين عن «القيم الأميركية» ـ أي العنصرية، واحتقار المساواة وسوى ذلك ـ إلى المِلل شبه الدينية). بدوره، باشر اليمين الأوروبي «تجديد شبابه» من خلال تبني الخطاب نفسه، المدّعي الليبرالية، ومديح السوق المنفلتة، والميول الجماعوية المنطوية على نفسها.

لا يجدر الاستهانة بقوة هذا اليمين الجديد، لأنها ترجع الى عدة أسباب. أولاً، تركيزها واصرارها على فكرة أن لا بديل لمشروعها لأنه يندرج في السياق الحتمي للتاريخ، ويستجيب لمتطلبات الثورة التكنولوجية الموضوعية، والتحولات الاجتماعية التي ترافقها (مجتمع «الشبكات»)، والأنساق الضرورية لإدارتها الاقتصادية (التمييل والعولمة). واكتسب خطاب اليمين مزيداً من المصداقية والنفوذ مع التحاق اليسار الأكثري بوجهات نظره، وتصوير المستقبل، الذي تقترحه، بألوان وردية. بخاصة وأن هذا اليمين الجديد يتجنّب لغة الفاشية البائدة، والشعبويات المبتذلة التي تحن اليها. ليس اليمين الجديد هذا مرادفاً للحركات التي أطلق عليها اسم «اليمين الجديد»، أمثال لوبن، أو هايدر، أو برلوسكوني وأضرابه الدانمركيّين، وسواهم. هؤلاء حلفاء مزعجون، لأن اليمين الجديد يدعي أنه ديموقراطي، ويعطي لمفهوم الديموقراطية، طبعاً، محتوى النموذج الأميركي. كمية هائلة من الانتاج الايديولوجي يسوّق إعلامياً لنشر هذه الرؤية الضرورية للخيار الليبرالي المزعوم.

ما إن هُزم الخصم «الشيوعي» حتى أعلن اليمين الجديد منذ سنة 1990، في النظرية والممارسة (عبر حرب الخليج)، أن العالم «المتحضّر» لم يعد يواجه إلا عدواً واحداً، هو الجنوب. وليس الأمر صدفة، لأن هذا الإعلان يشهد على وعي حاد بأن مشروعه لا يقدم شيئاً لأربعة أخماس البشرية،

التي يمثلها الجنوب. ويأتي هنا الخطاب عن «صدام الحضارات»، المختلق في الولايات المتحدة، حصن النظام الإمبريالي الجديد، لكي يجيب بالضبط على مقتضيات انتشار استراتيجيات اليمين الجديد. وبحسب خطاب صموئيل هنتنغتون، وهو ليس «جامعياً مستقلاً» بل موظف في خدمة السلطة، سيكون المستقبل محكوماً بصراع «الحضارات»، لا بالصراعات الطبقية، ولا الصراعات بين الأمم. وصراع الحضارات المزعوم هذا ينبع، بطبيعته، من مفهوم ثقافوي، أي مضاد للعالمية. فهو يفترض أن كلاً من الكيانات الحضارية المعينة يشكل مجموعاً متجانساً، ومختلفاً عن سواه، مشيحاً، بالتالي، عن التحولات التي أصابت كل مجتمعات الكوكب بسبب اندماجها في العولمة الرأسمالية، وعن التناقضات ونزاعات المصالح المعتملة في داخل كل مكونات النظام العالمي الحديث. كلٌ من المجتمعات المعنيّة هو «كتلة»، في مواجهة الآخرين، تلتحم عراها الداخلية بنظام «قيمها» الخاص. ليست تلك مقاربة علمية للواقع، بل أداة ايديولوجية، غايتها حبس الشعوب في خرافات ثقافوية، ودفعها للتصرف وفق رغبات واشنطن.

فوائد هذه «الرؤية» للعالم واضحة تماماً. الأميركيون الشماليون، والأوروبيين وحواشيهم (الاسرائيليون) يشكلون معاً ـ بالإضافة الى اليابانيين («البيض الفخريّين» في تصنيف نظام العنصرية البائد في جنوب إفريقيا) ـ «حالة ثقافية تتشاطر شعوبها «القيم ذاتها» (الديموقراطية، طبعاً)، «الآخرون»، لديهم «قيم» أخرى، لا يمكن أن تكون منذ الأصل قيم الغربيِّين، ولن تصبح كذلك يوماً. وفوق ذلك، الآخرون متنوِّعون ـ سود، وهنود، وصينيون، ومسلمون ـ يقوم بينهم نزاع خفي أو عداوة مكشوفة، ما يجعلهم عاجزين عن تشكيل جبهة مشتركة. وبالتالي سيخرج الغرب من «صدام الحضارات» منتصراً، لا محالة.

كل شيء يرتّب لكي تعمل الوقائع وفق التخطيط الاستراتيجي المنتقى. يتم اللجوء الى امتداح «ثقافويات» الشعوب، ضحايا استراتيجية البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية. والتحالف بين دبلوماسية واشنطن والإسلام

السياسي، الرجعي المتعصب، يجد مكانه في هذا السياق الموضوع. وإذا انحرف هذا الإسلام السياسي عن شروط التوافق، فذلك أفضل، لأنه يؤكد صحة مقولة «صدام الحضارات». وسيبرر الانحراف هذا عملاً جماعياً مضاداً من قبل «المتحضِّرين»، المضطرين للدفاع عن أنفسهم في وجه اعتداءات الشعوب، المسؤولة، بنظرهم، عن انحرافات «طالبانها».

3 ـ يندرج مشروع اليمين الجديد، بالضرورة، في نطاق النزوع الأميركي الى الهيمنة. لا بد أن يكون اليمين الجديد «موالياً للولايات المتحدة» ـ وهو كذلك فعلاً ـ لأن الإمساك بأطراف النظام يمر عبر تزايد التدخلات العسكرية.

في هذا الإطار، اختارت الولايات المتحدة أن تستخدم ميزتها التفاضلية ـ القوة العسكرية ـ لكي تفرض برنامج الإمبريالية الثلاثية الجماعية، من جهة، وتنصّب نفسها زعيماً عليها، من جهة ثانية. والورقة الأقوى لدى «الاقتصاد الجديد» والامبريالية الجماعية الجديدة، معاً، هي قدرة القصف الجوي الأميركي الإرهابية.

ألم يعدنا الرئيس بوش بحروب جديدة، تلي حروب الخليج، ويوغوسلافيا وآسيا الوسطى؟ حروب ضد من؟ شعوب عربية أخرى؟ إيران؟ روسيا؟ الصين؟ كل شيء ممكن في وقته. بالطبع، تقتضي البداية الضرورية «الفعالة» لتحقيق هذا البرنامج أن يظل الغرب «ملتحماً» ككتلة متراصة.

ليست تعبئة الوسائل السياسية والعسكرية الهادفة لفرض نظام اقتصادي واجتماعي جديد، مسألة طارئة على التاريخ، رغم أن «الاقتصاديين الليبراليين» يتجاهلونها، من حيث المبدأ. إلا أن الإمبرياليات، والمطامع بالهيمنة كانت، فيما مضى، تُعرب بصيغة الجمع. ألمانيا الهتلرية واليابان ـ وهما آخر من حاول فرض «نظام جديد» بالقوة العسكرية ـ اصطدمتا، في آن معاً، بالشعوب الضحايا لهذا المشروع، من جهة، والإمبرياليات الأخرى الطامحة إلى الهيمنة، من جهة أخرى. بعد الحرب، مجرد وجود الاتحاد السوڤياتي أرغم الولايات المتحدة على الارتداع. اليوم، لم يعد هناك من

تحسب له واشنطن حساباً، في مشروعها الخاص ومشروع الامبريالية الجماعية لليمين الجديد.

معروفة جيداً الحجج التي تثار لهذه الظروف: مسلكيات بعض «الدول الفاسقة» (الزعران، بحسب تعبير الرئيس كلنتون). لا شك أن بعض الحكومات تستحق هذه الصفة، إلا إنها لا تُستذكر إلا عندما يخدم التدخل المفترض الاستراتيجية الشاملة الجديدة. علماً أن «دولة راعي البقر»، بأساليبها الإرهابية، واحتقارها للشعوب، هما رأس هذه «الدول الفاسقة» بجدارة. لكن هذه الدولة تحصل، في عملياتها العدوانية، ليس فقط على دعم التابع الانكليزي، بل دعم مجمل اليمين الحاكم في أوروبا. وفوق ذلك ينفدفع بعض المثقفين لنجدة راعي البقر، واصمين كل إدانة لعدوانه الوقح «بالقومية المشاكسة»، ملتحقين بالمعسكر العالمي للرأسمال واليمين الجديد.

الدعوة إلى عنصرية صافية بسيطة، هي هنا وسيلة ممتازة تُجنّد لتصليب «كتلة» الثلاثية الامبريالية: «المتحضِّرون» مهدّدون من قبل «البرابرة» (كل شعوب آسيا وإفريقيا ـ وحتى الروس ـ هم برابرة محتملون).

بهذا المعنى تذكّر مقولة «صدام الحضارات» بكتاب «كفاحي». لأن الأمر يتعلق بمنطق متشابه، رغم ابتذاله: من واجب الشعوب الأرقى (النازيون، بالأمس، «والقوقازيّون» اليوم، أي الأميركيون الشماليون والأوروبيون) أن يُخضعوا المتوحشين لديكتاتوريتهم. لا يمكن أن تأمل الشعوب الأرقى باستمرار تمتعها «بنمط حياتها»، إلا إذا حُرم الآخرون من أمل المشاركة في تلك الطيِّبات! منطق بسيط لعنصرية جوهرية، يُعبِّر عنها بكل الابتذال الذي تحسن صياغته شخصيات من طراز بوش وبرلوسكوني. «كفاحي»، نصٌ مبتذل وتافه. وهذا أحد عناصر قوته!

هل ستكفي الدعوة المباشرة الى العنصرية لرصّ الكتلة الغربية؟ القادة السياسيون أنفسهم ليسوا مقتنعين تماماً بهذا. لذلك يعملون على تفتيت الحركات الاجتماعية والسياسية في قلب الغرب «المتحضِّر» نفسه. وقدم الصراع ضد الإرهاب مبرراً له، عبر إطلاق نفس جديد لقيام مكارثية ثانية

في الولايات المتحدة. وهذا الخلط يشكل المنهج المناسب الذي يسمح بإضفاء شبهة من المشروعية على تراجع الديموقراطية، الذي يقدّم بوصفه «الأذى الضروري». كل «مناهضي العولمة»، من سياتل إلى جنوى، هم مجرد «إرهابيين» لا غير، مثل أتباع أسامة بن لادن.

لهذا السبب، تقتضي استراتيجية بناء جبهة أممية للشعوب ضد مشروع الرأسمالية المتهالكة والهيمنة الأميركية، أن تخاض المعركة ضد «الليبرالية الاقتصادية» وضد «الحرب»، في آن معاً. فالعولمة، المسمّاة ليبرالية، وعسكرة صيغتها الراهنة أصبحتا متلازمتين تماماً. ولم يعد من الممكن خوض الصراع ضد أحد أبعاد الليبرالية الاقتصادية وتجاهل التدخلات العسكرية، بذريعة أنَّ هذه الأخيرة لها منطقها الخاص، الذي لا يمتُّ بصلة الى المسائل التي يطرحها توسع الاقتصاد الليبرالي.

4 ـ إلا أن عسكرة العولمة ليست مظهراً لقوة اليمين الجديد، وحسب. إذ يمكنها أن تصبح عقب أخيل في الرأسمالية المتهالكة. لأن استراتيجية الإمبريالية الجماعية والهيمنة الأميركية، التي تقود عملياتها، لا يمكنها أن تستمر في تسجيل النقاط إلا بشرط أن تظل التدخلات العسكرية للناتو «طائرةً من نصر الى نصر» بسهولة، وأن يتماسك الحلف الأميركي ـ الأوروبي ـ الياباني ويقوى.

لا أعتقد أن الحروب المعلنة ستكون بالسهولة التي يصورونها؛ ولا أن القوات العسكرية الأميركية لا تقهر؛ بما في ذلك لأن قدرة الولايات المتحدة العسكرية، رغم الوسائل البالغة التعقيد والتطور، معاقة بقوة الرأي العام الداخلي، الذي لا يقبل إلا «حرباً بلا مخاطر» (حفر موتى، في الجانب الأميركي، وحده طبعاً). وهذا يفرض أن يقدم الحلفاءُ المنصاعون إمدادات بشرية ترضى شعوبها بتحمّل المخاطر العادية لأي تدخل.

مسألة تمويل الحروب والتدخلات المتوقعةِ التكاثر في المستقبل المنظور تطرح بدورها مشكلة. لا شك أن القول، بحسب الرأي الشعبي السائر، بأن الحرب مفيدة لتجار السلاح وتخدم مصالحهم، هو قول مبسط ووحيد الجانب، نسبياً. ولكنَّ أي تقليص جدي للإنفاق العسكري الأميركي سيغرِق

البلاد، في المقابل، في أزمة لا تقل هولاً عن أزمة الثلاثينيّات. مع سويزي وماغدوف، أنا من أولئك الذين يحلّلون الرأسمالية بوصفها صيغة اجتماعية تولّد دائماً ميلاً الى فائضٍ من الإنتاج. «الأزمة» هي إذاً حالتها الطبيعية، في حين أنّ الإزدهار هو الاستثناء الذي يجب أن يُفسَّر بأسبابٍ خاصة. ونظهر في هذا التحليل أنّ الولايات المتحدة لم تخرج من أزمة الثلاثينيات إلّا من خلال التسلّح المفرط أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. واقتصادها اليوم مشوّه بصورة مرعبة: حوالي ثلث النشاط الاقتصادي مرتبط بالمجمّع العسكري مباشرةً أو غير مباشرة (وحده الاتحاد السوڤياتي في عهد بريجنيف وصل إلى هذه النسبة). «الكينزية العسكرية» هي اليوم البديل الضروري للكينزية الاجتماعية التي لفظها الرأسمال المسيطر. فوق ذلك للهيمنة فوائد وتحديداً الامتياز الذي يقدّمه الدولار بوصفه العملة العالمية. وقبول الولايات المتحدة بتقليص دورها على المسرح العالمي، وصولاً الى تقاسم مسؤولياتها مع أوروبا واليابان، سيقود إلى إصلاح النظام النقدي العالمي، وخسارة الدولار لاميتازه، وبالتالي إعاقة تدفّق الرساميل بدل زيادة «التوفير».

لا أقترح هنا فكرة أنّ الخصومة بين الأميركيين والأوروبيين ستقوم أساساً على مسألة تمويل عسكرة العولمة. أقول فقط إنّ هذا سيشكّل حافزاً إضافياً قد يساعد في استثارة يقظة صحية لدى الشعوب الأوروبية. يجب البحث في مكانٍ آخر عن الدوافع الجوهرية لمثل هذه اليقظة المطلوبة والممكنة: في التقاليد السياسية الأوروبية التي لم تُصَب بعد بالاختزالات التي تميّز التهريج الانتخابي البديل عن الديموقراطية فيما وراء الأطلسي.

أخيراً كشفت اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 هشاشة الولايات المتحدة ذاتها، إذ أثبتت أن أرضهم الخاصة ليست محصّنة بالكامل. هل سيصبح الرأي العام الأميركي الذي أيقظته هذه الصدمة الفجّة، أكثر تنبُّهاً وحذراً إزاء وقاحة طبقاته الحاكمة؟ أم أنّه سيقبل بالالتحام خلفها ويخضع لمنطق بعث الماكارثية؟

يبدو لي أنّ الاحتمال الأقرب، في المباشر، أن يستمرّ النظام منغلقاً في سلسلة المآزق التي تميّز اللحظة الراهنة: تأكيد الهيمنة الأميركية الفجّة ومضاعفة تدخّلاتها العنيفة على أمل أن ترصّ وراءها كتلة الشركاء الإمبرياليين الجدد، وأن تُلحق حكومات العالم الثالث، الملزمين، قسراً.

يتكلّم المجتمع الأميركي، الذي يرتبط مصيره بمساهمة الآخرين في تمويل هدره، كما لو كان في موقع قيادة العالم فعلاً. حالة الاقتصاد العالمي اليوم معلّقة بخيوط الهدر الأميركي. وما أن يضرب الانحسار اقتصاد الولايات المتحدة حتّى تقع صادرات أوروبا وآسيا في المأزق ـ علماً أن طبيعة هذه الصادرات تشبه ببعض جوانبها ضريبة وحيدة الجانب تُدفَع الى روما الجديدة. وما أن اختار الأوروبيون والآسيويون أن يقيموا نموّهم على هذه الصادرات العبثية، بدل تقوية نظمهم الإنتاجية والاستهلاكية الخاصة، حتى سقطوا في الفخ. لأنّ هناك بلداً واحداً ـ الولايات المتحدة ـ له الحق في أن يكون سيّداً، ويطبّق مبادىء تطوّر متمركز على الذات، ومفتوح العدوانية في اتجاه الخارج. كل الآخرين مطالبون بالبقاء في نطاق تطوّر متّجه الى الخارج، أي أن يصبحوا «زوائد» للولايات المتحدة. تلك هي صورة «القرن العشرين الأميركي». ولا أعتقد أنّ عبثية هذا الوضع يمكن أن تعمّر الى الأبد.

لن يحلّ هذا الخيار الاستراتيجي السياسي، الذي أقدمت عليه القوّة المسيطرة أيّ مشكلة. على العكس، هذه الاستراتيجية المدعوّة الى إرغام الأوروبيين على التخلّي عن مشروعهم الخاص وإخضاع البشرية كلّها لقواعد عنصرية معولمة، وانتهاك يومي للحقوق الديموقراطية الاجتماعية الوطنية، والدولية، لن تنتج إلّا معارضة متصاعدة «للسيّد الأميركي»، وصولاً الى الحقد.

تعرف الطبقة الحاكمة الأميركية أنّ اقتصاد بلادها هشّ، وأنّ مستوى استهلاكها العام يتجاوز بعيداً وسائلها، وأنّ الأداة الوحيدة المتوافرة لها لإرغام العالم على تغطية عجزها هي نشر وتوسيع طاقتها العسكرية. هي لا

تملك خياراً آخر، فلجأت الى الهروب للأمام في تأكيد هذه الصيغة من الهيمنة. وهي تعبّىء شعبها ـ الطبقات الوسطى في الدرجة الأولى ـ من خلال إعلان تصميمها على «الدفاع عن نمط الحياة الأميركي مهما كان الثمن». يمكن أن يكون الثمن إبادة شعوب بأكملها، ولا أهمية لذلك! فهذه الطبقة تعتقد أنّ بإمكانها أن تجرّ الى مغامرتها الدامية مجمل شركائها في أوروبا واليابان وحتى الحصول، مقابل الخدمة التي تقدّمها «الجماعة المرتهنين» هذه، على موافقتهم على تغطية العجز الأميركي. إلى متى؟

5 ـ تسعى أجهزة مجموعة السبعة لتقديم «عصر الرأسمالية الجديد» ونظامها العالمي كأمرٍ إيجابي ولا مفرّ منه؛ وأنّ الأضرار الناجمة عن أدائه ليست سوى ثغرات موقّتة وجانبية.

لحسن الحظ هناك وفرة من التحليلات الحكيمة التي تبرهن أنّ منطق الرأسمالية الهرمة الحصري يؤدي الى مجزرة، بحيث أنّ أكثرية البشرية قد أصبحت بلا فائدة، بل عبئاً، والى احتدام مشكلة الانتماء الزائفة، المسماة جماعوية، وانفجار الفردية المتوحشة التي تدمّر الديموقراطية المواطنية والاجتماعية. فوق ذلك ليس لإدارة النظام الاقتصادية علاقة بمزاعم الاقتصاديين الليبراليين عن فضائل المنافسة والسوق، لأنّها مبنيّة على العكس، أي الحماية المطلقة لأرباح الاحتكارات. ليس الأمر إذاً مرحلة توسّع رأسمالي جديد بل حلٌّ متوحّش لتناقضات هذه الرأسمالية. وتظهر الليبرالية هنا بوجهها الحقيقي: ڤياغرا الرأسمالية العاجزة.

يسمح تفاؤل العقل، في المقابل، بتشخيص شروط بناء يسار جديد على ارتفاع التحدّي، وقادرٍ على حزم اليمين الحاكم. يمرّ هذا البناء عبر جبهة عالمية من الطبقات المقهورة والشعوب، في شمال العالم وجنوبه. وسيتوجّب على هذا اليسار الجديد، بنظري، أن يضع لنفسه هدفاً هو فرض، في مرحلةٍ أولى، إعادة بناء عالم متعدّد الأقطاب. وهو الشرط الضروري لكي تفتح أمام القوى التقدمية آفاق من الاستقلالية التي تُتيح تحقيق اختراقات، وإن متفاوتة بين بلدٍ وآخر أو لحظة وأخرى. ويفترض

هذا البناء المتعدّد الأقطاب، بتعريفه ذاته، تفكيك هيمنة الولايات المتحدة، والبحث عن الحدّ الأدنى من التقارب بين كل القوى السياسية والاجتماعية التي تعارض هذه الهيمنة.

على المدى الأبعد سيغدو من الممكن، بفضل الاختراقات المحقّقة، مواجهة احتمال تجاوز منطق الرأسمال الحصري عبر تعميق الصيغ الأصيلة للديموقراطية المواطنية والاجتماعية. وذلك هو إشكال حضاري حقيقي (لا إشكال «بين» الحضارات)، إشكالٌ بين الرأسمالية والاشتراكية التي تطرحها مقتضيات التقدّم الإنساني على جدول أعمال اليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى.

من أجل عالم متعدّد الأقطاب

1 ـ كان الاقتصاد السياسي للتنمية، كما فُهِم ومورِسَ خلال القرن العشرين، وبدقّة أكثر خلال نصفه الثاني، نتاجاً لحركاتٍ اجتماعية قويّة متمرّدة على منطق التوسّع الرأسمالي. كان نابعاً إذاً من إصلاحات اجتماعية كبيرة كيَّفت انتشاره (التأميمات، والبرامج الاجتماعية، والإصلاحات الزراعية وسواها).

ولا شكٌ أنّ مروحة الاستراتيجيات الموضوعة كانت من الاتّساع بحيث يصبح من العبث دمجها كلّها في نموذج وحيد. فالمسافة بعيدة بين استراتيجيات التصنيع المنهجي التي طبّقت في التجارب الاشتراكية التي استوحت الماركسية، عن تلك التي اتُبعت في البلدان النيوكولونيالية التي لم تفهم ضرورة الخروج من التخصّص في المواد الأولية، على أمل أن تستخدم هذه الميّزة التفاضلية المزعومة في تسريع نموّها، في أحسن الحالات. وبين هذين الطرفين توزّعت تجارب عديدة في العالم الثالث الشعبوي.

على أي حال هناك قاسم مشترك قوي يمكن استخلاصه لدى المجموعات المتقدمة: إرادة بناء نظام إنتاجي وطني، حديث، وفعّال،

ومرتكز على الذات. من هذا المنطلق اصطدمت هذه التجارب بعداءٍ دائم من جانب قوى الرأسمالية العالمية المسيطرة، إن على المستوى الاقتصادي، أو مستوى السياسة الدولية. يقود هذا النزاع المحتّم، إلى خلاصاتٍ تفرض نفسها: مفهوم التنمية بذاته هو مفهوم نقدي للرأسمالية القائمة فعليّاً، وهدف البناء الوطني المتمحور على الذات يظلّ مهمّة لا مناص منها. وإنّ تحقيق الاستراتيجيات الموصلة لهذا الهدف يقتضي فكّ الارتباط. مع ضرورة أن يُفهَم هذا المصطلح ـ وقد لا يكون الأفضل ـ لا كانعزال لا معنى له، بل كاختصار لمرحلةٍ طويلة يمكن صياغة تعابيرها كالآتي: إخضاع العلاقات مع الخارج لمقتضيات البناء الداخلي وليس العكس (والعكس هو التكيّف الوحيد الجانب مع الميول الفاعلة على المستوى العالمي). وتظلّ هذه المقتضيات الرئيسية ضرورة للمستقبل، حتّى مع تغيّر الإطار الذي ستعمل في نطاقه، والتحولات الكبرى التي طرأت عليه.

ترفض الإيديولوجيا المسيطرة اليوم التي تستجيب تماماً لديكتاتورية الرأسمال عابر القوميات، كلّ فكرةٍ بشأن «فك الارتباط، والبناء الوطني». وتصنّفها «بالحمائية المتخلّفة، أو الحنين إلى ماضٍ قد انقضى».

وتضع استراتيجية الثلاثية لنفسها هدف بناء عالمٍ أحادي القطب منظَّم على قاعدة مبدأين مكمّلين لبعضهما: الديكتاتورية الوحيدة الجانب لرأسمال الشركات العابرة القوميات، وانتشار امبراطورية عسكرية أميركية يجب أن تخضع لها كل الأمم والشعوب. لا يُقبَل أيُّ مشروعٍ آخر ضمن هذه الرؤيا، بما في ذلك المشروع الأوروبي للحلفاء المنصاعين للناتو. ولن يُقبَل بالطبع مشروع يريد أن يكون مستقلاً بدرجةٍ ما، كمشروع الصين، الذي يجب أن يُكسر بالقوّة إذا اقتضى الأمر.

يجب أن تُواجَه رؤية العالم الأحادي القطب برؤيا عولمة متعددة الأقطاب. وهي الاستراتيجية الوحيدة التي تمنح هامشاً من الاستقلالية يتيح تنمية اجتماعية مقبولة لمختلف مناطق العالم، وبالتالي دمقرطةً للمجتمعات، وتقليصاً لعوامل النزاع. استراتيجية الهيمنة لدى الولايات المتحدة وحلفائها

الأطلسيين هي، اليوم، الخصم الرئيسي للتقدم الاجتماعي والديموقراطية والسلام. والمشروع الإمبريالي الليبرالي ـ العسكري هو طوباوية رجعية تلغي آفاق أيّة تنمية لمناطق واسعة من العالم المعاصر، وبالتالي تعمّق الفجوة بين مراكز المستقبل وأطرافه، مثلما كانت تعمّقها بالأمس.

ليس مشروع الجواب الإنساني على تحدّي العولمة التي دشّنها التوسّع الرأسمالي مشروعاً «طوباوياً». إنّه المشروع الواقعي الممكن الوحيد. بمعنى أنّ انطلاق تحوّلٍ ما في هذا الاتجاه سيجمع حوله سريعاً قوى اجتماعية فاعلة في كلّ مناطق العالم. وإذا كان هناك من طوباوية، بالمعنى السلبي والمبتذل، فإنّما هي مشروع إدارة النظام من خلال تضبيط السوق العالمي حصراً. وإذا كان الانسجام الوطني يتراجع فإن ما يحلّ محلّه ليس الانسجام العالمي، حتى الآن على الأقل.

إنّ الإطار الضروري لانتشار خياراتٍ تسمح بردم هذه الفجوة يستوجب بناء عالم متعدد الأقطاب. وذلك هو المعنى الوحيد الذي يمكن أن يُعطى، في الشروط الجديدة الناتجة عن تطوّر قوى الإنتاج ببعدَيها، الإنتاجي والتدميري في آن، للبعد الإيجابي للعولمة. وبناء عالم متعدّد الأقطاب يمرّ عبر أقلمته، ولا يمكن تصوّر قوى «فكّ الارتباط» الجديدة، أو تعريفها بمقاييس وطنية فقط، بل يجب أن تُتَمَّم وتتعزَّز على المستويات الإقليمية.

2 ـ إنّ عالماً متعدّد الأقطاب هو، في هذه الشروط عالم متعدّد الأقاليم[1]. وستشكّل التبعية المتبادلة المقبولة والمنظمة بطريقة تسمح للشعوب والطبقات المقهورة بتحسين شروط حياتها ومساهمتها في الإنتاج، إطار بناء هذا العالم المتعدّد المراكز. وهي تفترض حكماً تجاوز العمل في إطار منظمات الأمم المتحدة، بخاصةٍ المتواضعة والمتوسطة الفعالية، في صالح منظمات إقليمية، اقتصادية وسياسية، تُتيح التفاوض الجماعي بين هذه الأقاليم. فالتحديات التي تواجهها شديدة التنوّع إلى درجة يستحيل معها اقتراح صيغ واحدة للجميع.

(1) Samir Amin, les régionalisations, à paraître.

يستطيع الاتحاد الأوروبي أن ينتهج هذا السبيل، رغم أنّ البداية لم تكن موفّقة، إذ إنّه لم يُطوّر إلّا مفهوماً اقتصادوياً صرفاً لمشروعه (سوق مندمجة لا أكثر)، وسيواجه بالتالي مشكلة بناء السلطة السياسية المشتركة الملائمة. علماً أنّه طالما ظلّ الجناح الاجتماعي لهذا المشروع كما هو الآن، أي صَدَفَة جوفاء، ستظّل السوق الموحّدة تنتج أزمات اجتماعية، ومن ثُمَ وطنية، لا يمكن تجاوزها. هذا هو السبب الذي دفعني الى القول بأن أوروبا إمّا أن تكون يسارية أو لا تكون.

هل ستتمكن أوروبا الشرقية من الاندماج في هذا النظام الأوروبي؟ ذلك ممكن بشرط ألّا يرى الغربيّون فيها «أميركا اللاتينية» الخاصة بهم. ولكي يتمّ تجاوز التطوّر اللاّمتكافىء بين الأوروبيتَيْن لا بدّ من قيام إطارٍ خاص بأوروبا الشرقية يتمفصل على المؤسسات الأوروبية الشاملة. ولكنّه يتسامح مع وجود قواعد مختلفة لكلّ من جزئي القارة. هناك إذاً مرحلة انتقال طويلة وضرورية قبل الشروع في مرحلة الاندماج الأوروبي، الاقتصادي والسياسي، اللّاحق. وتعيش روسيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق وضعاً من الطبيعة ذاتها، رغم أنّ روسيا تظلّ، بحجمها، قوّة عظمى محتملة. وإعادة بناء تعاونٍ اندماجي لهذه البلدان هو مرحلة ضرورية، إذا أُريدَ تجنّب خطر الانفجار الذي قد يولّده تفاقم اللاّتكافؤ في التطور.

مشكلات العالم الثالث تختلف بين منطقة وأخرى للأسباب الآتية: (I) هذه البلدان والمناطق مندمجة الى هذا الحد أو ذاك من العمق في النظام الإنتاجي المعولم، الجاري بناؤه. وباستثناء كوريا وتايوان وسنغافورة (لأنّ هونغ كونغ تندمج في الصين)، نجد في كلّ البلدان نصف ـ المصنعة الأخرى أنّ بعض قطاعات الإنتاج وحدها مندمجة في الاقتصاد الجديد المعولم. (II) وهي أقل اندماجاً فيما بينها، وأحياناً غير مندمجة كلّيّاً، بخاصة فيما يتعلق «بالعالم الرابع». (III) هي بلدان غير متكافئة التطوّر؛ وتفاقم هذا الوضع بعد الحرب بحيث بات هناك فاصل بين مجموعة البلدان نصف ـ المصنعة وبلدان العالم الرابع. (IV) أخيراً، ولكلّ هذه الأسباب،

نجدها بلداناً منجذبةً الى منظمات إقليمية شمال ـ جنوب تعمل على حساب استقلاليتها الجماعية.

3 ـ تبدو لي الأقلمة، التي اقترحها، الوسيلة العقلانية والفعالة الوحيدة، في مواجهة المفاعيل الاستقطابية لاحتكارات الثلاثية الخمسة.

وانطلاقاً من كلّ من هذه الاحتكارات، يمكن أن نحدد المحاور الرئيسية لمشاريع الأقلمة المقترحة هنا، أي الأولويات التي يجب أن تخدمها هذه المشاريع. من هنا يمكننا أن نستعيد المسائل الكبرى المتعلقة بالنظام العلمي لكي نقترح المحاور والأهداف الجوهرية في المفاوضات الهادفة الى تنظيم التبعية المتبادلة المتفق عليها والموضوعة في خدمة الشعوب. وهذه الأسئلة الكبيرة يمكن على الأقل تلخيصها بما يأتي:

إعادة التفاوض حول «الحصص من السوق» وقواعد الوصول إليها. هذا المشروع ينبذ قواعد منظمة التجارة العالمية التي تسعى، وراء خطاب عن «التنافس المشروع» الى حماية امتيازات الاحتكارات الناشطة على نطاق عالمي.

إعادة التفاوض حول أنظمة أسواق الرساميل بهدف وضع حد لسيطرة عمليات المضاربة المالية، وتوجيه التوظيفات نحو نشاطات انتاجية، في الشمال والجنوب. وهذا المشروع يشكك بوظائف البنك الدولي، إن لم يكن بوجوده أساساً.

إعادة التفاوض حول النظم المالية من أجل وضع ترتيبات إقليمية تؤمن استقراراً نسبياً في أسعار الصرف وتتكامل مع تنظيم تبعيتها المتبادلة. هذا المشروع يشكك بصندوق النقد الدولي، وبالدولار كمعيارٍ للصرف، وبمبدأ التبادلات الحرة والمتذبذبة.

إطلاق نظام ضريبي عالمي البعد، من نوع فرض ضريبة على الريوع المتأتيّة عن استغلال المواد الطبيعية وإعادة توزيعها على نطاق عالمي وفق معايير مخصصة، ومن أجل استخدامات مرصودة.

نزع السلاح عن الأرض، والبدء من تقليص قوى الدمار الشامل لدى الأطراف الأقوى.

دمقرطة منظمة الأمم المتحدة وإعلان حق عالمي للشعوب في إطارها.

لا تشكل المناطق التي يمكن تصورها وفق هذه التحولات مجموعات اقتصادية للاندماج الأنسب وحسب. فهي يجب أن تُبنى كمساحات سياسية تشجع وتقوي المواقع الاجتماعية للطبقات والأقاليم المحرومة. لا تطال هذه الأقلمة قارات العالم الثالث وحدها (أميركا اللاتينية، والعالم العربي، وافريقيا جنوبي الصحراء، وجنوب شرق آسيا، وقارتي الصين والهند) بل كذلك أوروبا في صيغة الجمع (أوروبا الاتحاد الأوروبي وأوروبا الشرقية، والاتحاد السوڤياتي السابق).

4 ـ من الواضح أن هذا «المشروع» لن يحظى بفرصة لتقدمه التدريجي، إلا إذا تبلورت، أولاً، على مستوى الدول الوطنية (القومية) قوىً اجتماعية قادرة على دفع الاصلاحات الضرورية، التي لن تتحقق مطلقاً ضمن الإطار الذي تفرضه الليبرالية والعولمة الاستقطابية. هذه المراحل الأولية لا يمكن القفز فوقها. أكانت تطال الاصلاحات القطاعية (مثل إعادة تنظيم الادارة، والضرائب، والتربية، وصيغ التنمية المشاركة المستدامة)، أو رؤى أكثر شمولية لدمقرطة المجتمعات وإدارتها السياسية والاقتصادية. من دون ذلك، تبقى رؤيا إعادة التنظيم الشاملة القادرة على إخراج العالم من الفوضى والأزمة، وإعادة اطلاق عجلة «التنمية»، مجرد طوباوية قاتلة.

ضمن هذا الخيار، لا بد من موقع يعطى لاقتراحات العمل القصيرة الأجل، والمباشرة، التي تلتقي حولها قوى سياسية واجتماعية فعلية، على الصعد المحلية، أولاً، حتى لو كانت رؤاها تتخطى هذا البعد («عولمة النضالات»). تحضرني هنا سلسلة طويلة من أشكال التضبيط التي يمكن تنفيذها بسرعة، في كل الميادين: الاقتصاد (ضرائب على التحويلات المالية، الغاء الجنّات الضريبية، الغاء الديون، كأمثلة)، والبيئة (حماية الأنواع، منع المنتجات الضارة، إطلاق سياسة ضريبية معولمة على استهلاك

الموارد التي لا يمكن تجديدها)، والاجتماع (تشريعات العمل، مبادىء التوظيف، مشاركة ممثلين عن الشعوب في الهيئات الدولية)، والسياسة (الديموقراطية وحقوق الفرد)، والثقافة (رفض تتجير القيم والمنتجات الثقافية).

قد يبدو، في الحالة الراهنة من خيارات السلطات، في أوروبا كما في مجمل العالم الثالث، أن مهمة بناء عالم متعدد الأبعاد لا تحظى بأي تقدير جدي، يتجاوز الإعلانات اللطيفة، الخالية من المضمون.

تستطيع الحكومات الأوروبية، المنتخبة بشروط مقبولة على العموم، أن تستند إلى هذه المشروعية لكي تنفي مشروعية الحركات المعترضة على الالتحاق بموجبات الليبرالية المعولمة. غالبية حكومات العالم الثالث لا تتمتع بمشروعية مماثلة. فهي، بمجملها، تمثل مصالح كومبرادورية وتدافع عنها، وهي شريك تابع لسيطرة الرأسمال عابر القوميات. بعض الطبقات الحاكمة في الأطراف ـ أفكر هنا بالصين والهند تحديداً ـ تعتبر أنها تمتلك قدرة تفاوضية عالية وهامشاً واسعاً من المناورة يكفيان لقبول «قواعد لعبة» العولمة من دون الاضطرار للخضوع لشروط الأقوى.

من جهتي أعتقد أن هؤلاء يخطئون في تقدير نتائج خيارهم. ولكن هذا هو واقع الحال اليوم. الرأي العام الشعبي يفتقر الى المعرفة الموضوعية، في بلدان الأطراف كما في المجتمعات الغنية، حيث لا يكتفي التحكُم بالإعلام، من قبل السلطة، باستخدام وسائل التلاعب وحدها. مع ذلك لا يمكن للمآسي الاجتماعية الكبرى والمتفاقمة، بسبب الالتحاق بالليبرالية المعولمة، أن تترك شعوب الأطراف في مواقع اللامبالاة. ستكون ردود فعلهم أقوى من يوم لآخر، وسيكون على الحكومات أن تحسب لذلك حساباً.

هكذا، وقبيل انعقاد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر 2001، دعت سكرتاريا الـ«15»، التي تلعب دور سكرتاريا «مجموعة الـ77» (العالم الثالث)، إلى رفض المقترحات التي

تقدمت بها دول الثلاثية بشأن عقد «دورة» مفاوضات جديدة، من أجل توسيع حدود تدخل الليبرالية (حقوق الملكية الصناعية و«الفكرية»، لبرلة الخدمات، المالية تحديداً، إدخال الزراعة إلى برنامج منظمة التجارة العالمية). في الدوحة، تراجعت الدول المعنيّة، متخلية عن المواقف المبدئية الصلبة التي تبنّتها في سياتل، تحت ضغط الابتزاز الذي مارسته دبلوماسيات الثلاثية («من ليس معنا في منظمة التجارة العالمية، فهو مع الإرهابيين»!)، لأنه بين سياتل والدوحة لم يطرأ أي تعديل على استراتيجية مجموعة السبعة. وسوف نرى ما إذا كانت دول مجموعة الـ77 والصين ستستعيد موقعها خلال المفاوضات القادمة، التي افتتحت منذ الآن.

كان من الممكن توقع الأفضل، كذلك، من المؤتمر العالمي ضد العنصرية، الذي عقد في دوربان، قبل أيام من اعتداء الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. والحقيقة أن أهمية المؤتمر تنبع من الآفاق التي فتحها. في دوربان هبت مجدداً رياح تجديد التضامن الآفرو ـ اسيوي، علماً أن إعادة بناء هذا التضامن تشكّل شرطاً أساسياً ـ وربما الأساسي ـ لبناء نظام عالمي أكثر عدالة مما تريد مجموعة السبعة أن تفرضه على شعوب الأرض.

لم يكن هذا المؤتمر مظاهرة غير مؤذية «ضد العنصرية»، كما أراد له منظّموه (مطبخ الأمم المتحدة). إذ فرض الأفارقة والآسيويون نقاش مسألتين لم تكن الدبلوماسيات الغربية ترغب في سماع ذكرها.

الأولى، تتعلق بما يسمى «التعويضات» عن الأضرار الناجمة عن تجارة الرقيق. هنا قام الدبلوماسيون الأميركيون والأوروبيون بعمل دؤوب لاختزال القضية، باحتقار واضح، إلى مجرد «أثمان التعويضات» التي تطالب بها الشعوب المستعمرة سابقاً، وتحويل صورتهم الى «شحّاذين رسميّين». الأفارقة لا يفهمون المسألة على هذا النحو. ليس «المال» هو المطلوب، بل الاعتراف بأن الاستعمار، والامبريالية، والعبودية التي لازمتهما، هم المسؤولون عن «تخلف» القارة وعن العنصرية، في آن. هذه هي القضايا التي أثارت غضب ممثلي الدول الغربية.

الثانية، تتعلق بممارسات اسرائيل. هنا كان الأفارقة والآسيويون واضحين ودقيقين: إن استمرار الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، وازاحة الفلسطينيّين لمصلحة المستوطنين (عملية تطهير عرقي فعلية)، ومشروع تقطيع فلسطين المستوحى مباشرة من أساليب التمييز العنصري البائد في جنوب إفريقيا (البانتوستان). كلها ليست سوى الفصل الأخير من هذا التاريخ الطويل للامبريالية، «العنصرية» حكماً.

من جانب آخر، لم تستطع الأنظمة الآسيوية والإفريقية، التي تضم عدداً من الحكومات المتواطئة مع السياسات النيوليبرالية، واللاديموقراطية، وتمارس تمييزاً اجتماعياً وعرقياً، أن تظهر لا مبالية تجاه الرأي المسيطر بين شعوبها، بخاصة بعد الإثارة التي تحفزها وقاحة الدبلوماسيات الغربية.

دشَّن مؤتمر باندونغ (1955)، وهو اللحظة التأسيسية للتضامن الافرو ـ آسيوي، وحركة عدم الانحياز، الطور الأول في مسارات التحرر الوطني. وأياً كانت حدود الأنظمة والأنساق الوليدة من هذا الطور الأول من تحرير الشعوب المستعمرة والخاضعة، وأياً كانت الأوهام التي أوحت بها (وهي مسألة عاديّة في التاريخ)، فإن انهيارها هو الذي سمح، في هذه المناطق، بانطلاق الهجوم المضاد للرأسمال المسيطر، وانتشار العولمة الامبريالية الجديدة. تنضج أمام أعيننا شروط موجة تحررية ثانية، تذهب إلى الأبعد والأعمق. ولأن دوربان كان انتصاراً للشعوب تحاول مجموعة السبعة أن تحطّ من تأثيره.

بعد سياتل، ونيس، وغوتبرغ، وجنوى، وبورتو أليغري، يشكل دوربان لحظة في سلسلة الأحداث الإيجابية الهامة، في فترتنا الراهنة. ولقد حان الوقت ليدرك كل مناهضي الاستراتيجية النيوليبرالية المعولمة للرأسمال المسيطر أن معركتهم مشتركة، وأن معركة شعوب الجنوب ضد الأمبريالية وهيمنة الولايات المتحدة لا تقل أهمية عن معركة الضحايا، الذين ينتفضون ضد الظلم في البلدان الرأسمالية المتقدمة ذاتها. وبعد الهجمات على الأهداف الرمزية التي يمثلها مركز نيويورك المالي ووزارة الدفاع الأميركية،

آن الأوان لإدراك الحقيقة الآتية: لا يمكن أن تقوم جبهة موحدة ضد الإرهاب من دون جبهة موحدة ضد الظلم الدولي والاجتماعي.

«اللحاق» أو بناء مجتمع آخر؟

خلال القرن العشرين، تداخلت، في إطار نقض المنطق الرئيسي للرأسمالية، مهمّتا «اللحاق» و«فعل شيء آخر»، بصور مختلفة حسب المكان والزمان. ولكن يمكن القول، من دون اغتصاب للحقيقة، أن الأولى فرضت نفسها إلى درجة أصبحت معها التنمية، عملياً، مرادفاً «لاستراتيجية اللحاق» (ربما للمضيّ الى أبعد. . . لاحقاً). أنهكت هذه الاستراتيجيات، ثم دخلت مرحلة التفكك، منذ أن انقلبت الشروط العالمية المحيطة، وتلت مرحلة النهوض العام، التي سهّلت الاندماج الديناميكي في العولمة، أزمة إعادة تكيف جعلت هذا الاندماج مستحيلاً. لا يعود الفشل ـ إذا أمكنت التسمية ـ الى جذرية مفرطة في تجارب القرن العشرين، بل على العكس، الى نقص في الراديكالية، التي لم تكن ممكنة موضوعياً، على الأرجح. سيكون من الواجب، في المستقبل، التركيز أكثر على خيار «فعل شيء آخر»، من دون أن نغفل أنّ بعض جوانب اللحاق تظل على جدول الأعمال الضروري. بمعنى آخر، سيتعيَّن على القرن الواحد والعشرين أن يكون أكثر جذرية من سابقه.

هل يستطيع ذلك؟ وما ستكون مراحل هذا التجذير المتدرج؟ هنا لا بد من استدعاء الخيال القادر على اقتراح البدائل. يجب ألّا نقبل فقط تنوّع الرؤى والاقتراحات، بل أن نستدرجها، ونستمتع بها. وكما شهدنا في القرن العشرين إجاباتٍ متنوعة على التحديات، بعضها استلهم الماركسية التاريخية، وبعضٌ استلهم الكينزية التاريخية، وثالثٌ شعبوية وطنية كانت في قسم منها اشتقاقاً تراجعياً من الماركسية التاريخية، كذلك بتنا نشهد اليوم تيارات من نقد الرأسمالية المعولمة الراهنة تصنّف نفسها ببساطة تحت أسماء

«الكينزية الجديدة»، أو «الماركسية الجديدة»، أو «ما بعد الرأسمالية». ومصطلحات «الجديدة» و«ما بعد» تشير قطعاً إلى أن محتوى هذه الاستراتيجيات البديلة ليس متقدماً كفاية لكي يتيح صياغتها النظرية المتكاملة. تشير هذه التصنيفات كذلك إلى أنه سيكون هناك دائماً أفراد، وتيارات فكرٍ وممارسة، منشغلون أكثر بالجانب المباشر من النضالات المطلوبة، وآخرون بالرؤيا البعيدة المدى للأهداف! لم لا؟

ولكن حتى داخل العائلتين الكبيرتين اللتين شخصناهما هنا، بشكل عام، علينا أن نؤكد على السجال وتنوع الاقتراحات. بداية، بالنسبة للمدى القصير والمتوسط، تدخل كل أنواع العناصر، هنا، في الحسبان: المصالح الاجتماعية المختلفة، تحليل النظام وتشخيص التحديات، تحديد الأهداف الممكنة وتعبئة القوى السياسية والاجتماعية حولها... الخ. ولكن أيضاً، للمدى الطويل: من جانبي، أعتقد أن مجتمع ما بعد الرأسمالية (عدم دقة التحديد مقصودة) لن يكون أمنية إلا إذا حرر الإنسانية من الاستلاب الاقتصادوي، والاستقطاب العالمي. هذا المجتمع أسمِّيه «شيوعياً»، وفق تقليد ماركس. لكنني أقبل أيضاً أن يتغذّى الخيال الاجتماعي والثقافي المعبّأ حول هذين الهدفين من مصادر إنسانية شتى، ولا سبب يوجب إزاحة هذا المصدر أو ذاك. الدوغمائية يجب أن تحارَب، لكي يُقبل التنوع، ويرحب به، شرط أن يتجه نحو بناء المستقبل، لا إلى إرث الماضي الذي يراد تأبيده، على نحو مَرَضي.

ما يمكن اقتراحه بهذه الروحية ينبع من منطق «الطوباوية المبدعة». ليس التاريخ محكوماً بانتشارٍ نهائي «لقوانين الاقتصاد الصرف». إنه نتاج الردود الاجتماعية على الميول التي تعبر تلك القوانين عنها؛ الردود التي تحدد، بدورها، العلاقات الاجتماعية التي تمارس في إطارها تلك القوانين وظيفتها. القوى المناهضة للنظام ـ إذا اطلقنا هذه التسمية على الرفض المنظم، والمتّسق، والفعّال للخضوع لموجبات هذه القوانين المزعومة ـ تهندس التاريخ الفعلي، أكثر مما يهندسه المنطق «الصافي» للتوسع

الرأسمالي. إنها تتحكّم بإمكانيات وأشكال التوسع الذي سيتم في أطر حدّدت، هي، تنظيمها.

يستحق الصرّاع بين مشروع ديكتاتورية الرأسمال المسيطر والمشروع الذي قد ينشأ عن تلاقي النضالات الاجتماعية المعبرة عن طموحات الشعوب والطبقات العاملة، أن تطلق عليه تسمية الصّراع «الحضاري» بالمعنى الواضح والقوي للتعبير، لأن المقصود اختراع نظام يقع، إرادياً، «ما بعد الرأسمالية».

من جهتي، لا أشعر بأي تردد في القول أن هذا الصراع هو المعركة بين الرأسمالية والاشتراكية، التي هي اليوم ضرورية أكثر من أي وقت مضى، على الإطلاق، نظراً لمخاطر الدمار الهائل الذي لا يسمح استمرار الرأسمالية المتهالكة بتلافيه، طبعاً، بشرط أن نفهم الاشتراكية كنتاج لإبداع تخيلي جماعي، لا وصفة محددة سلفاً؛ وأيضاً بشرط قبول مفهوم «للانتقال» الطويل من الرأسمالية العالمية الى الاشتراكية العالمية مختلفٍ عن مفاهيم الماركسية التاريخية التي تعاقبت خلال القرن العشرين.

قليلاً ما يهمُّ، في هذه المرحلة الأولى من إعادة تشكل جبهة القوى المناهضة للنظام، أن تقبل بعض مكونات هذه الجبهة أو ترفض الدخول في سجال نظري حول طبيعة المشروع المجتمعي المرتقب (رأسمالي ذو وجه إنساني، أو «ما بعد رأسمالي»، أو اشتراكي). الممارسة الديموقراطية وحدها قادرة على الإجابة تدريجياً، على هذا التحدي.

لأنَّ لا شيء من الصالح والثابت يمكن أن يتحقق في هذه المسيرة الضرورية الطويلة نحو مستقبل أفضل من دون الديموقراطية. وأعني بذلك، ما هو أكثر من تبنّي القواعد الشكلية، الرسمية، في إدارة الحياة السياسية بواسطة دولة القانون، واحترام التعددية؛ أي بناء علاقات ديموقراطية في كل ميادين الحياة الاجتماعية (مساواة الجنسين، احترام حقوق الشعوب، الخ). وبديهيّ أن الديموقراطية تظل سريعة العطب، بل يفقد مفهومها نفسه أي قيمة، كما هو الحال مع «الديموقراطية الخفيضة التوتر» في الممارسة

الليبرالية، إذا لم ترفق بسياسات اجتماعية فعالة، تضمن مشاركة الجميع في الحياة الاقتصادية، ومزيداً من المساواة في قدرات الوصول إلى الوسائل المادية التي تسمح بها الحداثة. ومثل هذه الديموقراطية، وحدها، تفسح مجال الأمل بتقليص النزاعات ـ لأن الأمل بإزالتها نهائياً، وإزالة أسبابها يقع في مجال الطوباوية الواهمة ـ وبناء نظم وقايةٍ تضمن السلام.

في هذا النزاع الحضاري، يندرج كلٌ من الجانبين في الكونية، رغم كونهما في خيارين، ومسارين مختلفين جذرياً. وفي مواجهة العولمة الرأسمالية ترفع القوى المناهضة للنظام مشروعاً ذا عالمية. كلٌ منهما يدافع عن قيم شاملة، الرأسمالية عن حرية المبادرة «والسوق»، وخصومها عن الديموقراطية والمساواة. لهذا السبب يمكن القول أن صفة «أعداء العالمية» التي يطلقها الإعلام المتسرّع على خصوم العولمة الرأسمالية المتوحشة، هي صفة خادعة، حتى مع وجود بعض الحالمين بالانطواء «خارج العولمة»، هنا أو هناك في معسكر المعترضين. على كل حال، يبدو لي أن مثل هذا الانطواء مستحيل تماماً.

على المستوى الراهن من إعادة بناء الجبهة «البديلة»، لا أرى أي مانع يحول دون وصفها «بجبهة العدالة الاجتماعية والدولية»، ويظل النقاش مفتوحاً في شأن الآفاق المجتمعية التي تحقق ضمنها اختراقات هذه الجبهة. ومفهوم النزاع الحضاري المقترح هنا يقع على الطرف النقيض لمفهوم «صراع الحضارات» الذي ينادي به هانتغتون.

برأيي، ليس النظام العالمي الديموقراطي والمتعدد المراكز «نهاية التاريخ»، بل ببساطة، مرحلة من الانتقال الطويل الى الاشتراكية العالمية. ويمهّد تحقيقُ أهداف هذه المرحلة الطريق لتتقدم قيم مجتمع «بعد ـ رأسمالي»، قائم على التضامن الإنساني بديلاً عن أنانية الأفراد والأمم.

يتم التركيز، في هذا الانتقال، على ثلاثة مبادىء، جرى إهمالها في تجارب القرن العشرين، رغم أنها تنتمي الى الميول العميقة لتغيير العالم. المبدأ الأول، إشاعة الديموقراطية، كمسار متعدد الأبعاد ولا نهائي، مسار

يدفع الى الأمام وعي ماهية الاستلاب الاقتصادوي، وضرورة مواجهته. وفي هذا المسار يجري الانتقال تدريجياً من مشاريع ورؤى التقدم والتحرر في الرأسمالية الى التحرر من الرأسمالية. المبدأ الثاني هو الرؤيا العالمية الإنسانية، التي تدعو إلى الانقياد لحق الأفراد والجماعات (بدل حق «الأعمال»، أي الحق في خدمة الرأسمال)، وتساهم في تكوين أممية للشعوب، تُوازن عالمية الرأسمال. والمبدأ الثالث، الأَقْلمة، التي يُنظر إليها كأدوات فعّالة في تقليص الآثار الاستقطابية لانتشار الرأسمال.

ومهما كانت النضالات السياسية والاجتماعية الجارية هنا أو هناك، ضد هذا الجانب أو ذاك من النظام المسيطر، مشتتة في الشمال والجنوب، فإنها تتضاعف وتتصلّب من يوم ليوم.

على جانب آخر، تسنِّن الأزمة التناقضات في داخل كتل الطبقات المسيطرة، في العالم كله. في أوروبا، قد تفجَّر إجماع اليمين ـ اليسار التي تميز الآن الحياة السياسية في مجتمعات القارة. ولا شيء يضمن، سلفاً، أن يتم تجاوز هذه التناقضات بوسائل ديموقراطية. بصورة عامة، تسعى الطبقات الحاكمة، العاجزة، الى تجنُّب مشاركة الشعوب في السجالات، إن بواسطة التلاعب والتضليل (والحفاظ على مظاهر الديموقراطية)، أو عبر التهيؤ المكشوف للجوء الى العنف، وأشكال عديدة من الأوتوقراطية. هذه الأزمات مدعوّة لأخذ أبعاد عالمية أكثر وضوحاً، وفرض مواجهات بين دول أو مجموعات من الدول. السؤال المركزي هنا، هو معرفة كيف ستتمفصل النزاعات والنضالات الاجتماعية. من سيخرج رابحاً؟ هل ستُخضع النضالات الاجتماعية، وتتأطّر في تلك النزاعات، وبالتالي تُجنّد في صالحها؟ أو ستُجبر هذه النضالات، التي انتَزعت استقلاليتها، السلطات القائمة على التكيف مع موجباتها؟

التقدّم في هذا الاتجاه الإيجابي، ردّاً على التحدّي، معناه إعادة السياسة الى مواقع القيادة، أي إعادة تسييس الحركات والنضالات.

وتدرك قوى الرأسمال المعولم المسيطرة التي تمدّ بالدعم الإمبريالية

الجماعية للثلاثية والرأسمالية العاجزة والمتوحشة، أنّها ستواجه خصوماً لم تعد تستطيع إنكار وجودهم: أثبتت الحركات المسمّاة «بمناهضي العولمة» من سياتل الى جنوى أنّها تشتدّ يوماً بعد يوم. وتمرّد شعوب آسيا وأفريقيا يتّسع باعثاً روحية تضامن باندونغ.

من واجب هاتين المجموعتين من القوى المعادية للنظام أن تتمكّن من التلاقي، مفسحةً المجال لتبلور بدائل جدّية على كل المستويات، من الوطنية الى العالمية. الأجهزة الموجِّهة للنظام المهدّد تردّ على هذا الخطر بمحاولة تصويرها «شياطين». ومعنى تسييس النضالات، بناء الجسور الضرورية التي تسمح لها، داخل كل دولة، كما على المستويات الإقليمية والعالمية بتكوين التلاقي الحيوي لتحديد الأهداف المرحلية المحلية والدولية، ويقدّم مساهمته في بلورة البدائل المجتمعية الواقعية.

التلاقي في التنوّع

إن بناء تلاقي مجمل الحركات والقوى الاجتماعية والسياسية التي تعبِّر عن نفسها، من خلالها، ضحايا الرأسمالية النيوليبرالية المعولمة، يستوجب حكماً احترام تنوعها. وأقترح، فيما يلي، متجاوزاً التلوّن الأقصى في التعبيرات عن التنوع، تصنيفاً ذا بعدين: الأول، جذرية التضبيط المقترح، والثاني، بُعد معاداة الإمبريالية. في المربع رقم (1) يمكن وضع الحركات التي تُقترح إلا بتضبيط محدود، على سبيل المثال، ذلك المتعلق بحقوق العمل (الحد الأدنى للأجر، إجراءات الصرف، حق الإضراب، تعويضات البطالة الخ). في المربع رقم (2) الحركات الأكثر تسيُّساً، التي تقترح أفقاً لرؤيا مجتمعية تتجاوز الرأسمالية، مثل الاشتراكية ذات المنبع الماركسي، أو البيئية ـ التنموية. في المربع رقم (3) يمكن وضع مطالب بعض الطبقات الحاكمة في الأطراف التي تقبل، من حيث المبدأ، أن تتموضع في العولمة

الليبرالية، ولكنها مصمِّمة على التفاوض الصلب بشأن هذا التموضع. أما المربع رقم (4) فيضم القوى السياسية التي تتبنى خيار «فك الارتباط» في صالح تنمية وطنية وشعبية جديدة بهذا الاسم.

هذا التصنيف الأولي يوضّح أن مربّعي اليسار ((1) و(2)) يتعلقان أساساً بالحركات الناشطة في مراكز النظام، ومربّعَي اليمين ((3) و(4)) فلقوى عاملة في الجنوب. كما يوضح أن «الاصلاحيّين» يحتلون المربعين العلويَّين، ((1) و(3)) أما الثوريون ففي الأسفل ((2) و(4)). وهذا صحيح جزئياً، وهو ناتج عن التشتت الذي يميز الظرف الراهن. كثير من الحركات والمنظمات الناشطة في النضالات الجارية يعتقد أن أفق الرأسمالية لا يمكن تجاوزه، وأكثر من ذلك، يعتقد بعض آخر أن «جرعة» كبيرة من الليبرالية هي أمر مطلوب ويفرض نفسه، لأسباب «موضوعية» (الثورة التكنولوجية). تُشكّل بعض هذه الحركات ـ تحديداً بين المنظمات غير الحكومية ـ ما يمكن أن يُسمّى «الجناح النيوليبرالي الخيِّر»، الداعي الى ليبرالية «ذات وجه إنساني». وهو ما يسعى لاستخدامه إصلاحيّو اليمين الجديد من أمثال ولفنسون، رئيس البنك الدولي، وجورج سوروس («وذلك هو هدف «إجماع ما بعد واشنطن»). علماً أنّ الوعي المعادي للإمبريالية قد ضعف كثيراً في الشمال: لأن ارتدادات حركات التحرر الوطني التي التفّ حولها كثيرٌ من الشباب الغربيين «العالمثالثيين» كانت سبباً في إحباط هؤلاء. هناك إذاً قاطعان واضحان: ما يفصل الإصلاحيين غير الجذريين عن الجذريين، وما يفصل الشمال عن الجنوب.

لن تتمكن هذه الحركة من أن تتشكل كبديل يساريّ لليمين الجديد المسيطر إلّا إذا نجحت في الحفاظ على تعايش هذه المجموعات الأربع المختلفة. من دون ذلك لا يمكن تحقيق اختراق جدّي. والاعتراف بذلك معناه الرغبة في أن تؤدّي النضالات الى انتقال القوى الأساسية في

الحركات الكبرى المعاصرة نحو مركز المربّع: جمع الأبعاد المجتمعية المتعدّية للرأسمالية الى القدرة على صياغة أهداف مباشرة تفتح الطريق نحو هذا التطوّر، وجمع الاختراقات المحلية (الوطنية والقومية) الى خيار عالمي إنساني معادٍ للإمبريالية. لا تزال القوى المجتمعة حول نقطة الالتقاء المركزية هذه ضئيلة في الوقت الراهن (وهي ممثَّلة، في المخطط، بدائرة صغيرة في وسط المربّع)، وسيُعبِّر تعزّز هذا اللّقاء التدريجي عن نفسه بتوسّع هذه الدائرة وصولاً الى أن تحتلّ حيّزاً مهمّاً من المربّع. عندئذٍ تكون المعركة قد كُسِبَت وموازين القوّة قد انقلبت في صالح الطبقات العاملة والشعوب.

بالطبع مثل هذا الانتقال التدريجي للقوى ممكن ومحتمل، فالقوى الموزّعة بين الدفاع عن حقوق العمّال، وحقوق النساء، والبيئة، يمكنها أن تبلغ مرحلة أعلى من الوعي السياسي، لتدرك أن النضالات التي تخوضها هي نضالات مكمّلة لبعضها بعضاً، وأنّ نجاحها يستوجب تناغماً أعلى، وصياغة برامج مشتركة خاصة بكل مرحلة، كما يمكنها عندئذٍ أن تُدرك مدى التناقض القائم بينها وبين منطق الرأسمالية الجوهري. في المقابل يمكن للمجموعات الجذرية أن تتجاوز تمسّكها بالرؤية البعيدة المدى الخاصة بها (الشيوعية، الفوضوية، النسوية) لكي تساهم في صياغة أهدافٍ مباشرة ممكنة ومشتركة بين الجميع.

في الجنوب، يمكن تجاوز مأزق الرفض الثقافوي الذي يلعب لعبة «صدام الحضارات» من الموقع الآخر، ويكرّس الأوهام الرجعية لتلك المقولة، في صالح تجديد أممية الشعوب، بخاصة إذا استعاد الوعي المعادي للإمبريالية موقعة لدى تقدميّي الشمال. في الوقت نفسه يمكن دفع فئات من الطبقات الوطنية الحاكمة الى تجذير عدائها للهيمنة الأميركية، في حين أنّ قطاعات أخرى ستقدم على مزيد من التنازلات تحت ضغط الشرائح الكومبرادورية.

يمكن المضي الى اللانهاية في تعداد الأمثلة عن ملاحظات هذه التحولات المحتملة.

ستظلّ هناك دائماً مجموعات رافضة لأي تحوّل، وستنغلق على نفسها إمّا بأملٍ وهميّ بتحقّق «ليبرالية ذات وجه إنساني»، أو تأكيد المبادىء «الثورية»، أو التكيّف مع الوضعية الكومبرادورية، أو الوهم الثقافوي. هذه المجموعات يشار الى وجودها في المخطط بالزوايا المتطرّفة المخطّطة.

يمكن صياغة عملية بناء هذا التلاقي سياسياً، بطرقٍ مختلفة تكمّل بعضها بعضاً.

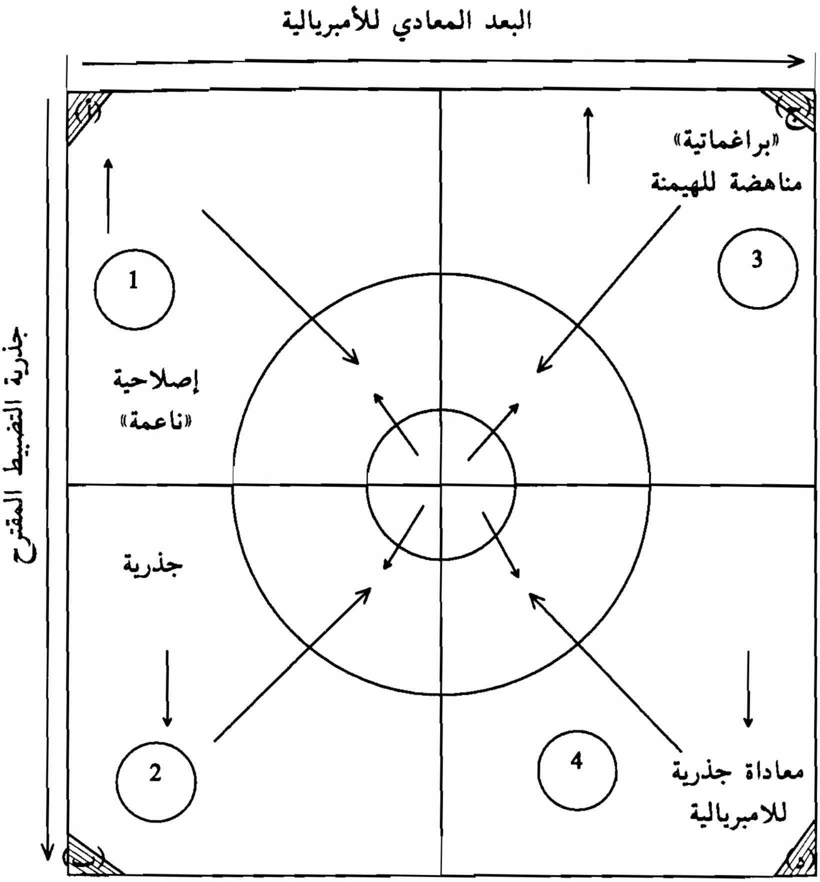
«من أجل جبهة موحّدة للعدالة الاجتماعية والعدالة الدولية». في إشارة الى الاندماج التام بين الجانبين، وأن تترافق العدالة الاجتماعية في المراكز بوعي معادٍ للإمبريالية بحزم، وأنّ العداء للإمبريالية في الأطراف لا مستقبل له إذا لم تحمله طبقات شعبية بحاجة للعدالة الاجتماعية والديموقراطية.

«الدولة الديموقراطية في مرحلة الانتقال الطويل لما بعد الرأسمالية المتوحشة هي دولة تفرض تضبيطاً مواطنياً واجتماعياً». أو أيضاً «المجتمعة من خلال الديموقراطية المواطنية والاجتماعية الأصيلة». أو «لا يوجد جواب ممكن على الحاجات الاجتماعية من دون ديموقراطية، كما لا توجد ديموقراطية من دون إجابة على الحاجات الاجتماعية.

تستخلص هذه الشعارات دروسها من التاريخ القريب. في الجنوب، تساهم الأنظمة التي رضيت بوضع رغباتها الديموقراطية ضمن الأطر المفروضة من النيوليبرالية في أن تُفقد هذه الديموقراطية مصداقيّتها (المثال المأساوي للأرجنتين)، وهو ما يستدعي إمّا العودة الى شعبوية متسلطة أو الى الديكتاتورية العنيفة في خدمة الإمبريالية. في الشمال، يقوم إجماع اليمين ـ اليسار (ذوي الأكثريات الانتخابية) بإحلال صيغة «الديموقراطية الخفيضة التوتر» الأميركية محل الديموقراطية المواطنية والاجتماعية لليسار التاريخي، ويؤبّد شروط تفتّت المقاومات ويزيل الأمل بنضوج وعي معادٍ للإمبريالية.

التلاقي لا يلغي التنوّع، بل يمنحه كل الطاقات المحتملة والكامنة. التحدي إذاً هو بناء هذا التلاقي، لا يمكن لقوّة تحمل صوت ضحايا الرأسمالية المتوحشة والإمبريالية الحديثة، والهيمنة الأميركية والحرب الشاملة ضدّ شعوب الجنوب أن تغفل أنها لا تستطيع أن تتقدم في تحقيق أهدافها المباشرة أو البعيدة المدى من دون تثبيت تضامن كل مكونات الجبهة العالمية الموحّدة من أجل العدالة الاجتماعية والعدالة الدولية.

مخطط مبسّط للتلاقي في التنوع



←—— الأسهم: وجهات الانتقال المحتمل، الإيجابي (نحو المركز) والسلبي (نحو أطراف المربعات).

حروف الزوايا: أ) نيوليبرالية «ذات وجه إنساني»

ب) دوغمائية ثورية

ج) خضوع طوعي للإمبريالية الجديدة.

د) راديكالية مأزومة، «ثقافوية»، مثلاً.

الملاحق

1 ـ تحديات الحداثة

2 ـ الرأسمالية الوهمية والرأسمالية القائمة

3 ـ الأبعاد التدميرية لتراكم الرأسمال

4 ـ نموذج التنمية

5 ـ الثقافوية، والإثنية؛ مقاومات ثقافية

6 ـ الإسلام السياسي

7 ـ التنوع الموروث والتنوّع في صياغة المستقبل

8 ـ الرأسمالية والقضية الزراعية الجديدة.

ملحق رقم 1

تحديات الحداثة

(الحداثة عملية تحرر غير مكتملة)

1 ـ الحداثة ناتج لقطيعة حدثت في تاريخ الانسانية ابتدأت في أوروبا خلال القرون 16 ـ 17 و18 ولكنها لم تكتمل لا في مكان ميلادها ولا في أي مكان آخر.

إن الأوجه المتعددة التي تتميز بها الحداثة تشكل مجموعة متناسقة تتماشى مع متطلبات اعادة انتاج النسق الانتاجي الرأسمالي غير أنه بإمكانها تجاوز وتعدي هذا الأخير.

ترتكز الحداثة على المطالبة بتحرر الانسان من قيود الحتمية الاجتماعية بأشكالها التقليدية السابقة وكان يدعو هذا التحرر الى التخلي عن الأشكال المهيمنة لشرعية السلطة في إطار العائلة والجماعات والتي تنتظم داخلها نسق الانتاج والحياة في الدولة اذ كان يتغلب عليها الطابع الميتافيزيقي الديني. بالتالي فهي تتطلب فصلاً بين الدولة والدين وعلمنة جذرية كشرط لممارسة الأشكال الحديثة للسياسة. لا يعني هذا الفصل إسقاط العقيدة بل ما يعنيه هو رفض إخضاع العقل الى تأويلات دوغمائية. وأن يترك اذن التوافق ما بين العقل والعقيدة لشأن التفكير الحر الفردي؛ فهي ترفض اخضاع الدين الى السلطة والامتثالية الى المجتمع ويصبح الدين إثر ذلك مسألة شخصية بحتة.

2 ـ ليس من قبيل الصدفة كون الحداثة والرأسمالية قد تزامنتا نشأة وتطوراً. فالعلاقات الاجتماعية الخاصة بالنظام الانتاجي الجديد للرأسمالية تستدعي حرية المقاولة والدخول الحر الى الأسواق والاعلان بالحق «المقدس» للملكية الخاصة.

وبهذه الطريقة فقد تخلصت الحياة الاقتصادية من وصاية السلطة السياسية التي كانت مهيمنة على الأنظمة السابقة للحداثة وأصبحت مجالاً مستقلاً عن الحياة الاجتماعية يخضع لقوانينه الخاصة لا غير.

وقد عوضت الرأسمالية العلاقة التقليدية لتبعية الثروة تجاه السلطة بعلاقة سببية معاكسة، ذلك بحيث تجعل من الثروة مصدراً للسلطة.

غير أن الحداثة كما نعرفها اليوم تظل حبيسة الاطار الرأسمالي الذي لم يفسر بوضوح العلاقة التي تربط الثروة بالسلطة. فهي ترتكز على الفصل بين مجالين من الحياة الاجتماعية، مجال تسيير الاقتصاد وهو مرتبط برأس المال (الملكية الخاصة، حرية العمل، حرية المنافسة)، ومجال تسيير سلطة الدولة المتعلق بممارسة الديموقراطية السياسية (حقوق المواطن ومبادىء التعددية الحزبية الخ).

إن هذا الفصل الاعتباطي يحدّ جدياً من القدرة التحررية التي قد تحملها الحداثة.

3 ـ إن انتشار الحداثة بشكلها الحالي أي تحت الضغوطات الرأسمالية يظل أمراً تناقضياً، فوعودها تفوق قدراتها وهي بالتالي تولد آمالاً ورغبات بعيدة المنال إن لم نقل مستحيلة.

غير أن الحداثة خلقت دفعاً اجتماعياً ذا مقدور هائل يُلَخص في مصطلح التحرر ويشهد له التطور في مجال الديموقراطية السياسية وإن كانت هذه الأخيرة محدودة؛ وبفضل الحداثة اكتسبت الطبقات المستغَلة والمحكومة شرعية، ونالت حقوقاً ديموقراطية لم تكن لتبرز تلقائياً بفعل المنطق الانتشاري والتراكمي لرأس المال. وقد أفسحت أيضاً طاقة تحول سياسي أدى الى تحرير الصراع الطبقي وإقامة علاقة تكافؤ قوية بين مصطلحي

السياسة والصراع الطبقي. لكن في الوقت نفسه فقد خلقت وسائل تحد من قدرات الديموقراطية المحررة.

فالحداثة التي واكبت الرأسمالية أتت بتطور ملحوظ للقوى الانتاجية لم يعرفه التاريخ من قبل. لقد كان بإمكان هذا التطور أن يحل المشاكل المادية الكبرى التي تعاني منها الانسانية، لكن المنطق الرأسمالي لا يسمح بذلك بل على العكس يزيد من عمق استقطاب الثروات الى درجة لم تحصل قبل يومنا هذا.

4 ـ فالانسانية المعاصرة تواجه الآن تناقضات الحداثة ـ الوحيدة التي تعرفنا عليها الى يومنا هذا ـ أي الحداثة التي بدأت مع المرحلة الرأسمالية للتاريخ. وتعبر هذه التناقضات عن الأبعاد الهدامة الثلاثة للرأسمالية وبالتالي للحداثة التي ترافقها.

إن الرأسمالية وحداثتها تهدمان الانسان وتجعلان منه سلعة حاملة لقوة العمل والاستلاب الاقتصادوي l'alienation economiste الذي ينتج من هذه الوضعية يفرغ الديموقراطية من قدراتها التحررية. كما أن تواجد الديموقراطية في بلدان المركز ـ الوحيدة المستفيدة من تطور القوى الانتاجية ـ يجعل منها ديموقراطية ضعيفة وعديمة المعنى. فتتراجع إثر ذلك السياسة الحقيقية بمعنى التعبير الخلاق والفعال للانسانية وتحل محلها ديموقراطية اعلامية وهمية ضئيلة الكثافة ترتكز على إجماع هش يتحكم فيه رأس المال المسيطر على النظام الاقتصادي.

إن التراكم الاقتصادي والحداثة الذي تصحبه يستندان الى منطق العقلانية الاقتصادية قصيرة المدى ومن ثم فهما عاملان يهددان الأسس الطبيعية لعملية إعادة الانتاج الاجتماعي والحياتي. تشهد على ذلك المشاكل البيئية الخطيرة التي عشناها في الآونة الأخيرة مثل مشكلة جنون البقر.

إن الاستقطاب على المستوى العالمي وانتشاره بفضل تراكمات رأس المال يحرم غالبية سكان المعمورة من إشباع حاجياتهم والاستفادة مما وعدت به الحداثة، فهو بالتالي يحول دون عملية إرساء الممارسة

الديموقراطية وإن كانت بشكلها السيء كما هو عليه الحال في بلدان المركز. هكذا هي الرأسمالية، نظام حقير تصحبه حداسة مدسوسة ومأساوية في الوقت نفسه.

إن التناقضات الخاصة بالمرحلة الرأسمالية للحداثة قد أبطلت لغالبية العالم مشروع الطوبى العقلانية كما تم صياغتها آنذاك حيث كانت تعبر في الحقيقة عن العقلانية الحصرية لاعادة انتاج رأس المال. وقد أجبرت هذه التناقضات رأس المال المسيطر على حبس تطوره في إطار يحدده على الدوام الصراع بين متطلبات منطق رأس المال من جهة والمتطلبات التي فرضتها ضحايا النظام ضمن إطار زمني ومكاني معين.

فعوضت «الرأسمالية الصرفة» المرسومة في أبراج الاقتصاديين التقليديين برأسمالية الواقع، براغماتية تتأقلم وفق قوانين تقيد السوق والتي تفرضها العلاقات الاجتماعية، معيدة النظر في الترتيب داخل النظام العالمي. بهذا المعنى اذا كانت ايديولوجية الحداثة التي أتت بها الرأسمالية تزعم «مسح كل أثر للماضي» لتعويضه بطوبى العقلانية الرأسمالية الحصرية للنظام الرأسمالي فهي في الواقع اضطرت للتعامل مع الواقع الموروث وأصبحت الحداثة الموجودة عبارة عن «باتشورك» تتنافى وأطروحاتها النظرية التأسيسية.

6 ـ تواجه الشعوب المعاصرة التحديات التي تفرضها عليها الرأسمالية والحداثة. أما المواقف والاتجاهات التي تتبناها مختلف التيارات السياسية والايديولوجية للعالم المعاصر فقد تقاس مصداقيتها وفعاليتها من خلال طبيعة ومدى استجابتها لهذه التحديات.

تعمل الإيديولوجية السائدة على تجاهل هذا التحدي، ويتم التعبير عن ذلك بسذاجة مطلقة بالرغم من التكلف اللغوي الذي يحتاط به دعاة الليبرالية من انجليز وامريكان. إن «خطاب الشباعي» هذا لا يعترف سوى بقيمة انسانية واحدة تحصر الحداثة في حرية الفرد. وثمن ذلك يكون في فرض القوي قوانينه على الضعيف كما أن حرية الرأسمالية توهم الأغلبية بإمكانية كل شخص في أن يصبح روكفيلر بينما هي تتناقض في الواقع مع مبدأ المساواة أساس الديموقراطية.

تشكل هذه الإيديولوجية الأصولية قاسماً مشتركاً لكل المدافعين عن النظام حيث أنهم يرون في الرأسمالية أفقاً غير قابل للتجاوز، أي «نهاية التاريخ». وأكثرهم تطرفاً لا يرفضون كون المجتمع غابة من «الأفراد» ويضحون بتدخل الدولة في صالح مبادىء إدارة تسير وفق مصالح الأقوياء والمتغلبين، إذ لا يختلف مفهومهم عن ديكتاتورية مافيا رأس المال. لكن هناك من يلطف من وجه الديكتاتورية الرأسمالية بإضفاء اقتراحات مثل العدالة الاجتماعية و«الاعتراف باختلاف الآخر» الخ. إن ألمابعد حداثة اذ تدعو للقبول والتكيف مع الواقع المعاصر و«تسييره» على الحد الأدنى وعلى قدر المستطاع الفوري تندرج هي أيضاً ضمن رفض تحدي الحداثة.

وفي عيون الغالبية العظمى تشكل الحداثة نفاقاً كبيراً يرتكز على سياسة المكيالين. بالتالي فهي ترفضه بعنف وقوة لهما شرعيتهما بحيث لا الحداثة ولا رأسمالية الواقعة لديهما اقتراحات جدية للغالبية العظمى. لكن الرفض عمل سلبي لكي يصبح فعالاً يتوجب تزويده باقتراح ايجابي بديل. وهنا يبدو خلل المشاريع والمقترحات الناقصة وغير المدروسة، إذ لا تؤدي في نهاية المطاف سوى الاستجابة والانصياع لمتطلبات الرأسمالية التي كانت تزعم رفضها في البداية.

أما أكبر الأوهام فتتغذى من الحنين الى ماضي ما قبل الحداثة. وهذا الحنين لديه المدافعون عنه سواء في بلدان المركز أو في البلدان الطرفية. في بلدان المركز يقتصر الحنين على أحلام الأغنياء التي لن تغير شيئاً من مجرى الأمور بل تخلط الحابل بالنابل مستعملة ذلك كوسيلة للحد من خطورة مطالب الضحايا. أما في بلدان الطرف يظهر هذا الاتجاه الماضوي كتعبير عن ثورة عنيفة وشرعية تتخذ شكلاً متعصباً وعاجزاً لكونه مبنياً على عدم معرفة طبيعة تحدي الحداثة.

تتخذ الماضوية أشكالاً عديدة غالباً ما تكون تأويلاً دينياً أصولياً يخفي في حقيقة أمره خياراً تقليدياً محافظاً، كما أنها تكون أحياناً إثنية مغلقة بمزايا خصوصية تخفي الأبعاد الأخرى للواقع الاجتماعي. أما القاسم

المشترك لهذه الأشكال فهو في تمسكها بأطروحة ثقافوية عمادها أن الديانات والاثنيات تتميز بخصوصيات ما فوق تاريخية تحدد الهويات الثابتة. بالرغم من أن هذه المواقف تفتقد الأساس العلمي غير أنها تنجح في تجنيد الجماهير المهمشة والتائهة بفعل الآثار الهدامة للحداثة الرأسمالية. فتصبح الجماهير أداة فعالة للمناورة في خدمة الاستراتيجية المزدوجة للقوى المسيطرة ولوسطائها المحليين. يشكل الاسلام السياسي مثالاً حياً لكيفية سير الرأسمالية في بلدان الطرف (انظر الاسلام السياسي) في أميركا اللاتينية وفي أفريقيا. إن تزايد «الطوائف» الظلامية التي تساندها أجهزة أميركا الشمالية لمجابهة تيولوجية التحرر يزيد من حيرة وضياع المهمشين ويموه من حدة ثورتهم ضد الكنيسة الرأسمالية المحافظة. (أنظر الكنائس المحافظة، تيولوجية التحرر، الطوائف).

في مقابل ذلك يتوجب علينا لكسب رهان الحداثة أن نعاين بجدية مدى تناقضات الحداثة التي انتجتها الرأسمالية وأن نتصور مشروع مجتمع ينظر الى المستقبل ويتعدى الماضي. يتطلب مثل هذا الموقف أن نركز على حركة التاريخ في اتجاه السير الى المستقبل وليس بالتوقف عند الماضي. (انظر التنوع الموروث والتنوع في صياغة المستقبل).

إن القوى الرجعية المحافظة والمسيطرة على المستوى العالمي وعلى المستويات المحلية (انظر تحديات العولمة) تعمل على ابعاد المشروع غير المكتمل للحداثة بفرضها أجوبة غير مناسبة لكنها فعالة على المدى القصير، بحيث تجمع اعادة انتاج مظاهر من الماضي بمتطلبات التراكم الهدام لرأس المال.

ملحق رقم 2

الرأسمالية الوهمية والرأسمالية القائمة بالفعل

القوى المسيطرة هي قوى مسيطرة لأنها تنجح في فرض لغتها على ضحاياها. وهكذا استطاع «خبراء» الاقتصاد التقليدي أن يشيعوا الاعتقاد بأن تحليلاتهم وخلاصاتهم تفرض نفسها لأنها «علمية»، وبالتالي موضوعية، ومحايدة، ولا غنى عنها. هذا ليس صحيحاً. فالاقتصاد «الصرف»، الذي يزعمونه ويبنون عليه تحليلاتهم لا يتعامل مع الواقع، بل مع نظام متخيل يقع على الطرف النقيض من الواقع.

هذا الاقتصاد الوهمي يخلط المفاهيم ويمزج التقدم بالتوسع الرأسمالي، والسوق بالرأسمالية. ولكي تطور الحركات الاجتماعية استراتيجيات فعالة، عليها أن تتحرر من هذا التشوّش.

والخلط بين مفهومي الواقع، أي التوسع الرأسمالي، والتمني، التقدم في اتجاه محدد، هو في أساس خيبة الكثير من الانتقادات الموجهة للسياسات المتّبعة. لأن الخطابات المسيطرة تصنع هذا المزيج بصورة منهجية. فهي تقترح الوسائل الناجعة لتوسع الرأسمال، وتصف ما ينتج، أو ما يمكن أن ينتج عن ذلك بأنه «تنمية». في حين أن منطق توسع الرأسمال لا يفترض أي نتيجة يمكن أن تسمّى بهذا الاسم. فهو لا يفترض، مثلاً، إزالة البطالة، أو جرعة محددة سلفاً من اللاعدالة (أو العدالة) في توزيع الدخل. منطق هذا التوسع منقاد للبحث عن الربح. يمكن لهذا المنطق أن يؤدي، في شروط معينة، الى النمو أو الركود، توسع البطالة أو تقلّصها، زيادة التفاوت في توزيع الدخل أو نقصانه؛ كله بحسب الظروف المحيطة.

هنا أيضاً، يشكل الالتباس بين مفهوم «اقتصاد السوق» والاقتصاد الرأسمالي» مصدر إضعاف خطير لنقد السياسات المتبعة. فالسوق»، التي تشير، بطبيعتها، الى التنافس، ليست الرأسمالية، التي يرتسم مضمونها بدقة في حدود التنافس التي يفرضها احتكار الملكية الخاصة، بما في ذلك الاحتكارات الكبرى. «السوق» والرأسمالية، مفهومان مختلفان. والرأسمالية القائمة بالفعل، كما حللها برودل بصورة ممتازة، هي نقيضٌ، حتى، لما يمكن تسميته «بالسوق المتخيّلة».

في المقابل لا تشتغلُ الرأسمالية القائمة فعلياً كنظام من التنافس بين الحائزين على احتكار الملكية (فيما بينهم، وفي مواجهة الآخرين). يقتضي اشتغالها تدخلاً من جانب سلطة جماعية تمثل الرأسمال في مجموعه. الدولة لا يمكن فصلها، إذاً، عن الرأسمالية. علماً أن سياسات الرأسمال، وبالتالي الدولة بوصفها ممثلة له، وبمقدار ما هي كذلك، تمتلك منطقها الخاص بكل مرحلة. وهذا المنطق هو ما يفسر لماذا يؤدي توسع الرأسمال، في بعض الحالات، الى تقدم العمالة، وفي حالات أخرى، الى تقلّصها. فهو، إذاً، ليس تعبيراً عن «قوانين السوق»، المصاغة بصورة مجردة، بل عن متطلبات ربحية الرأسمال في بعض الشروط التاريخية.

لا وجود «لقوانين توسع رأسمالي» تفرض نفسها كأنها قوة من فوق الطبيعة تقريباً، كما لا وجود لحتمية تاريخية سابقة على التاريخ. الميول الملازمة لمنطق الرأسمال تصطدم على الدوام بمقاومات القوى الرافضة لآثارها وتبعاتها. والتاريخ الفعلي هو، إذاً، نتاج هذا النزاع بين منطق التوسع الرأسمالي والمنطق النابع من مقاومة القوى الاجتماعية لهذا التوسع. بهذا المعنى، نادراً ما تكون الدولة مجرد دولة الرأسمال. فهي أيضاً نتاج التنازع بين الرأسمال والمجتمع.

على سبيل المثال، لم يكن تصنيع الأطراف في مرحلة ما بعد الحرب

(1945 ـ 1990) نتاجاً طبيعياً للتوسع الرأسمالي، بل نتاج الشروط التي فرضتها عليه انتصارات التحرر الوطني، واضطر الرأسمال الى التكيف معها. مثال آخر: ليس اهتراء فعالية الدولة القومية، الناتج عن العولمة الرأسمالية، مساراً لا رجوع عنه في المستقبل. على العكس، يمكن لردود الفعل القومية على هذه العولمة أن تطبع في التوسع العالمي مسارات غير متوقعة، نحو الأفضل أو الأسوأ، بحسب الظروف. مثال ثالث: يمكن للهواجس المتعلقة بالبيئة، وهي متناقضة مع منطق الرأسمال، أن تطبع التكيف الرأسمالي بتحولات عميقة. الأمثلة، هنا، لا تنتهي.

لن يُعثر على جواب ناجع على التحديات القائمة إلا إذا اقتنعنا بأن التاريخ لا تحكمه قوانين «الاقتصاد الصرف» التي لا تخطىء. التاريخ نتاج التفاعلات الاجتماعية مع الميول التي تعبر عنها هذه القوانين، وتحدد بدورها العلاقات الاجتماعية التي تعمل القوانين المذكورة في إطارها. إن القوى «المناهضة للنظام» ـ إذا أطلقنا هذه التسمية على الرفض المنظم، والمتناغم، والفعال، للخضوع إلى مقتضيات هذه القوانين المزعومة (وهي في الواقع قانون الربح الخاص بالرأسمالية، ببساطة) ـ تصوغ التاريخ بمقدار ما يصوغه ـ وربما أكثر ـ المنطق «الصافي» للتراكم الرأسمالي. فهي تتحكم بإمكانيات التوسع وأشكاله، التي تنتشر ضمن الأطر التي تفرض هذه القوى صيغها وتنظيمها.

المنهج المتبع هنا يمنع أية صياغة مسبقة «لوصفات» تهندس المستقبل سلفاً. المستقبل نتاج التغيرات في موازين القوى الاجتماعية والسياسية، وهذه نفسها حصيلة صراعات غير معروفة النتائج سلفاً. يمكن، على الأقل، أن نفكر في الأمر بأمل الإسهام في بلورة مشاريع متسقة وممكنة، وبالتالي، مساعدة الحركة الاجتماعية على تجاوز «الحلول الخاطئة» التي يمكن أن تنزلق إليها.

مشروع الجواب الإنساني على تحدي التوسع الرأسمالي المعولم ليس «طوباوياً» على الإطلاق؛ هو وحده المشروع الواقعي الممكن. بمعنى أن انطلاق تحول في هذه الوجهة سيلف حوله، سريعاً، قوى اجتماعية واسعة، وقادرة على فرض منطقه. إذا كان هناك «طوبى»، بالمعنى السلبي والمبتذل، فهي مشروع إدارة النظام كله من خلال اختزال الإدارة إلى تضبيط بواسطة السوق.

ملحق رقم 3

الأبعاد التدميرية للتراكم الرأسمالي

ليست الرأسمالية نهاية التاريخ، ولا الأفق الذي لا يمكن تجاوزه في الرؤيا الى المستقبل. إنها، بالأحرى، فاصلة تاريخية بدأت سنة 1500 تقريباً، وبات من الملحّ اليوم وضع نهاية لها. ولأنها قامت على خضوع كل جوانب الحياة الاجتماعية لمنطق التراكم الحصري ـ انتصار «الأسواق» في التعبير المبتذل ـ سمحت، يوماً، بقفزة نوعية في التقدم المادي، وكذلك السياسي والثقافي، وحافظت على وتائر من النمو لم تعرفها البشرية من قبل. لقد أوجدت الرأسمالية الوسائل والأدوات لحل المشكلات الكبرى للشعوب، على نطاق عالمي؛ ولكن، في الوقت عينه، جعل منطقها نفسه استخدام هذه الطاقة مستحيلاً في تلك الوجهة.

هذا التناقض الأساسي يعطي الرأسمالية أبعاداً تدميرية، تضخّمت مع الوقت لتصبح تهديداً فعلياً لمستقبل الإنسانية، وانفتحت بالتالي أزمة حضارية، بكل معنى الكلمة. كل الأبعاد التدميرية هذه، الموصوفة بكثرة، تتمفصل على محور رئيسي يتمثل «بتوسع الأسواق» و«التسليع» (باللغة المبتذلة) أو الاستلاب السلعي (في تعابير أكثر علمية). توسعٌ لا يعرف حدوداً، ويعمل حصراً، في صالح الرأسمال المسيطر (رأسمال الاحتكارات).

في برنامج الرأسمالية تمثُل عملية التسليع المتنامي للكائن الإنساني، وقدراته الإبداعية والفنيّة، والصحة، والتربية، وموارد الطبيعة، والثقافة، والسياسة. كل شيء! وهذا ينتج تدميراً مثلّثاً، للفرد، والطبيعة، والشعوب.

والميادين التي تكشف اتساع هذا التهديد بالدمار مترابطة، يلحمها منطق التراكم ذاته.

«جنون البقر»: مثال مأساوي ـ هزلي للعبث التخريبي الذي يحدثه خضوع الإنتاج ـ الغذائي لمعيار «المردودية» الحصري، وفلتان الأسواق.

تسليع الصحة وتخصيصها: دعوة واضحة لتنظيم «سوق للأعضاء البشرية»، بات يُقتل أطفال برازيليّون من أجل تزويدها بالقطع اللازمة. فوق ذلك، النظام الصحي الأميركي، مثلاً، ضعيف الفعالية: فالولايات المتحدة تنفق 14% من دخلها على الصحة (المخصَّصة)، لكنها لا تسجل إلا نتائج أدنى، نوعياً، من أوروبا التي لا يستهلك قطاعها الصحي (العام) سوى 7% من الدخل. إلا أن نسبة أرباح عمالقة الصيدلة والتأمين في الولايات المتحدة هي أعلى بكثير من نسبتها في أوروبا.

تسليع التربية وتخصيصها: طريق ملكي لتعميق اللامساواة الاجتماعية، وتحضير مجتمع عنصري للمستقبل. وإذا كان من الواجب «إعادة التفكير بالمدرسة» ـ وهو ما يجب فعلاً ـ فإن تخصيصها لا يقدم أي جواب على هذا السؤال.

تسليع صناديق التقاعد وتخصيصها: وسيلة لتغذية صراع الأجيال، بصورة عبثية بالتأكيد، عبر التفريق بين العاملين (متقاعدي الغد) والمتقاعدين (عمال الأمس).

تسليع البحث العلمي وتخصيصه: وهو، بالمناسبة، تخصيص زائف، إذا ما أخذنا في الاعتبار دعم الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة، مثلاً، حيث تستحوذ على الأرباح الشركات الكبرى المستفيدة من هذه «الأسواق العامة». وإنها لضمانة أكيدة بألّا تتوجَّه الأبحاث نحو مآرب وحاجات اجتماعية (استئصال السيدا من إفريقيا، مثلاً)، بل بأهداف الربح السريع. وضمانة أكيدة بأن يُنظم البحث في ميدان البيوتكنولوجيا من أجل تعزيز سيطرة الشركات العملاقة في ميدان الزراعة على المزارعين (حيث يُعاد

اكتشاف «جنون البقر»). إنه لتخلٍ أكيد عن المبادىء الأولية للوقاية والهواجس الأخلاقية.

تسليع الملكية الفكرية، والصناعية، والثقافية، والفنية وتخصيصها: ضمانة لزيادة أرباح الشركات العملاقة، من خلال حرمان الشعوب (وتحديداً الفلاحين) من معارفها المفتوحة اليوم للجميع، التي ستسرقها هذه الشركات «وتعيد بيعها لهم». إنها جائزة لثقافة التناغم الزائف، وإعاقة إضافية لتنوع الابداع الثقافي والغني وغناه.

تسليع الموارد الطبيعية وتخصيصها: ضمانة للهدر على حساب الأجيال القادمة.

تسليع البيئة وتخصيصها من خلال تنظيم التجارة «بتراخيص التلويث»: جائزة لتعظيم الفوارق واللامساواة على صعيد عالمي.

تسليع الماء وتخصيصها: ضمانة لتضخيم التفاوت في القدرة على الحصول على هذا المورد الحيوي: وتدمير منظم لسلسلة كاملة من أنظمة الزراعات المرويّة في العالم الثالث.

تسليع وتخصيص شاملان: رفع المنافسة الى مستوى المبدأ المطلق. في الواقع هي منافسة زائفة لأنها مقتصرة على الشركات العملاقة؛ ضمانة مطلقة لنمو التبديد الذي لم يعد يقاس أو يُحسب: أسعار بيع باهظة، تعقيم «اقتصادي» للبذور من أجل ابقاء الفلاحين في تبعية كاملة للشركات الكبرى. تنظيم الندرة الاصطناعية من خلال التضبيط السري للمنافسة بواسطة الشركات العملاقة نفسها، ومن خلال تدمير التنوع البيولوجي. يشكل الاستقطاب على الصعيد العالمي، الملازم لتوسع الرأسمالية، البعد الأكثر مأساوية في التدمير الذي ترافق مع القرون الخمسة الأخيرة: مئة مليون هندي اميركي، ومثلهم من الأفارقة، تمَّ القضاء عليهم من أجل «بناء» النظام. إلا أن التراكم المتوحش لم يكن «بدائياً» فقط. فقد كانت أشكاله تتجدد باستمرار: الاستعمار وحروبه، من الاجتياح الى التحرير، بيع الأفيون بالقوة للشعب الصيني، أعمال السخرة، التمييز العنصري، والدور

الذي تلعبه الديون اليوم في النهب... إن كتاب الرأسمالية القائمة فعلياً كتاب أسود فعلاً. لقد بلغنا اليوم مستوى من الاستقطاب المتقدم أصبحت معه أكثرية سكان الأرض «زائدة» عن حاجات الرأسمال. وبمساعدة من الثورة الديمغرافية، وتفكك عالم الأرياف تحت وطأة «السوق» المتلازمة مع أشكال من التصنيع عاجزة عن احتواء تدفق فقراء القرى، تحضِّر لنا الرأسمالية «كوكباً من أحزمة البؤس»، مع خمس وعشرين مدينة يتراوح سكانها بين سبعة وخمسة وعشرين مليون نسمة، متكدسين في بؤسهم وعوزهم من دون بريق أمل. هل هذا شيء آخر سوى تدمير شعوب برمتها؟ كيف لا نقدِّر إذّاك محاججة سوزان جورج، الذي يرى في فرسانه القيامة من «تقرير لوغانو» أدوات تخطيط ساخر لإبادة «الذين لا فائدة منهم» بالمجاعة، والأوبئة، والسيدا، وحروب «القبائل». ولكن من هو «الزائد» فعلاً؟ مليارات البشر الذين لا تملك الرأسمالية أن تقدم لهم شيئاً أم الرأسمالية ذاتها؟

اقتصاد السوق ـ بتسميته المبتذلة هذه ـ هو أيضاً، وبالضرورة، مجتمع السوق. قبول الأول ورفض الثاني يناسب بعض خطب أيام الأحد لسياسيِّي «الطريق الثالث» المزعوم (كلينتون، بلير، شرودر، جوسبان). لا يمكن منحهم الثقة، عندما نعلم أن اقتصاد السوق هذا قد سمح بمضاعفة أرباح الشركات الكبرى خلال العقد الأخير وحده. علماً أنه إذا زادت الأرباح بسرعة تفوق سرعة الناتج الاقتصادي، فإن اللامساواة ستزداد حكماً ـ بالحساب البسيط. وهذه الأخيرة هي هدف السياسة الليبرالية، في حين أن الخطاب عن «الفقر» هو مجرد ذر رماد في عيون السذَّج.

لا يمكن لمجتمع السوق، وهو نتاج حتمي لاقتصاد السوق، أن يكون غير ما هو عليه. إنه يلغي المواطنية ويبدلها بكمٍّ من المستهلكين المضلَّلين ـ المشاهدين السلبيِّين. وهنا يحل «التناوب»، أي تغيّر المجموعات لاتِّباع السياسة نفسها (الخاضعة لمتطلبات ربح الرأسمال) محل «البديل»، إي الاختيار الواعي بين سياسات مختلفة. يقترح منظِّرون سياسيون مزعومون

تحليل «الخيارات الانتخابية» (التي تقع ضمن مساحة التناوب الضيّقة) بالأدوات نفسها التي يستخدمها الاقتصاديون التقليديون في تحليلهم لخيارات المستهلكين أو المتنافسين في التباري!

على المرء أن يكون منطقياً: إذا ما استندنا الى معيار العقلانية الحصري، فإنّ قانون السوق يشرّع تماماً الاقتصاد الموصوف ـ خبثاً ـ بالإجرامي. الطلب على المخدرات يخلق عرضها، الذي تديره المافيا بضبطٍ ممتاز وفق قواعد الفن التي تُعلَّم في مدارس الأعمال (بيزنس). هذا الضبط كثيف، كما هي حال التضبيط الذي تمارسه الاحتكارات، وتسمّيه «لا تضبيط» لأنّه لا يمكن الاعتراف بحقيقته. ولماذا لا تُطلَق صفة مجرمين على المضاربين الماليين الذين يعرفون تماماً الأضرار الاجتماعية التي تسببها عملياتها!؟ الجنّات الضريبية ضرورية لكي تخدم الطرفين بصورة فعّالة.

الكائنات البشرية التي أُلغيت مواطنيتها مدعوّة لتعويض هذا الفراغ من خلال «الانطواء الجماعوي». إنّها دعوة الى الظلامية، والتعصّب العرقي والديني، والحقد العنصري، «والتطهير العرقي». وفي شروط العالم الثالث المأساوية، هي دعوة الى حرب «قبليّة» لا تنتهي. بعض المنظّرين المزعومين يحاولون تشريع هذه الممارسات بما يدّعون أنّه نزاع ملازم للتنوّع الثقافي. ويعتقد بعض الطيّبين أنّهم يردّون عليهم حين يوجّهون دعواتٍ الى «حوار الثقافات». هؤلاء وأولئك لا يدركون ـ أو يزعمون أنّهم لا يدركون ـ أنّ منطق الرأسمالية وأسواقها هي أساس ما يُدينونه.

آن الآوان لتفهّم مدى مأساوية التدمير الذي تُلحقه الرأسمالية المتهالكة. وآن الأوان للإعلان بوجوب إبداع نظام آخر لا تُعامَل فيه الكائنات البشرية، وصحّتها وتربيتها، وقدراتها الإبداعية، ولا الشعوب، والطبيعة ومواردها كسلع للبيع والشراء. لم تتغيّر تعبيرات الخيار اليوم عمّا حدّدتها روزا لوكسمبورغ سنة 1918: الاشتراكية أو البربرية.

ملحق رقم 4

نموذج التنمية

التنمية مفهوم إيديولوجي يفترض تحديد المشروع المجتمعي الذي يشكّل غاية انتشاره. نظراً لخشيتهم من أن يكون هذا المشروع مجرّد طوباوية صافية وبسيطة، يفهم «الواقعيون» التنمية الممكنة كتكيّف ذكيّ مع ميول النظام العفوية، ويختزلون مفهوم التنمية الى مفهوم توسّع السوق (على قاعدة العلاقات الاجتماعية الخاصة بالرأسمالية). بهذا يُزيح هؤلاء كلّ هدف بالتحويل النوعي المتجاوز لمنطق النظام الأساسي.

علماً أنّ الرأسمالية المعولمة القائمة فعلياً هي استقطابية بطبيعتها، وتجعل من العبث بالتالي كلّ أمل برؤية «الأطراف» تلحق «بالمراكز». في هذه الشروط تصطدم التنمية بتحدّ مزدوج: تطوير القوى المنتجة («اللحاق»، جزئياً على الأقل)، وبناء «شيء آخر» (الخروج من منطق الرأسمالية الصارم).

إنّ مفاهيم التنمية المتمحورة على الذات، وتحديد المحتوى الاجتماعي لهذه التنمية (بورجوازية، دولتية، وطنية شعبية)، المنسجم مع أهدافها الممكنة تاريخيّاً، والوسائل المطلوبة لهذه الغاية، بما في ذلك مفهوم «فكّ الإرتباط» مع المنطق المسيطر للرأسمالية المعولمة، ومفهوم الخيار البعيد المدى للمشروع المجتمعي الذي تندرج في إطاره هذه التحوّلات (خيار الاشتراكية أو خيار المشروع المجتمعي المستقبلي أيّاً كان اسمه)، كلّها معاً تقع في موقع القلب من إشكالية التنمية، وتحدّد تخوم نموذجها. فهذا

الأخير، إذاً، نموذج نقدي لواقع العالم الراهن، في كل أبعاده. وهو يجنّد، لهذا السبب، المخيّلة الإبداعية الخاصة بالطوباوية الخلاّقة.

الرأسمالية المعولمة القائمة استقطابية بطبيعتها

إذا نُظر للرأسمالية، بصورة مجرّدة، كنمط إنتاج، فستبدو قائمة على سوق مندمجة في أبعادها الثلاثة (سوق منتجات العمل الاجتماعي، سوق الرساميل، وسوق العمل). إلّا أنّ الرأسمالية، إذا نُظر إليها كنظام عالمي موجود فعلياً، فتقوم على توسّع عالمي للسوق في بعديها الأوّلين فقط، نظراً لأنّ قيام سوق عمل عالمية فعلية يعطّله وجود الحدود السياسية للدول، برغم العولمة الاقتصادية، المنتقصة. لهذا السبب الرأسمالية القائمة فعلاً هي بالضرورة استقطابية على صعيد عالمي، والتطور اللامتكافىء الذي تؤسّسه يصبح التناقض الأعنف في العصور الحديثة، التناقض الذي لا يمكن تجاوزه في إطار منطق الرأسمالية. هذا الواقع يفرض رؤيا لمرحلة انتقال طويلة الى الاشتراكية العالمية. وإذا كانت الرأسمالية قد خلقت أسس اقتصاد ومجتمع كوكبي، فإنّها تعجز عن دفع منطق العولمة إلى نهايته. ولا يمكن للاشتراكية، التي نفهمها كمرحلةٍ أرفع نوعياً، إلّا أن تكون كونيّة. إلّا أنّ بناءها يجتاز مرحلة انتقال تاريخي طويل تنفرض فيه استراتيجية نفي مناقضة للعولمة الرأسمالية.

يفرض تحليل الرأسمالية المعولمة أن نميّز بين قانون القيمة والشكل الخاص الذي يمثّله قانون القيمة المعولمة. لا تخضع الرأسمالية العالمية لحكم قانون القيمة الصرف (ذلك الذي يؤسس نمط إنتاج رأسمالي مجرّد)، بل لقانون القيمة المعولمة (ذلك الشكل من قانون القيمه النابع من سوق عالمية ثنائية الأبعاد). يقتضي قانون القيمة بأن تكون عائدات العمل متساوية حيثما كان، حين تكون الإنتاجية متساوية. قانون القيمة المعولمة يُنتج عائدات عمل غير متساوية في إنتاجية متساوية، في حين أنّ أسعار السلع

وعائدات الرأسمال تميل الى التساوي عالمياً. الاستقطاب هو نتاج لهذه الحالة. وتفرض استراتيجية الانتقال الطويل إلى الاشتراكية العالمية فكّ ارتباط بنظام معايير عقلانية الخيارات الاقتصادية قياساً إلى نظام المعايير المشتقّ من الخضوع لقانون القيمة المعولمة.

ويعني هذا المبدأ العام، لدى ترجمته الى لغة الاستراتيجية السياسية والاجتماعية، أن الانتقال الطويل ممر إجباري، لا محيد عنه، يبدأ ببناء مجتمع وطني شعبي متلازم مع اقتصاد وطني متمَحْور على الذات. هذا البناء متناقض في كل أبعاده: فهو يجمع معايير، ومؤسسات، وأنماط عملياتٍ، من طبيعة رأسمالية الى تطلعات وإصلاحات اجتماعية متنازعة مع منطق الرأسمال العالمي؛ يجمع الانفتاح على الخارج (الخاضع للإشراف قدر الإمكان) إلى حماية التحولات الاجتماعية التقدمية المتنازعة مع مصالح الرأسمالية المسيطرة.

الطبقات القائدة اليوم، وبحكم طبيعتها التاريخية تؤطر رؤاها وتطلعاتها في أفق الرأسمالية العالمية القائمة، وتخضع استراتيجياتها، قسراً أو طوعاً، لموجبات توسع الرأسمالية العالمي. لهذا السبب هي عاجزة عن النظر في خيار فك الارتباط. في حين أن هذا الأخير يفرض نفسه على الطبقات الشعبية، ما أن تحاول استخدام السلطة السياسية لتغيير شروط حياتها، وتتحرر من الآثار اللاإنسانية التي جرّها عليهم التوسع الاستقطابي للرأسمالية.

لا مفر من خيار التنمية المتمحورة على الذات

شكلت التنمية المتمحورة على الذات، تاريخياً، السمة الخاصة بعملية تراكم الرأسمال في المراكز، وحددت أنساق التنمية الاقتصادية الناتجة عنها. بمعنى أنها محكومة، أساساً، بدينامية العلاقات الاجتماعية الداخلية، المعزّزة بروابط خارجية موضوعة في خدمتها. على عكس ذلك، اشتقت

عملية التراكم هذه، في الأطراف، من التطورات في المراكز، والتصقت بها في تبعية ما.

تفترض التنمية المتمحورة على الذات الإمساك بناصية شروط أساسية خمسة للتراكم:

السيطرة المحلية على إعادة إنتاج قوة العمل، ما يعني، أولاً، أن تؤمّن سياسة الدولة تطوراً زراعياً قادراً على استخراج فائض تمويني كافٍ، وبأسعار ملائمة لمقتضيات مردودية الرأسمال، وأن يكون الإنتاج، ثانياً، مواكباً لتوسع الرأسمال وكتلة الأجر، في آن معاً.

السيطرة المحلية على تمركز الفائض، وهذا لا يستوجب فقط وجوداً رسمياً لمؤسسات مالية وطنية، بل استقلاليتها النسبية إزاء تدفق الرأسمال عابر القوميات. ما يضمن القدرة على توجيه التوظيفات بما يناسب عملية التنمية.

السيطرة المحلية على سوق مخصصة، أساساً، للإنتاج الوطني، حتى في غياب حماية جمركية قوية، أو سواها، وقدرة هذه السوق على المنافسة عالمياً، على الأقل بصورة انتقائية.

السيطرة المحلية على الثروات الطبيعية، التي تفترض، أبعد من الملكية الشكلية، قدرةً للدولة القومية على استغلالها أو الاحتفاظ بها كاحتياطي. بهذا المعنى، لا تملك الدول النفطية هذه القدرة، لأنها ليست حرة في خيار استثمار هذه الثروة أو ادّخارها ـ إذا شاءت إبقاءها بديلاً عن الملكية النقدية القابلة للمصادرة في أيّة لحظة.

وأخيراً، السيطرة المحلية على التكنولوجيا؛ بمعنى أنه يمكن إعادة إنتاج التكنولوجيا سريعاً، حتى لو كانت مستوردة، من دون الاضطرار الى استيراد موصلاتها الأساسية، إلى ما لا نهاية (قطع التبديل، المعدات، الخبرات، الخ.).

إن مفهوم التنمية المتمحورة على الذات، التي يمكن أن تُعارض بمفهوم نقيض، هو التطور التابع (الناتج عن التكيف الوحيد الجانب مع ميول انتشار

الرأسمالية على نطاق عالمي)، لا يمكن اختزاله إلى مجرد تناقض: استراتيجيات الإحلال محل الواردات/ والاستراتيجيات الموجهة للتصدير. فهذان المفهومان يرجعان الى الاقتصاد المبتذل الذي يجهل أن الاستراتيجيات الاقتصادية تحققها كتل اجتماعية مهيمنة تعبر عن المصالح المسيطرة في المجتمع، في تلك اللحظة. بدايةً، وحتى في إطار الاقتصاد المبتذل، كل الاستراتيجيات الموضوعة للعالم الفعلي ما بين الإحلال محل الواردات والتوجه إلى التصدير، بنسبٍ تتغير حسب ظروف اللحظة.

ترتكز دينامية نمط التنمية المتمحورة على الذات على مفصل رئيسي، هو ذلك الذي يقيم تبعية داخلية وثيقة بين نمو إنتاج وسائل الإنتاج ونمو إنتاج وسائل الاستهلاك الجماهيري. الاقتصادات المتمحورة على الذات ليست منغلقة على نفسها. على العكس، هي مفتوحة بعدوانية ما، من حيث أنها تغيِّر في النظام العالمي، من خلال طاقتها التصديرية. تتلاءم مع هذا التمفصل علاقة اجتماعية تتكوّن أطرافها الأساسية من كتلتين كبيرتين في النظام: البورجوازية الوطنية وعالم العمل. دينامية الرأسمالية الطرفية تقوم، نقيضاً لذلك، على تمفصل آخر قوامه القدرة على التصدير من جهة، واستهلاك الواردات ـ أو بديلها المحلّي ـ من جانب أقلّية، من جهةٍ أخرى. يحدّد هذا النموذج الطبيعة الكومبرادورية لبورجوازيات الأطراف ـ بالتعارض مع الطبيعة الوطنية للنمط المقترح.

لا بدّ من قراءة نقدية للمحاولات التاريخية للتنمية الشعبية المتمحورة على الذات

منذ ثلاثة أرباع قرن، طرحت كل الثورات الشعبية الكبرى التي قامت ضد الرأسمالية القائمة فعلاً مسألة التنمية المتمحورة على ذاتها، وفك الارتباط: في الثورتين الاشتراكيتين الروسية والصينية، كما في حركات تحرّر شعوب العالم الثالث. مع ذلك لا بدّ من قراءة نقدية دائمة،

واستخلاص دروس النجاحات والفشل من الإجابات التاريخية التي قُدِّمت لهذا السؤال، بالارتباط الوثيق مع الجوانب الأخرى من إشكالية تطوير القوى المنتجة، والتحرر الوطني، والتقدّم الاجتماعي، ودمقرطة المجتمع. في الوقت نفسه، ولأن الرأسمالية تتغيّر وتتكيّف دائماً مع التحديات التي تفرضها إنتفاضات الشعوب، تخضع الشروط والصيغ المحيطة بهذه الأسئلة إلى تحوّلٍ دائم. من المستحيل إذاً اختزال التنمية وفك الارتباط في معادلات جاهزة وصالحة لكلّ الأماكن والأزمنة. يجب إعادة النظر في هذه المفاهيم ارتباطاً بدروس التاريخ وتحوّل العولمة الرأسمالية.

اختتمت موجة التحرر الوطني الطويلة، التي اجتاحت العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، بقيام أنظمة جديدة للدولة، مستندة أساساً الى البورجوازيات الوطنية التي قادت حركات التحرر بدرجات متفاوتة. وأنتجت هذه البورجوازيات «مشاريع تنمية» ـ إيديولوجية فعلية للتنمية ـ اعتُبرت استراتيجيات تحديثية تهدف الى تأمين «الاستقلال في التبعية العالمية المتبادلة». لم تواجه هذه الاستراتيجيات عملية فك الارتباط، بالمعنى الحقيقي لهذا المبدأ، بل تكيّفاً نشيطاً مع النظام العالمي فحسب. وهو خيار يعكس الطبيعة البورجوازية الوطنية لتلك المشاريع. كان على التاريخ أن يُثبت السمة الطوباوية للمشروع الذي سرعان ما ترنّح، بعد انتشار ناجح ظاهرياً لمدّة عشرين سنة، وأدّى إلى إعادة الكومبرادورية الى اقتصادات الأطراف ومجتمعاتها، من خلال سياسات «الانفتاح» المفروضة، والتخصيص، والتكيّف الهيكلي الوحيد الجانب لمستلزمات العولمة الرأسمالية.

في المقابل، قامت التجارب المسمّاة اشتراكية قائمة فعلاً، في الاتحاد السوڤياتي والصيني، بفك ارتباط، وبنت نظام معايير لخيارات اقتصادية مستقلة عمّا يفرضه منطق التوسّع الرأسمالي العالمي. هذا الخيار، وخيارات أخرى مرافقة له، يعبّر عن المنبع الاشتراكي الأصيل لنوايا القوى السياسية والاجتماعية التي قامت بهذه الثورات. إلّا أنّ المجتمعين السوڤياتي

والصيني، ما أن تواجها بضرورة الاختيار بين هدف «اللحاق بأي ثمن» من خلال تطوير القوى المنتجة واعتماد أنساق من التنظيم على صورة ما اعتمدته المراكز الرأسمالية، وبين «بناء مجتمع آخر» (اشتراكي)، أعطيا الأولوية تدريجياً للخيار الأول، وصولاً إلى إفراغ الثاني من كلّ محتوى فعلي. ترافق هذا التحوّل، الناتج عن الدينامية الاجتماعية، مع تكوّن تدريجي لبورجوازية جديدة. مرّة أخرى أثبت التاريخ طوباوية هذا المشروع المزعوم اشتراكياً. في حين أنّه عبارة عن بناء «رأسمالية من دون رأسماليين» (رأسمالية دولة). إذ باتت البورجوازية الجديدة تتطلّع الى وضعية «طبيعية» مشابهة لمقامها في العالم الرأسمالي. في الوقت نفسه وضعت البورجوازية الجديدة حدّاً لفك الارتباط، بصورة منطقية تماماً. مع ذلك لم تُحلّ مشكلة التأخّر التاريخي لهذه البلدان، والعودة إلى رأسمالية عادية مندمجة في النظام العالمي تقود مباشرة الى «إعادة تطريف» هذه المجتمعات.

إنّ تآكل وسقوط المشاريع «التنموية» في بلدان العالم الثالث والسوفياتية، بالتزامن مع تعمّق العولمة الرأسمالية في المراكز المسيطرة، فتحت المجال لخطاب مسيطر وحيد الجانب يقترح الانخراط في العولمة الرأسمالية كخيار لا بديل عنه.

يتعلّق الأمر هنا بطوباوية رجعية لأنّ الخضوع لموجبات توسّع السوق العالمية الثنائية البعد لا يسمح بتجاوز العولمة المستقطبة. يظلّ فك الارتباط والتنمية المتمحورة على الذات إذاً جواباً إلزامياً على تحدّي المرحلة الجديدة من العولمة.

لا تلغي سمات المرحلة الجديدة من التوسّع الرأسمالي ضرورات خيار التنمية الذاتية وفك الارتباط

هل تلغي العولمة التي تفرض نفسها من خلال إعادة انتشار الرأسمالية المعاصرة التناقض بين «التنمية المتمحورة على الذات» والتنمية الطرفية، في صالح شكل جديد من التنمية المعمّمة؟

هل يعني التحاق أكثرية الطبقات القائدة في العالم بمشروع الشمولية النيو-ليبرالية زوال «الرأسمال الوطني»، وأنّ البعد المسيطر والأكثر ديناميكية في الرأسمال قد أصبح عابراً للقوميات («كونيّاً»)؟ تثير هذه المقولة عدداً كبيراً من الإشكالات. وحتّى لو كان الجواب على هذا السؤال إيجابياً، فإن الرأسمال العابر القوميات يبقى حصة الثلاثية ويستثني من ناديه المغلق بلدان الشرق والجنوب. فهنا لا نجد أمامنا إلّا بورجوازيات كومبرادورية، أي قنوات توصيل لسيطرة الرأسمال عابر القوميات. وهذا ما نحن فيه في اللحظة الراهنة. ولكن مرّة جديدة هل هذا مؤشر على تحوّل دائم؟ إذا كان الأمر كذلك فلن يكون «العالم الجديد» إلّا مرحلة جديدة من التوسّع الإمبريالي القديم. أي استقطاباً بدرجةٍ من العنف أعلى ممّا كان عليه في المراحل السابقة. هل سيكون هذا مقبولاً وممكن القبول، ليس فقط من جانب الطبقات المخضعة التي ستكون ضحية إفقار جماعي متفاقم، بل حتّى من شرائح في الطبقات القائدة، أو قوى اجتماعية وسياسية تطمح أن تصبح في موقع القيادة.

لقد دخلنا، على أي حال، مرحلة جديدة من العولمة الرأسمالية. ويتبدّى الاستقطاب في صور وعبر آليات جديدة. منذ الثورة الصناعية وحتى أواسط القرن الماضي، كان الاستقطاب يتبدّى في التباين بين البلدان المصنعة والبلدان غير المصنعة. نقل تصنيع الأطراف، رغم ما يشوبه من التفاوت، المشكلة الى مستويات جديدة: السيطرة على التكنولوجيا، والمال، والموارد الطبيعية، والاتصالات، والتسلّح. هل يجدر التخلّي إذاً عن بناء اقتصاد متمحور على الذات وإبداله بتركيز الأولوية على خلق قطاعاتٍ عالية الفعالية، وقادرة على المنافسة الكليّة في السوق العالمية، كما يقترح التعبير الجديد من نظرية التحديث القديمة؟ الإقدام على هذا الخيار معناه تأييد التباين بين هذه القطاعات المحدَّثة التي تمتص كل الموارد المحلية، وبين احتياطي غير قابل للامتصاص، مقيمٍ في الفقر والعوز. بالطبع تتعلّق الخيارات الواقعية للمراحل المندرجةً في هذا السياق العام بمحصّلات

النضالات الاجتماعية. فهي تستوجب نجاح تحالفات وطنية شعبية ديموقراطية قادرة على الخروج من مآزق الكومبرادورية.

وخلال تحقيق سياسات المراحل يجب تطوير مفاهيم الفعالية الاجتماعية تدريجياً لتحلّ محل المفهوم الرأسمالي السلعي الضيّق عن «القدرة التنافسية». في الوقت نفسه لا يجوز أن يضيع عن مجال الرؤية الخيار الإنساني الشامل، البعيد المدى. والتطور الشامل، هنا، يستوجب بناء تجمعات إقليمية كبرى، في الأطراف تحديداً، وكذلك في غيرها (أوروبا مثلاً)، واعطاء الأولوية للوسائل التي تمهّد للتحديث على نطاق عالمي، وتحوّل طبيعته ذاتها عبر تحريره، تدريجياً، من معايير الرأسمالية الضيّقة. ويقتضي هذا البناء، طبعاً، تجاوز حدود الترتيبات الاقتصادية الصرف، من أجل إطلاق بناء تجمعات سياسية كبرى، هي دعامة عالم متعدد المراكز. بالطبع، تقتضي التنمية الذاتية وفك الارتباط، على هذا النطاق، تمفصلاً مُرضياً للعلاقات بين الأقاليم الكبرى المشار اليها، إن على مستوى التبادلات والإشراف على الموارد واستخدامها، أو على مستوى المال والأمن السياسي والعسكري. إنها تفرض، إذاً، إعادة بناء النظام السياسي الدولي، متحرراً من السعي الى الهيمنة، ومنخرطاً في نهج التعددية القطبية.

ملحق رقم 5

الثقافوية، والإثنية، والمقاومات الثقافية

الثقافوية هي نسق من التفكير يقوم على التأكيد بأن كل «ثقافة» تتمتع ببعض «الخصوصيات» ذات الطبيعة الثابتة، وعابرة التاريخ. ورغم أن الثوابت المقصودة تجد تعبيراتها في ميادين مختلفة من الحياة الاجتماعية ـ مثل الإيمان الدينيّ أو السمات القومية ـ فإن فعلها يشبه فعل «الجينات» التي تحمل مورِّثات عابرة التاريخ، في الايديولوجيا العنصرية.

ترفض الثقافوية أن تأخذ على محمل الجد التحول والتغير الذي يصيب كل مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية، بما فيها ما يرتدي طابع القداسة. فالثقافويات، في تعبيراتها الدينية تؤكد نفسها «كأصوليّات»، هي في الواقع أقرب إلى الآراء المسبقة الجامدة (الرجعية) منها إلى تقاليد الدين الصالحة. بعض اتجاهات «ما بعد الحداثة» تضع، باسم «النسبية»، كل المعتقدات على مسطح واحد وتعاملها كحقائق غير متحولة، وبالتالي تغذي الميول الثقافوية. وهناك ممارسات سياسية واجتماعية، مثل «الجماعوية»» الأميركية التي تضفي على «الهويات الجماعية» صفة الغلبة على أبعاد الهوية الأخرى (الانتماء الطبقي، القناعات الايديولوجية)، تقوم على الفكرة الثقافوية وتقوّي تأثيرها على المجموعات المعنية بها.

نادراً ما يجري الكشف عن هذه الخصوصيات، وعندما يتم الكشف يبدو المنظر فقيراً للغاية. من هنا، يمكن للثقافوية الإثنية أن تقود إلى تفجير انتماءات أوسع تشكلت عبر التاريخ. «الإثنية» الذاهبة الى حصار «الأمة» تنقسم الى جماعات، والقبيلة تنقسم إلى أفخاذ، دونما نهاية.

إن ظهور حركات اجتماعية قوية، في أيامنا هذه، تعلن انتماءها الى ثقافوية دينية أو إثنية، يستمدّ أصوله من تآكل التعبيرات الأخرى عن مشروعيّة السلطات التي قامت على أسس انتماء قومي، وطبقي، «ومنجزات التنمية». وليس الصعود السريع للإثنوية نتاج مطالب عفوية من قاعدة المجموعات المعنية، كتأكيد لهويّة «غير قابلة للقمع» (وغالباً في مواجهة مجموعاتٍ أخرى). تُبنى الإثنوية غالباً من فوق، عبر شرائح من الطبقات المسيطرة، التي تحاول، بهذه الوسيلة، أن تكتسب «مشروعيّة» لقيادتها الجديدة. وكما يقول المثل الأفريقي: «يبدأ فساد السمك من رأسه». وخلقت الكوارث الاجتماعية الناتجة عن السياسات النيوليبرالية الراهنة الشروط المناسبة لصعود الإثنويات التي لعبت دوراً حاسماً في انفجار الاتحاد السوڤياتي، ويوغوسلافيا، وحروب القرن الإفريقي (أثيوبيا، أرتريا، الصومال)، وفي مجازر روندا، وحروب ليبيريا وسيراليون، المسمّاة قبلية. ولا شكّ أنّ ركاكة العديد من الأنظمة القائمة، وغياب الديموقراطية الذي يجعلها عاجزة عن التعامل الصحيح مع التنوّع ـ الذي لا مجال للنقاش في حقيقته ذاتها ـ مسؤولة عن قسطٍ كبير من هذه الانحرافات. علماً أنّ هذه الأخيرة لا تضرب المناطق الأكثر هشاشة وتعرّضاً في النظام العالمي الراهن، بل قلب أوروبا كذلك (ايرلندا الشمالية، بلاد الباسك، كورسيكا، ايطاليا الشمالية، الخ.).

كل هذه التعبيرات الثقافوية ـ السلبية دائماً ـ قابلة للتلاعب، ويتمّ التلاعب بها من قبل قوى النظام المسيطرة، على نطاقٍ واسع.

المقاومات الثقافية مسألة مختلفة تماماً. العولمة الرأسمالية لا تجانس العالم، بل على العكس تنظّمه على قاعدة تراتبيات ملحوظة وقوية أكثر فأكثر. لهذا السبب تحرم الشعوب الضحايا من إمكانية المشاركة النشيطة والمتكافئة في هندسة العالم.

لا شك أن استراتيجيات العولمة تستخدم بقدر ما تستطيع التنوّع الموروث من الماضي، مشجّعة الإجابات الثقافوية. لكن العولمة الرأسمالية تفرض في

الوقت نفسه على المخضعين بعض «خصوصيات» المراكز المسيطرة. ليست اللغة الإنكليزية، ولا الوجبات السريعة وحدها المقصودة هنا، فهناك مثلاً النظام السياسي الرئاسي الذي صدّرته الولايات المتحدة الى أميركا اللاتينية بالأمس، وتصدّره اليوم الى أوروبا نفسها.

لا يمكن للمقاومة التي يتبنّاها الضحايا إلّا أن تكون متعدّدة الأبعاد، وتعبّر عن نفسها ـ من بين تعبيرات عديدة ـ كمقاومة ثقافية، وتتغذّى من فكرة التنوع في إبداع المستقبل. إنّها تتبنّى الحاجة التي تعبّر عنها شعوب مختلفة الى المشاركة في تنظيم عالم الغد على قاعدة المساواة مع المراكز المسيطرة.

تقدّم الفرنكوفونية مثالاً طيباً عن هذه المقاومة الثقافية الإيجابية، التي لا يجوز الاستخفاف بها. فهي تسجّل من بين منجزاتها دعم الفن السينمائي على نطاق عالمي، لا الفرنكوفوني وحده، رغم الاحتجاجات الشديدة التي ترفعها الشركات السينمائية الأميركية الكبرى، المهدّدة بتناقص أرباحها الخيالية. إلّا أنّ آثار هذه المقاومة تظلّ محصورة وناقصة طالما بقي مسؤولو الفرنكوفونية متمسكين بالدفاع عن «الاستثناء الثقافي»، وقابلين قانون السوق في كل المجالات الأخرى. على المقاومة أن تكون متعدّدة الأبعاد. ثقافية طبعاً، ولكن تعبّر أيضاً عن نفسها في ميادين السياسة والإدارة الاقتصادية.

ملحق رقم 6

الإسلام السياسي

1) يقع في خطأ قاتل من يظن أن ظهور حركات سياسية مرتبطة بالإسلام تعبىء جماهير واسعة هي ظاهرة مرتبطة بظهور شعوب متخلفة ثقافياً وسياسياً على المسرح العالمي، وهي شعوب لا تستطيع أن تفهم سوى اللغة الظلامية التي تكاد ترتد لعصورها القديمة وحدها. وهو الخطأ الذي تنشره على نطاق واسع أدوات الاتصال المسيطرة، التبسيطية، والخطاب شبه العلمي للمركزية الأوروبية و«الاستشراق» السيء. وهو خطاب مبني على أن الغرب وحده هو القادر على اختراع الحداثة، في حين تنغلق الشعوب الإسلامية في إطار «تقاليد» جامدة لا تسمح لها بفهم وتقدير حجم التغييرات الضرورية.

ولكن الإسلام والشعوب الإسلامية لها تاريخها، مثل بقية شعوب العالم، والذي يمتلىء بالتفسيرات المختلفة للعلاقات بين العقل والإيمان، وبالتحولات والتغيرات المتبادلة للمجتمع وديانته. ولكن حقيقة هذا التاريخ تتعرض للإنكار لا على يد الخطاب الأوروبي المركزي وحسب، وإنما على يد الحركات المعاصرة التي تنسب نفسها للإسلام. فكلا الطرفين يشتركان في الواقع، في الفكرة الثقافية المتحيزة القائلة بأن المسارات المختلفة للشعوب ودياناتها لها «خصوصيتها» المتميزة غير القابلة للتقييم والقياس والعابرة للتاريخ. ففي مقابل المركزية الأوروبية للغرب، لا يقدم الإسلام السياسي المعاصر سوى مركزية أوروبية معكوسة.

وظهور الحركات التي تنتسب للإسلام هو في واقع الأمر التعبير عن التمرد العنيف ضد النتائج السلبية للرأسمالية القائمة فعلاً، وضد الحداثة غير

المكتملة والمشوهة والمضللة التي تصاحبها (انظر: تحدي الحداثة). إنه تمرد مشروع تماماً ضد نظام لا يقدم للشعوب المعنية أية مصلحة على الإطلاق.

2) إن الخطاب الإسلامي الذي يقدم كبديل للحداثة الرأسمالية (والتي تُضم إليها تجارب الحداثة الاشتراكية التاريخية بدون تفرقة)، ذو طابع سياسي وليس دينياً. أما وصفه بالأصولية كما يحدث غالباً، فلا ينطبق عليه بأي شكل، وهو، على أية حال، لا يستخدمه إلا على لسان بعض المثقفين الإسلاميين المعاصرين الذين يوجهون خطابهم إلى الغرب بأكثر مما يوجهونه إلى قومهم.

والإسلام المقترح معادٍ لجميع أشكال لاهوت التحرير، فالإسلام السياسي يدعو إلى الخضوع لا التحرر. والمحاولة الوحيدة لقراءة الإسلام في اتجاه التحرر كانت تلك الخاصة بالمفكر الإسلامي السوداني محمود طه. ولم تحاول أية حركة إسلامية، لا «راديكالية» ولا «معتدلة» أن تتبنى أفكار محمود طه الذي أعدمه نظام النميري في الخرطوم بعد اتهامه بالردة. كذلك لم يدافع عنه أي من المثقفين الذين ينادون «بالنهضة الإسلامية» أو الذين يعبرون عن الرغبة في التحاور مع هذه الحركات.

والمبشرون «بالنهضة الإسلامية» لا يهتمون بأمور اللاهوت، ولا يشيرون على الإطلاق إلى النصوص الهامة بشأنها، وكل ما يبدون اهتمامهم به من الإسلام هو الشكل التقليدي والاجتماعي للدين، الذي لا يخرج عن الممارسة الدقيقة والشكلية للشعائر. والإسلام كما يتحدثون عنه يعبر عن «جماعة» ينتمي إليها الإنسان بالإرث كما لو كانت جماعة عرقية، وليست إيماناً شخصياً عميقاً وقوياً. فالأمر لا يتجاوز تأكيد «هوية جماعية»، ولهذا السبب ينطبق تعبير الإسلام السياسي الذي يطلق في البلدان العربية على هذه الحركات تماماً.

3) لقد جرى اختراع الإسلام السياسي الحديث في الهند على يد المستشرقين لخدمة السلطة البريطانية، ثم تبناه المودودي الباكستاني بكامله.

وكان الهدف هو «إثبات» أن المسلم المؤمن لا يستطيع العيش في دولة غير إسلامية ـ وبذلك كانوا يمهدون لتقسيم البلاد ـ لأن الإسلام لا يعترف بالفصل بين الدين والدولة. وفات أولئك المستشرقون أن الإنجليز في القرون الوسطى، لم يكونوا يتصورون العيش خارج نطاق المسيحية!

وهكذا تبنى أبو العلاء المودودي فكرة الحاكمية لله (ولاية الفقيه؟!) رافضاً فكرة المواطن الذي يسن التشريعات لنفسه، وأن الدولة عليها أن تطبق القانون الساري للأبد (الشريعة). وفي زمانه كتب جوزيف دي مايستر كلاماً مشابهاً متهماً الثورة الفرنسية بأنها قد ارتكبت جريمة اختراع الديموقراطية الحديثة وتحرير الفرد.

والإسلام السياسي يرفض فكرة الحداثة المحرِّرة، ويرفض مبدأ الديموقراطية ذاته ـ أي حق المجتمع في بناء مستقبله عن طريق حريته في سن التشريعات. أما مبدأ الشورى الذي يدعي الإسلام السياسي أنه الشكل الإسلامي للديموقراطية، فهو ليس كذلك، لأنه مقيد بتحريم الإبداع، حيث لا يقبل إلا بتفسير التقاليد (الاجتهاد)، فالشورى لا تتجاوز أيّاً من أشكال الاستشارة التي وجدت في مجتمعات ما قبل الحداثة، أي ما قبل الديموقراطية. ولا شك أن التفسير قد حقق في بعض الحالات تغييراً حقيقياً عندما كانت هناك ضرورات جديدة، ولكنه حسب تعريفه ذاته ـ رفض الانفصال عن الماضي ـ يضع الصراع الحديث من أجل التغيير الاجتماعي والديموقراطية في مأزق. ولذلك فالتشابه المزعوم بين الأحزاب الإسلامية ـ راديكالية أكانت أم معتدلة حيث إنها جميعاً تلتزم بهذه المبادىء المعادية للحداثة بحجة خصوصية الإسلام ـ والأحزاب الديموقراطية المسيحية في أوروبا الحديثة ليس صحيحاً بالمرة، رغماً عن أن وسائل الاتصال والدبلوماسية الأميركية تشير إليه كثيراً لإضفاء الشرعية على تأييدها المرتقب للأنظمة «الإسلامية» في المستقبل. فالديموقراطية المسيحية قائمة في نطاق الحداثة، وهي تقبل الفكرة الأساسية للديموقراطية الخلاقة، وكذا جوهر

فكرة العلمانية. أما الإسلام السياسي فيرفض الحداثة، وهو يعلن ذلك حتى وإن كان لا يستطيع فهم مغزاها.

وعلى ذلك فالإسلام المقترح لا يمكن وصفه بالحداثة، والحجج التي يقدمها المنادون «بالحوار» لإثبات ذلك مبتذلة لأقصى درجة، وتبدأ من استخدام دعاة الإسلام لأشرطة الكاسيت لترويج الدعوة، وحتى لقيام الدعاة بتجنيد الأتباع من بين الفئات «المتعلمة» كالمهندسين مثلاً! وعلى أية حال، فخطاب هذه الحركات لا يعرف إلا الإسلام الوهابي الذي يرفض كل ما أنتجه التفاعل بين الإسلام التاريخي وبين الفلسفة الإغريقية في زمانه، كما يكتفي بتكرار الكتابات التي لا طعم لها لابن تيمية وهو أكثر الفقهاء رجعية في العصر الوسيط. وعلى الرغم من ادعاء بعض الدعاة بأن هذه التفسيرات هي «عودة إلى المصادر الأولى» (بل ربما الإسلام في عهد الرسول)، فإنها في الحقيقة عودة إلى الأفكار السائدة منذ مائتي عام، أي إلى الأفكار السائدة في مجتمع تجمد في تطوره لعقد قرون.

4) والإسلام السياسي المعاصر ليس نتيجة لرد الفعل لإساءات العلمانية كما يدعي البعض كثيراً مع الأسف.

فإن أياً من المجتمعات الإسلامية المعاصرة ـ باستثناء الاتحاد السوفياتي السابق ـ لم يكن في وقت من الأوقات علمانياً بشكل حقيقي، ودع عنك التعرض لهجمات سلطة «ملحدة» عدوانية بأي شكل من الأشكال. فقد اكتفت الدول شبه الحديثة في تركيا الكمالية، ومصر الناصرية، وسوريا والعراق البعثيين، بتدجين رجال الدين (كما حدث كثيراً من قبل)، وذلك بأن تفرض عليهم خطاباً هدفه الوحيد إضفاء الشرعية على اختياراتها السياسية. أما نشر فكرة العلمانية فلم توجد إلا لدى بعض الأوساط المثقفة المعارضة، ولم يكن لها تأثير يذكر على الدولة، بل إن الدولة قد تراجعت في بعض الأحيان في هذا المجال، خدمة لمشروعها الوطني، كما حدث من تطور مزعج حتى في عهد جمال عبد الناصر نفسه بالنسبة لمواقف الوفد بعد ثورة عام 1919. ولعل التفسير الواضح لهذا التراجع هو أن الأنظمة

المعنية، إذ رفضت الديموقراطية، فضلت عليها «تجانس المجتمع»، الأمر الذي تظهر خطورته حتى بالنسبة لتراجع الديموقراطية في الغرب المعاصر ذاته (انظر: التنوع الموروث والتنوع في اختراع المستقبل).

والإسلام السياسي يحاول استكمال تطورٍ قطع خطوات كبيرة في البلدان المعنية، ويهدف إلى إقامة أنظمة دينية رجعية صريحة، مرتبطة بسلطات سياسية من طراز «المماليك»، أي سلطة تلك الطبقة العسكرية الحاكمة قبل قرنين من الزمان. ومن يراقب عن كثب الأنظمة المتدهورة التالية لمرحلة الفورة الوطنية، والتي تضع نفسها فوق أي قانون (بادعاء أنها لا تعترف إلا «بالشريعة»). وتستولي على كل مكاسب الحياة الاقتصادية، وتقبل، باسم «الواقعية»، أن تندمج في وضع متدنٍ، في العولمة الرأسمالية لعالم اليوم، لا يمكن إلا أن يربط بينها وبين تلك الأنظمة المملوكية. وينطبق نفس التقييم على نظيرتها من الأنظمة المدَّعى بإسلاميتها والتي ظهرت مؤخراً.

5) ولا يوجد اختلاف جوهري بين التيارات المسماة «بالراديكالية» للإسلام السياسي، وبين تلك التي تفضل تسمية نفسها «بالمعتدلة»، فمشروع كل من النوعين متطابق.

وحتى إيران لا تشذ عن هذه القاعدة العامة، بالرغم من الارتباك الذي حدث عند تقييم نجاحها، الذي تحقق بسبب الالتقاء بين تقدم الحركة الإسلامية، والصراع الناشب ضد دكتاتورية الشاه المتخلفة اجتماعياً والمرتبطة سياسياً بالأميركان. ففي المرحلة الأولى، عوضت المواقف المعادية للاستعمار للسلطة الدينية من غلواء تصرفاتها الجامحة، وهذا الموقف المعادي للاستعمار هو الذي منح هذه السلطة شرعيتها، كما كانت له أصداء قوية من التأييد خارج إيران. ولكن النظام لم يلبث أن ظهر عجزه عن قبول التحدي المتمثل في اقتراح تنمية اقتصادية واجتماعية مجدَّدة. فدكتاتورية العمائم (رجال الدين) التي حلت محل دكتاتورية الكابات (العسكريين والتكنوقراط)، كما يقال في إيران، قد أنتجت تدهوراً خطيراً في الأجهزة الاقتصادية للبلاد. وإيران التي كانت تهدف أن «تصبح مثل كوريا»،

قد انتهى بها الأمر أن تنضم إلى «العالم الرابع». وتجاهل الجناح المتشدد في الحكم للمشاكل الاجتماعية التي تواجه الطبقات الشعبية، هو الذي أدى لنجاح من يسمون أنفسهم بالمعتدلين في الاستيلاء على موقعهم، لأنهم أصحاب مشروع يمكن أن يخفف ولا شك، من تشدد الدكتاتورية الدينية، ولكن دون التخلي عن مبدأها الأساسي ـ وهو ولاية الفقيه الوارد في الدستور ـ الذي يستند إليه احتكار السلطة التي تخلت بالتدريج عن مواقفها المعادية للاستعمار، لتضم القوى الكومبرادورية الرأسمالية المعتادة في دول التخوم (الأطراف كما سماها المؤلف في كتابات سابقة). يجد نظام الإسلام السياسي في إيران نفسه في مأزق، ويجب أن يصل الصراع السياسي والاجتماعي الذي يقوم به الشعب الإيراني اليوم بشكل صريح، إلى رفض نفس مبدأ ولاية الفقيه الذي يضع جماعة رجال الدين فوق كل مؤسسات المجتمع السياسية المدنية، وهذا هو شرط نجاح هذا الصراع.

إن الإسلام السياسي هو مجرد تحوير للوضع التابع للرأسمالية الكومبرادورية. ولعل شكله «المعتدل» يمثل الخطر الأكبر بالنسبة للشعوب المعنية، لأن عنف «الراديكاليين» لا يؤدي إلا إلى زعزعة الدولة لتمهيد الجو لإقامة سلطة كومبرادورية جديدة. ويعمل التأييد الواضح لدبلوماسية ثالوث الدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة لهذا «الحل» للمشكلة، في الاتجاه العام لهذه القوى لفرض النظام الليبرالي للعولمة الذي يعمل لمصلحة رأس المال المسيطر.

6) لا يتعارض خطاب رأس المال الليبرالي للعولمة مع خطاب الإسلام السياسي، بل هما في الواقع يكمل أحدهما الآخر تماماً. فالإيديولوجية «الجماعية» على الطريقة الأميركية، التي يجري الترويج لها حالياً، تعمل على إخفاء الوعي والصراع الاجتماعي لتحل محلهما «توافقات» جماعية مزعومة تتجاهل هذا الصراع. واستراتيجية سيطرة رأس المال تستخدم هذه الإيديولوجية لأنها تنقل الصراع من مجال التناقضات الاجتماعية الحقيقية

إلى العالم الخيالي الذي يوصف بأنه ثقافي مطلق عابر للتاريخ. والإسلام السياسي هو بالدقة ظاهرة «جماعية».

ودبلوماسية القوى السبع العظمى، وخاصة الدبلوماسية الأميركية تعرف جيداً ماذا تفعل عندما تؤيد الإسلام السياسي. فقد فعلت ذلك في أفغانستان، وأطلقت على الإسلاميين هناك أسم «المحاربين من أجل الحرية» (!) ضد الدكتاتورية الشيوعية الفظيعة، مع أن النظام القائم هناك، كان مجرد محاولة لإقامة نظام استبدادي مستنير حداثي وطني شعبي، كانت لديه الجرأة لفتح أبواب المدارس للبنات. وهي مستمرة في هذا التأييد من الجزائر إلى مصر، لأنها تعلم أن الإسلام السياسي سيحقق ـ لها ـ إضعاف مقاومة الشعوب المعنية، وبالتالي تسهيل تحويلها إلى الكومبرادورية.

ونظام الحكم الأميركي، بما عرف عنه من استغلال لأخطاء الآخرين، يعرف كيف يستخلص فائدة أخرى من الإسلام السياسي. فهو يستغل «تخبطات» الأنظمة التي تستلهمه ـ مثل حركة طالبان ـ (وهي في حقيقة الأمر ليست تخبطات وإنما هي جزء لا يتجزأ من مشروعها)، كلما فكرت الإمبريالية في التدخل، بفظاظة إن لزم الأمر. وتستخدم «الوحشية» التي توصف بها الشعوب التي وقعت ضحية للإسلام السياسي، كوسيلة لتغذية «الخوف من الإسلام»، الأمر الذي يسهل مهمة خلق نظام من التمييز العنصري أو «الأبارتهيد» على مستوى العالم، وهي النتيجة المنطقية والضرورية للتوسع الرأسمالي المؤدي لمزيد من الاستقطاب.

والحركات الإسلامية الوحيدة التي تهاجمها بلا تردد القوى السبع الكبار، هي تلك التي تنخرط ـ بسبب الظروف الموضوعية المحلية ـ في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، وهذا ليس من قبيل الصدفة.

ملحق رقم 7

التنوّع الموروث والتنوّع في إبداع المستقبل

لكل المجتمعات البشرية تاريخ تغيّرت خلاله إمّا عبر تحولات صغرى وتدريجية جرت من ضمن منطق النظام، أو عبر تحولات نوعية للنظام نفسه. ولقد تبنّى دائماً حملة هذه الأخيرة ـ التي يمكن أن تُسمّى ثورات ـ فكرة أن لا شيء من الماضي يجب أن يتكرّر: اقترح عصر الأنوار على نفسه تدمير النظام القديم في كل جوانبه، واقترحت كومّونة باريس والثورات الاشتراكية «محو الماضي»، واقترحت الماوية كتابة تاريخ جديد للصين «على صفحة بيضاء».

لكن الماضي لم يُمحَ كلياً في أيّ تجربة. أحياناً تمّت استعادة بعض مكوّناته، وحُوِّلَت لتوضع في خدمة منطق جديد. وبعض آخر استمرّ على قيد الحياة كوسائل مقاومة تعيق التغيير. التزاوج الخاص بين الجديد والقديم، المميِّز لكل المسارات التاريخية المشار اليها يشكّل المصدر الأوّل للتنوّع، الموروث جزئياً. وتقدّم أشكال العلمانية التي مورِسَت وفُهِمت في المجتمعات التي دخلت الحداثة الرأسمالية مثالاً على هذا التنوّع. وكانت العلمانية جذرية بمقدار ما كانتها الثورة البورجوازية نفسها (كما في فرنسا). على عكس ذلك، عندما كان التحوّل الرأسمالي يشقّ طريقه عبر التسويات بين البورجوازية الجديدة والطبقات المسيطرة القديمة (كما في كل أوروبا الأخرى تقريباً) لم تستثنِ العلمانية استمرار مرجعية دينية في الشؤون العامة. هنالك حتى كنائس وطنية (في البلدان البروتستانتية) انخرطت في نظام الرأسمالية الجديد بعد أن فقدت سلطة الإكراه التي كانت تتمتّع بها قبل

الحداثة. وهكذا تثبّت رسمياً، في معظم الأحيان، مبدأ فصل الدين عن الدولة، الذي يحدّد مفهوم العلمانية. ونشير هنا، مروراً، أنّ الحداثة التي تقتضي هذا الفصل لم تقل شيئاً أكثر من ذلك. ليست الحداثة نفياً للوعي الديني. «وإلحاد الدولة» (الذي لم يُعرف عنه إلّا النموذج الذي حاولته الشيوعية السوفياتية) يعمل مثل دين الدولة تقريباً: كلاهما ينتهك مبدأ الحداثة نفسه الذي يترك لقناعات الأفراد الحرّة حقّ الرأي ـ الفلسفي، والديني، والسياسي، والإيديولوجي والعلمي.

إلّا أنّ الإصرار على ضرورة احترام التنوّع الموروث والاعتراف به ـ وهو ما حوّله الخطاب السائد الى نزعة رائجة ـ لا يذهب بلا عواقب. لأنّه غالباً ما يُستخدم لإضفاء الشرعية على سياساتٍ تعزّز مواقع السلطات المحافظة، كما لوحظ بمناسبة السجال الأوروبي حول العلمانية. ماذا تفيد مرجعية القيم المسيحية في إعلانٍ للحقوق؟ لماذا لا يُرجَع بالتوازي الى تقليد لا ديني تغذّت به النزعة الإنسانية الأوروبية الحديثة؟

هناك ميادين عديدة أخرى في الواقع الاجتماعي، تتميّز بتنوّع بعيد الجذور، كما يشهد على ذلك تعدّد اللغات والأديان. ولقد استمرّ هذا التنوّع، رغم أن عناصره المكوِّنة قد تحوّلت كثيراً عبر التاريخ.

هل يطرح التعدّد القومي، أو تعدد الثقافة، في الدولة الحديثة، المكوَّنة من مواطنين يتمتّعون بحقّ متساوٍ في بناء مستقبلهم، أيّة مشكلة أمام الممارسة الديموقراطية؟ هل هو تحدّ لها؟ مواقف عديدة تُقترح كإجابات على هذه الأسئلة.

لا يتردّد المدافعون الأكثر حماسة عن الصفاء القومي والثقافي، باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحديد الهوية المشتركة الضرورية لممارسة حقوق المواطن، في اقتراح «الدمج القسري» للأقلّيات، أو الطلاق وتقسيم الدولة إذا كانوا ديموقراطيين. وبانتظار ذلك لا يقبلون التنوّع إلّا على أساس «التسامح». والمزدوجان هنا للتذكير بأن الإنسان لا يتسامح إلّا مع ما لا يحب. عندئذٍ يعلنون الرغبة في بناءٍ «متعدد الجماعات» ـ على الطريقة الأميركية ـ من

دون التخلّي عن تراتبية مواقع هذه الجماعات في النظام الوطني (أو القومي). الهوية الجماعية، الموروثة، ولا تخضع لخيارٍ فردي ـ مسألة أساسية بالنسبة لهؤلاء. يجري التأكيد هنا على «حق الاختلاف»، ولكن مقابل رفض نقيضه المكمّل، أي حق التشابه، ورفض حق الفرد في رفضه لأن يتحدّد بالانتماء الى جماعة موروثة.

تتأسّس الحداثة التحريرية على مفهوم مختلف تماماً للديموقراطية. مفهومٍ يفرض المساواة الصارمة في كل الحقوق والواجبات (وخلق الشروط لتحويلِ هذه المساواة الى حقيقة) واحترام الاختلافات في الوقت نفسه. الاحترام تعبير أقوى من التسامح، يستوجب أن تخلق سياسات الدولة شروط المساواة رغم التنوّع، على سبيل المثال إنشاء مدارس بكل اللغات المحكيّة. ونقول «رغم» قاصدين فقط عدم محاولة تجميد التنوّع المشار اليه، وأن يُترك للتاريخ أن يفعل فعله، ويقود ربّما إلى عملية اندماج لن تكون قسرية. يجب العمل لكي لا ينتهي التنوّع بنوع من تراصف الجماعات المغلقة، المتعادية فيما بينها بالضرورة.

من المفيد أن نذكّر هنا بأنّ الاشتراكيين دافعوا عن تحقيق هذا النوع من الدينامية الدقيقة، وأنّ الطبقات الحديثة ـ الطبقات العاملة وفئات واسعة من البورجوازيات ـ واجهت بارتياح هذا النموذج من الحلّ الذي يحافظ على فضائل الدولة الكبيرة، حيث يغدو التنوع القومي مصدر غنى لا مصدر قمع مفقر. في حين أنّ أنصار «الصفاء الجماعوي» كانوا يتجنّدون من بين صفوف الطبقات القديمة والريفيين التقليديين.

يسمح هذا التذكير بمعاينة مدى التراجع الذي تمثّله الاقتراحات المميِّزة لروح العصر. فالإصرار على «الجماعات» ينبع من خيانة حقيقية لمفاهيم الحداثة التحريرية؛ ويترافق مع تقهقر الديموقراطية ونفي الأبعاد المتعدّدة للهوية (القومية، وأيضاً الطبقة الاجتماعية، الجنس، الانتماء الايديولوجي أو الديني المحتمل الخ.). لم يعد الخطاب الرائج يتعرّف على المواطنين، وهم في آنٍ معاً أفرادٌ وأشخاص ذوو هويّات متعددة الأبعاد، لأنه يحلّ

محلّهم «أناساً» (مستهلكين بالنسبة للاقتصاديين، ومشاهدي تلفزة بالنسبة للسياسيين) قابلين للتلاعب بوصفهم أفراداً خاملين وأعضاء جماعات موروثة ومفروضة.

يطرح التنوع الموروث مشكلة لمجرّد وجوده. ولكن التركيز عليه يُفقِد البصر رؤية تنوّعات أكثر أهمية، كتلك التي تولّدها عملية إبداع المستقبل وحركته. وهذه التنوعات أكثر أهمية لأن مفهومها نفسه ينبع من مفهوم الديموقراطية التحريرية، ومن الحداثة الملازمة لها وغير المكتملة أبداً.

والقول بضرورة وضع سياسات تجعل حرية الأفراد تتقدّم مواكبةً لتقدّم المساواة، وليس على حسابها، هو القول بأن التاريخ لم ينتهِ بعد، وأنّ التحوّل في النظام ضروري، وأنّه يجب النضال لكي يذهب هذا التحوّل في اتجاه الانعتاق الحقيقي. من يستطيع القول أنّ هناك سبيلاً واحداً، ووصفة واحدة يحتكر أحد ما معرفتها.

إن الطوباويات المبدعة التي تتبلور حولها النضالات وتمنحها أهدافها ومساراتها وجدت دائماً مشروعيتها في نظم مختلفة من القيم، أكانت نسخة ما من علمانيةٍ إنسانية، أو من إيحاء ديني (لاهوت التحرير مثلاً). المكمّل الضروري لهذه الطوباويات ـ نظم تحليل المجتمع ـ يستلهم النظريات الاجتماعية العلمية المتنوعة بدورها. والاستراتيجيات المقترحة من أجل التقدم بفاعلية في الاتجاه الملائم لا يمكن أن تكون احتكاراً لمنظمةٍ أو حركة.

هذه التنوعات في إبداع المستقبل ليست حتمية وحسب، بل مطلوبة ومرحّب بها من قبل كل من لا توهمه دوغمائيته بيقين عبثي عن امتلاك الحقيقة. الحقيقة دائماً غير مكتملة، هذا ما يجدر الاعتراف به.

ملحق رقم 8

الرأسمالية والمسألة الزراعية الجديدة

كل المجتمعات السابقة على الرأسمالية كانت مجتمعات زراعية. وكانت زراعتها محكومة بقواعد ومنطق، مهما تنوّعت، تظل جميعها غريبة عما يحدد الرأسمالية (الربحية القصوى للرأسمال). تكوّنت الرأسمالية التاريخية في التجارة البعيدة المدى، أولاً، ثم في الصناعة الجديدة، قبل أن تدشن بدورها تحول الزراعة في اللحظة الحالية يضم عالم الزراعة والريف نصف سكان الأرض. إلا أن إنتاجه موزع بين قطاعين مختلفين تماماً، من حيث طبيعتهما الاقتصادية والاجتماعية.

الزراعة الرأسمالية، المحكومة بمبدأ ربحية الرأسمال، والموجودة حصرياً في اميركا الشمالية، وأوروبا، والقرن الجنوبي من أميركا اللاتينية، وأستراليا، لا تشغّل سوى بضع عشرات الملايين من المزارعين، الذين لم يعودوا «فلاحين» بالمعنى الحقيقي. إلا أن إنتاجيتهم، بسبب التأليل (المحصور بهم وحدهم تقريباً)، والمساحة التي يستغلها كل منهم، تتراوح بين 10 آلاف و20 ألف كنتال من المعادل ـ الحبوب للعامل، سنوياً.

الزراعات الفلاحية تجمع نصف البشرية تقريباً ـ ثلاثة مليارات إنسان ـ وتتوزع بدورها بين تلك التي أفادت من الثورة الخضراء (أسمدة، مضادات، وبذور مؤصلة)، ولكنها ظلت ضعيفة التأليل، ويتراوح إنتاجها بين 100 و500 كنتال للعامل سنوياً، وتلك التي لم تعش هذه الثورة بعد ولا يتجاوز إنتاجها 10 كنتال للعامل سنوياً.

إن الفارق بين إنتاجية الزراعة الأفضل عدةً وإنتاجية الزراعة الفلاحية الفقيرة كانت قبل سنة 1940 بحدود 10 الى 1؛ اليوم أصبح الفارق 2000 الى 1 (ألفان الى واحد). بكلام آخر، تجاوزت وتائر تقدم الإنتاجية في الزراعة كل وتائر النشاطات الأخرى، مما أدى إلى تخفيض في الأسعار الحقيقية بنسبة 5 إلى 1.

زاوجت الرأسمالية دائماً بين بعدها الإنشائي (تراكم الرأسمال وتطوير القوى المنتجة وأبعاد تدميرية جعلت الكائن الإنساني مجرد قوة عمل، وجعلت قوة العمل مجرد سلعة، ودمّرت بذلك بعضاً من الأسس الطبيعية لإعادة إنتاج الحياة والانتاج، معاً، على المدى الطويل. ناهيك عن تدمير أجزاء من المجتمعات السابقة عليها، وأحياناً شعوب بأكملها ـ مثل هنود أميركا الشمالية. الرأسمالية تدمج وتهمش بصورة متواصلة. تدمج العمال الذين تخضعهم لاستغلال الرأسمال المتوسع، وتهمش الذين فقدوا مواقعهم السابقة، ولم ينخرطوا في النظام الجديد. في مراحل صعودها، التقدمي تاريخياً، كانت تدمج أكثر مما تهمِّش.

لم يعد الأمر كذلك. وهو ما نشهده، تحديداً، في المسألة الزراعية الجديدة، وبصورة مأساوية. فقد فرضت منظمة التجارة العالمية، منذ مؤتمر الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر 2001، «دمج الزراعة» في مجموع القواعد العامة للمنافسة، ومماثلة المنتجات الزراعية والغذائية «بالسلع الأخرى». وسيترتب على ذلك تبعات خطيرة نظراً لشروط التفاوت الهائل بين الأعمال الكبرى في الزراعة (البزنس الزراعي)، من جهة، والانتاج الفلاحي، من جهة أخرى.

إذا ما أضيف عشرون مليون مزرعة حديثة، وتوافر لها الحصول على المساحات الضرورية والجيدة من الأرض، والوصول الى سوق الرساميل لكي تتجهز بالشكل المطلوب، فهذه المزارع وحدها ستتمكن من إنتاج

القسم الأساسي مما يشتريه الآن سكان المدن من الزراعة الفلاحية. ولكن ماذا سيحل بمليارات الفلاحين العاجزين عن المنافسة؟ ستتم إزالتهم خلال برهة زمنية مدتها عشرات من السنين. وماذا سيحل، بعد، بهذه المليارات من الفقراء الذين كانوا يطعمون أنفسهم بأنفسهم، رغم قلة وسوء ما يطعمون (ثلاثة أرباع المصابين بسوء التغذية هم ريفيّون). لا يستطيع أي تطور صناعي، منافس الى هذا الحد أو ذاك، حتى ضمن فرضية مترفة بنمو متواصل يعادل 7% بالنسبة لثلاثة أرباع البشرية، أن يستوعب خلال السنوات الخمسين الآتية ثلث هذا الاحتياط. هذا معناه أن الرأسمالية عاجزة، بطبيعتها، عن حل المشكلة الفلاحية، والخيارات الوحيدة التي تقدمها هي كوكب من أحزمة البؤس، يضم خمسة مليارات من البشر «الزائدين».

لقد بلغنا نقطة، بات يلزم معها، لكي يُفتح حقل جديد للتوسع الرأسمالي («تحديث الإنتاج الزراعي»)، تدمير مجتمعات بكاملها. عشرون مليون منتج جديد فعال (50 مليون بشري، مع عائلاتهم) من جهة، وخمسة مليارات مهمّش من الجهة الأخرى. لم يعد البعد الإنشائي للعملية يمثّل أكثر من قطرة ماء إزاء محيط من الدمار الذي يترتّب عليه. أستخلص من ذلك أن الرأسمالية دخلت مرحلة شيخوختها المتداعية. لأن المنطق الذي يحكم النظام لم يعد بمستوى تأمينِ مجرد الحياة لنصف البشرية. تتحول الرأسمالية إلى بربرية، وتدعو جهراً إلى الإبادة. من الضروري أن يبدل بمنطق آخر للتنمية، وعقلانية أعلى.

الحجة التي يقدمها المدافعون عن الرأسمالية تقول إن المسألة الزراعية في أوروبا وجدت حلاً من خلال هجرة الريف. لماذا لا تكرر بلدان الجنوب، بعد قرنين من التأخر، نموذج تحوُّل مماثل؟ هنا يُنسى أنّ الصناعات والخدمات المدينية في أوروبا، القرن التاسع عشر كانت تتطلب يداً عاملة وافرة، والفائض المتبقّي منها كان يجد طريقه الى الهجرة الكثيفة

لما وراء المحيط. لا يملك العالم الثالث المعاصر هذه الإمكانية، وإذا كان يريد أن يكون تنافسياً، مثلما يأمرونه، فعليه اللجوء الى تكنولوجيات حديثة تتطلب القليل من اليد العاملة. الاستقطاب الناجم عن التوسع العالمي للرأسمال يمنع الجنوب من إعادة إنتاج نموذج الشمال متأخّراً.

هذه الحجة ـ حجة أنّ التطور الرأسمالي قد حلّ المسألة الزراعية في مراكز النظام ـ كانت دائماً شديدة الجاذبية، حتى في الماركسية التاريخية. يشهد على ذلك مؤلّف كاوتسكي الشهير «المسألة الزراعية»، السابق على الحرب العالمية الأولى، الذي يشكّل إنجيل الاشتراكية الديموقراطية في هذا المجال. ورثت اللينينية وجهة النظر هذه وطبّقتها ـ مع النتائج المشكوك بها ـ من خلال سياسات «تحديث» الزراعة المجمّعة في الفترة الستالينية. ولأنّ الرأسمالية لا تنفصل عن الإمبريالية، فإنّها خلقت، ما أن حلّت بطريقتها المسألة الزراعية في مراكز النظام، مسألة زراعية جديدة في الأطراف ذات أبعاد مذهلة ومستعصية على الحلّ (إلّا عبر تدمير نصف البشرية).

وحدها الماوية، في نطاق الماركسية التاريخية، استوعبت أبعاد هذا التحدّي. وحتّى نقّاد الماويّة الذين يرون فيها «انحرافاً فلاّحياً»، فإنّما يقدّمون بذلك شهادة على أنّهم لا يملكون العدّة الضرورية لفهم حقيقة الرأسمالية القائمة بالفعل. فهم يكتفون بخطاب مجرّد عن نمط الإنتاج الرأسمالي العام.

ما العمل إذاً؟

لا بدّ من قبول استمرار زراعة فلاحية على مدى القرن الواحد والعشرين كلّه. لا لأسباب تتعلّق بالحنين الرومانسي الى الماضي، بل ببساطة لأنّ حلّ المشكلة تمرّ بتجاوز منطق الرأسمالية لتندرج في إطار الانتقال الطويل الى الاشتراكية العالمية. يجب إذاً تصوّر سياسات من تضبيط العلاقات بين «السوق» والزراعة الفلاّحية. وعلى هذا التضبيط أن يحمي، على المستوى

الإقليمي والوطني، الإنتاج المحلّي، ضامناً الأمن الغذائي الضروري للأمم، ومعطّلاً السلاح الغذائي في يد الإمبريالية ـ بمعنى آخر فك ارتباط الأسعار الداخلية عن أسعار السوق المسمّاة عالمية، من خلال تسريع إنتاجية الزراعة الفلاحية بصورة متدرّجة ولكن متواصلة. وهذا من شأنه أن يسمح بالتحكّم في نزوح السكان من الأرياف الى المدن. أمّا على مستوى السوق العالمية، فلا بدّ أن يمرّ هذا التضبيط المطلوب باتفاقات ما بين الأقاليم، مثلاً بين أوروبا من جـهة، وافريقيا، والعالـم العربي، والصين، والهند من جهة ثانية. الأمر الذي يستجـيب لتنمية تدمج بدل أن تهمّش.

د. سمير أمين

- ولد في القاهرة عام 1931
- حصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة باريس عام 1951
- عمل في المؤسسة الاقتصادية في القاهرة من 1957 إلى 1960، ثم في وزارة التخطيط لجمهورية مالي من 1960 إلى 1963. كما عمل أستاذ اقتصاد في جامعتي باريس ودكار، ومديراً للمعهد الافريقي للتخطيط والتنمية الاقتصادية التابع للأمم المتحدة من 1970 إلى 1980. يعمل منذ 1980 مديراً للمكتب الافريقي لمنتدى العالم الثالث، ويشرف على برنامج بحوث عن «استراتيجيا للمستقبل الافريقي» التابع لجامعة الأمم المتحدة.

وللدكتور سمير أمين مؤلفات عديدة تتجاوز العشرين كتاباً، ترجمت إلى أكثرية لغات العالم. وتعمد دار الفارابي بالتعاون مع مؤسسة الـ ANEP في الجزائر إلى إعادة نشر معظم هذه الأعمال، إضافة إلى الجديد منها.

وقد صدر حتى الآن: ما بعد الرأسمالية المتهالكة، الاقتصاد السياسي للتنمية، نقد روح العصر، في مواجهة أزمة عصرنا، حوار الدولة والدين، امبراطورية الفوضى، بعض قضايا للمستقبل، الأمة العربية، ما بعد الرأسمالية، أزمة المجتمع العربي، الطبقة والأمة، نحو نظرية للثقافة، التطور اللامتكافىء.